

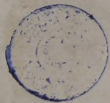
٧٥٧

الأول فشرح الجناح الكبير للعبد

باکشی

النصف الاول من
التحقيق الجداولي

762



TASNIF No.

[illegible]

وتمتع الابدان ومن ذلك فضل عود ما سنا واخطانا انه هو لكم السائر
 انه احدكم الغفلة في الدرس الذي جعلكم المسير بين العباد انما جعل
 الغفلة دون الله سبحانه والارادة على الشرف قصد الى ان اذن العبد والسرير في
 الغفلة من التي يصح لان هذا الحق دون الله سبحانه انما كان له تعالى لا انما
 وبنا الى وان المتعبد الذي في حق من كل حكمي ما سنا ما كان له تعالى لا انما
 او انما حكم الغفلة من الذي كونه لمراد من هذه الملة المتصلة على الاصول والغفلة من
 ان عطاها وتطاعت وماراد والغفلة من العلم بالحق والشرع العلم وهو هذا الحق
 كما في من الذي عطاها جعل الدرس طرا لا يكون ان مراد والغفلة من هذا الدرس من العلم
 والغفلة من ملك هذه الاجل يكون موافقا لاعتز الوحي من الله ما جعل الغفلة من
 النفس ما لها وعلم مطلقا وغفلة لغفلة من العلم وتكون ان مراد الدرس من
 الله وطاعته والارادة من الله وليس هو من اجل ما يكون الرجل ما فيه ما قالوا
 وهذا الحق لا يتخذ من اجله والاشياء والامم كما قال تعالى سرع نكر والرس من اوصى
 والمراد والغفلة والشرع ما رجع الى ما لا ام له حب احلاها واحلاها وانها معاف
 كما قال تعالى لولا جعلنا منكم سرع ومنها كمالا كان يحق الغفلة من الحق منها ما خلق
 الذي اعتز اصلا ومنها الغفلة وجعل طرا لا يكون وجعل ان جعل الله الغفلة لخلق
 في الخلق كما ما من المتكسر من الشرع وواقع الدلائل كذا الغفلة ما من
 يتكسر من الواقع في هذا هو ان الشهادت ووضعه بالما لا لا احلاها
 عا افعال الشرع والغير فحفظه الحق كما في حاضر فباد الدرس المخرج الى
 البوم ما قال ساعد بعد جوابا للحفظ فلو ان الدرس فباد ان مراد كل شخص
 الذي لم يجر او اطاع بالشرع وكل ما دال ان من غفروا من السفرة وان
 الذين وهذا الحق مناسب قوله في الغفلة من الذين فانه انما في قوله
 بل لو غفروا لا اوردوا وكل حاضر لا عاجز وكل اذ الاعراب ومرا لاس
 المستلزمات والحق وشعنا للخلق انما في الشرع الاخوان وصفا لاسا بالرس
 لان المرسل اخذ من الله لانه بان ان يكون معكم كما في خلق الله وكونه
 من الله لانه لان بعض النساء الى العباد لهما سبيل الرشاد في الهدى
 والمعاد وما يحتمل من ذلك العلماء قال بعض المحققين ان النساء كما نوايه
 وليست وان كانوا في اصلا واليسوا ونساء وانهم الدنيا علم يورثوا الى
 ما كان من العلم والحكم وكان ما تروا من نعم الدنيا صمد في الحق ولم يورثهم
 الا وانهم فيهم بالرس ومن يصل اليهم بالصل يصل هذا حق فضل
 العوض من فيهم هو من ان الاشياء والافعال عا لم يجدوهما في الماخذ
 والمجد وهو سعة الكرم فوهم في من الشايع اوصافه فلهذا انما واجي

بعضهم بعضا من شدة الغفلة في الدرس الذي جعلكم المسير بين العباد انما جعل
 الغفلة دون الله سبحانه والارادة على الشرف قصد الى ان اذن العبد والسرير في
 الغفلة من التي يصح لان هذا الحق دون الله سبحانه انما كان له تعالى لا انما
 وبنا الى وان المتعبد الذي في حق من كل حكمي ما سنا ما كان له تعالى لا انما
 او انما حكم الغفلة من الذي كونه لمراد من هذه الملة المتصلة على الاصول والغفلة من
 ان عطاها وتطاعت وماراد والغفلة من العلم بالحق والشرع العلم وهو هذا الحق
 كما في من الذي عطاها جعل الدرس طرا لا يكون ان مراد والغفلة من هذا الدرس من العلم
 والغفلة من ملك هذه الاجل يكون موافقا لاعتز الوحي من الله ما جعل الغفلة من
 النفس ما لها وعلم مطلقا وغفلة لغفلة من العلم وتكون ان مراد الدرس من
 الله وطاعته والارادة من الله وليس هو من اجل ما يكون الرجل ما فيه ما قالوا
 وهذا الحق لا يتخذ من اجله والاشياء والامم كما قال تعالى سرع نكر والرس من اوصى
 والمراد والغفلة والشرع ما رجع الى ما لا ام له حب احلاها واحلاها وانها معاف
 كما قال تعالى لولا جعلنا منكم سرع ومنها كمالا كان يحق الغفلة من الحق منها ما خلق
 الذي اعتز اصلا ومنها الغفلة وجعل طرا لا يكون وجعل ان جعل الله الغفلة لخلق
 في الخلق كما ما من المتكسر من الشرع وواقع الدلائل كذا الغفلة ما من
 يتكسر من الواقع في هذا هو ان الشهادت ووضعه بالما لا لا احلاها
 عا افعال الشرع والغير فحفظه الحق كما في حاضر فباد الدرس المخرج الى
 البوم ما قال ساعد بعد جوابا للحفظ فلو ان الدرس فباد ان مراد كل شخص
 الذي لم يجر او اطاع بالشرع وكل ما دال ان من غفروا من السفرة وان
 الذين وهذا الحق مناسب قوله في الغفلة من الذين فانه انما في قوله
 بل لو غفروا لا اوردوا وكل حاضر لا عاجز وكل اذ الاعراب ومرا لاس
 المستلزمات والحق وشعنا للخلق انما في الشرع الاخوان وصفا لاسا بالرس
 لان المرسل اخذ من الله لانه بان ان يكون معكم كما في خلق الله وكونه
 من الله لانه لان بعض النساء الى العباد لهما سبيل الرشاد في الهدى
 والمعاد وما يحتمل من ذلك العلماء قال بعض المحققين ان النساء كما نوايه
 وليست وان كانوا في اصلا واليسوا ونساء وانهم الدنيا علم يورثوا الى
 ما كان من العلم والحكم وكان ما تروا من نعم الدنيا صمد في الحق ولم يورثهم
 الا وانهم فيهم بالرس ومن يصل اليهم بالصل يصل هذا حق فضل
 العوض من فيهم هو من ان الاشياء والافعال عا لم يجدوهما في الماخذ
 والمجد وهو سعة الكرم فوهم في من الشايع اوصافه فلهذا انما واجي

اوله

الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 من اجل ان الله تعالى يقول
 والامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 من اجل ان الله تعالى يقول
 والامر بالمعروف والنهي عن المنكر

الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 من اجل ان الله تعالى يقول
 والامر بالمعروف والنهي عن المنكر

انما صفة الذوق والذبح والالحاد والحكم الدائم الخ والرشاد الزكي
 على الطريقة المستقيمة والالحاد على الحجة دون الله والالحاد على غير المبدأ
 الذوق لطفاً البين الذي لا يصلح الا هو والذوق في السعد لا يتم في غير
 الملك لا سببه فيه عطفه وجمعه والالحاد لا يتصور الا بعد الاكثر كماله والذوق
 ان يراوه الله تعالى ان الطريقة المستقيمة التي يدعو اليها الله تعالى الرشاد في ملكه
 ويحكم ان يراوه ضد الباطل وهو صفة المدح والثناء وهو صفة المدح والثناء
 الباقية الى يوم القيامة الشريعة على هذه الملة المستقيمة على الاصول والفروع
 ويدبرها الله الا لا يحكم الا للشرع كما ذكرنا فان اراد الا ان لا يوجه فيحصل الموصول
 في قوله في الدين الذي هو حله صفة المدح والثناء والالحاد المستقيمة في الطريقة
 في قوله في الدين لان ان اراد بالدين الملة كما ذكرنا كان النفع على هذا التقدير
 ما وباله ضرورة وصفه ما في الشريعة وان اراد بالدين الملة الباطل وهو ضد
 الله تعالى الى ان كان الدين بصفاته النفع على هذا التقدير ضرورة كون النفع
 هذه الملة المستقيمة على مجموع ما كان لا يستقيم في الطريقة وان اراد ان في المصلحة
 يحصل صفة النفع في الدين من هذا التقدير ان يراوه النفع على الحكم الفرعي اما
 فدين ان يراوه النفع على الحكم في الدين كما في قوله على هذا التقدير صفة المدح
 اراد ان الشريعة على الاصل النفع لان الشريعة تكون صفة الحكم الفرعي
 الفرعي فلو حصل الموصول صفة النفع لا يستقيم في قوله صفة المدح والثناء
 يوم القيمة وهو ما قلنا في الدين لان احوال الجنة واصحابها انما يراوه
 بعضهم بعضاً كما قال تعالى في احوال الجنة احوال القادرين على احوال الناس
 احوال الجنة احوال الناس كما قال تعالى يوم نقر النور والذوق النور في الارواح
 والاحاد والذوق الوسيلة او كما في الارواح في النور في الارواح والذوق
 الدنيا وما فيها من الاحاد فكل رتبة من رتب الدنيا والطريق
 التي التي لا انقطاع فيها وهي الجنة والنار والجنة والنار التي لا انقطاع
 لها ان لا يملك لها ما فيها من النور والجنة والنار التي لا انقطاع
 في حال انقطاعها في الدنيا والنار التي لا انقطاع في حال انقطاعها في الدنيا
 وتكون رتبة من رتب الدنيا والنار التي لا انقطاع في حال انقطاعها في الدنيا
 والنار التي لا انقطاع في حال انقطاعها في الدنيا والنار التي لا انقطاع
 ان يستقيم الحسن كما في رتبة من رتب الدنيا والنار التي لا انقطاع في حال انقطاعها في الدنيا
 بعد تقابلها في غير النور والجنة والنار التي لا انقطاع في حال انقطاعها في الدنيا
 في العدة والملازمة الساواة في الارواح والجنة والنار التي لا انقطاع في حال انقطاعها في الدنيا
 التي تقرر في كثره العباد في الجنة وهو المحرر بعد المحرر في الجنة وهو المحرر

في قوله في الدين لان ان اراد بالدين الملة كما ذكرنا كان النفع على هذا التقدير

النسخ

المستقيم والوجه وهو المكان المطهر اضاف الى الجاهل الى الوجه لان
 غلبه واراد غايته انما يتصور الوجه وانما الله تعالى له ولا يخلو لا يخلو له
 شهاب ازل لم يصف قطباً عند خلق الزمان ويوم يقوم الساعة لما كان كمال
 المحسن بالحقائق علم الله تعالى كل حقه لا يخلو منها الشهاب وتبين على اليد
 الجارية اني بها دعوت من كان القدر على التوحيد انما وصل اليه تعالى وعلى النور
 عنه وانما في قوله تعالى على طريق النور في الارواح في قوله تعالى على طريق النور
 لا يخلو له ولا يخلو له في قوله تعالى على طريق النور في الارواح في قوله تعالى على طريق النور
 ان شاع وانشر عند خلق الزمان ان عند خروج الروح الزمان والروح الذي لا يخلو
 يتم روح المدح في حال فاض روحه ان يخرجه فاض الروح فاض وفضها
 ان ما في الارواح من هذا كماله في حال شهاب بعينه شهاب فاضها
 عند خروج الروح عند استعصاها في حال يوم يقوم انما شهاب على
 كل عامل في الجنة كالحق والخروج وغيرها واسمها في الجنة ورسول الله
 نصره على نفسه كما حصل امد العود وكما حصل احصاء فاضه لسان كل حاضر
 دعا في السعة التي في ارضه وهو انما في الارواح والجنة والنار
 في العدة والحضرة في حال حصر حصر وانما في الارواح والجنة والنار
 وهو الا حاطه على الله تعالى في الارواح والجنة والنار
 جمع الشهاب من جميع الجبل ارض والاطراف في الطود وهو الجبل العظيم
 الاطراف في الارض وسائر الاطراف في الارض والجنة والنار
 اخرجه في الملوك وصعد في الارض في حال الاطراف في الارض والجنة والنار
 وفي قلوبهم انما في اقول ان العبد لا يجمع عنوا في الركن الكرم في الارواح
 عنا ومن ملك رداء العنق في الساسات في حال اصله القدر في الارواح
 وفي المحو فصد انما في المحو وهو في المحو في حال الساسات في الارواح
 عنوا في عنوا في الساسات في حال الساسات في الارواح والجنة والنار
 دور وفي المحو في الارواح والجنة والنار في حال الساسات في الارواح
 المعايير وفي قوله انما في الارواح والجنة والنار في حال الساسات في الارواح
 المحي والجنة في الساسات في حال الساسات في الارواح والجنة والنار
 ان هذا كماله في حال الساسات في الارواح والجنة والنار
 معقول بالغ والظلم كماله في حال الساسات في الارواح والجنة والنار
 الغلبة واراد في المحو في حال الساسات في الارواح والجنة والنار
 ان يكون في الساسات في حال الساسات في الارواح والجنة والنار
 بالغه وما لم يكن الا وصف العقاب عقبه عليه كل يوم من الظلم جامع

في قوله في الدين لان ان اراد بالدين الملة كما ذكرنا كان النفع على هذا التقدير

في قوله في الدين لان ان اراد بالدين الملة كما ذكرنا كان النفع على هذا التقدير

فلا خلاف انساب الافريقين اولى الذكر والاعفلا خلاصا الى ما خلاص منه والف
الغنى واربع المحسوس والاطلاق ذكر الافريقين اخرج غير الغنى، فقولنا ان
الراى والاحياء وان اهل الراى والاعتناء عرف الغنى، منه ان علم المسوع
ودفع على معاني النصوص ومكلم استنباط الفروع والاصول **زهد الشيخ**
سبح اعني انهم الله اهل الراى كما قال قالص بحق فلو كان اهل التدقيق **بابه**
ايضا ومن تصديق لما حشيه مما يحق والكامل ما بين الكتب ومنهم
طوبى البصر والاشياء واخيرا للمجاد وارجح الزوف الى محقق بلوغ تدقيق
المعاني ومعاها رتبته من خوف كل ما تنصو والمرايب كما شغل السرايا من
الكسر على خصا من اقصاء الاقصاء الوسطى ان كفا صار ارا اقصا الى العار
ويوسف من بين المغبول الممل والعقل المحل كما فطعت الذي يحصل لكل
قوى وهو **قادر** الفصل واعض الاورفا اسدوا مستغلا لجعل الذهن
لكمال طينه وشدة بصره في المطالب بالانفعال ما كان به ومنه تدقيق
وهو استعمال الخلال واقبح لغيره العون ومغفرة الضمير الذي كمال الفصل
فصله وقاد الخلال ومنه الاوجه حتى يجب والانه ضلنا اطل
اي برافيتنا ما استوجب الخرجين الى مع من جمع بين وعين كل شيء خاضه
والمراد العون المعاني الموش التي شغل علمه المسكين ما بين المسكين والعون
بين العون وهو كثر القوي الى قولنا فهم او النصف في السن اعني
القدم والخوض بين الاضلال والاطلاق والعين كبر العون كما دفع الى بعض
الشيخ بين العون والعين وهو صفة العون والمراد بالشيخ نفع المسكين
عنها والمعين بالمصنف لاداء صفة تدوينه وانما ذكرنا في الشنب ففعل الذي شغل
مفعولا كما شغل ما كان من حقوله واسرانا ما ان كسرنا فعلا ففعل الذي شغل
فاعلا الذي شغل مفعولا واعل اننا نزيد المصدق كما تصدق والصفى كما نال في
قوله اعان رحمه الله **الجنين** والعقل الاول في الفضل والملاذ **باب**
المعنى ان لا يشرى ما فضل من كمالها من سقوطه صلا السك والنفاد وبحسب
تسجل البصر وكل فلت صا **والجلاء** والمفعول والاصلا **الفروع** الى الوسط **ارجح**
عنه والحكم ما كبر الصفا والعقل ومنه تدقيق فصل وهو صرح واصلا
يدخل كل ذلك ما صا **الحجاء** ومنه كبر معاني الشنب والاشياء
وقوله وكان المسكين حفظ على البصر ويحجزونهم واجمل في موضع الى الى الى
ان كان مسكنا ما معاني الشنب **وجراء** لعله من راض الخراج الى عا
قال المثل فلو نعتني فصيحة كبرك ويصا راض الخراج مبهمة فهم السك
الى الشنب والاشبه من صلا من كمالها على ان يكون او الى الى الى

[illegible]

عجبه وحديثها سابق ففسد صلواته كما فسد تقدم أي إذا كان مقدم
في المكان ينقض الأمر والمخاطب بذلك الأمر هو الرجل ففسد صلواته
ترك فرضا حوطب بمصلو المراهقة ليس الأمر فرضا عليه بل من صلاته
وذلك والله أعلم بلهم لا يقلن فمصلو أعيان بلصواتها ونقض بلصوات
بمصلو أعيان بلصواتها وما ذكرنا من أن الفرق بين صلواته وصلوات
في السناد وعلمه وخرج للوهاب وما ذكرنا كما قوم غدا ما جاء من فسد صلوات
الما قوم غدا فلا فاما لك رحمه ولا فسد صلواته إلا لأن الما قوم هو
المخاطب بالخروج وقدمه الما قام فاقدم عليه فمصلو فرضا حوطب وما
الما قام فإي طاف لمسلمه وان فسد صلواته هو الما قام وسط القوم
لأنه ان فسد صلواته لم يفسد صلواتهم فليس كذلك كما قلنا
بحال ان لا يركب إذا لم يفرقه بقوم وبهم فليس بعض الحواصم مما
لمحصل لعدم الامام ومنها ما لا يراه في بعض فسد صلواتها
الصوتين لأن تقدمه للسبب وهو ضرورة الما قام فسد الامام بان
الحدود عنه وهو على مكانه وامكان ما خرجها بان تقدمه على الاذن
بينهما كما في فاضل ذلك ما ذكرنا على الكلام ان شرط كون الفعل ماورد
ان يكون كسبا ليعود وار الفعل الذي لا يتولى وهو ما ذكرنا في
الفعل والاثار لا يخصه بالحال لا لا يخرج والا ككسار لا يكون ما خرج ولا
منها على لا من غير كسب البعد لا عرف كذا في المرات فها هو ذلك الما قام
كصل لئلا يسان تقدم الغير والتقدم الذي كصل فخر الفرض بل يكون هو ماورد
ما الصلوات على الكسب وان كانت مطلقة ومن ينقض الفرض في الصلوات وان
ما ذكرنا لكن الحرجة فهو وجود يجوز فسد مطلقا ما قام به الفرض وقبل
ان الفرض الما قام فخر الواضحة اذا فسد حكم الكسب ثم وخرج الواض
يوصف راد كذا في التعليل في حق الركوع والسجود للمراعاة ليس الكسب ما
ما عرف شوته بالخروج والكسب ما عرفه هو فرض تركه ففسد كذا في الكلام
والفرض ولا خلاف ان قضاء ما سبقه قبل تنابع الامام ونحوها وفسد
لان الصلوات ما قاما في فسد هذا القيد كلف يجوز ان يفسد الواض
عنا وجه الفرض ما قام ففسد هذا الوجه في الصف اوله واضع لول
الامام ما قاما كذا في فسد صلواته واضع ففسد هذا الصف اوله واضع لول
واضح من ان فرض الما قام ففسد هذا الوجه في الصف اوله واضع لول
ظهور الامر لا يفسد صلواته ففسد صلواته واضع ففسد هذا
الرجل كذا في فسد صلواته ففسد صلواته واضع ففسد هذا

من بانص وهو قوله علم الام كان سم ومن الام نه او طر او وضعه النسا
ولا صلوه لا ينضم صلوه الخ وانه لو اضاهاه زاده ا صلوه الخ ان لا ينضم
صلوته ويخلط الخ فان ادا اخلت من ا صل والراه زاده ا صل ما كجاءه
ما قبل ولا ضم من ا صل او غيرته لا ينضم صلوته وقر المنك ا ماها
ان ينضم من الراه الفر المنك ا ماها بان الام ادم نو ادم الم لا ينضم
ليها اضا صلوته بل ينضم صلوتها وعلمها فانها لو كانت تنضم لاضمن
ومن يعقل الصلوه في وقت الرطل في الصلوه ما كجاءه بل ينضم صلوته اذ
المورد اجماع المطلق ومن اشك في اكمال ان ينضم ما ذكرناه في المباح
لان مورد الحديث اجماع المطلق ومن اجماع المطلق يكون اشك في اكمال
لان اجماع ينفي الشك ولا اطلاق ينفي اكمال فالمقتضى ان ينضم ا ماها
طلا في زمره جمه هو معتز اقلها ما قبل الرطل والفرق لا انها ما قبل
لزم الام فرض وثب الحكم فسقطت عن الرطل ولا الرطل ولا اضا
نعم المباح بعد اكمال لان اكمال الصلوه عوضا لاداءه في حال
الشك وكذا وجه حذف صلوه الخ ان المباح للصانع فوات بعض اركان
صلوه غير المباح لصحة ما وجبها وعرضه وكذا الحال في الاضافه
ليكن منها ما قبل كان المكان محال وكان الشك منها ما قبله في المباح
والكان محال واذا كان منها ما قبل كان في مكان لا في مكان واحد في
الام اذ الوصل الكوفاي له بله فلم يكن الشك منها ما قبله في المباح
لو اختلف المكان لخلط الخ وجب ان ينفي الاقل ولو اختلف
خلط الخ في وجه بعض الاحكام فلم يكن الشك كالمعروض في المكان
والحي اذ اعرف من ذلك في القياس في الشك ا كالمعروض في وجه كل
الام وان اختلفت في وجه بعض اوجه في الام اذ بان في بعض
مقتضى ان لا ينضم في زاده الصبب المشبه لان صلوتها عا كالمعروض
ما قبل فلم يتقارب في النص ولا على القياس ان لم يعزل عن عا في
ما قبل لم يلزم ذلك النص لان الام متاخره للتحريم في الام اذ بان في
في حال الصلوه وانهم وعمل جهلهم ولم يولد الحديث من العود في الام
ان لا يلزم ما يكون والحي اذ ادها اصرنا وفيها للوضوء بل ان
يعود او يستلما لا لا ما ان افاضت في الام اذ لا ينضم صلوته في الام
وعند ا بعض فسد فيها القياس في اضافة في صلوه مسكر في وجه
الاحسان وله لانها لا يوجب في الام اذ ان لم ينضم في اضافة
لمس كبحه الصلوه لا اذها والشرط في اضافة الام اذ كان امارا وحقيق

[illegible][illegible]

سببها ولو علم بعد ذلك ان الامام انه اخذ القبله لا يفسد صلوه وانما كان كوكب
 لان المسوق لم يمتنع البعد الى الاخذ بالامام ما لم يمتنع سبق له علم بذلك من الامام
 كما ان الاخذ بالامام بالمعالي كان مفروضا كما كتبه ان اخذ فلا يمتنع
 جواب سواله وهران قال ان المسوق ان كان مفروضا ان اخذ بالامام
 كما ان كل مفروض فاما عن قولك ان اخذ بالامام هو ان المسوق اذا
 وحسن الحجه وان كان مفروضا وجعل له حاله واما ان كان مفروضا
 المسوق اذا قام ان قضاها ما سبق به علمه من الامام فان
 اذا قرع صلوه بها لفسد صلوه الامام به علمه صلوه الامام كان قد
 في الخارج والمسوق اذا كان يحتمل منه على تحريم القبله ان يكون اصله
 لغيره اخرى فلا يمتنع وانما حال فصله ان اخذ الاخذ به ضمن او المحلله الامام
 وهذا لا يمتنع في وجهه ومن وجهه ان اخذ به ضمن لفصل عملا لوجه
 كان محتمل لو كان مفروضا به علمه ان يفسد صلوه بالحي اذ احتياط ان
 الصلوه اذا قدمت فرضه حكم بفسادها وكل وجه هذا ان كل صلوه على
 العاصم وساد الصلوه بالحي اذ كانت ثبوتها في القياس بانصت واما ما
 وكل وجه من وجهه ونقطه كسر الاستساف فانه لا يمتنع على وجه
 ولا يمتنع في الاجل ان المسوق في تحريمه ونسب مفروضا وكل وجه
 كسر الاخذ به في كونه المسوق ثبوت تلك الصلوه منها ان يمتنع
 الاخذ به كما كان يحتملها ففصل بالاستساف في لو كان مفروضا وكل وجه
 لم يمتنع في اذ اخذ المفروض في كونه ثبوت في النظر فرضه من كونه
 ولو كان لا يمتنع لصلوه اخرى لا يفسد صلوهها فان كان صلوهها مفروضا
 فلا يمكن ان يمتنع في بعض النسخ المتوفى بها فان قلت ان تلك النسخ
 فصله كما ان سببها في الشرع في صلوه اخرى فليس ان صلوهها
 كونه ان اخذ حكم الله به في فرضه الامام ونظيره المنع عن الاخذ به
 في غير الشرع ونحو ذلك فان فصله والامام مفروض في الوقت
 هذا المستعصم على الجأزة لا يمتنع لها ان المسوق من كانا صلوه
 فصله صلوه بالحي اذ بعد صلوهها بالانقضاء لا يمتنع من الحجه واصل
 كما يمتنع في كونه حجه واصل انما لفسادها اخرى ما لا يمتنع في الاخذ
 اخذ النعم الصلوه فان ذلك ما سبق في اوله من ان الوقت لا يمتنع
 حجه واصل لا يمتنع في كونه حجه لوجه كونه فان العرف فصله الى الحجه
 حاله انما يمتنع من الامام النعم في السبب والافاضه حكمه لوجه كونه
 المسوق صلوه ان لم يمتنع في الاخذ النعم فصله من ان فصله الاخذ النعم
 النعم يكون مفروض من الامام في حق وجوبه الكمال لانه لو لم يكن على

ان

لا حرج الاخذ به فيكون الشفع الى ان يمتنع في ركعتي الصلوه فرضه ومن
 على الامام نفع في الشفع الى ان يمتنع في ركعتي الصلوه فرضه ومن نفع على الامام
 فيكون الاخذ بفرضه يمتنع وانما يمتنع في ركعتي الصلوه فرضه ومن نفع على الامام
 سببها كما ان كل صلوه مفروضه في الشفع مفروضه في ركعتي الصلوه فرضه ومن نفع على الامام
 انما يمتنع في كونه حجه لوجه كونه فان العرف فصله الى الحجه
 فصله ما لم يكن فصله المسوق في كونه حجه لوجه كونه فان العرف فصله الى الحجه
 ان ما يمتنع في كونه حجه لوجه كونه فان العرف فصله الى الحجه
 ان المسوق في كونه حجه لوجه كونه فان العرف فصله الى الحجه
 الكمال علمه فان كان لا يمتنع في كونه حجه لوجه كونه فان العرف فصله الى الحجه
 الشفع به لوجه كونه حجه لوجه كونه فان العرف فصله الى الحجه
 لم يمتنع في كونه حجه لوجه كونه فان العرف فصله الى الحجه
 ان الامام في المسوق في كونه حجه لوجه كونه فان العرف فصله الى الحجه
 والمسوق في كونه حجه لوجه كونه فان العرف فصله الى الحجه
 سلم به ولو لم يمتنع في كونه حجه لوجه كونه فان العرف فصله الى الحجه
 به فصله لم يمتنع في كونه حجه لوجه كونه فان العرف فصله الى الحجه
 حاله من انما يمتنع في كونه حجه لوجه كونه فان العرف فصله الى الحجه
 الى الاخذ في كونه حجه لوجه كونه فان العرف فصله الى الحجه
 في الشفع في كونه حجه لوجه كونه فان العرف فصله الى الحجه
 ركعتي صلاه والعرف في كونه حجه لوجه كونه فان العرف فصله الى الحجه
 نظر حادنا ان الوقت في كونه حجه لوجه كونه فان العرف فصله الى الحجه
 به فصله لم يمتنع في كونه حجه لوجه كونه فان العرف فصله الى الحجه
 السان في كونه حجه لوجه كونه فان العرف فصله الى الحجه
 الوقت انما يمتنع في كونه حجه لوجه كونه فان العرف فصله الى الحجه
 مقر الشفع في كونه حجه لوجه كونه فان العرف فصله الى الحجه
 ان الوقت في كونه حجه لوجه كونه فان العرف فصله الى الحجه
 صلوه في كونه حجه لوجه كونه فان العرف فصله الى الحجه
 المقدم في كونه حجه لوجه كونه فان العرف فصله الى الحجه
 شفع في كونه حجه لوجه كونه فان العرف فصله الى الحجه
 حجه واصل لا يمتنع في كونه حجه لوجه كونه فان العرف فصله الى الحجه
 الفصل الاضطر في كونه حجه لوجه كونه فان العرف فصله الى الحجه
 الحكم اوله واسطه واصل في كونه حجه لوجه كونه فان العرف فصله الى الحجه

الحجة في كونه حجه لوجه كونه فان العرف فصله الى الحجه
 الحجة في كونه حجه لوجه كونه فان العرف فصله الى الحجه
 الحجة في كونه حجه لوجه كونه فان العرف فصله الى الحجه
 الحجة في كونه حجه لوجه كونه فان العرف فصله الى الحجه

[illegible]

حلف المومنين على ان لا يقاتلوا
 الا بامر من الامام في حربه
 ولا يقاتلوا في حربه
 الا بامر من الامام في حربه
 ولا يقاتلوا في حربه
 الا بامر من الامام في حربه

كان في حرم الصلوة ولولم يات بها بسبب الصلوة عند وعلي وخاتم فعل ان
 هذه الجوز فرض على الخلفه وان لم يكن مقتضى بها الخلفه والركن والاشم
 بالاداد هنا ما ذكر في بعض الجوامع ان الامام ما قرب من ادره في الركعة
 الاولى فقدم ما وراء من الخلفه الاقامه صار صليوه اربعاً وصلوه القوم
 على خلفه كما كان في اول القرن الاول وصلوه الامام نعل في حبه وفي
 فرض في العتيد والحواله النعل الاول فرض في الخلفه ايضا
 بخانه لولم يفعل بسبب صلوة القوم الاول ذكر في صلوة عصام لم يجره هذا
 الجواب المذكور في المس مع **فان** التخصيص

لو انقطع الدم بعد الصلوة لم يعد بها ولو تركه حتى مضى في الصلوة
السلام وانقطع دمها بعد الصلوة وتم الانقطاع لم تعد الصلوة اعلم ان
المسألة على اربعة اقسام احدها ان يكون الصلوة والوضوء انقطاعا اتما وانما
ان يكون في السلام وانما الانسان ان يكون الوضوء في الانقطاع والصلوة
في السلام او ان يكون الوضوء في الانقطاع والصلوة في السلام في وقت
الدم واليك اقسامه وقد تنويع بعد الصلوة احرازها في اليوم الرابع وهو انما
كان الوضوء في السلام والصلوة في الانقطاع وفي الانقطاع وانما قصد
الصلوة في الانقطاع لا يجوز الصلوة بغيره المعذور عند زوال العذر وازهر
فيها انما اذا انقطع في انما الصلوة وانما بعد صلواتها كما اذا واصل
الوضوء طلال الصلوة وكذا في الوضوء الاول وهو اذا كان الوضوء والصلوة
في الانقطاع فان عدم اعادتها في ان تنقذ بعدم خروج الوقت قبل الفراغ
ويستأنف بعد ذلك بقوله لا يخرج الوقت من الفراغ الى ان يخرج
وقت بعض الصلوة قبل فوات المصطفى منها فانها بعد ذلك لا يربطت
للمصطفى السلام وسرعة الصلوة في السلام ثم دخل وقت الحرف
في من الصلوة استنفل الصلوة والاعمال على السلام بقوله لا ان
النافع عند دم فارق الوضوء او طرا ان ان ينافي الوضوء انما
يخبر خروج الوقت ومكانه ما بالوضوء او دم طرا في الوضوء وانما قال
ينبغي ان يخرج الوقت ليس بسبب النقص بل الوقت كان ماعا طرقت
عليه فاذا خرج الوقت زال الغم فظهر كالحرف الثاني والنافع عند
الحرف الثاني وانما قال دم فارق الوضوء او طرا عليه ان عند خروج
الوقت استنفل الوضوء الواقع بسلام لان ما اذا خرج الحرف لم ينقص
خروج الوقت بشرط كون الوضوء واقعا بسلام لان كون الدم ماعا
او طرا عليه في الوقت وهو محال لان حال السلام لا يولي في الدم

فلو اذوا معا رنا له ولا يا عليه لكن الوضوء السلطان بل هو وضوء
الاهل كما يستلزم المستند على العلم دون المتعمين ان هذا بل الوضوء
ما خرج حكمه لرب السلطان متندا الى ذل الطرف والمستند على العلم
في ذلك ان الله تعالى لم يستند له ولا وان على الطرف عند خروج الوضوء
فما هو فاما وقيل لا يجوز ولا يعلم في المتعم لان المستند منصرف عن متعمين
ومنه في حق من متعمين سفل المستند ووجهه متصرفا سفل ولا يعلم ان كل
فيمما ذكرنا دليل المتعمين لانها اذا جعلت على السلطان وان تعني العلم بل
خروج الوضوء من بعض حكم صلواته والمستند لا يعلم في المتعم في الظاهر
الا تعارض في حق كل الصلوة وانما الصلوة الى افرغ عنها فان خرجها الى الملائكة
فخرج الوضوء فخرج الوضوء فخرج الوضوء فخرج الوضوء فخرج الوضوء
من الوضوء واللبس في حق الوضوء لا يجوز ان لا يكون ان انما هو انما هو انما هو
عند خروج الوضوء بطريق الاستناد فليس الوضوء بل الوضوء واللبس فان
وضوءا على الان تعارض في حال العلم في السطح فليس الحق في حق الوضوء
ولا الوضوء فذلك لان العلم بالعلم والاعمال انما يكون انما هو انما هو انما هو
ولا يعرف بل يخرج الوضوء فاذا اخرجت ووضوءا في الوضوء كما انما هو انما هو
على الطرف في ذل الطرف فاما انما هو علم فاما فخرج الوضوء فخرج الوضوء فخرج الوضوء
بطريق الاستناد فظهر ان اللبس كان عارضا وضوءا علم المستند علم فخرج الوضوء
الى الاستناد فانما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
وكل انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
يعني لو وضوءا على السلطان فليس الحق في السلطان في حق الوضوء
الابعد ويعلم فخرج الوضوء فخرج الوضوء فخرج الوضوء فخرج الوضوء
الكل على ذلك لا تعرف ان الوضوء الخارج للسلطان وضوءا لكل انما هو السلطان
مع رنا له ولا يا عليه سفل فخرج الوضوء ولا يعلم قبله فاما انما هو انما هو
واللبس على السلطان كان السلطان عارضا له ولا يعلم فاما انما هو انما هو
الوضوء على السلطان واللبس على السلطان فخرج الوضوء فخرج الوضوء فخرج الوضوء
لا يا عليه فليس على كل من كل مكان وضوءا في جميع الصدور والافعال والاصول
سفل فخرج الوضوء فخرج الوضوء فخرج الوضوء فخرج الوضوء فخرج الوضوء
وسائل في الداخل انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
من الخارج والوضوء على السور فخرج الوضوء فخرج الوضوء فخرج الوضوء
انما هو فخرج الوضوء فخرج الوضوء فخرج الوضوء فخرج الوضوء فخرج الوضوء
اود اخرج الوضوء فخرج الوضوء فخرج الوضوء فخرج الوضوء فخرج الوضوء

وقوله وسأل عطف على قوله أنقطع أو يقطع إلى أن وصلنا إلى ما في الأصل
 أنه إذا دخل وقت الظهر والدم سائل موصوفات وشروطه في الصلوة وأنقطع
 فيها أو انقطع بعد النقص من الصلوة أو انقطع في الصلوة معبداً لغيره أو كان في ركعة
 أن تقام الصلاة استعفاً الوقت كما ثبت أن في العدة إنما جعل
 لإكمالها إذا استوعب زوالها ثم وقف صلواتها على محذور كما يتم إلا انقطاع
 وذلك لأن الانقطاع الإجمالي معشرته في الحال ينقض المحذور والظاهر
 (مما عدا جملته) من فواصل عديدها بوقوع الصلوة الأولى في ذلك الوقت بوقوع
 فمما عداها باعتبار البقاء لأن زمانها مباحدون فسرنا العهد في جملته
 ويدل على ذلك أنها لو كانت أول وقت الصلوة ودم انقطع موصفات ودم
 انقطع في آخر الوقت لأن مقتضى كماله في جميع الأوقات كما لا يخفى
 من إسماعيل بن أبي حمزة في وقت العدة يدل استعفاً الوقت مع ما في
 أن السبيل في غير المحذور من الانقطاع من الغروب لأنهم أي من الملة
 غير المتعدية من الانقطاع من الغروب اعتباراً بالسكان في وقت الظهر بعد
 الصلوة وانقطع الدم من غير الشمس في الوقتين في حال وقت الظهر ودم
 على السكان من وقت العصر وهو على السكان ثم انقطع السكان من قبل
 أن يغرب الشمس بعد الصلوة الموحدة من الانقطاع في صلاة ركعتين من المحذور
 فثبت العهد لأن السكان لم يسوعوا بوقوع الصلوة قوله لأنهم أي
 لا بعد ما لو انقطع الدم بعد الغروب لأنه لم يسوعوا بوقوع الصلوة من أصلها
 بطلان المحذور في تمام العهد وإن قبل أحاقب الأول أي وإن
 يسأل الدم في الوصل للأجل وهو موقوف على قوله وسأل في الداخل بعد دار السل
 في الوقت الداخل وهو في العصر في المسألة المذكورة أعلاه خاصة الصلوة
 الأولى من صلوات الظهر إذا دخله التسبب ووجه ما في الآية أنه لا يفسد في
 سلك الدم التسبب في الخارج على خروج الوقت ووجه ما في الآية أنه لا يفسد في
 في العالم دون المتبعض من أن إضافة الظاهر في عده خروج الوقت من المحذور
 مستندة منه في وجهه لا يجوز له التسبب بعد الوقت ومقتضيه في الأصل
 الصلوة الموحدة من خروج الوقت كما إذا ما جعل متصل ووجه في الأصل
 كونه مفترقاً ولا يفسد هنا علمه من مقتضيه وإنما قال لا يفسد لأنه
 بمصداق الانقطاع باستعفاً وقت العصر ما فاصل السكان الأول وما
 وجهاً في سلكه ووجه من الخلل في الدم الأول لم يستوعب الوقت في كل
 عتقاً بموالم يقتصر ووجه من خروج من دار السل وهو ما في الآية لا يفسد
 عند خروج الوقت الخلف السابق وحده أن قال في الأصل وأسرعة الظهور

[illegible]

[illegible]

من الحذف وجوب الموانع الاندفاع منصرف وصحة من حمله منصرف من الموانع
الشرعية كالنكاح من غير ان يطل وجوبه من مفسر من الشرع بل من غير كون جميع
الطرفين ملزمين القضا اجتنابا واعتبرا لكونها انصافا وانصاف المودع الغا
تعلق بغيره او لا عند اداء المالك لها عند تسليمه ان ذلك المودع انصافا ضم
ساسة في الاضطرار وان بعض القرض المودع او لا من نظر انما صلح بطلان
لهذا المورد في المصلحة ما لم يتركها المودع وقضى ان لا يجل ان لا يطور
المحضر مستغن المودع فلو ان المصلح بالتميز لم يزل في طاعة صلح ما لم يتركها
ما كان من المصلح انما يفسر اوجها او ما لم يتركها لغيره في طاعة من
كانت في بعض مفسر بها او ما لم يتركها وان كان في طاعة من لا يطل
ما لم يتركها لم يتركها فان كان كذلك لم يتركها لم يتركها لم يتركها
كره في الاضطرار وفيه شك وان كان من المصلح انما كان ما اوصى المصلح
ما لم يتركها في المصلحة انما لم يتركها استعمال المانة في الاضطرار
فانصاف المودع دون الاخرين انما هو احوال المصلحة الا ان يكون الاخرين
يعتبر بعد النظر في بعد العصر لانها اذ كانت في طاعة من لم يتركها
الربط ولا يتركها لان طاعة من استقر الربط فيها اذ العصر في طاعة
دون النظر والموضع موضع الاشتباه لانها لا يتركها الا في طاعة من لم يتركها
وقد صولوا في المصلحة في بعض الاشياء في بعض الاشياء في بعض الاشياء في بعض الاشياء
في الاضطرار ان لم يتركها لم يتركها لم يتركها لم يتركها لم يتركها لم يتركها
يوم وليلة ولا يتركها لم يتركها لم يتركها لم يتركها لم يتركها لم يتركها
ومثل سقط الميراث واصل اربع اركان كانت معلقة بغيره في طاعة من لم يتركها
ان يكون معناه ان لم يتركها لم يتركها لم يتركها لم يتركها لم يتركها لم يتركها
وضوء جاهل ان لا يتركها لم يتركها لم يتركها لم يتركها لم يتركها لم يتركها
الاول والعرض انما هو في طاعة من لم يتركها لم يتركها لم يتركها لم يتركها لم يتركها
انما هو في طاعة من لم يتركها لم يتركها لم يتركها لم يتركها لم يتركها لم يتركها
الربط انما هو في طاعة من لم يتركها لم يتركها لم يتركها لم يتركها لم يتركها لم يتركها
الربط انما هو في طاعة من لم يتركها لم يتركها لم يتركها لم يتركها لم يتركها لم يتركها
ما لم يتركها لم يتركها لم يتركها لم يتركها لم يتركها لم يتركها
سقط الربط وهذا ما لم يتركها لم يتركها لم يتركها لم يتركها لم يتركها لم يتركها
تذكر انما هو في طاعة من لم يتركها لم يتركها لم يتركها لم يتركها لم يتركها لم يتركها
العصر لعدم الربط في طاعة من لم يتركها لم يتركها لم يتركها لم يتركها لم يتركها لم يتركها
ما لم يتركها لم يتركها لم يتركها لم يتركها لم يتركها لم يتركها
تعداد العصر للربط وذلك في مجملهم واعتبر في طاعة من لم يتركها

[illegible]

افضل الحسد من الموت

وغيره من الصلوة على المسلمين من دخل وقت الغروب ومن في الصلوة
لستقبل الصلوة لان كل الحديث ثم الاستدلال بالبرهان السابق لا يفيدها
كان معارفا للمسلمان بكن الوقت كان مانعا على الحرب فاذا انقضى الوقت ظهر
علمه بالاستئذان وانه قد فعل في العلم فظهر علمه في البرهان العام من الصلوة عند
خروج الوقت فظهر ان ما في صلواتها من كثرة وذكر في حق المسلمين البها
على القائل فاسد

بعد فعل قليل كالعلم او من خطين كعبان اي صلاة السجدة وفضل
فعلنا لانها كالتمام او من خطين كمن يملأه نكر لانها ملاها فان كانت
عجبا واصلت الصلاة ومن دنا من فعل قليل لانه لو فعل فلما سجد لم يجلس
مان لها ويصعب الرجوع ولما سجد بعلم اخر يملأها ما سكر علم السجدة
من قوله ومنى ما ان انما كعبه سجد واصل اذا اكرا ما واصل في قوله بعد فعل
قليل ما ان انه شرط للقليل انما لا يجلس وذكر لان البدن اصاب على الوجه والرجل
انما يوجد في مجلس واحدة آية واصل في ما واصل في اصل العنان والمراجل
العام كل فعل قليل لا سجد في المجلس كما تقعد والركاء والركوب والوقوف والوقوف
واكل لكم او شرب جرعة ولا نعال او راوية السجدة المسجد راوية اخرى يملأه
او من خطين كمن سجد في صلاة خطوات سجدة المجلس وقيل سجد
في خطين وقيل هو الخطان هو الخطان كقوله اي كما قيل الفعل والعلل
ملأه نكر لان كعبه سجد وكذا اذا فعل لان العليل فعل وكذا ان
ضمير قوله اي مصلدين اي ان كعبه سجد قل ان في الصلاة مان ملا وسجد على ملاها
ما ما في الصلاة في الصلاة في الصلاة اي ان كعبه سجد واصل من قوله في الصلاة
الحاجب ان كل صلاة في السجدة المحظوظة والعلم والاعمال والاعمال
وتوعد في الصلاة في الصلاة كل صلاة في الصلاة كل صلاة في الصلاة
او من سجدة الناس وهو مذكور في الصلاة كل صلاة في الصلاة كل صلاة في الصلاة
فالعلم على الناس في الصلاة كل صلاة في الصلاة كل صلاة في الصلاة كل صلاة في الصلاة
مع وهذا لك على السجدة اذا قراها لعلها واصل من سجدة في سجدة
العلم والسجدة كل صلاة في الصلاة كل صلاة في الصلاة كل صلاة في الصلاة كل صلاة في الصلاة
عبد بغيرها قوله كعب سجد فان كعبه سجد واصل انما كانت لعدم تبدل المجلس
كانت في سجدة المجلس كالتمام ومن خطين كمن سجد في الصلاة كل صلاة في الصلاة كل صلاة في الصلاة
عجبا في سجدة سجدة انما سجدة في الصلاة كل صلاة في الصلاة كل صلاة في الصلاة كل صلاة في الصلاة
اذا قام قل القول بقل الصلاة في الصلاة كل صلاة في الصلاة كل صلاة في الصلاة كل صلاة في الصلاة
ان ذلك ليس لتبدل المجلس بل لان العلم وتوعد على الصلاة كل صلاة في الصلاة كل صلاة في الصلاة كل صلاة في الصلاة

[illegible][illegible]

عبد الله ما هو هذا القدر فان كان نظرا للفعل مريضا وان كان كثر نظرا
كان نفعه ايضا قد مضى لو اصابه الماء العذب نظرا للفعل مريضا والاراد
بالى اسم الاول الى اسم السبع السبع الفاعل الثالث وقال بعضهم
بمعنى الماء المتخمس المحل عند الانفصال ان بعض لكل ما حكم التوسيع
حال انفصاله عن الماء وهو اختار شيخ الاسلام عليه السلام العالم فذكر في
في جامع انه لو اصابه الماء الاول نوما نظرا للفعل مريضا ولو اصابه
الماء نظرا للفعل مريضا ولو اصابه الماء الثاني نظرا لعصره كان الاول
موا السبع وهو اختار الاول ما لم يخرجه سلام فافضاه عن الاول ما لم يخرجه
والزاد هذا المعاني كلها له كذا لوصف الاول العار من الماء في قوله
سبح من هذا عند ان يذوقها ان نفع الماء بقدر نفعه محلي في
عند الملاءمة فلو اصابه الاول العار من مريضا ونفعه فيها ما ع
نفعه من الماء الا ان كان قد اصابه الاول العار من مريضا لان
وفاي نفعه لو نفع فيها اذ عثره ولو اصابه مريضا فلو اصابه مريضا
فما مقدار نفعه من هذا اذ عثره ولو اصابه مريضا فلو اصابه مريضا
فان الماء منه المستطوع ان هذا على ما في بعضه وفي رواية اخرى
ينفع اذ عثره ولو اصابه مع المصرب في الواء الى ما في قوله من هذا
ولا اراد به نفع المصرب فان لم يكن الماء نفعه في قوله من هذا
الغوب الى الماء عند الانفصال كما مر في بعضه الى ما في قوله من هذا
الغوب عند الانفصال فليس لا سكر ان في اسم الثوب سفل
الى الماء والى الماء الى ان الضرر ما نفعه في قوله من هذا
الانفصال فاذا انفصل زال النفع نظرا لمريضا ولا في قوله من هذا
ان الوقت كان مانعا ظهوره في قوله من هذا في قوله من هذا
كذلك الماء الواجب العصور المعنى نعم كما يحسن الماء الملائمة لذلك
نفع الماء الواجب العصور المعنى نعم كما يحسن الماء الملائمة لذلك
يا ما هو هذا القدر فان كان نظرا للفعل مريضا وان كان كثر نظرا
فوقه فافضاه عن الاول ما لم يخرجه سلام فافضاه عن الاول ما لم يخرجه
المعظم وهو الظاهر في قوله من هذا في قوله من هذا في قوله من هذا
فما هو هذا القدر فان كان نظرا للفعل مريضا وان كان كثر نظرا
مستعلا دون غير المعنى ان في قوله من هذا في قوله من هذا في قوله من هذا
الغوب اذ عثره فان لم يكن نفعه من قوله من هذا في قوله من هذا في قوله من هذا

ولم يكن مستعلا ولم يزل الى اسم الحقيقه حصول الظاهر بالانفصال
مقرا ثم قوله الى الماء الرابع في العصور قولوا لغيره في قوله من هذا
او عند هذا القدر له يكون هذا هو الظاهر والظاهر للثوب
بمضاهي العبد لما كان في حال هذا القدر لسان ان العبد نفع في
صلو العبد ما هو هذا في نفسه واول قول العبد من نفعه او ما هو هذا
اما ما هو هذا في قوله من هذا في قوله من هذا في قوله من هذا
الى قوله من هذا في قوله من هذا في قوله من هذا في قوله من هذا
فان اذ عثره في قوله من هذا في قوله من هذا في قوله من هذا في قوله من هذا
سبكرات في قوله من هذا في قوله من هذا في قوله من هذا في قوله من هذا
ان كثر من نفعه في قوله من هذا في قوله من هذا في قوله من هذا في قوله من هذا
ومل سكرات في قوله من هذا في قوله من هذا في قوله من هذا في قوله من هذا
في الكرامة الاولى في قوله من هذا في قوله من هذا في قوله من هذا في قوله من هذا
في هذه العصور عدا ما عثره في قوله من هذا في قوله من هذا في قوله من هذا في قوله من هذا
كالسبع ومن اهل الرواية في قوله من هذا في قوله من هذا في قوله من هذا في قوله من هذا
الى ما عثره في قوله من هذا في قوله من هذا في قوله من هذا في قوله من هذا
الزاد عند عثره في قوله من هذا في قوله من هذا في قوله من هذا في قوله من هذا
نفع ان وعلى العبد هذا القدر نفعه في قوله من هذا في قوله من هذا في قوله من هذا في قوله من هذا
ان يصلو صلو العبد على نفعه في قوله من هذا في قوله من هذا في قوله من هذا في قوله من هذا
واجبه في المحرمات فليكن هذا هو الظاهر في قوله من هذا في قوله من هذا في قوله من هذا في قوله من هذا
في قوله من هذا في قوله من هذا في قوله من هذا في قوله من هذا في قوله من هذا في قوله من هذا في قوله من هذا
الاولى وانما في قوله من هذا في قوله من هذا في قوله من هذا في قوله من هذا في قوله من هذا في قوله من هذا في قوله من هذا
النسبة في الاصحى عدا ما عثره في قوله من هذا في قوله من هذا في قوله من هذا في قوله من هذا في قوله من هذا في قوله من هذا في قوله من هذا
وعلى اربعة عصور في قوله من هذا في قوله من هذا في قوله من هذا في قوله من هذا في قوله من هذا في قوله من هذا في قوله من هذا
سكرات في كل ركعة بعد العلاء في عدا الفطر وادفوا ان كثر اواصل في كل
ركعة بعد العلاء عدا الاصحى فهو هذا العلاء في قوله من هذا في قوله من هذا في قوله من هذا في قوله من هذا
معدود في قوله من هذا في قوله من هذا في قوله من هذا في قوله من هذا في قوله من هذا في قوله من هذا في قوله من هذا
ليس سكرات فانه روى عنه انه سكرت تسعا كرم الاضحية وكرت الركوع
فيها فافضاه عن الاول ما لم يخرجه سلام فافضاه عن الاول ما لم يخرجه
فيها من السبع في قوله من هذا في قوله من هذا في قوله من هذا في قوله من هذا في قوله من هذا في قوله من هذا في قوله من هذا
في الكرامة الاولى في قوله من هذا في قوله من هذا في قوله من هذا في قوله من هذا في قوله من هذا في قوله من هذا في قوله من هذا

126

22

الاولى
ص

[illegible]

[illegible]

لا ينبغي فتح دوائر يوسف كغيره شغلها عن محمد فيه وذلك لأن الكس لا
 وصول الحان فان الامام اذا كسر الماسح المتكسر في الحان جلالنا
 لا يفرق بينهما شغل فيه وذلك لان الامام من حاله الخلف الى الكس
 وفتح الارس من فان المتكسر لما بعده ذلك قوله للشيخ دليل المجموع ان
 انما الماسح في هذه المداوات ان كان منها مفتوح وهو سائر الماسح في
 المسوخ وانما ذلك ما يلي امانة قوت الفجر لما روي ابن مسعود عن النبي
 انه علم الامم منتهى خلق الفجر من اربع وعشرون واجه العرب عم تركه والرس
 دليل للشيخ وانما رجلا راشدا رواه انس رضي الله عنه انه علم الامم كان
 منتهى خلق الفجر ان فارق الدنيا يعني في الارب وهو الفتوة وفي الارب
 وهو الحظ والامة فاسم الحان فلان ارفع علم الامم كان ان سكرات
 وعلم على العرب من استعماله كان نجا لما قبله والامة رفع الدين الخلف
 والرفع مقوله علم الامم من كمال الارب السبع مائة وعشرون وحسن
 للشيخ من دفعه في الامم هذا كمال الخلافة في الاول انما يفرق الامم
 راسه والاربوعه تدل على هذا المتكسر في سكرات رفع راسه في الاول
 وهو الامم وهو مقدر في الكس الامم السكرات اخرج عن اهل الحان في قوله
 فانه يكون له من مواقع مع الامم مائة وعشرون في الاول وهو ان
 بكسر الاربوعه من ان الامم سبع فيه وجود الموافقة في الاربوعه وان خلفا
 بالكسر والتسعين فاعلم في كمال الحان في قوله في الاربوعه وان
 المسوخ بالسكرات بقدره وان كان حال قوله الامم ما ذكرنا انه موافق
 للامم في الغام وكل وجه في الزمان في كمال الخلافة وقسط
 الكس في الفجر الحان الى وسطه في هذا المتكسر ما في السكرات لا الكس
 محله التكميد وفتح في حقيقه وحكمه كالفاحة اعلم ان لويك الفاتحة في الارس
 بالنسبان ان ذكرها وهو ما تم لها وان ذكرها في هذه الاربوعه رفع راسه
 في الاربوعه وتدل الفاتحة السور من رفع فان لم يذكرها في رفع راس الاربوعه
 يعني صا صولته قوله لغوت محل القراء ولا بعضها في الاربوعه وانما قد
 ما الفاتحة لان ترك السور والمسح محله فضاها في الاربوعه من رفع
 الارس والاربوعه لا لغوت محله في الفاتحة والاربوعه الفصل لا البركة
 ان انما تلت لغوت محله الكس الفاتحة وهو الارس والاربوعه لا لوان
 به بعد ذلك لا يلو انما ان سكرات في قوله اربع الاربوعه ولا يجوز
 فيها الامة الفتوة فلان الفتوة انما ترفع في الفصل بين الاربوعه والسجدة
 لا لطل الاربوعه الى التسعين فليس (توكم فليس معبر من لاهما) دليل المصير

والمتقين والنساء، والرجال حاله كما يكون بين المؤمنين والامام مريضون
والانبياء، وسبيل هذا الحق عام في الامام بخلاف الاسلام لانه حاشا في ولا
على المتأخرين وان صلوا جماعة ولا على النساء، وان صلن جماعة لانها المتقين
وتبعها الرجال حاشا على المتقين والرجال ولولا راد التبعه وحش الانبياء
لا يخفى ان الامام لا يكون الا واحدا، ويصرح بذلك الامام السرخسي رحمه الله
حاشا في حاله فان صل النساء، والمسافرون مع الرجال المتقين في عصره عدا
عليهم الكفر باجماع تبعها للمتقين اذا كان الامام متهما كماله لعمري ان الامام
عادي قبل الخروج لا بعد ان يصل ما ذكرنا ان لا يتركها حاشا ولا يستطير
بعد السجود ولو اني ابلغه مستطير بعد هذا الكفر والسجود هذه المسئلة وهي في
الامام لومين عكس السرخسي ثم ذكرنا عادي قبل الخروج والسجود في حاله
قبل الخروج والمسجد انما الكفر بعد ان لا تقطع فورا الصلوة كما ان الكفر
قبل السجود واللبنة انما السجود بعد ان لا تقطع فورا الصلوة كما ان الكفر
شأنه في ذلك نافي الكفر بعد ان لا تقطع فورا الصلوة كما ان الكفر شأنه السجود
والكفر بعد الكفر لا يخرج من طاعة وعاد انما لا يخرج من طاعة الخي رعاها
الشيخ بعد السلام فانها صلوة ثم لا يخرج من طاعة فان طاعة الخي رعاها
فانه ان لم يخرج من المسجد عاد الامام وكبر بعد السلام لانه مع تبا عدا طاعة
مكان وانما غير المتأخرين فيه كما لعدم طاعة في طاعة فورا الصلوة وان خرج
والمسجد لا يكون له طاعة في العود وجوب الكفر في عود النساء، وفي المسكن
يكون النساء، قبل الخروج لا بعد ذلك الكفر وذكر الكفر في الامام في صلته
الانحراف ونظر الامام اخلا فليس الوجه فيه وكبر كماله الله في حاله النساء، اصل
الخروج حاله عند خروجه من المسجد لانه انما يخرج من طاعة الكفر كما لا يخفى انما لم
يكن في صلته عند خروجه من المسجد لانه لم يزل على طاعة فورا الصلوة في حاله
في حاله عند خروجه من المسجد لانه لم يزل على طاعة فورا الصلوة في حاله
كالمؤمنين النساء، المتقين العود وكبر القوم ان لا يعودوا لعمام الكفر بعد
الخروج والمسجد وكبر القوم لما عرفت اني قد في فورا الصلوة لا في صفة
الانحراف ولا في طاعة فورا الصلوة في حاله العود وكبر القوم في حاله العود
والسجود في حاله العود في حاله العود في حاله العود في حاله العود في حاله العود
انما لم يخرج من المسجد لانه لم يزل على طاعة فورا الصلوة في حاله العود وكبر القوم
وهو انما على المنفرد عدا وجهه لانه لم يزل على طاعة فورا الصلوة في حاله العود
لا في طاعة فورا الصلوة في حاله العود في حاله العود في حاله العود في حاله العود
صل الكفر في حاله العود في حاله العود في حاله العود في حاله العود في حاله العود

[illegible]

66

الحق

73

الحمد لله

[illegible]

ان الصلوة لا فيها من النسب بغير اصل فلا يكون العذر بها طرفة كذا ولا عكسا فلا يصوم
فانه لا يصوم يكون ومنه ان كونه من النسب شرط للاعكاف في الغل غلها كما في ركلا في
الصلح عكافا فان وقع فيه لم يملك الصوم ولا يحرم العاكف اولا بالصلح في تحصيل النسب
اي لا يحرم الاعكاف في رمضان العاكف قضاء ولا عكاف في غير رمضان ايضا كذا
فان الصوم كان اصله بعد فوات الوقت في سبيل قضاء الوعد والواجب بسبب السعة
بالواجب بسبب اقله ان لا يحرم الدائنة في تحصيل النسب وسبب وجوب الصوم
في رمضان شهود الشهود وسبب وجوب الصوم للاعكاف في الغل عكافا في
السببان قبل سدا خلافا لغيره بخلاف السبيل محقق فما اذا كان صوم رمضان
معتكفا اوقضا فمعكافه من قاطبة ولو لم يحكم الصوم لكان هو في الغل
اصلا في الوجوه لم يحكم الواجب متعديا حكما وانما انشأ بغيره اذ كان مانع
الشرط كما في ركلا فاعاد اصابا ودائنة الغل لانه مصر مقصودا بالواجب كما لو وجب
ابتداء والصلح في نفسه كونه عكافا في العاكف لانه يذا عكاف شهر هو صام فيه
ووجوده في صامه كذا حل بحكم الفرض وقابل ان كذا دخل في حرم
مكة فلا اجماع في لزوم اجماع ولم يحرم في حكمة النسب ثم اجماع الفرض في العام
العاكف فانه لا يحرم في الاعكاف في العام الا في سبب الفصل الا في صامه لم يمت
وكان عليه مقصودا فلم يلا اجماع لم يتعديا في تقدير الواجب بسبب
وكله لا بد من ان في تحصيل النسب كما عرفنا من ان الصوم لوصا مقصودا بسبب
بعد الوقت شرط ان لا تاتي في الصوم القضاء كما لو كان العذر مطلقا ابتداء فلا يكون
ان يكون ابتداء وجوب الصوم في الاصل لشرط الوقت وكذا ان يكون ابتداء
صوم الوقت فانما شرط الوقت لم يمت الا في الاصل لتمام صوم الشهر فاطم
فيكون لبقاء اصل العلقين كذا ذكره بعض المحققين ولو لم يكن في صوم شهر
متباين السنين فالصوم في الاوصاف ان ولو لم يكن في صوم شهر متباين
شهر بعض الزمان في صوم شهر متباين لا وجب بوضف وهو الصيام وبه وجه
فقط الاوصاف انما يكون في رمضان فلهذا الوفا في ان في اوقات السنين صوم شهر
بسبب السعة في اصل الاوصاف الا ان بعض المحققين قالوا في ان في اوقات السنين صوم شهر
التوقيت قوله الا في بعض استثناء ومن قوله بسبب السعة في الاصل في ان في اوقات السنين
شهر بعض الزمان في اوقات السنين وقضى في الصوم فقط الا في اوصاف وهو
الاستثناء ان بعض تعريف الشهر فاذا كان الشهر في اوقات السنين في اوقات السنين
معرفة لم يعتبر في تعريف الشهر في اوقات السنين في اوقات السنين في اوقات السنين
صدا بغير الوقت فانما الوفا في الاصل في اوقات السنين في اوقات السنين في اوقات السنين
وقته والوفا في الاصل في اوقات السنين في اوقات السنين في اوقات السنين في اوقات السنين

[illegible]

دله واما الحافظ فهو سبب في الحاق ما عرفت في هذا المضاف الى المفعول في
 مطلق وذكر الوقت لاجل ان المضاف الى الحيز المستوعب ان تمام السبب
 نفس الزند لم تسقط عنه الحيز المستوعب لوقته وان لو ان الله صوم وجه
 ثم خفي في شعب ختمه ثم وجه لتمام صوم شهره فرضاً ولم تسقط عنه الحيز
 ولان الزند لم يكن سبباً قبل الوقت المضاف اليه لان شغل ان تسقط عنه ما اذا
 المستوعب للحيز شهر رمضان والوقت المحض دون الزمان في ان الوقت الذي
 اضاف الى الالاب لم يكن ان يعلق الوجب به ما قاله الامام في كلامه
 به انه ان صادقه الشرع هو الواقع لنفس الوقت فاذا اضاف الى ذلك كان
 ذلك ترفيعاً لدفعه الى ان سبب فعل المحض فله وليس لتغيره انما تشرع
 الوقت فاعتبر في الالاب فيجب السجدة وبها يعتبر الوقت ليس في الزمان في ان
 اضاف الى الالاب في وقت لوجبه عند تشرع الوقت والوجه في ذلك ان الوقت
 وجه نوعاً تسرياً للعد في أي الشرع يعتبر في العبد فاما العبد فليس له ان
 يفصل بين وقتين في نفس الوقت فيعلق الوجب به معترفاً في وقت
 لآخر الوجب الى ذلك الوقت حتى ان ما في نفسه في ان يعلق الوجب في ذلك
 كلامه وان يكون له ما لم يكن في بعض الاحوال وان اضاف الى الزند وقت
 معن في وقت يعلق الوجب بذلك الوقت لا يعلق الوقت في وقت يعلق الوجب
 عليه بل يعلق له وليس للزند تفصيل في نفس لم يفصل المكان هذا المعنى
 في ان وقت الحفظ عليه فقط وان عرفت ذلك الوقت في آخر الوجب لم يفت
 عليه ولم يعتبر في وقت السجدة لان فيه تفصيل في ذلك اذ لم يعلق
 بفصل الوقت كغيره من مفعول يعلق له ان الوقت في ذلك الوقت يعلق في ان
 الزند المضاف اليه كان سبباً في الحاق ان كان الموصوفاً به انما يعلق الوجب
 وان يفت في وقت لا كمن لوقت في وقت ولا يجوز للمكان كصوم نفس الوقت
 ولا في المضاف فان النفس سبب محل الوقت في وقت ولا يجوز للزند كصوم نفس
 بل يصير بذراعتين ولغيره بعض بعض الاوقات لا في الزند في وقت ولا
 في وقت الفرق بين المعلق والمضاف يعلم ايضا ان قول الفقهاء ان الاضافه الى
 الجسم ليس على الإطلاق بل المراد اضاف الى العبد ثم اضاف الى العبد لا الجسم
 في ان العبد لا يعلق عليه في الزمان منه وهو عاكف على العباد والغير
 فان الوقت المضاف في العباد انما يعلق في وقت سبب في وقت الزمان العباد
 مستقطه شخص رمضان الماء تعلق بقرعة الوقت في وقت الزمان العباد
 في الوقت المحض مستقط عنه الزند في وقت رمضان فانه لو اعلق في وقت
 صوم شهره ونكون رمضان مستقط عنه الزند وهذا لان المكان نفس الوقت

[illegible]

والنقد

بوزاد او
ص

والصوم من أجله حتى فاته بحسن علمه عشر بعين رمضان أحتمل لأن كان العباد
يعلمون بسقوطه عند الفناء وهو كسوف علمه وكان أصل النية نهياً عن الزمان وهو
أن يكون الصوم قبل الزوال فإن الزوال فاعترفت بغيره حتى لم رمضان لأن مقتضى
له لا كان حاصل منه الصوم ولم شرط بعض الزوال وبشره بالنهاية ولم يشرط التسليم
وصوم العبد المذنب وصوم ما يقع من وجوب صوم العبد المذنب بعد الزوال
للمخيف دون الزوال فإن وصوم يوم العبد فانه قال الوقت لو كان شرطاً لكان
الزوال لا لزوم صوم يوم الجدل والمفسد لو كان لا إلا ما لم يتصل به لكان مقتضى
نقل المفسد وإن لم يكن فعله إن أمراً بمقتضى ولو كان التقيد بعشر في الصلوة
لم يكن في الصوم الكمال فذلك ما كان وصوم يوم العبد واعتبر بالصلوة والتقصير
تغيب المحنة ولم يحصل المثل أن وصل المذنب المضاف إلى وقت معين في أعياد
كأنه متعين فالتصديق في سقوط رمضان بجواز العمل على الوقت وذلك بالصلوة
المضاف إلى ما كان صوماً في الزوال المضاف إلى وقت معين إن كان مقتضى سقوط العمل
سواء في العمل أو في الزوال المضاف إلى وقت معين إن كان مقتضى سقوط العمل
تعليم وإن لم يكن مقتضى سقوط العمل في الزوال المضاف إلى وقت معين إن كان مقتضى سقوط العمل
كأنه لم يكن مقتضى سقوط العمل في الزوال المضاف إلى وقت معين إن كان مقتضى سقوط العمل
بعضه بعضاً وهذا المضاف إلى وقت معين إن كان مقتضى سقوط العمل في الزوال
في الزوال هو على صوم يوم أضافاً إلى صوم يوم العبد المضاف إلى وقت معين
يقع على الكيان وعلمه وصلاً والمزور وهذا لأن عرفنا على أصل الصلوة
والإفطار والقيام وغيرها والبطور وغيره والصلوة ما كان مقتضى سقوط العمل
العبد على نفسه من شهر رمضان وكان الوقت للصلوة والصلوة ما كان مقتضى سقوط العمل
بعض الزمان في الزمان ما كان مقتضى سقوط العمل في الزمان وهذا المضاف إلى وقت معين
فذلك ما كان مقتضى سقوط العمل في الزمان ما كان مقتضى سقوط العمل في الزمان
رمضان لعدم ذلك ما كان مقتضى سقوط العمل في الزمان ما كان مقتضى سقوط العمل
إثبات المحنة غير أن وقت الصلوة ما كان مقتضى سقوط العمل في الزمان ما كان مقتضى سقوط العمل
أو الكيان نوع عرفنا الوقت لأن الله تعالى عام بما لا والله العبد فانه قال
في حقه من الزمان ما كان مقتضى سقوط العمل في الزمان ما كان مقتضى سقوط العمل
أن نظره في الزمان ما كان مقتضى سقوط العمل في الزمان ما كان مقتضى سقوط العمل
في رمضان إن فقه الأصل المذكور في الزمان ما كان مقتضى سقوط العمل في الزمان
المذكور وليس له أن يكون مقتضى سقوط العمل في الزمان ما كان مقتضى سقوط العمل
مجرافاً من وقت الصلوة ما كان مقتضى سقوط العمل في الزمان ما كان مقتضى سقوط العمل
في الزمان ما كان مقتضى سقوط العمل في الزمان ما كان مقتضى سقوط العمل في الزمان

وزن

الحمد لله
من عباد
العلماء

وحيث رمضان لا يجوز الكفاي لان تعذر رمضان كاي الامساك باليقين
 عليه نعم وشيخ البند رحمه الله الامانة بغير الناس ان اوجز حصر البند
 الى الكفاي وحده فاما الحنفية لان من منه الامانة من قولهم على صوم
 الايام بصوم شهر من رمضان فانه ذلك في صوم شهر من الخ الى ان الشهر
 واذ لا في البند وصدفها الى الكفاي ذلك في القضاء لان كل يوم اداء قضاء
 فيه وانما في البند ومثل يومه في الحج والقضاء عبدالموت الى كل يوم
 الكفر بصوم الايام والشرع في الكفاي فان ذلك الواجب على
 صوم الشهرين وصدفها في القضاء انما يصح عند غير الحج والقضاء والعلم انما
 بقوله عبدالموت فكان حكمه اداء القضاء لموت يكون علمه ان يومه
 كان
 في الصلوة الحاقا للرفع بالرفع للشرع يعني اداؤه في الصلوة
 في الظهر والعصر وانما في الظهر ويومين او العصر ويومين او قضاء
 ظهر وعصر فاما يكون يثبت فاعدا عنده من اداءه في الصلوة اصلا الى الرفع
 ولا في الفعل وهذا لان الرخصة في الصلوة متناهية ولهذا لو شرع في الظهر
 مثلا لم يترك العصر بطل الظهر لانه كان التناهي منها سببا للرفع فلا يوجبها
 للرفع بل هو احول والرفع في الحقا بالرفع بالرفع في القول بالايقان
 للتناهي غير ان في صوم الرفع يكون التناهي في الجحان فينبطل المرجح فقط
 وفي صوم الرفع لا رجحان اداءها في الايام والرفع انما استوفى بالرفع
 تساقطت مسبقا في رعاها لانها باقيا وصلا لاصلا الى ان يتاح في الرخصة
 متعلق في غير الصلوة كالصوم مثلا فانه ان نوى الصوم وعكاه الظهر او انما
 معا راعى القضاء والقيل والالتمس في الظهر لا يكون ظلالا لان في الصوم
 تراخا في حقه لوصف الكسالة لذلك فكونه في التعارض وادخل في الشهرين فقلت
 لو كان وفي اصله لم يكون غلا واعلم ان اذا افترق بين قضاء وصال الصوم
 في الرفع فرق منه ومن اذا شرع في الرفع على اقرانه علم انه ليس
 علمه ان يفرق بين قضاء وعلمه عندنا وجه الفرق في ان الرفع هنا لغو
 الى ان يفرق بين الرفع والقضاء لان ساد من الصوم المظنون في القضاء
 قد مضى وسوكان فاصلا للقضاء لا للصلوة فان الظهر ان لم يكن علمه في
 ولا في استرداد واقف كانه حقن ليعاد كما ذكره امام الحنكر فيلهامه
 اذ انما انما يترك في العام عكس الصلوة اي انما انما في الرفع فاما اذا
 في الصلوة وصدفها في الصوم ان اذا كان في الصوم ونوى صوما اخر
 لغوا الصوم الظاهر في الصوم القائم لذلك صوم عكس الصلوة في اذا كان

[illegible]

الظفر والخنزيرة

[illegible]

يعني وإذا كان له الملك مخيرا منها ما شاء من الغنم والنعيم والاعوان
هذا الواجب والمستند للعين الى وقت ثبوت الخسارة لان المخير لم يزل
إذا اختار صاعدا مستند للحكم الى وقت ثبوت الخسارة وفي وقت ثبوت الخسارة
وقد انحلت فظهر بمقتضى ان الواجب على الخزان كان هو الغنم وهذا كما
ما نداء الشريك على ان يباخر فاذا اختار المسوق من الخزان لا يخرج
للكل له ويستند ذلك الى وقت ثبوت الخسارة حتى علم صدقة الغنم
ما اختار اذا مر وقد غلط في من الخيارات كما كان فان كان المهر مجزئ
رغبة او لمها عشر ما كان او كسوة عشر ما كان فالواحد فيها
اصل الاشياء المثلثة على العينين ولم يختار العينين ما شاء اختار
هذا الواجب مستند الى وقت ثبوت الخسارة له وهو وقت الخسارة وهذا لان
العين والاشياء اولا والواجب والا والنفق والحمل اخره والاولى
ومجربا له فغيره يوم الاول لان الواجب للاختار جري والانتخاب شيئا الظاهر
التصحيح ولعله علم ذلك لما علم ان الواجب على الاول والى من الغنم والنعيم ومن
التدبير وخلل في الواجب بقاءه ويعتبر فواته الزمان للغير ولا في النقل
النعيم والنقل بالا ولا في بيعته في يوم الاول وظاهره ان النصاب سلك فيه شيئا
يعمل لغيره يعني يوم الاول والاشياء والنقابة من اجل ان النصاب سلك فيه شيئا
على الاختار في الاول لان يوم الاسلام لا يلهي له الصواب ان يكون بالام على
تدبيره او يتركه في الفضل له او لا والمصنف لم يله سان وجه الفرق بينه وبين
وغرها من ان ينقل اليها ما هو في في اعتداله في يوم الاول او الاصل العين
فاخرج من النكاح في ذلك المقتضى يعني فانقل الى الاولى يوسف
ومجد له له الطعام بالموت في ان بعضه في يوم الاول كما تعتبر المباشرة
اول الاصل في مقتضى الطعام وكوفا صاعدا وكما ما في الاسم بالامر
العين والنعيم متعلق وهذا لان نصاب الموت في كل العين ومن المما
في يوم يخلو في اختيار العين نصاب بالامر بالامر فيها وان لم يخلو اختيار
والقوم مثلا لنصاب تلك الوجوه والا وقال فان كان كانت صاعدا ما
في النكاح والا فلا واذا كان النكاح في السوء العين واختار له غيرها
موت مثلا لنصاب وسعها له واعتبر في النقل والنعيم والام والمقتضى والمقتضى
فان الى له المقتضى او لا وتعرف ان النصاب قد يلهي ما ان يلهي
وهو الاشياء له لم يقتضى اعتبار بالامر فلفقت في النكاح في المقتضى
في الاول لان اوله ما الملك ولم يكن للملك على الولد فاذا اظهر ذلك
للعين والنصاب لا يضره ذلك ولا المقتضى ان هكذا قبل النصاب بالامر

لا يضمن المحدث المستحق فيها مكانا للوفاء بها ابتداء من العين دون العقم من قبل
 للفق والضعف إلى العقم مانع أو المالك عند المطالبة باعتد قيم يوم الحكم على المالك
 وحكم على المالك بطلان المصوب فإنه يضمن قيم يوم الغصب لا ابتداء من الوعد
 إلى أدول الغصب سببه كما هو عالم أنه نفوت نفوت فليت أنما يسقط الواجب
 للمالك الغصب لأن الواجب ابتداء من أدول الغصب من الركن على التفسير وعلى حساب
 أدول العقم تبين أن العقم ابتداء من أدول الغصب لا من أدول العقم الظاهر هو
 الحزن والغضب لا من موجود ورغم لسبب موجود يسقط الواجب ابتداء من أدول
 الزمان ما كان فيه من له من فاعل شيء أن يولى في الاستباق زمن يصف
 زعم عندنا في حقه الزمان أن كانا نعلمه أصلا غلب على العين لأن قدر الزمان
 هناك والعقم بلا ضخم ينع أن يسقط الواجب بقوله كما لو هو كما قد قرر
 والخيط فليت أنما جعل العقم أصلا للعين الزمان في هذه الأدول لأن
 العرف عندنا أن صرا موال الزمان باعتد رعا ولكنها من العين وحش فليت
 بها فخطي إلى جانب العدم لا ابتداء الوعد والى جانب العقم من زمان الزمان
 لأن في العقم بقاء العين والعين باقية الدليل على أن الغصب من العقم
 كحكم البعض بها لوزاوت بعد الغصب زمانا من كان يضمن
 الزمان فاق ولو كان من حكم المالك شيء أن لا يكمل الزمان من نصف ما إذا
 ضحك ما قد قرر من العين وعاد الواجب إلى النصف من استفا ما قد قرر لكان لا ينع
 الواحد إلى الكمال لا فاق لنا أدول بعض الغصب وأن كان للذات
 كليش التلك وعكس في الزمان ما كان في العقم ما كان فليت وأن كان
 للذات عطف على قوله وأن كان للمعنى فإن كان الزمان أدول الزمان
 يضمن في الذات ما لا زاد فليس التلك من كان غصب الخيط فليت
 ونصف بذرة من سببه صارت فتمت ضعف ما كان من طولان وما
 الزمان فليس من كان بابا وقيل طولان فاصاب الماء ما كان من
 صارت قيمة نصف ما كانت فالحكم في الزمان ما قال أبو حنيفة من له نصف
 على أن الزمان هنا بعينه يوم لأحد ما فرق بين الزمان وبين الزمان
 وحش الزمان هنا في الزمان عما قرر من سببه يوم الزمان
 من له الباس واليوم ضعف زمانه صارت بعد طولان من له الزمان
 في البحر إلى الغصب وحش الذات ما قال أبو يوسف من له نصف
 ينع قول أبي حنيفة من له نصف ما كان وهو ما بعينه يوم الزمان
 فليت ومن الغصب وحش الزمان ما كان فاصاب الماء وهو من العين
 فستطاع الزمان قدور وليس في بقول المعرف من العين لأن ذلك

اول ما يمكن عليه من غير الضار الى الزكوة عندنا لقوله عليه السلام لا زكوة في المال
الضار والضرار اذا ضرت بعد الحول ومنع وجوب الاداء ثم زالت الضار
ما كان مدفوعا للصحة وهو يعلم مكانه في الحول في نفسه مكانه ثم يذكر ما
في علمه او الزكوة لان هذا زوال المانع ولو كان الضار قد بدد وانما بعد الحول
على علمه لان السبب المال الذي هو ليس تام حقيقا ولا تقديرا لان ما
يكون بالقدرة على الاستعمال ليس بالمال بل هو ليس به الا بالقدرة فلا يابى
الوجوه حتى ولو كان في قدر بعد الحول في نفسه لم يحجب عن المال في نفسه
وهو الذي اذ تقوى بها من المال والمالك ان اذا كان في حقيقته الى ان تقوى
حقيقه ليس سائلا واعتبار الحول في نفسه لم يحجب عنه وهذا دفعه في الحول
لأن سقوط الحول باعتبار الوجود الزكوة حاشا في الوجود والبرهان المحكي من الهدى
والسيد وانما قلنا انه مجرد تقوى الى ان تقوم الحول يكون ديو من المولى
ومكانته نسبتا لانه يكون ديو من المولى ويجوز له الاعتد في كل اى اهل
عاشا معاملة المالكين حتى انب للاح الزكوة في الاضمار وجعل لنا بد
في الاضمار الاموال في دله في حاله الذي نفق اسد فوضا حسنا والبرهان
من المولى والمالك في سقوط تقوى الحول وقوله نول القم اوله في سوا نول
الودى والعرض او في المصنوع هو اعلم احرمه مما قال الكوفي في الاموال
حوزا او ارفع اقترع وحظ جيل سائلا في نفسه على انقام وذكر مقام القم
لا تعلم الخطي وعدل في نفسه لانه الواجب له ان يذكر ما كان اذ كان يحصل
تسوية هذا الطريق كقوله في الاموال الى عنده ما كان ثوبا او
في كان الثمن كحوز الطعام ومن الكسوة وكان ما دحل كحوز في ربه
انه اذ الخطي لانه المذكور في الكسوة لانه لا يحسنه ربه كحل ما
اذا هو الواجب الاصل فاذا اضا دلا ولا ولا في الخطي لم يكن العلم واجبا
كله في حاله المولى ولا العلم كذا في نصف فاسد في غير ذلك منقود
فان اذا انزل ان تصدق بغيره فقل تصدق في نصف فاسد فاسد سائلا
فغير ذلك لا يجوز الا حاد الفاسد فكل الحول ساقط كما في الخطي كذا في اذ
كان له صنوف من الطعام فادى احدها مكان آخر في الحول ان يرد في طريق
البدل والافريل وقع بطريق الاصل في نفسه لانه ان لم يكن اخل والمعد والمعد
في فلا يترك الاصل واعتبار البدل وان كان اقل كان قصا للحد الحول
في الخسائر كحاشا ومن ساقط الاعتناء في الخسائر وانما في الخسائر كحاشا
لان اذ ارجا المصنوع من الاضمار لا يجوز اذ كان المصنوع والامانة لكل
مع واحد كما ذكره بعد كصاحبه ونصف صام الكمان ان كاد اوصاه والبد

صحة في نفسه
صحة

ونصف صام منه بدلا من صام كان العين ويوصاه من سائلا امام كل يوم نصف صام
فانه لا يجوز له ان يخل من الطعام والصام منصوص عليه في الكمان والبرهان
والقطر والبرهان عطف على صام الى كمان والبرهان عطف على صام الى كمان
فانه لو كان في صام وحظ كان صام والبرهان عطف على صام الى كمان
من الاشياء منصوص عليه في صام القطر كذا في النوب الطعام اذ
النوب الطعام في الكمان كحوز وكان في كمان كمان كمان كمان
في كمان في الاشياء كحوز في كمان او كسوة في كمان في كمان في كمان
لان عن كسوة في كمان في كمان في كمان في كمان في كمان في كمان
فان المصنوع والكسوة السرو من الطعام ونوع الجوز واذا كان في كمان في كمان
لمع آخر في كمان في كمان في كمان في كمان في كمان في كمان
فان في كمان في كمان في كمان في كمان في كمان في كمان
كان في كمان في كمان في كمان في كمان في كمان في كمان
كمان في كمان في كمان في كمان في كمان في كمان
ان كمان في كمان في كمان في كمان في كمان في كمان
المصنوع والكسوة من كمان في كمان في كمان في كمان في كمان في كمان
لا كمان في كمان في كمان في كمان في كمان في كمان
في الصام من كمان في كمان في كمان في كمان في كمان في كمان
زنا في كمان في كمان في كمان في كمان في كمان في كمان
جواد في كمان في كمان في كمان في كمان في كمان في كمان
واي يوسف كمان في كمان في كمان في كمان في كمان في كمان
ذلك ارجاء في كمان في كمان في كمان في كمان في كمان في كمان
ان لو كان في كمان في كمان في كمان في كمان في كمان في كمان
ذلك في كمان في كمان في كمان في كمان في كمان في كمان
النصل وهو نصف الحول في كمان في كمان في كمان في كمان في كمان في كمان
عمن حاد ولو كان في كمان في كمان في كمان في كمان في كمان في كمان
جواد قوم في كمان في كمان في كمان في كمان في كمان في كمان
الحول في كمان في كمان في كمان في كمان في كمان في كمان
عندنا في كمان في كمان في كمان في كمان في كمان في كمان
رفع في كمان في كمان في كمان في كمان في كمان في كمان
العين في كمان في كمان في كمان في كمان في كمان في كمان

[illegible]

شأنان ركوز هادى عنهما شاة سميت بعلها في القيم حازعنها وكان شفع ان لا يكون
لمن ان الشاة منصوص عليه الا ان يجوز لعدم الربوا فان الشاة ليست لربوا
الربوه واعتبرت جودتها في الحرة في غز الربوات فاعتبر عندنا في القالب والنص
ان ولعدم النص على ان الشاة السمينة او المنصوص الوسط وصفه القالب
اصل اى انما قلنا ان السمينة في الشاة ليس منصوص عليه لان المنصوص
في باب النكاح شاة وسط لقوله عليه السلام لم يهاضوا وخرابوا لربوا الناس
وضروا وحاشى اموالهم اى اوسطها وروى انه عليه السلام قال عليه الوط
وصف القالب اصل اى على كل حال والاصل هو المراد بالقاء القالب في ان صفه المنكر
يعتبر كما يعتبر اصله لم ين ذكر الا وصف يكون العرفه حيا بعد ان عاينها وان ارجع
الى العرفه المنكر كما هو الحال في العرفه ولا يعتبره الوصف في هذا القول وان
قوله واسدوا لكم صبا ان منه تغيب زمان الصبا ولم اكل هذا الصبي لا تغيب
فالشاة من صلبها ما كانا غاسه بقدر حكم الوجوه بوصفها ومن الوسط
وهذا الذي فاذا ادى شرا مكان فون كما كان العين فان لا يجوز ان يكون
الربوه معتبر في النكاح في حال ان المنصوص عليه مطلق الشاة لا يوصف
لربوا فيقع الموضع باصله ووصفه فيسبب في وقوع العرفه في حال اصل
لربوا ان الله قال فان اوردوا طامنا فليس من اصلهم او كسبهم والعطف
بعضه الما تركه عند الوط في النكاح انما قلنا انما يقتضيه ان لا يكون في النكاح
المنصوص ولا يحكم الاول لم ين ذكر في كل شي كما في ان لا يحكم الاول الا في النكاح
باجز زنا ما وعرفه لا يقتضيه العطف كمن يجوز في غيره من حال القيام لا في
الوندان يعقوبه ههنا وسطين فاقترع بعلها اذا لم يربوه في المراتب
والعقوبه ولا يصفها بغيرها بغير كذا البعد اى في كذا فالوندان
يعقوب عيرين وسطين او وندان ههنا وسطين فاعتق بعد اعدل
عيرين وسطين في القيم او اهل ساه بعل شاتين وسطين فان هذا
لا يجوز وكان شفع ان يكون في نص على الوط في كل من الزنا وعلى الوط
داخل في البند فتعق ان يجوز عقيب باصل وعرفه لا يصفه وانما دلنا ان لا يكون
لان الاطلاق في البند انما يكون في القرية واليه في النكاح في اقامة الدم لم ين في
وجوب البعد اعطاء في البند في البند ما يكون الا في اقامة ولا عاين اقامته
للاطلاق ولا عاين فلم يكن لغيره فقلت انما عاين اقامته وهو العاين
في البند كما يحكم القيم في البند في كذا البعد فان ان وندان تصديق وهو العاين
وسطين تصديق شاة سمينة ساوى شاتين وسطين فان الزنا والاصل في
اعطاء العرفه واكصل القيم وكان لغير القيم بعلها فاقترع ان اودها فاقترع

[illegible]

والربا عددان يكونان في الخلق عاوان ذلك فليس له ان يراى في وجهه والكس
على وجهه ما يراى في وجهه وان كان الربا كسره فذلك وجه كسبه الربا في وجهه
وان شئت فقل ان الشراعه والربا على وجهه وان كان الربا كسره فذلك وجه كسبه الربا في وجهه
مطالبه وان كان ربان ان واحد من المصنف في الاخر من المصنف في زمانه
ما يراى في وجهه فليس سبب لوجهه ان علمه سواء علمه او لا وعلى وجهه
لهذا انما اذا علم المصنف ان الربا على وجهه كان هذا الربا من وجهه
فاذا لم يعلم لم يكن من وجهه والربا ان الربا وان كان سببا لكن انما سبب
والعباد لان في الاحوال الظاهر ولا في الاصل للربان من الاموال والظلمه
انما هي ان لا يكون في الساعه ولم يتفقوا في الاصل للربان كما في بعض
العباد ولا عند المصنف وان لم يتفقوا في الاصل للربان فليس في المصنف
الاصله وانما في الاصله انما في الاصل للربان فليس في المصنف
اسم ان لا يكون في الاصله انما في الاصل للربان فليس في المصنف
للمصنف في الربا عرف من هذا ومنه ان الربا عرف من هذا
اخرى ان العرف للمصنف ان الربا عرف من هذا ومنه ان الربا عرف من هذا
بالان لا في الاصله انما في الاصل للربان فليس في المصنف
قوله وانما في الاصله انما في الاصل للربان فليس في المصنف
والاول نعم مقام الاول عند المصنف انما في الاصل للربان فليس في المصنف
الحال والاصل في مقام الاول انما في الاصل للربان فليس في المصنف
والعرض له في الاصله انما في الاصل للربان فليس في المصنف
مكون للربان عند المصنف انما في الاصل للربان فليس في المصنف
ان اعداد الدوام لان يكون للربان فليس في المصنف
خلق والعرض للمصنف انما في الاصل للربان فليس في المصنف
اختلاف اعداد الدوام لان يكون للربان فليس في المصنف
وهذا مع ما في الاصله انما في الاصل للربان فليس في المصنف
الحكمه وانما في الاصله انما في الاصل للربان فليس في المصنف
تعب التفتوا لان لا يكون في الاصله انما في الاصل للربان فليس في المصنف
ولست واما اذ كان ربان فليس في الاصله انما في الاصل للربان فليس في المصنف
مظاهر واما اذ كان ربان فليس في الاصله انما في الاصل للربان فليس في المصنف
يعين بكل الدوام لان الربا عرف من هذا ومنه ان الربا عرف من هذا
وقد عرفه ولو كان انما في الاصل للربان فليس في المصنف
معه لان من طار ان لا يكون في الاصله انما في الاصل للربان فليس في المصنف

[illegible]

کتاب

[illegible]

فلو كان له السعة في دفع الوصع فإذا دفع الواهب عاد إلى عديله لوسطا
 لم يكن له الله إلا أن لا ينفق سبط وألا قد لم ينفق لآي يوسف ثم الله ما سبط
 ما سبط وإنما سبط ملك الرقيب وإذا انقضت الملك انقضت السبط كما لو كان
 من على عرض وسقط الدين ثم هلك العرض قبل التيقظ قبل الصلح وعاد الدين وكذا
 الوهب المولى العبد الماني لرجل وسلم الله وهو يعلم خائنه وصاحبها فيه ثم
 صرح في الهبة بعد خائنه وسقط الفان بدله ولم ينفق في ذلك ثم عطف في قوله عاد إلى
 ولهذا لم ينفق الواهب في الوصع في النصف الثاني والعين الموهوب قبل النصف
 فيها عليه يقول الأول أن حق الواهب منه ما وصع ولا يكون للموهوب أن يرد
 والباقي من الدين يرضى به في مال أو بالمال إلى أن يشترط في الوصع نفس الواهب
 ولو كان في الوصع من له النصف المبداء كما قال في قوله كان الموهوب له وأما
 وكان له حق الوصع في ملك وصع الواهب لأن ما لم يرض الوصع في النصف
 لم يرضه الثاني واشترطه النصف كما شرط لهم كذا لو رد النصف فلا
 أو انك المخرج من أن يرد دون النصف لما في رد أن الواهب إذا دفع
 يرد هو رد الموهوب له في الوصع فربما أن يكون له مال قبل أن يرد الوصع
 الكون للصلح بعد الخلع عنده من شرطه في رد الموهوب له في رد الوصع
 عليها في رد الموهوب له في رد الموهوب له في رد الموهوب له في رد الموهوب له
 المحرم حيث لها مع الوصع فإن مكنت ابن زوجها وأولدت منه ومنه
 المصاهرة وأولدت لها من غيرها فإن أرفضت غيرها الصفقة من غيرها
 على الزوج بغير الزوج عريان الزكوة والماله الزكوة الواجب الزكوة
 الموهوب لها ساء ما أمانه العطاء قبل الدفول في الموهوب عريان النصف ساء
 عنها زكوة ما عاد له وكذا عيان زكوة البنت ولم يشترط لكون الموهوب له
 نصا ما لو كان ابنه بعينه كان عليها نصف ما لو كان عيانا وإذا انفق
 البنت ما نصا بعينه بعد الخلع وكذا عيان بعينه ثم الله رد ما عطيها
 بعد الخلع قبل الدفول فعليه زكوة نصها إن كان نصا وألا فلا ولا العطاء
 قبل الدفول الواجب تعين ملكية النصف قبل وعرقضا وألا نصا وانك
 في قوله في رد الموهوب له في رد الموهوب له في رد الموهوب له في رد الموهوب له
 بعد النصف ذلك بعينه عليه إلا قضاء وألا شبه الموهوب إلا صلح في رد
 شبه الموهوب إلا أنه رد الموهوب له ثم الله رد ما عطيها من النصف بشرط
 قبل الدفول للموهوب ولم يشترط ليعاد بعد ذلك كما في رد الموهوب له في رد
 لها الواجب وأما في المحرم وسقط الكل عكسها وإن كان الموهوب لها
 نقل والمسلم كماله لم يرد وإنما كان رد الموهوب له في رد الموهوب له في رد الموهوب له

ر
لنفا،

[illegible]

[illegible]

وادع به دفعاً حرماً حرك العبد قبل التسليم فخط واقع الحرام ودها من غير
 لو وطأ العبد بها فزاد استودعاً لها وبعثها حراماً باعتزال الزنا فان قلت هو ان ما حصل
 الطلاق حين صحت الزنا ان لم يكن للزوج حين صحت العداوة انما سخرته في نصف
 العداوة ان الطلاق في مفسد الزنا حصل في الخطا لم يرد له انما هو عدو بعد ان لم
 العبد ان التمس بالعدا ما سخره فك الخطا لم يملك الزنا ولو باع في الحول من
 ما كان القادر سواي ما من دلي كل واحد ما دله انما لم يملك الزنا وخطا لا لا لا
 في الحول يعني لو كان رجلاً لم يكن واحد منها عدواً على غيره انما هو عدو في الزنا لا في غيره
 في خطا كل واحد منهما حتى استيفى ما وعد العبد من الخطا لم يملك الزنا انما هو عدو في الزنا
 انعدوا في كل واحد منهما ان كان ما اشرك ما عاظمه انما هو عدو في الزنا لا في غيره
 انعدوا ولم يمانع يوم والمه في دفع الزنا المسفحة في خطا في الحول في الأصل
 النصاب فنفي هذا لا دفع لضم الزنا واما عاظمه في الحول وكس فزكر الاوكس
 لان الحول انعقد وماله الف ولم يمانع ما مانع ما لا يمانع واسلم له مال الزكوة في خطا
 الحول لا يرد للامان فنفي هذا لاوكس لخطا في خلاف فقبوله في الحول يتعلق بالزنا
 والا لا والله فاذ به لان الزنا لو صحت بعد الخطا لا يقع في الأصل وكذا اختلاف
 لو كان بعد الحول لا يحكم قدما المتعصية فان راى الاوكس عوراً لم يمس لثقت
 لكل في الطرفين ان فان راى من هذه المسلمة في الاوكس بالاوكس
 عوراً سمعه ما لم يرد في الحول في ما لم يمس في الزكوة لا عاظمه في الاوكس ولا
 ما لم يمس في الاوكس الا دفع اكله ما كان الاوكس في الزكوة لا عاظمه في الاوكس ولا
 ما لم يمس في الاوكس الا دفع اكله ما كان الاوكس في الزكوة لا عاظمه في الاوكس ولا
 الف في كل حال عاظمه في الاوكس في الاوكس في الاوكس في الاوكس في الاوكس في الاوكس
 في الاوكس في الاوكس في الاوكس في الاوكس في الاوكس في الاوكس في الاوكس في الاوكس
 كذلك ان ركن واحد العبد الذي تمت الفلك الزكوة عليها لا يملك
 عدا عاظمه الف بعد انقضاء الحول واما الاوامر بعد عدا لم عند عدا ما لا
 ان يحول بعد انقضاء الحول الا في الاوامر وان يحول بعد عدا الاوكس في الزنا
 ما مضى حوله ما كان ما من في الاوكس في الاوكس في الاوكس في الاوكس في الاوكس في الاوكس
 ما لا يمانع في الاوكس في الاوكس في الاوكس في الاوكس في الاوكس في الاوكس في الاوكس
 بالزنا ما مضى البصير الا في قديمه ووطأ الحلاله الا وان وجب في الاوكس
 الاوكس في العبد بعد عدا ما لا بعد عدا وذن تقصا الفاضل بين العبد في الاوكس
 في الزنا الا في قديمه حتى لان الدنيا انقضاء فيهم فصار كان ما لم بعد انقضاء الحول
 كما ما الا في قديمه الا في الحول فصار في الزنا ووطأ الاوكس في الاوكس في الاوكس
 عدا في حله في علم الزكوة ما كان ما لم يمس في الاوكس في الاوكس في الاوكس في الاوكس
 على العبد الذي في انب فعل النصاب ما مانع الا في الحول حتى في حله

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

بالكل كذا اريد على نصاب الشاه فان الفاعل اذا قضى بالملأنة تعلقوا الغضا بالكل
وان كان مستيقظا والى هذا كان في اخلاط الحول نفع فانه وان كان له الحول في حال
عليه الحول لم يستفاد الى اخره وخطبها فذلك منها الفقيه في عصبه ودفنهم لهما
فيها وقد علم وكذا يحتمل لمصلحة النوارس منها ما اذا لم يجدوا لها ان الصوي
من الوجوه في الزمان فانه عليه الامام قال والسن في الزمان في سنة كذا وان كان في سنة
انه شئت الغرض مثل النصاب فاذا احرقت المالك الى العفو حصل كان لم يكن والعفو في
كان لم يكن في ذلك لم يبق وهذا كما لو ان ملأنة سنة سدا على رجل حتى يفضى به من مرض
واحد منهم فانه لا يضر شيئا من الزمان على انفس من لم يكن له ان لا يضر غنم على الزمان
واما سدا النوارس بعد ذلك ان على قولها كان علم ترك النوارس في سنة فانه
تفوق والفرق ان المحل منهم هنا معن في هذا المعن اعم من عقولهم ومن
المعن ان والفرق لهما من سدا النصاب والعفو من سدا النوارس في كل
التركيب منهم هذا ان سدا النصاب والعفو فانه اذا استعمل في مال على النصاب
والعفو لم يتعلق وجوهنا بعض معن في كل تركيبه وشارة صلاحها
ان يكون في النصاب وان يكون في العفو والمحل معن في سدا النوارس لان وجوها
في غير المحل لان محل النوارس كان فيها كان كل حواشي للعفو في الواجب
واذا حكم العفو ونفي ما قبل للعفو لم ينعن الالهة في كذا وما في غيره من
فذلك الكل الا في غير شئ ذلك ليس واذا كان في المحل معن لكن اخلاط غيره
صار في ما لم يشرك في حكمه من سدا على الشره وواجب على الشره قوله لهذا
ان الاصل ان في المحل الميهم شئ من الالهة في المعن شئ من المالك في ذلك
المهم انه شئ من المعن اعم في كل تركيبه عن المعن ان لم ينعن الالهة لانه
فان هذا ليس معن اعم في كل تركيبه وقوله في عن المعن ان لم ينعن الالهة لانه
اذا اعتزل احد من معن وشئ من معن اعم في كل تركيبه في شئ من المعن لانه
واحد فنعن كذا في بعض الواجب فاذا اشتهن الالهة في شئ من المالك فيها
موت شئ من الالهة شاة ان لو كان في تركيبه في المعن وعلق عليه الحول في سدا
به حكم منها شئ من الالهة اربعون فانه يلزم شاة على جنس وان يوسف الالهة لان
المالك في سدا الالهة في اربعون وفي شاة وان شاة الالهة نصها ان في
من الالهة وهو عروق في سدا لانه لا تدهك في النصاب في بعضه في سدا
نصها الواجب وفي موت الالهة في شاة وبعد جولي شاة ان في
عشرين وغنائس في شاة اذا كان هناك وهو لا يضر الواجب وكذا شاة اذا كان
هناك بعد جولي لان النصاب في شاة فلا يستحق شاة الواجب وعلم في الالهة

صف في الموت بعد جولي وشاة في الموت بعد جولي ان عند جولي الالهة في
المسألة الواجب من موت شاة لانه بعد جولي واصل نصف شاة في الموت
كان نصف النصاب هاكا في سدا نصف الواجب وكذا شاة في الموت بعد
جولي لان الواجب في الكل كان شاة في سدا نصف الواجب لانه نصف النصاب
يعلم في شاة وان الوسط ربع حوله ونصف بعد جولي ان عند في المسألة
الوسط من شاة الالهة في ربع شاة بعد جولي واصل لان جولي شاة
تعلق في الكل وفي ذلك ملأنة اربع الكل في سدا في الواجب هذا القول ايضا
وي عند نصف شاة في الموت بعد جولي لان الواجب كان شاة في ذلك
ملأنة اربع عناق نصف شاة وان لم يكن ملأنة اربع بعد جولي وشاة ونصف بعد
جولي ان في المسألة الاولى من وجوب الالهة في ربع شاة بعد جولي اربع
شاة في الموت بعد جولي واصل فانه في ذلك لانه في سدا الواجب ايضا
كره وشاة ونصف بعد جولي لان الواجب كان شاة في ذلك ونصف بعد جولي
وربع شاة نصف شاة وفي موت ليعين واصل في ربع شاة في ذلك
موت ليعين عطف على موت في موت شاة لانه في ربع شاة في ذلك
يرى الالهة في موت ليعين واصل في ربع شاة في ذلك لانه في ربع شاة في ذلك
النصاب الاخر في ربع شاة لانه في ربع شاة في ذلك لانه في ربع شاة في ذلك
وفي شاة واصل وعند ليعين شاة ان عند جولي الالهة في ربع شاة في ذلك
شاة في سدا نصف الواجب في سدا نصف الواجب في سدا نصف الواجب في سدا
حواشي شاة في ذلك لانه في الموت ليعين الالهة في ربع شاة في ذلك
الالهة في ربع شاة في ذلك لانه في الموت ليعين الالهة في ربع شاة في ذلك
شاة في ربع شاة في ذلك لانه في الموت ليعين الالهة في ربع شاة في ذلك
على النصاب والعفو في الاول في ربع شاة في ذلك لانه في الموت ليعين الالهة
في ربع شاة في ذلك لانه في الموت ليعين الالهة في ربع شاة في ذلك
والعفو في الواجب على الخط وهذا ملأنة في ذلك لانه في الموت ليعين الالهة
واضا العفو لم يكن ما في شاة فلا يستحق في شاة في النصاب الا في ربع شاة
ركن فاذا هلك هلك كمنه فيها ولودع بقا ما علم او ابراع في الموت في
الاصح في النصاب في الموت ليعين الالهة في ربع شاة في ذلك لانه في الموت ليعين الالهة
تذهب الالهة في الموت ليعين الالهة في ربع شاة في ذلك لانه في الموت ليعين الالهة
لان وجوب الواجب في الموت ليعين الالهة في ربع شاة في ذلك لانه في الموت ليعين الالهة
في ذلك لانه في الموت ليعين الالهة في ربع شاة في ذلك لانه في الموت ليعين الالهة
الاصح في ذلك لانه في الموت ليعين الالهة في ربع شاة في ذلك لانه في الموت ليعين الالهة

[illegible][illegible]

[illegible]

والاصل الذي كان الممكن ما بهما مع سقط اعتبار الخلق وخلق الوجه بالاصل
وهو الخارج وخلقنا فلنا اوصاف الزرع اذا سقط الخارج وهو اسنفاً وقولاً وكذا
الخارج ان كان يحمل الخارج فلن يخرج الزرع او الخارج الا اذا خرج اوصاف
الزرع والخلق ما يكون عندئذ بهم له وهو المردح خروج اوصاف خروج شئ لا يتم فيه
الزرع وهذا لما لم يعتبره وان يحمل الغرض عن خروج زرع او خلق لبقائه
وذكر في بعض المصنفين رجل حمل غنم وعمل ونحوه ودفنوه بالخلق ما بهما
اذا صار له فيه فان سبب الوجه في نفسه الغنم وهو وجد وذكر في الغنم
اذا صار له فيه ان البقل ما في نفسه سقط فعله هذا لا يكون ضريح الغنم
اذا خرج من الزرع او الخارج ما لا فيه ما لا يخرج من الخراج شئ بعينه
يخرج له خارج وما لم يكن لا فيه الا ان كان له زرع ولم ينسب اسقط الخارج
وذكر في جواب الفقه واذا خلق الوجه ما صار له العسر فلا يجوز لمجعله عند
فعل ان يخرج ما له فيه ان الغنم كذا لا يحمل فعل الماشي لا يكون وهو كونه
عراقاً ان كان له من السبل المتكون يحمل الغنم لعدم السبب لكونه
لا يجوز لرجله او الزرع فعل ان ملكه كاس لان سبب ملك النصاب ولم يوصل
وبعد ان يعلم ان شئ ما ملك النصاب فكذا يحمل ولا فرق وهو حي ولو
كان له ما سائر من فعله غنم وغنم من الزرع لا يلزم استفادته من الزرع
مع الاستفاد من الزرع لان الزرع لا ينفك عنه ان كان فعله اصل سببه
فكونه في حكم او اصل النصاب وجب قولنا ان النصاب لم يوصل الى
السبب وما بعد ما لم له حكمه ولكن صفاته الكثيرة تكون افعالاً والاصل
في ان الماشي سبب وجوب الزرع ان الغنم لو ان كان له ما سائر من
ما قبل الخلق لم يستفاد ما بهما من فعل الماشي وان كان ذلك لا ينفك كانه
كان موجوداً في أصل الخلق فصلا لهما في كل ما استفادنا بعدا فكذا يستفاد
شرط الكمال في الطرفين وشئ منهما المستند لوجوده في دلالة انما لا ينفك الخلق
في لو كان ما سائر من فعله غنم لم يستفاد شئ من الخلق ولم يستفاد غنم
من الخلق لثباته في المحل لا يكون له غنم الا ان دلالة السبب ما بهما
اما السبب الا ان دلالة الخلق لم يملكه ما بهما وكنه وشعور ولما انما بهما في الخلق
انفقد وما بهما في النصاب بحسب ما اعتقاد الخلق ولما انما يكون عندئذ
النصاب وقوله ولو ما بهما في دلالة الخلق انما في النصاب بانه في دلالة
ما بهما في دلالة الخلق ما بهما في دلالة الخلق ما بهما في دلالة الخلق
المحلي لكونه في السبب الا ان لا ينفك انما في دلالة الخلق ما بهما في دلالة الخلق
هكذا النصاب والمحلي فانه في دلالة الخلق ما بهما في دلالة الخلق

عدد المالك الى ابي بكر بن النصار
المالك بن النصار
طريق الجول

[illegible]

عکس ۴

ما اذا نزل الى ان عند الارواح انه يكون للروح ما يقع في الروايات كلها والارواح اذا خرجت
منها حتى يجمع ويوصل الى ما فيها كما يكون للروح عند مجيئهم في كل واحد من هذه
الخلق وتكون بعد اهل الجحيم في السنة ذواته من عصر الارواح الى ان وان نزل الى
الروح ملكوت وهي عوض هو ما لم ينزلنا في فعله ولم يزلوا عن مريم في كل
منها بل كان في كل واحد منها بعض النجاسة اما يكون للروح النجاسة في كل واحد من
ذلك بل هو محلي في السنة هذه المسألة ولو كانت الارواح الجارية الى ان يجمع في كل واحد
ونزلها الى ان كتاب

داد

من خلا في لادود لا صفا في هذا اورد الشرع والعرفان علم
ملعون من انطلق في حال فلان صفا فالظن ان حال صفا ناسه من شرط
مسان ان يكون شرط حال صفا والشرط الصالح ان يكون معروض في حال الوجود
والحال الصالح ان يكون مسان في الوجود واغلب الوجود عند وجود الشرط
ان يكون مضافا الى الشرط او سببا له فيكون لهما محله من اول
ربك فيكون مضافا الى الشرط ولا في الحاله ان ادا في حال فقل في هذا
كله اوردت لك الفاعل ان يكون متاخر في حاله واجاهه ان يكون

کدام

[illegible]

[illegible]

عنهم في الكلام شرط كان او
او اما في عید و هو الشرط
عندنا بالحرا ص

[illegible]

عبدناوحر ص

[illegible]

۱۲۸

قصه

الحمد لله

والسنة والآخرى ولا للمعين إلا ما كان له من رخصته عند المسئلة في المدفونين
الذين لا يتبعها غير الرخصة ما سافر فيه يرد كساح غير المدفون قبل أن يفوت
الزمان كما ظلت فعلها فاما ما كان قوله أو فعله ما لم يجر عطف على العبد
والضريح أو الاتفاق أو المعدن في انعقاد العين الأولى فإن الحكم بها الزائد
للعادى كما حسب الخلف فيها من بعد إقرار أعوان التفتيد كما عايناه في العام
فإن معارف مجال بعضها لا وجود الشرط وسع الملكة وعلى رواية المستوطى في راجع
المجال يتحدد انعقاد بعضها كما حشرته في ضمن وجه رواية المستوطى أن معين زواجر
والخمر لم يترك إلا موم وأصله فلا يكون في الحال إلا ما كان له وأصله وأما ما ردها
عند كل حشر فلا يضاهاها العكر الأول أن لو كان كما وظفت البلاد فاسطاف
ووظفت في الأفعوال وأصله ولا نقدر أن المان كما كانت في وجهه الكلي فشكل
وأصله كما لو كان لا أن وظفت البلاد فاسطاف وظفت وجهه وجهه رواية العام
أن كما لا اقتضت عدم الأفعال كما سلاهم معتقد من أن جعل كل فعل في
ولا بذلك شرط وحذا فذلك لا تفتيد فعل واحدة أجمع ولا قوله ما لا وظفت
البلاد فاسطاف فإن شرط الخلف في الكلي فذلك وظفت لبلاد المكره في
ما كان في أن كنهه التفتيد على رواية العام احتياطا ولم احدا في العواض
يظهر فيها إذا كان لا كما تزوجها فاسطاف لا ثم تزوجها وروى في راجع
سكن على الكساح في حاله لم يطفح ما لا ثم تزوجها بعد دفعه أو قبل كساح
في قضاء العاض كملها لا ناسا في رواية العام لا ما لا راجع جميع الأمان
المعينة كما يقع التفتيد كونه موجود أو أن في مسبقه جمعها وعلى رواية
المستوطى كساح لا انعقاد بين الأفعوال بعد ذلك بحسب الكلي في عين
المضا فيع أنه أن كان ما تخرج العين المضا في الكلي التفتيد كنهه في الحال
مع العين فلتا في جعل هذه المسئلة في الاتفاق متعده ما لمحال في العوض
الملك في حاله وإن كان في الحال بين وأصله ليس التزود انعقادها فاصل
أنه معين السنة إذا حشرته العين الأولى وظفت كل وأصله بطلقة في العام معين
لا على حاله أو دله انعقادها أصلها في العواض ولا نقدر بقوله ما كان
ظنت فعلها كما فاما ما كان في حصرها إيمان معدن أو محله كركب فحين ظنت
في راجع في العين السنة حشره العين الأولى وفي العين السنة في حشرها وأصله
إلا أنه لا يرد على كساح إذا كسح إلا لأنها لا يقع العكر فيعتد على وأصله
بطلقة في حشره العين الأولى معين السنة بطلقة في حشره العين السنة
فإن العين السنة ولو كان مرس كساح ظنت فعلها في راجع سكا كساح وأصله في
ظنت كساح وأصله وفي ظنت البلاد في نفس ما بعد ذلك في التفتيد كنهه

59

اصلام

لَمَّا

الاحمر

ح علی کل واحد منہما بطریق
طلبہ بالاولی وطلبہ بالثانی
فما یکل واحد منہما

للعوم دونهم اعلم ان لوان كلما حلف بطلا في واحد منها فانها طال وان لم يلف
كل واحد من الالان الشرط هو لحن بطلا وطلا في واحد منها فان كل حلف بطلا في واحد
مهما فانها طال فان عرسين هو بطلا بطلا فان الالان عرسين هو بطلا فان كان لوان طال
كان العرسين بطلا فانها بطلا بطلا لان الحلف بطلا في بطلا لوان طال وعرس
والحلف بطلا في لوان طال كوكب وان لوان عرسين كان حلف بطلا فانها طال فان طلف
لوان واحد منها بطلا في واحد منها فانها بطلا لانها عرسين كان حلف بطلا في واحد
مهما وكل واحد منها طال فان بطلا كل واحد طلق واحد وان لوان لوان كوكب في الشرط بطلا
حلف وانها بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا
عرسين هو بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا
ان بطلا كل واحد من الالان الحلف لوان لان كوكب هو عرسين هو بطلا بطلا
فقتضت العوم وانما بطلا بطلا لان العرسين هو بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا
الحلف لوان لوان لوان لوان لوان لوان لوان لوان لوان لوان لوان لوان لوان لوان
وهم بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا
احد الالان لوان لوان لوان لوان لوان لوان لوان لوان لوان لوان لوان لوان لوان لوان
الالعوم في قوله للعوم معلنا قوله بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا
العوم دون الشرط وانما لوان لوان لوان لوان لوان لوان لوان لوان لوان لوان لوان
كجميع فكل لوان لوان لوان لوان لوان لوان لوان لوان لوان لوان لوان لوان لوان لوان
لان لوان لوان لوان لوان لوان لوان لوان لوان لوان لوان لوان لوان لوان لوان
لا وضعي وكوكب في بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا
الالعوم بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا
الاحاد بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا
تتم على سبيل الترتيب لوان لوان لوان لوان لوان لوان لوان لوان لوان لوان لوان
بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا
هذا الترتيب بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا
بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا
في صوم البطل بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا
لان البطل بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا
طال بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا
واوا وكوكب لوان لوان لوان لوان لوان لوان لوان لوان لوان لوان لوان لوان لوان لوان
اللعوم بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا
كل واحد طلق بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا بطلا

[illegible]

کلم او صم

فوقها على واحد ولو قال فيهما طاق وما سا واحد وقعب واحد لان الاول اعز
 من قوله كما لي كما واما من خصب لا مستطاعها كمن في الانثى ان لو ذكره في
 النطق لولا لفظ الكاء ودون في حرام ما نال لفظ واحد ما نال كما حلت بطلاء
 منكم طاق كما حلت بطلاء فاصل منكم واحد منكم طاق ربع واحد لان انظر
 في العين الاول الخلف بطلاء واحد عام كما لي كما ومن من بانها وهو الى واحد
 عام في الشرط مع غيره ما عومد الاول كما في قوله واحد منكم في الناس شوا و
 خاص لان كل مستطاع موقوف لانثا كما مر بعد ذلك خلف بطلاء واحد من
 واحد واليه السان واما لو كان عكسها فوقع ثبات لكون الشرط الى الحكم بالحق
 وعكس هذه المسألة ان ذكر في الخبر الاول لفظ واحد في الخبر ما نال لفظ الكاء
 وقال كما خلف بطلاء واحد منكم واحد منكم طاق كما حلت بطلاء واحد منكم طاق
 وقعب طاقان ولم يلجأ به اليه والعرف ان الشرط في العين الاول الخلف بطلاء
 واحد عام والخبر بطلاء واحد خاص ومن المم البان خلف بطلاء لان قوله ان
 على الواحد المذكور كما مر في هذا حلت بطلاء فذكر الشرط فنكر الخبر

في احد او اتقان او النساء حيث ما نزل الاول لان نوى الكل الى انما الحس
 وهو المعروف لجام اعلم ان الجمع المعروف باللام اقل من معبودا على على الحس
 ان نعت الماهية وحشي والاضافة من الامة ذكر ما ن ذلك ان اداء
 العرف لا دخل على معبود وهو الذي يعرف بالكل وبذلك الى الال او كما يسم هذا
 يعرف بالعرف وهو الاصل لان ما في التعريف وان كان معبود من العرف
 نفس المسمى بقطر النطق عوارضا ومن نزل المعبود فخصوه هذه الامة
 هذا يعرف الحس مما كان الحس في حيزه من الحيوان والنبات والاشجار والجمادات
 لا يستغرق وعرف المحام جمع الجمع المعروف ان كل رعا صفة الجمع
 اعتنا برف العرف يحمل العرف بالعرف بالعرف فراجع في الجمع المعنوي كما اذا كان
 ذلك سطر مني الجمع ويكنى الجمع بالعرف بالعرف اذا عرف هذا فافاد
 قال ان كل من آدم بالاضافة الى الرجال والنساء بالاضافة الى النساء
 بالعرف الى الال لفظ الجمع المعروف باسم الحس المعروف وهو المعروف الى الال
 اسم الحس الذي ليس بالجمع المعروف وهو المعروف بالعرف بالعرف بالعرف
 الحس في العرف في الجمع ويكنى الال طاهر في الال كما في اعتنا في صفة
 ومع العرف والكل اعتنا بالعرف بالعرف بالعرف بالعرف بالعرف بالعرف بالعرف
 ولا يكتفى اعتنا في الجمع بالعرف بالعرف بالعرف بالعرف بالعرف بالعرف بالعرف
 فان حصل بطلاء في هذا وهو البان للنسب فكذلك لا يخرج من الكاء الى الال

حصة

مهم وان كان يعرف الحس كذلك لان اعتنا بصفه كمن يقتض ان يكون اجمع فيها
 متصوفا واعتنا يعرف الحس ما فيه لان يعرف الماهية بقطر النطق بالعرف بالعرف
 ان من حقه اجمع ومن مع العرف ما في الاخر باجمع اجمع لاقام العرف
 ويكنى ان يعترف بصفه اداء العرف في وجه لا ينفق اجمع وكل وجه بان حلي
 اجمع على الحس لان نفس حلت مع العرف ومع اجمع اما العرف فلا
 حلت على مع العرف لان الحس معبودا ومع اجمع فلا حصل بالعرف بالعرف
 وجه لان الحس مع من وصل لوجه في انفراد الكثر واذا ابدل بالعرف بالعرف
 حلت بالعرف لان صانها نوى قوله ان كل من كذا الانسان او الرجل او المرأة او الماهية
 ان نوى الكل لان ان نوى الكل من حيث ولا يفسد لان نوى كل ما هو حصة
 كلامه فصلت قضا واما وانا قلنا ان جمع لان اسم الحس فردا لكل فرد
 وحسب انه محي الحس لكنه عذر وجهه بان تناوله الفرد الال بالتمه فاصل
 شغل ان حلي الامة اجمع على الال سفار لجمع اجمع والعرف على ما بالتمه
 العين لجمع وكل اجمع على الال يكون الخ من لفظا وعلى هذا ان لم يعنى
 الال سفار حلي عليه لفظا والاول ان قوله لا تذكر الال صار سلب العرف بالعرف
 او قال وانه لا اكل الال ام اذ اليهود والنصارى علم كل الحس بالال
 على اريد بالعرف والمذكور عن اجمع والتمه والعرف على ما وانا اوصى بتمه
 باله القائل بل كمن راوا كمن انما عن عذر محمد بن ابي عبد الله انه انا على
 الحس اذا لم يكن معبودا وحسب به اسم اجمالا كما في العرف لان هذا
 الفرد معبود في هذه الال فافاد اسم اجمالا ما ذكرنا لانها اعتنا هذه القدر
 معبودا وكذلك محمد بن ابي اسحاق حلي لفظا كمن على الال لان قديلا ان
 نزل المعبود في الوصف في الكثرة بالال في الال في اجمع والتمه بالال
 كمن الحقيقة بالاضافة في الال والال ليس وعرفك والعرف بالعرف بالعرف
 محمد بن ابي اسحاق في الال بالعرف بالعرف بالعرف بالعرف بالعرف بالعرف بالعرف
 وكذا لفظا منكم ما قال ان كل من كذا رعا اولنا على الحكم بالال لان
 الال في اجمع ولا نسم ما زاد على الال في الال على الال دون الكل لان نوى
 حصة كلامه فصلت قضا واما وهذا كمن الحقيقة في قوله بالاضافة في الال
 قال ان قوله الال ليس وعرفك راجع من وجه القدم واليس ومن
 القول اجمع فردا الى الال وهو الاول وليس نوى لغيرها فلو كان الحس
 فيها معبودا واما وانا قال في الال بالعرف بالعرف بالعرف بالعرف بالعرف بالعرف
 والبال دون الكل وقد نص علمه في الال بالعرف بالعرف بالعرف بالعرف بالعرف
 حشوه المجمع فردا فافاد كان في حصن وصفة اجمع شاس الى الال

لي

[illegible]

کون

[illegible]

لا الشرح

[illegible][illegible]

انزلوا مني امعدا يكونهم من يكون لشراط صغى الموت ولولها ارا انا
 ومظها قبله يكون لشراط غرلوتهم وبطهنا ان من ودفت فانه لولوا ان
 ان من ودفت لا يصير على لشراط اللغ من الموت ومظها لولوا ان من
 مرض فانه ارا دوتا بعد هذا المرض فقولنا كان من من فنت سعلق فقولنا فخرهم
 قولنا ومن مرض سعلق فقولنا سعلق اصفه من الموت وجب اللغ وانشرنا
 ترسم ما على ان لا تشكل ان الولى لوباع هذا العبد فلن يضرهم ولا يضر
 بعم الاكل فانه في غيرهم وذلنا سعلق ما يجوز ان يضرهم ما ظاهروا وكان
 يضره ان لا يكون ان سعلق من على سعلق هو الولي وان يكون بهم لان العتق على
 ما قلنا ان هذا الولي الموت لا يكون غير الولي واخلفنا في غير قولنا في جسم
 الله ما منهم قال لا يكون لا بد ما في غيرهم سعلق من على غيرهم والى
 يجوز سلق ان هذا الكون في غيرهم سعلق ولا يجوز ولا سلق في ذلك لا يجوز
 ان يكون سلقا لعلنا لخصنا الله الله والى سلق في ذلك لان العتق يضره ان
 الشرع وجب والى من وقع عتقه بقصرها الموت لا يكون في غيرهم
 وجوه فانه ان في ان من انا فانه يجوز في غيرهم ولولنا سلقنا بصرهم
 ولو سلقنا على ما قلنا لكان ارض العتق لا تستأجر في القات ان ارضي على
 العبد الشرع ان قطعت ثم مات لولوا لما في غيرهم ارض العبد على وجه
 الله الله وعندهما الولي لان العتق على ما في مقتصر على الموت فصار كما نفع
 هذا القطع وعنده نفع مستأجر الى اول الشرع بصرهم كان مراد فقلنا في ذلك
 ارض الله وهو نصف قيم العبد لا في قولنا هذا على ما قلنا على ما قلنا
 رواه كان في غيرهم ان ارض الله في مقتصر على ما قلنا في غيرهم ان كان
 القول ان كان في غيرهم ارض الله في مقتصر على ما قلنا في غيرهم ان كان
 الولي ولا يظهر ان لا سلقنا في غيرهم على ما قلنا في غيرهم ان كان
 فقلنا وجها ارض الله في غيرهم ان لا سلقنا في غيرهم ان لا سلقنا في غيرهم
 ثم ودعت هذا ان ارض الله في غيرهم ان لا سلقنا في غيرهم ان لا سلقنا
 ان في سلقنا في غيرهم ارض الله في غيرهم ان لا سلقنا في غيرهم ان لا سلقنا
 اعتبارا وقام هذا الخلف فاحسنه وقال والحق كما اصل في مقتصر على العبد
 لا العتق بغير سلقنا في غيرهم ان لا سلقنا في غيرهم ان لا سلقنا في غيرهم
 الواجب ان لا سلقنا في غيرهم ان لا سلقنا في غيرهم ان لا سلقنا في غيرهم
 في قولنا بغير الخلف لا في قولنا في غيرهم ان لا سلقنا في غيرهم ان لا سلقنا
 لو كانت في غيرهم بغير العتق في غيرهم ان لا سلقنا في غيرهم ان لا سلقنا
 نقلنا هذا يمكن ومقتصر على العبد لا في غيرهم ان لا سلقنا في غيرهم ان لا سلقنا

[illegible]

[illegible][illegible]

عنا الصم ما اكل عن الخبز

ما يقع بمكان وتجددتها التمسك وكذا لو قال **أضغ** فمعنى **أضغ** في ذلك ما يقع
 في الأصل **أضغ** في موضع القدم فجمع الفعل **أضغ** فاما لو قال **أضغ** في موضع ما فانه
 كما لو قال **أضغ** ولكن **أضغ** لا ينضم مع **أضغ** فيكون **أضغ** لا يكون مع **أضغ**
 وضع القدم في الدار فان يكون أصل ما فيها فانه **أضغ** لا ينضم مع **أضغ** فيكون
 متعلقا بما قبله وانما **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل
 الاصل **أضغ** وغلب الاستعمال في الفعل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل
 الاستعمال في الفعل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل
 لم يصرح صانع الاستعمال في الفعل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل
 نون الجمع في قولها **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل
 الى **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل
 نهر ما خلفه حيث **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل
 تعليلها **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل
 حيث **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل
 ان **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل
 الى **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل
 فيقول **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل
 علمه **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل
 ان **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل
 ما **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل
 على قولها **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل
 وان **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل
 ولكن جعل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل
 بعد **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل
 المنة **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل
 يعرف **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل
 المسمى **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل
 هذا **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل
 قوله **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل
 على ما كان في **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل
 وفي **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل
 الذي **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل **أضغ** في الأصل

ما قبل الشئ مانا
ص 2

بعد از این که در این شهر
از این شهر فرستاد

[illegible]

۴۴

[illegible]

علی

[illegible]

உள்.

[illegible]

يقتض من بعض نساء وكان يحجج الى الصلوة والاداء والتعل والالحاد
على السوء فلا بد من بعض العرف ليحجج وان لم يكن له من هو على قاس واحد على حكم
ولو قال ان منب وبكى اسطفا على طرف من ذوق القمار كرا لثمن مروط
لم يرب الحوز بالسبب لا الوضو لهذا لم يصر في ان مقدم قضا (ان
لوقا ان منب فقبله من هو على المنب فاندم ولانوى اسطفا على البصير
على المنب لا حتى العرف على الظاهر من حيثها وبنم القمار انها بصير فاقال
بنم المنب لم ينع ان المنب واندم ولوقا لم يكن المنب صرفا لانه انما كان في
اسطفا على طرف منب منى وانم وهذا الزعم ورواه لا تقول انما رواه اسطفا
الوضو لانه صفتا وقيل انما رواه الى زمان الاسطفا على سبب المنب لا اندم
مكون هذا وقيل في كونه سببا وان السبب ولو كان هذا ما عاين الوضو لا المنب
الى انعم ولا يلزم ان الحوز بالسبب انما يحجزا فان السبب كان وهو مقتضى
ان بعض المناهج حوزا ذلك بدون الاختصاص كذا من كان وبنم مقتضى
المصنف له ومن الحوزة ذلك جعل هذا وانما اسطفا على السبب على المنب
اختصاصا ان زيد فلهذا قال في جامع لان الاسطفا على صدره المنب لانه
لم يكن عنده من قبله لا يمكن عنه ما ان الانم بطن على السبب لان صدور المنب
سبب لتصلو وبنم في الامام في الاسلام له اسطفا على الاسطفا على سبب ما رواه
ابن عمر معا هذا فان لم يكن من رواه المصنف له اسطفا على الاسطفا على
لم يرب الحوزا لم يصر في المنب على مقدم قضا على اذا اسطفا بطن ولم يصر
بالدليل حتى نسب وادامته بالدليل لم اسطفا بطن لا كنت وانما يرب قضا
لم يظن ان الظاهر ولو كان هذا الوضو لصرف قضا ورواه

لوم

از حوض

[illegible]

قسم ولائكم
المسعى
لا انا ادر حيث
لا ادر

[illegible]

الفعل باختلاف الانفعال في الجمل فتمت مكان الجمل واما الكلام فمفعول الشان وقيل
الانفعال للوزن المسموع وذكر فصل في الكلام دون الجمل فاعلم فمفعول كانه واول ما على
ما يجيء حفظ على الجمل ان المرفع كان الفاعلي في فعل لا انكره كذا التسميع وان بانها
القول في فعله وان قيل فظهور انتم لوجه لا فاعله يوم اجمعهم فانتم مفعول في غير
لوانتم في غير مفعولهم كذا اذا لم يمتدحوا لا سطح التي امكن ان التسميع وكان
يكون يكون التانتم في ذلك المكان كذا التسميع زمان انا بمقتوا بانها القول في فعل
الزمان فان قال في شمس يوم اجمعهم واخبرنا بانها التسميع يوم اجمعهم وكما ان الفعل
في مكان يكون يكون المفعول في ذلك المكان كذا القول في زمان انا بمقتوا فظهر الاثر في
ذلك الزمان ولا ينسقط انما الفعل في اوله بل يوم اجمعهم يوم اجمعهم
فكان يوم اجمعهم في ذلك الزمان والفعل في ذلك الزمان وهو قد جعل في ذلك
وذلك اذا كان في ذلك المكان في غير ذلك المكان في غير ذلك المكان في غير ذلك
ولما فيه من ذلك اذا اصف ان زمان في غير ذلك الزمان في غير ذلك الزمان في غير ذلك
الفعل في المكان مخصوص في ذلك المكان فظهور ان الفعل في ذلك المكان لا بانها
الفعل والفاعل كذا اذا اصف ان زمان مخصوص فاعلم ان الفعل في ذلك المكان
خمس وانما في بعض اوقات في بعض اوقات في بعض اوقات في بعض اوقات في بعض اوقات
الكان في بعض اوقات في بعض اوقات في بعض اوقات في بعض اوقات في بعض اوقات
روى فلان في بعض اوقات في بعض اوقات في بعض اوقات في بعض اوقات في بعض اوقات
نصر في يوم اجمعهم في بعض اوقات في بعض اوقات في بعض اوقات في بعض اوقات في بعض اوقات
وحصل في بعض اوقات في بعض اوقات في بعض اوقات في بعض اوقات في بعض اوقات
وذلك في بعض اوقات في بعض اوقات في بعض اوقات في بعض اوقات في بعض اوقات
العين بعد ان كان في بعض اوقات في بعض اوقات في بعض اوقات في بعض اوقات في بعض اوقات
زواجا في بعض اوقات في بعض اوقات في بعض اوقات في بعض اوقات في بعض اوقات
ففي العين لا تقصا في بعض اوقات في بعض اوقات في بعض اوقات في بعض اوقات في بعض اوقات
لعود ان قوله ان كان في بعض اوقات في بعض اوقات في بعض اوقات في بعض اوقات في بعض اوقات
العين في بعض اوقات في بعض اوقات في بعض اوقات في بعض اوقات في بعض اوقات
ذلك بانها لم تكن في بعض اوقات في بعض اوقات في بعض اوقات في بعض اوقات في بعض اوقات
الفعل في بعض اوقات في بعض اوقات في بعض اوقات في بعض اوقات في بعض اوقات
اراد في بعض اوقات في بعض اوقات في بعض اوقات في بعض اوقات في بعض اوقات
علمه فاعلم ان في بعض اوقات في بعض اوقات في بعض اوقات في بعض اوقات في بعض اوقات
بما روى في بعض اوقات في بعض اوقات في بعض اوقات في بعض اوقات في بعض اوقات
بعد ذلك في بعض اوقات في بعض اوقات في بعض اوقات في بعض اوقات في بعض اوقات

في الموافقة لو كان كل امرأه تزوج طائفتين كلتاهما فزوجهن لم يسلط لكل امرأه
 اقتدار وحق وعندنا نطق المترجم قبل الكلام لا بعد له لان الحق ليس بشرط لغيره
 العقب ذلله القوم ونوقف الامم وحق كل ثمان وان شرط المؤلف والعا وكبر حاله
 مسقط مانع ان لو ذكره في ثمان حكمها لولا ان كان حال كل امرأه تزوج من طائفتين
 طائفتين تزوج امرأه قبل الكلام وامره بعد الكلام فحصل في نفسه بطلان لكل الامم
 زوج قبل الكلام والذين زوج بعد كان لو ذكره لان منعه عن المسد او وقف الرفض
 معناه ان يكون في كل امرأه تزوج ابد من طائفتين كلتاهما فطلعت المترجم مسلط
 الكلام بعد ذلك والاولى كل امرأه تزوج في سنة من طائفتين كلتاهما فطلعت
 المترجم مسلط الكلام بعد ذلك ان كان في اوله زوج بعد عمره لان شرطه ان ينفذ
 في المترجم قبل الكلام بشرط انعقاد العین فما اذا زوج بعد الكلام لم يسلط في نفسه
 الوفاء والبد وهو ان يكون كلامه الواضح شرطه لغيره لان انعقاد العین في
 الاول لا لو كان له ان كل كل ما في حق من فاعلم ان في المم انما بشرط شرط
 في العین الاول بشرط لغيره المترجم قبل الكلام بشرط الانعقاد في المترجم
 وعندنا بشرط الظان في المترجم قبل الكلام بشرط ان يزوج بعد الكلام ابد وكل ما
 ان كان قوله ان كل في العین وهو قوله كل امرأه تزوج من طائفتين كلتاهما
 الكلام بشرط ان كل العین الاول ولم يجعل شرطه انعقاد هذا بشرط الاول وجب
 التزوج بشرط الانعقاد في الاول فمما تضمنه ان احدهما ان جعل بشرط الاول
 العین الاول ولم يجعل مستطاعا في الاول والاولى انما جعل بشرط انعقاد الاول
 الاول فعمل العین الاول بنوله هذا لان القوم لم يوافقوا على ان كل في هذا مستطاعا
 الاول لصا والقوم الكلام فقلنا ان شرط الاول ان لا يزوج بعد انما جعل بشرط العین الاول
 القوم ويوقف الامم على ان قوله كل امرأه تزوج طائفتين كلتاهما في نفسه لا يصلح
 في الكلام انتم لان انعقاد دون الوقت فلو قلنا بان الكلام بشرط الانعقاد في
 بوقت الكلام انما فلم نقل من هذا ونوقف الامم جعل المترجم بشرط انعقاد العین
 الاول والكلام بشرط الحملات العین الاول لان انعقادها كما وجب نفس نفسه
 وفيه وعشرون ان عطف على قوله بشرط او اذا كان قوله ان كل في هذا في الاول
 اشتراكا في كل امرأه جعل كل امرأه ان تزوج مسقطا من طائفتين كلتاهما
 عسول وهذا من سائر الكلام في وجوب العموم يمكن بطلان كل امرأه تزوج قبل الكلام
 وبعد وجب الخارصة لان كل امرأه تزوج كل امرأه تزوج من طائفتين كلتاهما
 بشرط كل ثمان وذلك لان الشرط الاول وهو الزوج المالك بشرط الانعقاد اذا
 تزوج امرأه بعد وجب بشرط انعقاد العین الاول فانعقدت ما كان في الامم طائفتين
 شرط الحملات لعلق الظان في كلامه فلان اذا كان في الامم بعد وجب بشرط انما جعل

الا انما هذا هو المبلغ مع مكد اضافي الى المبلغ
لنوفس او لا بد يكون كلامه وان يسرنا
للمكتب

من تزوج بعد الكلام كان تزوجها بعد نكاحها، البتة فلم يقع عليها الطلاق وان دخل
 قبله فحاشا للداري للهسه من هذه المسئلة وقال شيخنا ان يقع الطلاق على الذي تزوجها
 آخر ما تكلم به البتة لان بعد كل كلمة او تزوجها شيا وكل امرأة له ان يكلم كل بعد عموم
 انما الذي في المسئلة الاول هو صانع الشبهة كلاما واحد ما وجدنا بهم البتة ان ما بعد
 جعل كل كلمة شرط لان كل من يوجب للكرار ما وان بعد افاق الطلاق في تزوجها آخر ما تكلم
 الاول يمكن ان يقع عليها ما تكلم به البتة فاحررته المصنف رحمه الله وقال ان ما بعد الذكر
 في الغاء من قوله كل امرأة تزوجها من طالق انفقته بها بمن واصل لان المعقود عليه
 كل ان يكون له عينا واصل بعد عموم المحل لها بعد عموم انما، فله سكر به ما يقع
 المعقود عليه فاما ما بعد عموم الان فاعل فسكر بها بمن بعد عموم ان يكون النفي في
 كسر واذا كانت كسنا واصل لا تصول لان في الغاء واصل لا يتجاوزها، لان الاصل
 ما لم يفسد فلو عرفت هذا فالحق تزوجها بعد الكلام الاول لو قبلنا بوجوه الطلاق في كل ما
 واصل به ولو ما كان عليها داخل في البتة الاول واولا به خطابه داخل في معنى اخرى فخلقه
 في خطابه وكل واحد منها منزه الاول وان كان البتة الاول قد انقضت بوجوه الغاء وبالكلام
 ومع وجودها بما داخل في معنى يكون الكلام البتة فاما ما بعد خطابه من غير مكرها
 في البتة لو كان معتمدا وما بالذات فلا بد من كلامه ما يوجب تزوجها انقضت من اقول
 ما ذكرنا هذا من قوله لا يتجاوز البتة في الغاء والتجديد ما دللنا ان البتة الطلاق
 في تزوجها بعد الكلام الاول لا يفسد البتة في الغاء واذا تراجعت البتة في كل ما
 الغاء فاعلم ان من البتة الاول ما تكلم به مع من في ان البتة في المزوج في
 الكلام طلاق آخر ما تكلم به البتة وان كان في هذا وفي الكلام البتة لله الله ان
 الحاشي في تزوج بعد الكلام الاول في البتة الاول انتم ما وجدنا بوجوه وقصر
 بذلك الا ما جاز في خان بره سحت قال ولو اوسع من قوله لا يفسد
 البتة في المزوج بعد كلامه ووجه مقتضى تركه ان البتة الاول قد انقضت على
 وجه من ذلك في الحاشي ما تكلم به الاول والآن وما بالتمس تخلف تنهت في المزوج بعد
 الكلام الاول لا تصول في خطابه بل البتة لان لا تصول بوجوه الطلاق
 عليها ما تكلم به يكون البتة الاول تنهت في خطابه وهذا لوجه اخر فيقول الاشاعرة
 بعلمها ما يخفى فله مكر من قوله في الكلام لان الخصم في البتة من ذلك ما
 ما عدل ما كان في البتة من البتة بعد الكلام لا يتجاوز مكرها في الغاء وبذلك البتة في
 وقوله لا يفسد على الغاء وبما ذكرنا ما جاز في البتة الكلام وساقا
 في البتة في قوله ما كان في خطابه ما تناقنا في غير ذلك وفي البتة في قوله لا يفسد
 كلاما في البتة فالحق ان كل ما كان في خطابه في البتة الاول في البتة
 كانت في كل امرأة تزوجها من طلاق في البتة الاول في البتة بعد الكلام لان

مل العامة لكل وجه والمترجم
هذا الكلام تراو مع المترجم
م

الأول

القوم

إلى ملك الكلام من هذا لأن الكلام من هنا جعل شرطاً للتعاد والتزوج شرطاً للامتناع
 هذا ولو كان أن كنت ولا تأكل أمراً أنزوعاً فأن سوا، والمغنى ما لا تأكل أمراً
 إذا كان ولا تأكل شرطاً وتزوج أمراً فظهر على ما جعل شرطاً لغيره من غير
 شرطاً للتعاد والتعاقب كما علم من غير عاود والنسب الواحد بين شرطاً له من غير ما
 وجد التزوج حينئذ لا يخرج من هنا بل يخلط وتكون قدراً لوقال له وأما كما دخلت
 العدم ما لا شأن غيراً أو إذا، عند فعله لعله إذا لا يوم ولا شرط من غير ما، عند طلق
 من شرطاً وتكون ذلك لو كان كما ضربت ولا ما فعله فأن أن من شرطاً فظهر ذلك ما
 من شرط ثم تزوج ولا تطلق ولا من شرطاً وتكون ما لا تأكل أمراً وكل ما وكل
 لا ما من شرطاً لأن الصفة الحال والنسب لها شرطاً أو الأفضل ما يتعلق به
 قدماً وأما من قولك أمرك بمحبوبه فالحكم العام وقد شرطت لغيره لو كان كل أمراً
 أمرك ما فأن شرطاً للزوج تزوج بعد الزوجه وأما قبل الزوجه من غير
 حكم فأن أمراً فأنما يطلق اليك كما سيأتي من غير ما قبل من شرطاً صمم (مكشراً)
 والامتناع من شرطاً للسلم والامتناع من قولك أمرك بغير ما قبل من شرطاً ولا شرطاً
 لكن كما لا تخرج من شرطاً ولا من شرطاً ولا من شرطاً ولا من شرطاً لا طبع
 فقولك أشهد أن فلاناً غلاماً كان فأن شرطاً له (الامتناع) وأما إذا خصصت المتصل
 عليه فقولك ما خرج أو سوف تفعل ذلك فأن (الامتناع) من شرطاً له من شرطاً
 على هذا أن صغره أمرك وأن كانت الحال (الامتناع) من شرطاً له من شرطاً
 النسب والامتناع أن ما لا شرط جعل المذهب على المتصل من غير ما قبل
 من شرطاً ولا شرطاً ولا شرطاً ولا شرطاً ولا شرطاً ولا شرطاً ولا شرطاً ولا شرطاً
 هذا النسب وقلنا من قولك أن وضعت يداك في رطل من الفضة فأن شرطاً له من شرطاً
 وقوله كذا من قولك أمرك ما فأن (الامتناع) من شرطاً له من شرطاً ولا شرطاً ولا شرطاً
 هذا المذهب فأن شرطاً من غير أن تقدم الشرط أو غيره أو لا ولا شرطاً ولا شرطاً
 فلا ما كل أمراً أمرك ما فأن شرطاً له من شرطاً ولا شرطاً ولا شرطاً ولا شرطاً
 قدیم الشرط وأما وحدهما فأن لا يعلم الحال كالزوج وأما غيره من المتضام
 الوجه العام كالمسح والصبغ من شرطاً له من شرطاً ولا شرطاً ولا شرطاً ولا شرطاً
 يعلم المحك فأن (الامتناع) من شرطاً له من شرطاً ولا شرطاً ولا شرطاً ولا شرطاً
 فأن قوله أن زوجك أن تكون أن يراودك الحال كحل حال فأن (الامتناع) من شرطاً له من شرطاً
 من (الامتناع) من شرطاً له من شرطاً ولا شرطاً ولا شرطاً ولا شرطاً ولا شرطاً
 أن كذا من شرطاً له من شرطاً ولا شرطاً ولا شرطاً ولا شرطاً ولا شرطاً ولا شرطاً
 أمرك ما فأن (الامتناع) من شرطاً له من شرطاً ولا شرطاً ولا شرطاً ولا شرطاً
 العام الحال لا يفسد في الحال فأن (الامتناع) من شرطاً له من شرطاً ولا شرطاً ولا شرطاً

تفحص

[illegible]

لان اليوم

ورخلمه

[illegible]

ملک

فما نس م

[illegible]

۱۷۵۰

والله

[illegible]

2202

... من ...

فلا بد ان دخلت في حدود احوالها انما يتعلق بها في الاول ان يدخل
فلا بد ان دخلت في حدود احوالها انما يتعلق بها في الاول ان يدخل
والاول لا بد ان كان كماله انما يتعلق به في الاول ان يدخل
التعلق بكلمة العطف فان شئت فقل انما يتعلق به في الاول ان يدخل
الوجه عطف على الاول ان يدخل في الاول ان يدخل
ما زاد ان دخلت في حدود احوالها انما يتعلق بها في الاول ان يدخل
والعطف بالاول انما يتعلق به في الاول ان يدخل
زاد والمضاف في الالف كلف في الاول ان يدخل
الوجه وعطف على الاول ان يدخل في الاول ان يدخل
انما يدخل في الاول ان يدخل في الاول ان يدخل
فان في اليوم وعطف على الاول ان يدخل في الاول ان يدخل
كما لو كان احوالها انما يتعلق بها في الاول ان يدخل
فان في منها في الاول ان يدخل في الاول ان يدخل
الاسم على الفعل لا كذا في الاول ان يدخل في الاول ان يدخل
لان اليوم ليس وحده في الاول ان يدخل في الاول ان يدخل
عليه وانما في الاول ان يدخل في الاول ان يدخل
في الاول ان يدخل في الاول ان يدخل في الاول ان يدخل
فان في الاول ان يدخل في الاول ان يدخل في الاول ان يدخل
وذلك لان في الاول ان يدخل في الاول ان يدخل
المسلم لان في الاول ان يدخل في الاول ان يدخل
مرغبا في الاول ان يدخل في الاول ان يدخل
فان في الاول ان يدخل في الاول ان يدخل
فان في الاول ان يدخل في الاول ان يدخل
مقرره في الاول ان يدخل في الاول ان يدخل
اسم او في الاول ان يدخل في الاول ان يدخل
العطف في الاول ان يدخل في الاول ان يدخل
لا تصور وعطف على الاول ان يدخل في الاول ان يدخل
استثنا انما يتعلق به في الاول ان يدخل في الاول ان يدخل
نفس وعطف على الاول ان يدخل في الاول ان يدخل
والان وان في الاول ان يدخل في الاول ان يدخل
الملك في الاول ان يدخل في الاول ان يدخل
فان في الاول ان يدخل في الاول ان يدخل

انما يتعلق به في الاول ان يدخل في الاول ان يدخل
الاسم على الفعل لا كذا في الاول ان يدخل في الاول ان يدخل
فان في الاول ان يدخل في الاول ان يدخل في الاول ان يدخل
وذلك لان في الاول ان يدخل في الاول ان يدخل
المسلم لان في الاول ان يدخل في الاول ان يدخل
مرغبا في الاول ان يدخل في الاول ان يدخل
فان في الاول ان يدخل في الاول ان يدخل
فان في الاول ان يدخل في الاول ان يدخل
مقرره في الاول ان يدخل في الاول ان يدخل
اسم او في الاول ان يدخل في الاول ان يدخل
العطف في الاول ان يدخل في الاول ان يدخل
لا تصور وعطف على الاول ان يدخل في الاول ان يدخل
استثنا انما يتعلق به في الاول ان يدخل في الاول ان يدخل
نفس وعطف على الاول ان يدخل في الاول ان يدخل
والان وان في الاول ان يدخل في الاول ان يدخل
الملك في الاول ان يدخل في الاول ان يدخل
فان في الاول ان يدخل في الاول ان يدخل

انما يتعلق به في الاول ان يدخل في الاول ان يدخل

[illegible]

والعلم على العموم بذاته من غير تخرج جانب الاثبات كونه ذاتا له اى على
ضرب كذا لا يخل هو ما يدل عليه الكلام بذاته فان اورد العلم باعتبار
العلم على العلم يدل على العلم بذاته الا انهم جعلوا فريضة على ما
العلم نفس النص اما ولسه كان اولا او اخرها اى على ضرب كونه
اى اولا او اخرها كقولنا اى اولا او اخرها فمما قد مر من قبلنا فان ذكرنا
على العاقل فطرق الاولى فقط ولقد توجعنا صفا فطرقا واراد منهم ولما لم يمتنا
وقى اى عندك ضرب كونه على قد اريد على ما اوصى فمما كالمعرف بالعلم
دخ الاصل ما وصلنا اليه لان الفعل وصلنا على الاصل اذ العلم اولى والخط
اى لولا اى اى عندك ضرب كونه قد فرضين جميعا على كل ضار لانه عرف الحكم
ومن اوصى الضار لانه انما اراد بوصفها بالاضافة اليه بها وهو غير متعارف
عامه كالمعرف بالعلم ويعرف من قوله لانه عرفها بالوصف فعمله ان الضار بانفس
عام بصفا اولى غير بها وتبين بها وهذا ذكره الخواص اى الاصل اى
الترك اى اى ساهى وصفت بصفه عامه كواصف الحسن على الضمير فان
اسم الحسن لولم يخل عنها لم يكن وصفه لعمومه اى ان الضار الموصوف
عرفها عامه بمزله المرفوظ لم لا يستغنى عنه على ولقد مر من قبلنا
فانه ذكر من معرض التعليل لعدم حوز النكاح من العلم والمعرفة وهذا الحكم
عامة فلو لم يكن للعلم المذكور ولا على العموم لاجل التعليل والى النسبة الى
المستدل على علمه بالماضي لم يكن النسب الى الموصوف بل على ان قوله الاصل
الا على عام يقوم العلم ومعناه الاصل الاصل على ما اذا اوردنا الموصوف
وجان الاصل الاصل على ما كان عام ايضا لانك من ورد على هذا ان وصو النكاح
في الاول بالمضروب كوصفة البان بالاضافة من وجوب ان تعميمها فاعلم بان
الاصل وهو قوله اى عندك ضربها وصف النكاح لان الفعل وصلنا على
لا يصلح المحل لانه على علم الفعل والى شرط له ولعل اى اى ان شرط
العلم موصوفها بالفعل اى على فعل المحل موصوفها من علمه على العلم
باعتبار العلم والمحل ليعاين انما بعدا للمفعول ولا على انها وانما باعتبار
مرجع الاقوال كذا فى اذ اعلمنا بها على الاصل اى لولا اى اى عندك ضربها
للمفعول صارت عام بالوصف بالمضروب كانه اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى
عندك ضربها وهو يدل على ان علمه العلم المضروب اذ ذكره فاعلم ومفعول كان
لكلام ولا على على ملائمتين ملائمتين بالعلم على علمه ولا على علمه ولا على علمه
ما على علمه ولا على علمه بالعلم على علمه بالعلم على علمه بالعلم على علمه
كل علمه باعتبار المضروب لكان هذا اعتبارا الى انما شرط انما شرط

[illegible][illegible]

لم يحذر

انما يقع ان لم اشأ نزل الطلاق لعدم المشية منه غير ان عدمه في المجلس وهذا
 لان كلامه لا يكون ملكا لنفسه بل ملكا للمالك كمال نيت تعلق فضا والمخير
 على المجلس قوله كذا اخواها ان اخواها لنفسه او لا وان ومن الحب والرضا والمخير
 وعرضا وكذا لو ان اشأ لان اجبعت اولاد ان ارضى اولاد ان ارضى
 نزل الطلاق لعدم ذلك من غير وكذا لو ان ان لم احضره او ان لم اهو نزل لعدم
 ذلك منه من غير انما لعدم ان المجلس فلو مات قبل ان اشأ غرق فله ان يرضى
 الحق لعدم ولا يرضى لم يرضى وان لم يرضى لعدم ان لو مات الزوج قبل ان
 لاشأ لم يرضى لان ان اشأ غرق فله ان يرضى او لا من حوله لان لا يرضى
 حتى عدم مشية من ولا يرضى المراهع بعد موته لو كان غرق فله ان يرضى
 كان الزوج في حال ان غرق فله ان يرضى او لا يكون فله ان يرضى او لا
 المشية من غير فله ان يرضى او لا انما ان يرضى او لا اذا كانت العارية
 ولا عند عصا منها ان يرضى ان يرضى المسألة قوله انما لو ان
 البص من فله ان يرضى او لا انما ان يرضى او لا انما ان يرضى او لا
 ما دام هو حيا حتى عدم ما ان يرضى او لا انما ان يرضى او لا
 كان هو فانما ان يرضى او لا انما ان يرضى او لا انما ان يرضى او لا
 انما ان يرضى او لا انما ان يرضى او لا انما ان يرضى او لا
 قال لهما انما ان يرضى او لا انما ان يرضى او لا انما ان يرضى او لا
 انما ان يرضى او لا انما ان يرضى او لا انما ان يرضى او لا
 مشية غرقه في البحر ولم يرضى لهما ان يرضى او لا انما ان يرضى او لا
 لم يرضى لان الشرط عدم مشية من غير الزوج وهو لا يرضى لهما
 انما ان يرضى او لا انما ان يرضى او لا انما ان يرضى او لا
 وهو العلق فله ان يرضى او لا انما ان يرضى او لا انما ان يرضى او لا
 ذلك معان فله ان يرضى او لا انما ان يرضى او لا انما ان يرضى او لا
 غرقه في البحر ولم يرضى لهما ان يرضى او لا انما ان يرضى او لا
 بقوله انما ان يرضى او لا انما ان يرضى او لا انما ان يرضى او لا
 المشية كما وكذا لو ان لا يرضى لهما ان يرضى او لا انما ان يرضى او لا
 في المجلس فكان يرضى لهما ان يرضى او لا انما ان يرضى او لا
 بالمرأة من قوله فلو انما ان يرضى او لا انما ان يرضى او لا
 وانما قال في الحصة لهما ان يرضى او لا انما ان يرضى او لا
 انما ان يرضى او لا انما ان يرضى او لا انما ان يرضى او لا
 كالعينة فله ان يرضى او لا انما ان يرضى او لا انما ان يرضى او لا

بالرضع العم لان الشرط عدم مشية الغرض في ذلك الوقت ولا يلزم ان يرضى
 او كره فلا كل حث يتبع بقوله انما ان يرضى او لا انما ان يرضى او لا
 وجد وهذا على عدمه وذلك ما لو لم يرضى او لا انما ان يرضى او لا
 ان لو ان اشأ فله ان يرضى او لا انما ان يرضى او لا انما ان يرضى او لا
 كرهت فلا كل او امس انما ان يرضى او لا انما ان يرضى او لا
 قال ان لم اشأ فلا كل انما ان يرضى او لا انما ان يرضى او لا
 ان ومن قوله انما ان يرضى او لا انما ان يرضى او لا انما ان يرضى او لا
 الصون علق فله ان يرضى او لا انما ان يرضى او لا انما ان يرضى او لا
 والكلالة فله ان يرضى او لا انما ان يرضى او لا انما ان يرضى او لا
 فله ان يرضى او لا انما ان يرضى او لا انما ان يرضى او لا
 لو لم يرضى او لا انما ان يرضى او لا انما ان يرضى او لا
 ان لم اشأ فله ان يرضى او لا انما ان يرضى او لا انما ان يرضى او لا
 في حث فوق منها في النكاح ليس كرهت فله ان يرضى او لا انما ان يرضى او لا
 لهما ان يرضى او لا انما ان يرضى او لا انما ان يرضى او لا
 يتبع على الاول من الاول لهما ان يرضى او لا انما ان يرضى او لا
 فله ان يرضى او لا انما ان يرضى او لا انما ان يرضى او لا
 الشرط وهو ان يرضى او لا انما ان يرضى او لا انما ان يرضى او لا
 كرهت ان لو ان اشأ فله ان يرضى او لا انما ان يرضى او لا
 فله ان يرضى او لا انما ان يرضى او لا انما ان يرضى او لا
 ان لم يرضى او لا انما ان يرضى او لا انما ان يرضى او لا
 الاول وهو الحرة ولم يرضى انما ان يرضى او لا انما ان يرضى او لا
 انما ان يرضى او لا انما ان يرضى او لا انما ان يرضى او لا
 في اسم المرأة من الاول وهذا في الميراث او في النكاح فله ان يرضى او لا
 الشرط لكان يرضى او لا انما ان يرضى او لا انما ان يرضى او لا
 غير ذلك بالمتفصل عن متحصن ولو كان ارضا لغيره كان عطا على ارض
 وهو من متفصل يكون متحصنا وانما لم يرضى او لا انما ان يرضى او لا
 والحرة انما ان يرضى او لا انما ان يرضى او لا انما ان يرضى او لا
 وهذا هو انما ان يرضى او لا انما ان يرضى او لا انما ان يرضى او لا
 في الميراث او في النكاح فقط كان ارض او لا انما ان يرضى او لا
 الاساس المذكور وهو انما ان يرضى او لا انما ان يرضى او لا
 عطف في الاول مع ان قصد بقوله انما ان يرضى او لا انما ان يرضى او لا

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

هذه المسألة لم يعم القيد لم يذكر في المسألة الأولى المورد مضاعف إلى ما علم وقد
لم يعم الكل من الأشياء، بل لو ثبت وذكر في المسألة الثانية رتبة قضاء وانها
لم يعم لأن قضاء العروض لم يكون قضاء الدراهم قضاء وذكر في المسألة الأولى
في كل من ان لم يعم الكل من الأموال ما لا يخل في الكس أو استقضاء اليوم
بالعد عليها إلى الأصح وهذا ان يكون المتبعض من جنس الدراهم لا لأنه اذا جاز
جنس حق فليس تعين الأشياء، يحمل التبعين وقضها على اول التعين كما
في النصف والشيء والقسط والعقوبات فانه لو لم يعم اكل قضاء جنس
على سعة الدجاج للعرف ولو نوى الكل نصف لم ينعى حقيقة كلامه ولو نوى
بعضا وعطف النصف لا يعم لأنه اذا جاز لمعا ووفى فليس تعين النصف
لوقوع التبعين على اول التعين وكل لو لم يعم اكل النصف لم ينعى حقيقة
التي تخاصم لان انما يفسر بطلون هذا اللفظ على الحكم دون السأفكان والحوز
المشكوك اليه ان السواء اسم من اسم الحكم المشكوك ولو نوى كل ما سوك وقضى
او غير وج ولو نوى خصوصاً من عطف كل ما سوك لم ينعى وكذلك لو نوى لا ياكل
الخبز فتنسب فعلى الحكم وما ينعى به خاص للعرف ولو نوى اكل شيء لا ينعى
كل ما قد يفسر به ولو نوى بعضا خصوصاً وعطف الخبز لم ينعى لأنه اذا جاز
المعا في فليس التعين اول يحمل التبعين على التعين وكذا في الامان النور
فانه لو لم يعم مثلاً ان لم يضرب فلان احد من مفرغ في النور عند لانه الحال في
المعد لا خلاف فان لو كان بين النور الجدار وبين النور الجدار
نوى وضاعفها لم يعم لأنه اذا جاز النور فليس تعين الوقت بل من دون اللد
لوقوع التبعين على اول التعين ولو لم يعم ان اضرب النور في احد من مفرغ
فان شرط جفت الماء منفرقا فهو المكس يعم ان الكفا في قوله افاضها فهو
الماء وانما لم يعم على ما قيل العود وكان الشرط جفت الماء في العود
ولو قضى عطف دفع العود لا ينعى وان لو قضى الماء جلت لان وصف الشرط
لا يعم كاصله وانما انما الموصوف للعرف لم ينعى ورد النهج والنفق عطف
القضاء فصار للوصف دور في الحذف والتميز للعد النهج لغية النهج كثران
الظلم ينعى لوقوع الماء في اليوم منفرقا في حنف او حمله بمرغم وصل المعبر
نهرها او زفنا ويزن الماء لغيره فان رد سق في القضاء ينعى على الظلم ويصل
حقه صونا لوصف الحوزة في الدار ولم ينعى الحنف والبر تتعدى شغل الحنف
والبر وهن لان سببه كالماء استغنى احسن حق وقيل وصل لبر النهج لبر
مخيل للدراهم ولهذا لو كبر في الضرر والماء في كل من مفرغ كرا حنف
لستبالا وانه لا يجوز فيها فضاء مسوقة حتى يعم البر والحنف يعم لرد
الاستغنى في حق نقل النصف ولا يظهر انما ينعى من حنف الحنف والبر للعد نعمها

كعق المكاتب فانه اذا لوى بدل الكفاه وعق موصى المولى فهو اوزن او
بالعق على ما بعد نفعه وكل الحبس اى وكل الحبس في الدوا فانه اذا لوى
وامم الذين وكل الدوا ورضها لمنزها اوزن او رضها على الدوا بعد
الدوا في الساقط لا يعود ولا يظهر انما ينعى النصف في حق وكذا لو نوى لوى
عليه في سببه ما عليه ما سقوفه موصى موصى اوزن او رضها على المولى كذا
السوق والرضا صحت لانه ليست على ما لا يقتضي نقلها في حق مائة الصرف في الم
اصلا او في غير ما لا يرضى اى كذا اذا وجد المتبعض سقوف او رضها صحت المسألة
عالمها فان لم يعم نقل النصفان فبعض منفرقا والبر ان فبعضها على مائة الصرف في الم
الدراهم فتنسب انما ينعى القضاء فافرض الحنف والبر وجعل فيها النسبة بدراهم
لا يجوز مائة الصرف في الم اصلا لانه لم ينعى الاستدلال في غير الصرف في الم يجوز
الامان في حق لم يكون صا لردعها وضعه ومن لم يعم الامان الرضا فلا الزنوع
فانه لا يجوز رد لارن الزنوع في حق المدون يجوز ولا يجوز لارضا في حق
لا يجوز لغيره فقله كذا الزنوع متعلق بقوله بالرضا وبعوله لا يجوز وانما
الرد بان يرد نصف النصف والاصل لهذا النوع انما الصرف في الم لا يستدل
نصف عندهما وعند ان كان المدون قد قلنا نصف بقوله وان كان كذا نصف في الكل
فليس نصف الدراهم ووجد في كل من المتعلق به من ان نصف الدراهم والرد في الحكم
ما ينعى الانما نصف نصف وما فلا واستحققتها كالسوق وعق غيرها كالزنوع
لان في حق موقوف وبه لم يكن فظلا لفلان المتبعض مفرغ في الم المالك ينعى
ان المستحق في الصرف في الم كالمستحق في ادا مظهر للدراهم الى ان ينعى الصرف
والسليم مستحق بطل العدم في غيرها كالزنوع انما المستحق في غير الصرف في الم
كالزنوع فان في ماله الكفاه او المستحق لغيره المكاتب كالزنوع في ماله
والاصل كالو كانت زفنا وكذا في كل الحبس اذا استحق للدراهم المودع او لغيره
وجم ماله لوقوع الماء في مفرغ لم يستحق لم ينعى الحنف وهذا لان نصف
المستحق موقوف في بعض الفصول من يجوز بالافاضة والاصل وجب ان ينعى
بالرد والاصل كس الفصول ذلك المستحق يجوز لارن لارن كذا حنف لارن
وتفاض لم يستحق لغيره ان المستحق موقوف لارن لارن المستحق للعد بعد لور
بطل او باعالمه لم يكن كذا نصف لارن انما لكل المسألة البر القاسم لا ينعى ثم
نصف على الشا وكذا في حق الدراهم المستحق جهة الذي يملكها باعالمه وهو
الذين في النكحة في المدون من ينعى في حكم نقل النصف لارن انما المستحق
وهو عاين الدراهم المستحق في حق التوفيق حنفها المستحق
بدراهم سببه الزنوع في حنف ان ردعها نصف المكس بعد الوجود والكم نوى ان ينعى

معظم سلاسله سلمه للمقبوض للراضى لوسل المقبوض بالغير بالراضى
سلم الحكم بالنفس ولو سلم المقبوض للراضى لوسل الحكم بالسطح وهو قاطع العرف
والسلك فان العرف والاسلم المانع بطلان ما عدا ذلك واذا قبض العاقل قبل العرف والاسلم
فالاسلم وسلم له المقبوض ولم يتلف ذلك سلمه ما عدا بل المقبوض للآخر الاول
ان ذلك سطل بالمال وبهم راس المال وان كان فم سلمه ما عدا بل وهو الذي
في ذم الامر ونوعه سفل سلمه ما عدا بل المقبوض وهو سلم على الكسار ما عدا بل
سلمه ما عدا بل المقبوض ولم يشترط له سلام البدل ما قبض الاسلم له لو
ابراه عن ذلك ان العرف والاسلم سفل سلمه المقبوض والمقبوض موقوف
وقيل العرف ما عدا بل والاصل في ذلك المسئلة سفل المقبوض في الكاء وكجوها
لما سفل سلمه ما عدا بل وهو سلم في ذلك ان سلمه الحق في الكاء واخره
ذلك بعضه للفا فستظن ان كان فمالا لبعض بعضه فم سلمه بعضه
والا فلا فم الكاء ما عدا بل المقبوض وهو سلم على الكاء
وكذا في سلمنا الحكم بغيره فم سلمه ما عدا بل المقبوض
الا ان كان طريقه الما صبه وفي الما صبه سلمه ما عدا بل المقبوض فاذا استوفى
الما صبه سلمه ما عدا بل الما صبه في تسليم البر لو لم يات بها مسفره فالحقت
لواحقها والبر لا يثبت في تسليم الما صبه فالحقت في تسليم الكاء في تسليم
على هذا فلو لم يثبت مقبوض موقوف في تسليم مقبض المسمى موقوف على امان الحق
وله لم يثبت موقوف في تسليم المسمى فالحقت في تسليم البر لو لم يات بها مسفره فالحقت
فالم فظلم ان اذا كان في تسليم العرف والاسلم سلمه ما عدا بل وهو سلم
والاسلم المقبوض الواجب فيها يكون الدائم سلمه ما عدا بل وهو سلم
المقبض اصلا فله وجه غير هذا وجه غير هذا وجه غير هذا وجه غير هذا
مسئلة لم يثبت سلمه هذا الدائم سلمه ما عدا بل وهو سلم في تسليم العرف والاسلم
مجلس للضرورة بل لو وزن بعضها فم سلمه مقبض ومن بعضها فم سلمه
مقبض ان ان قبض كلها في مجلس واحد فلا غير هذا العرف فالحقت في تسليم
ان قبض وهو قول في تسليم الما صبه وجه الاسلم ان الدائم لم يثبت في تسليم
وعان وكان في تسليم هذا الدائم مقبوض في تسليم المسمى فالحقت في تسليم
للمقبوض اذا كان المجلس واحد لا غير هذا في المجلس ان في مجلس التراف
كسب الما صبه فم سلمه ما عدا بل المقبوض وهو سلم على الكسار ما عدا بل
والرول والتعلق في تسليم الما صبه فم سلمه ما عدا بل المقبوض وهو سلم على الكسار ما عدا بل
المرحوم سلمه ما عدا بل المقبوض وهو سلم على الكسار ما عدا بل المقبوض وهو سلم على الكسار ما عدا بل
المرحوم سلمه ما عدا بل المقبوض وهو سلم على الكسار ما عدا بل المقبوض وهو سلم على الكسار ما عدا بل

ثامن في ان اخذت منها ثمنه بعضه فوافى بالمطابق للاداء وان شاع العرف
 فلا شرط وذكره دون اربعه كما في باقي الكل ان اذ اقل الواجب منها اربعة
 دون اربعه في بعض العوض وما بين كل من التبعيض فقلنا ان المطابق
 فيها هو ما قبله بالمطابق للاداء فاحسب ان وهو ان مال شرط للثمن اخذ
 البعض ولكن من غير ان قوله (وما دون) والعوض محله من غير ان لا ينافي
 وقال مطابق البعض نوعا ان في شق عليه المسموعه وكل لا يقصود فيه
 الفرق فصان وصعد العرف لقوله لا ينظر الفرق وقوله وذكره دون
 اربعه حارسا ان اخره عنوان مال الواجب شرط العرف فيه لانه ذكره (وما
 دون اربعه) ما في قوله ان لم يطرقه الواجب بل وما دون اربعه وما اقله
 شقوا في ثمنه لما اذا قبض الكل من قبض البعض مالا في اربعة دون
 عنوان وان شق البعض ولم يقبض الكل كما في قبض البعض المالا في
 العين يكون من غير ان يكون له ان
 وقيل ان كل ما يندرج تحت الكلام اولا ولا يندرج تحت الشرط اولا
 فقدم بصير لاوله كمالا ان لو اقل ارضه للاداء كانت دلالة ما
 شرط للثمن وحده الكلام اولا ثم فصل الباقي وان فصل
 اولا لم يكن له ثمنه فكذلك ما بين قوله ان كل شرط اعترض على الشرط هو
 قوله ان دخلت بين العطف فقدم العطف شديد الصلة بالشرط الاول وهو
 حارسا للثمن كمالا فان الحارس اذا كان معترض على الشرط استغنى عن الباقي
 لان قوله ان كل ما يندرج تحت الكلام ما هو على كل وجه لقوله ان دخلت بعد
 حرف العطف وان كان فصل العطف اولا فلا تأخر وان التقييد وجب في النص
 حرف العطف والشرط الاول مطلقا فان لم يكن فقلنا ان شرطه في كل اقل
 الاعمال ما يمكن ما لم يسلك جعل الشرط اولا في الاول فقلنا ان يسلك
 تقديم ضروري ان نصا والم في السبع والعشر من الجامع البري والبري
 لا يوجب حرفه في الحارس الا في ضرور الشرع وانما المتفاوت وانما في
 مان وقال لا يفرقان من فصله للاداء ان شرطه في الحارس وعلى العطف
 العتاد ما لم يجعل ذلك ولا يندرج تحت الباقي بصرفه ما في كل
 فصلت الباقي ما يندرج تحت الكلام شرط انعقاد الثمن والاداء شرط الاداء
 ما اذا وجد الكلام اولا انعقد الثمن وما ان يوصل اختلف للثمن اما اذا
 اولا فندرج تحت العطف قبل انعقاد الثمن وعلا ما هو ارجح
 كان فصلت اولا ما في ان كل شرط في العطف قبل الشرط الاول
 ان يندرج تحت العطف اولا اذ اختلف فلان ما يندرج تحت العطف اولا

بشرط الخش وجود الوقت على ما انه اذا قال دخلت الدار اذا جاء غدا فقولوا
 بشرط اللزوم بعد مجيء العبد لوجا انتم دخل الدار بشرط لو فصل الدار اذا
 بها العبد لم يثبت كذلك هنا معا زدين كما قال في فصل الدار بعد كل زمان
 كذا لو قال الخبز قولوا لا بعد ووسط الجزاء قالوا في التعلق والحوال الخ
 ان كما جعل الشرط المانع موقفا ذكرنا كذا لو قال الخبز والدار ان جردان وفصل الدار
 ان كل زمان فقول الشرط اللاحق للخبز وهذا الشرط الثاني على عدم شرط الدار
 ووسط الخبز فصلا والتقدير ان كنت فلانا فاجردان فصلت الدار وانما في الشرط
 المانع على الخبز لم يمتحاج الى التمسك مع الجزاء لصرحوا فلانا كما ذكرنا وانما في
 الخبز ولم يقرع الشرط الاول في موضع متصل بالشرط الاول فلم يحج
 الى ما خرج عنه بصر الشرط الثاني وهذا الكلام شرط لان التقاد ان المنفرد
 يكون سا بقاء الحال على الشرط الاول وهذا لا يقول شرط الكمال بل هو
 كان موقفا لظنا فهو مقدم تقدير على الخبز والشرط للمسا فيكون شرط الكمال
 ما خرج الى الحال على التقاد وهو قوله تعالى لم يستعمل بصر الشرط
 كذا ان كان الله يريد ان يفكر معناه واسما علم ان كان الله يريد ان يفكر لم يستعمل
 بصر ان اردت ان تفكر فانه في الله والشرط الثاني وهو قوله تعالى ان
 كان الله يريد ان يفكر على الشرط الاول وهو قوله تعالى ان اردت ان تفكر لم
 يدور في الخبز والخبز وهو قوله تعالى لم يستعمل بصر الشرط الثاني
 الشرط اللاحق للخبز وهو قوله تعالى ان كان الله يريد ان يفكر ولم يعلم
 الخبز ووسط الخبز فصلا والتقدير ما ذكرنا هو ما لم يمتحاج فلانا فقول
 والله تسمي التقدير في مكان مدح الفاء للاتفاق للتميم ان لو تولى تقدير الترتيب
 الظاهر بان نوك في قوله ان دخلت الدار ان كنت فانه جردان يكون الموقوف
 مقفوا ويكون هو شرط لان التقاد والكلام موقفا في تسمي ما نوك ما يحتمل اللغة
 لا يمكن ان مدح الفاء فصرح ما قال ان فصل الدار ان كنت فلانا فانه
 وكذا في صور تقدير الخبز ان نوك ان يكون الكلام افراسي شيئا اذا كان فاصلا
 فقول ما ن يكون في تسمي الترتيب فترد مع قضا التميم وقل قول لا للترتيب
 الفاء ان كان شرط ان كنت ان لم يصار الى تحويل الشرط الثاني الى الاول والظاهر
 ما لا لوجا الترتيب العان قال العلي اما تقدم الموص ووسط الخبز فذا
 كان المتعارف في كل شرط ان اكمل فان المعارف ان يكون الاول كذا في
 الترتيب وان لم يكن كذلك سارعي الترتيب الظاهر وهكذا يكون على
 بهما والاشياء ما ذكرنا العان مشي في الخبز فليكون ما نوك في الفاء
 كذا ان دخلت ان دخلت في دارين وادى دارا فدخل حشدا من دار

شرط الخبز

الخبز، فليكن المالك ان كان اذا قال ان دخلت هذه الدار ان دخلت هذه الدار
 الاخرى فانه يكون شرط الخبز دخول الخبز الى الدار فقولوا لا في كل
 الاخرى لم يثبت ولو دخلها بعد دخول الاخرى فحينئذ ان الشرط الثاني
 مقدم تقدير فيكون شرط التقاد ولم يحش قبل التقاد ولو قال في دار
 واحد ان دخلت هذه الدار ان دخلت هذه الدار ودخلها من حشدا من دار
 الخبز ان ساء كان الخبز مقفوا او موقفا فالتاس ان لا يثبت بصرها من ساء لان
 التعليق بالعلين مسطر وجردان وجه الحسن انما يكون ذلك للمالك
 لم يكره دخولها ليس يتسلسل من المقصود والعين المارة بالبيت فلهذا المعنى
 حصل ما علم كذا في الدارين لان الترتيب اصرها على الترتيب الاخرى لانه اعلم
 ومن يتسلسل في الدارين بعد الاخرى ان ساء فقول ان جردان لم يستعمل بصر
 في الحال بل بعد دخول الدار لان انما يثبت بصرها فاصلا كما ذكرنا في جردان
 ان شاء وذلك لان احدا وضع هذا فيجعل الثاني بعد الاول ان الترتيب ما بالي
 فصل فوا فاصلا من الشرط ولكن والهي على التقاد فخرج الشرط الثاني
 ومن قوله ان جردان ساء انه قال كذا في جردان لم يمتحاج الى الاول ففان
 وقع الترتيب واستثنى وهذا لقولنا بعد عدم التقاد والترتيب بعد الترتيب
 المذكور الاول في قوله اسجد ودخله انما يثبت في الحال لا يعلق بها الاول
 الثاني لانه لا يمتحاج الى الترتيب فحصل ما لم يمتحاج الى التقاد فاقطع الشرط
 على الاول وما لا يمتحاج الى الترتيب فحصل ما لم يمتحاج الى التقاد فاقطع الشرط
 ان شاء الله وهذا لقولنا بعد عدم الشرط اللاحق للخبز لم يمتحاج الى
 الفاء اصل السنتين الاول والآخرى الثاني لوجا اصرها ان الاول على
 كونه عرقل فصل الخبز وكذا الشرط بدون الخبز لغو والي ان لم يمتحاج الى
 الشرط ان يمتحاج بدون اعتبار الخبز لا يكون لانا كذا والشرط الثاني فانه تقدير
 ولم يمتحاج لاصال الخبز فالق الاول لوجا الفاء والشرط ودر الخبز فقول
 فادى ما بعف فقولنا لوجا الترتيب اي قبل ما ذكرنا ان جردان ساء الله
 هذه السنتين لوجا فاصلا من شرط ان دخلت فذكر ما لا يعطف ما لم يمتحاج
 كذا في كل لغو فليمتحاج وهذا فصل فحصل ما لم يمتحاج الى التقاد فاقطع الشرط
 المالك يكون الثاني لغو فليمتحاج وهذا فصل فحصل ما لم يمتحاج الى التقاد فاقطع الشرط
 ما قال في حال ان جردان ساء استوفى العطف في قوله فادى ما بعف فقولنا
 هذه الدار وان دخلت هذه الدار لا يعطف انما في قوله فادى ما بعف فقولنا
 ان جردان ساء الله الله ولا يعطف فقولنا ان دخلت هذه الدار
 فصلت هذه الدار انما جردان فليمتحاج الثاني لغو فاصلا فليمتحاج قوله ان جردان

و

[illegible][illegible]

فان
الملك وول الاضاح ليعلم ان لوفان واده الاحل ان كان غير من اهل البيت
فمنه غناك الطلاق والفاق ما اشمه ذلك ان قال ان خطف الزنا طلاقا
او فبقك فراقه فخطب لوجودك الملك في الطلاق ان ذكر شرطه واصل
صلف لا يفصله الخ او الى ان يفصله الحق باه وقال عبد الله بن عمرو بن

[illegible][illegible]

مجلس

منزه ما سئل بنا في قسم عرفت ان لا يحقق لكل واحد الا ان يشارك بالاسم وان يعجز
 اللاب كذا فيكون ان كان حكمه هذا كما ما فهمنا صرحا ما علم بالاسم ان كل لاف
 ما اذا قال في اول كل ملكه فهو ذلك لكل ونصف كذا في بعض لان بعض
 اكثر من النصف في الاسم فانه لو قسم نصف كذا في بعض كذا في بعض كذا في بعض
 نصف كذا في بعض كذا في بعض كذا في بعض كذا في بعض كذا في بعض كذا في بعض كذا في بعض
 قولا ما اذا قال في بعض كذا في بعض كذا في بعض كذا في بعض كذا في بعض كذا في بعض كذا في بعض
 فاعلم ان بعض اسم النصف في الاسم فانه لو قسم نصف كذا في بعض كذا في بعض كذا في بعض كذا في بعض
 كذا في بعض كذا في بعض كذا في بعض كذا في بعض كذا في بعض كذا في بعض كذا في بعض كذا في بعض
 ان بعض نصف كذا في بعض كذا في بعض كذا في بعض كذا في بعض كذا في بعض كذا في بعض كذا في بعض
 اسم بعض نصف كذا في بعض كذا في بعض كذا في بعض كذا في بعض كذا في بعض كذا في بعض كذا في بعض
 عرفت ان كل حصة ملكه والى حسن الاسم علم بعض النصف الاول حكم النصف
 تعينت ولو قولا في بعض كذا في بعض كذا في بعض كذا في بعض كذا في بعض كذا في بعض كذا في بعض
 ان ولو كان كل حصة ملكه كذا في بعض كذا في بعض كذا في بعض كذا في بعض كذا في بعض كذا في بعض كذا في بعض
 هذا العدد لا يحتمل ان يصل وسطهما لكل لاف فظلا يحتمل ان يكون مشي
 فان ملك احدهم لا يحتمل ان يصل وسطهما فان ملك بعض اخر في ذلك
 آخر لا يعقل ان ايضا لا يحتمل ان يكون اخر في بعض وسطهما وانما المشي هو
 الوسط في جميع ذلك فان سئل ما اذا ملك عبد اربع قطع لاف لا يصل
 وسطها في كل واحد منها فاعلم ان ملكه عبد اربع قطع لاف لا يصل
 يعقل ان حصة ملكه في كل واحد منها فاعلم ان ملكه عبد اربع قطع لاف لا يصل
 ملك عبد واحد في كل واحد منها فاعلم ان ملكه عبد اربع قطع لاف لا يصل
 لعدد الكلام وهو قوله لكل ملكه كذا في بعض كذا في بعض كذا في بعض كذا في بعض كذا في بعض كذا في بعض كذا في بعض
 المشي وانما النصف الاول ان لا يحتمل ان لا يستأجر لاف في الاسم والوسط
 ما كان في النصف الا في بعض كذا في بعض كذا في بعض كذا في بعض كذا في بعض كذا في بعض كذا في بعض
 الصدق في الاسم يعقل الاول ويتوقف الثاني في ان بعض يعقل الاول ولا في وسط
 الاول وان في الثاني يعقل الاول ويتوقف الثاني في ان بعض يعقل الاول ولا في وسط
 انما الاول يتوقف الثاني في ان بعض يعقل الاول ولا في وسط
 اوسط او عدل في بعض كذا في بعض كذا في بعض كذا في بعض كذا في بعض كذا في بعض كذا في بعض كذا في بعض
 على شئ من لاف في بعض كذا في بعض كذا في بعض كذا في بعض كذا في بعض كذا في بعض كذا في بعض كذا في بعض
 لاف في بعض كذا في بعض كذا في بعض كذا في بعض كذا في بعض كذا في بعض كذا في بعض كذا في بعض
 الخاف وغيره ان ما في بعض كذا في بعض كذا في بعض كذا في بعض كذا في بعض كذا في بعض كذا في بعض كذا في بعض

وتنص في بعض مستند علم انما هو الموت عرضا ان كان السائل كما بالان
 ان كان كان اخرج ان وعمل الملك في وقت عرفت لاف وسطا ان لا في هذا
 الموت في كل لاف ينص على وقت الموت ولم يستدل في وقت الموت لان شرط
 فوجه وان يكون فاعلم ان لا سئل انما، وفعلنا سطر وقد انما في الموت فخص
 وقت على نصف لاف مستند عرفت ان وقت الموت في وقت الموت في وقت الموت في وقت الموت في وقت الموت في وقت الموت في وقت الموت في وقت الموت
 العاقل ما اذا وجد العرف في عدد لاف وسطا ان لا في وقت الموت في وقت الموت في وقت الموت في وقت الموت في وقت الموت في وقت الموت في وقت الموت في وقت الموت
 الوصف في كل لاف مستند ان لا سئل انما، وفعلنا سطر وقد انما في الموت فخص
 ان اصل ما ذكرنا ان لا سئل انما، وفعلنا سطر وقد انما في الموت فخص
 تكا بالان في وقت الموت في وقت الموت في وقت الموت في وقت الموت في وقت الموت في وقت الموت في وقت الموت في وقت الموت
 ان السئل منه من لاف سئل انما، وفعلنا سطر وقد انما في الموت فخص
 قوله له عا عرفت ان لا سئل انما، وفعلنا سطر وقد انما في الموت فخص
 للسبع ومعرفة كذا في بعض كذا في بعض كذا في بعض كذا في بعض كذا في بعض كذا في بعض كذا في بعض كذا في بعض
 وضعا في مخرج المشي من شئ في كل لاف لاف سئل انما، وفعلنا سطر وقد انما في الموت فخص
 السائل كان موثقا في كل لاف سئل انما، وفعلنا سطر وقد انما في الموت فخص
 ملكه بالان في وقت الموت في وقت الموت في وقت الموت في وقت الموت في وقت الموت في وقت الموت في وقت الموت في وقت الموت
 والاف في كل لاف سئل انما، وفعلنا سطر وقد انما في الموت فخص
 لاف في كل لاف سئل انما، وفعلنا سطر وقد انما في الموت فخص
 ذلك موت في كل لاف سئل انما، وفعلنا سطر وقد انما في الموت فخص
 في قوله ان كان في علمنا سئل انما، وفعلنا سطر وقد انما في الموت فخص
 اخرج ان لم يكن الموت في كل لاف سئل انما، وفعلنا سطر وقد انما في الموت فخص
 فهو حرا في كل لاف سئل انما، وفعلنا سطر وقد انما في الموت فخص
 الصدق في كل لاف سئل انما، وفعلنا سطر وقد انما في الموت فخص
 على الحكم ان في كل لاف سئل انما، وفعلنا سطر وقد انما في الموت فخص
 عبد في كل لاف سئل انما، وفعلنا سطر وقد انما في الموت فخص
 والاف في كل لاف سئل انما، وفعلنا سطر وقد انما في الموت فخص
 عرفت ان في كل لاف سئل انما، وفعلنا سطر وقد انما في الموت فخص
 انما ان لا لاف في كل لاف سئل انما، وفعلنا سطر وقد انما في الموت فخص
 في كل لاف سئل انما، وفعلنا سطر وقد انما في الموت فخص
 انما ان لا لاف في كل لاف سئل انما، وفعلنا سطر وقد انما في الموت فخص
 لاف في كل لاف سئل انما، وفعلنا سطر وقد انما في الموت فخص
 في كل لاف سئل انما، وفعلنا سطر وقد انما في الموت فخص

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

الزوال المانع فهو ما سلب الاول ان لا يحصل ما قبله بل يصح وقوعه في الزوال
 والمانع هو زوال المانع قبل الزوال هل انما هو مانع وان لا يحصل في حين
 السلب او زوال النفس هذه المذاهب تفرق السلب او جعله فرعاً او قطع المحل وجعل
 فصلاً لم يمتد له ان لا ينسب الى السلب او الذي جعله فرعاً او ليس للمحل ان يصح
 فصلاً بل ان يوقف للخروج وجعل سلباً فليس عليه ان ينسب وجعل مطلقاً فليس
 للمحل ان يمتد له ان لا ينسب الى السلب او المحل بل يعود اليه في الخارج فليس
 صحيحاً من ادعاء ان السلب سلباً او محلاً بل لا يقطع ان لا يكون له وجوداً في آخر
 زمانه فليس السلب والسلب في خطه ما سلباً انما هو السلب فرعاً في الخارج فليس
 له ان يمتد له في الخارج بل ان يمتد له في الحيز حيث لا يكون او ليس له وجود
 ان زوال اسم السلب والمحل في زمانه هو في الخارج في الزمان وهو ما لا يمتد له الزمان
 المانع ولا يحتاج الى الخلاف في السلب او المحل بل يعود الى صفته بعد زواله لا ينسب
 الى الزمان في ان سلبه نحو زوال السلب او المحل في الزمان كان هذا الصنيع الموقوف
 الى زمانه من الزمان فيكون السلب او المحل في الزمان مع ما سلب السلب او المحل
 الموقوف الى الزمان فيكون السلب او المحل في الزمان فيكون السلب او المحل في الزمان
 صفته في الزمان لان الصفه في الزمان فيكون السلب او المحل في الزمان فيكون
 اذا لم يكن في صفته في الزمان فيكون السلب او المحل في الزمان فيكون السلب او المحل
 ان لا يكون في صفته في الزمان فيكون السلب او المحل في الزمان فيكون السلب او المحل
 واللفظ في اللفظ في الزمان فيكون السلب او المحل في الزمان فيكون السلب او المحل
 واللفظ في اللفظ في الزمان فيكون السلب او المحل في الزمان فيكون السلب او المحل
 كان وجهه بل انما هو في الزمان فيكون السلب او المحل في الزمان فيكون السلب او المحل
 فالوجه في الزمان فيكون السلب او المحل في الزمان فيكون السلب او المحل في الزمان
 فالوجه في الزمان فيكون السلب او المحل في الزمان فيكون السلب او المحل في الزمان
 كان في صفته في الزمان فيكون السلب او المحل في الزمان فيكون السلب او المحل
 ان وجهه بل انما هو في الزمان فيكون السلب او المحل في الزمان فيكون السلب او المحل
 من غير ان يكون له في الزمان فيكون السلب او المحل في الزمان فيكون السلب او المحل
 ولكن من مستغنى عنه فيكون السلب او المحل في الزمان فيكون السلب او المحل في الزمان
 الى ان يمتد له في الزمان فيكون السلب او المحل في الزمان فيكون السلب او المحل
 وقع في الزمان فيكون السلب او المحل في الزمان فيكون السلب او المحل في الزمان
 او في الزمان فيكون السلب او المحل في الزمان فيكون السلب او المحل في الزمان
 الى ان يمتد له في الزمان فيكون السلب او المحل في الزمان فيكون السلب او المحل
 المستغنى عنه فيكون السلب او المحل في الزمان فيكون السلب او المحل في الزمان

۴۶۶

[illegible]

ان بعض راي على مملووظ ما حاصل انه اذا كان في العين مملووظ نحو مدس او جمل
 بالعرض ما الزايع على المملووظ لما كان بالعرض ومنها هو العرض والباء ما كان
 مسددا كان عصب الخبز النقصان وان نقص والعشيرة ليس في لفظه ولا في حيزه
 ولا بعدده فالتسك كذا في حيز التسك ما لم يكن من قبعتها كان عصبه
 على الزايع على العرض والزايع بعدد ليس في لفظه وليس بالتدني فبعض لفظ
 لعنه في حق ما لعنه الخطئة وهو محتمل لفظا بل نصرك قوله ان اشترت بعش
 في قوتها بل لعنه المطلق موجود في العرض مع الزايع وبعض احوال محتمل لفظ
 بالعرض يعني فاذا اشترى بالتمسك بوجه لعنه المملووظ فلم يمتد له فان الباء
 قدبنا، وبعض صاحب زبارة قوله ان بعض ما لعنه ولم يمتد له لعنه على ما هو
 اولى من ذلك فبعض لعنه على ما هو اولى من ذلك فبعض لعنه على ما هو اولى من ذلك
 كقولنا لا يخرج من السهم ويضر بعضا اشرك وبنما او عكى نحو عشرين فالتسك
 كلف الازخاج والداد الباء لا يخرج من السهم فالتسك ان كان غرضه ان
 يقتل الدابة وقد فاته هذا الغرض كان لعنه فبعض نصرك ما على المملووظ
 بالعرض لان السوط المملووظ هو الخارج والباء يلوحي ان الخروج والسطح
 او نحو شرط التسك ايضا باعتبار عصبه وهو القارعة الدار لكان هذا ان كان
 على السوط المملووظ بالعرض وكذا لو كان بالعرض فلا تاووا فبعض نصرك بعضا
 وان كان غرضه هو الانتفاع واللام ان السوط هو العرض لا شرط فبعض
 العرض لبعضا شرط التسك ايضا لكان زاياع على المملووظ بالعرض وكذا لو كان
 لا اشرك هذا الشرط وليس وشره بل يشار به حيث كانت عصبه وهو كذا
 عنه وعدم سرافقه بل نعوم لان المملووظ هو العنفس ولو جعلنا غرضه شرط التسك
 لزاياع على المملووظ وكذا لو كان لعنه نعوم بالعرض فبعض ما اشرك وعفا واصل الف
 زبهم وغداه فالتسك ان كانت غرضه وهو كذا لم يمتد فيه فبعض ما اشرك لعنه ان
 المملووظ هو العنفس ولو قدبنا، ما لعنه من الوجه المذكور لكان زاياع على المملووظ
 بالعرض والمنصف لانه اشرك في النفس كذا هو ان يمتد فبعض ما اشرك بالسطح فبعض
 قوله لا يخرج من السهم وقوله بعضا فبعض قوله لا يضر سوطا وقوله ان كان
 مدنا ان يخرج من السهم لعنه على قوله وعكى بعنف فبعض ما اشرك بالسطح فبعض
 نعوم فالتسك ليس وبنما او عكى ان كان في العين لا اشرك في الزايع
 هذه المسألة اذا اشترى ارباعا فبعض كذا لا اشرك في الزايع او ارباعا اذا اشترى ارباعا
 فبعض ما اشرك وبنما او عكى فبعض كذا لا اشرك في الزايع او ارباعا فبعض ما اشرك

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

مال ۲۰

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

يعمل للعدم لما حذت كالعدم قبله من شرط الحذف لا لعدم شي العين بغيره
في الكفا من معلقا للعدم لا في ال كون فعل القيد لم يحذفه شي كذا فيكون
وذلك لان لعدم ليس بغير شرطه بل كونه معلقا له فوجب اعتداه مع الشرط
وهو وانما دعي الخ في ذلك علم وفي المسئلة الاول ان معلقه وجوب لعدم معلقا
للملك والعدم بغير شرط فعمل فعلها فيها بالرفع لم يحذفه شي والعدم
بغير الشرط علم بغير القيد من حيث شرطه بل جعل معلقا وعلى بعض اقسامه
سواء ولهذا لم يحذف وهو الكفا من وجوب العدم من حيث معلقا فاذا
عمل الكفا لم يحذف في هذا الكلام فعمل فعله في ذلك من بعض العدم في المسئلة الاول
ان ليس او ان اعتداه او ان اعتداه للعدم من العمل بغيره فالحذف في العدم
واجب والعدم بالمرفوع عليه في العدم لا في العدم بسببه وفيه الوصف ايضا
واجب الا ان كان من شمس الله ومنها ذكر المصنف كلامه انه لو ادعى ان عدم
ان اعتداه من حق الرفع الحذف وادعى المصنف انه الرفع ان كان العدم
لو كان في المرفوع قبل الحذف في العدم فلا في العدم ولا في العدم من ان لو كان
الكفا من الرفع قبل الحذف لم يرد ذلك في العدم شرعا على كون من في العدم
العدم وهو بطلان العدم لان في ذلك فالحذف لان نص الشرح في العدم من
راجع الى المصنف في العدم في العدم فلا في العدم ولا في العدم من العدم
لما كان في المرفوع قبل الحذف في العدم فلا في العدم ولا في العدم من العدم
الحذف في العدم فلا في العدم من العدم فلا في العدم ولا في العدم من العدم
الكفا من الرفع والعدم عند انقضاء العدم ولو كان ذلك الكفا قبل الرفع ان بطل العدم
في العدم ولا في العدم ان العدم انقضاء العدم ولو كان ذلك الكفا من العدم
ان هذا الاستدلال في ضعف لان المذهب عند المحققين في الكفا قبل الحذف عوفوف
ان حيث عوفوف في حيث عوفوف وكذا لان العمل في العدم موقوف على تمام العدم
من بطلان العدم ولا في العدم ان هذا استعمله بعد الاستدلال في العدم فلا في العدم
انقضاء العدم فلا في العدم ان العدم من العدم فلا في العدم ولا في العدم من العدم
كف استعمل من موقوف على الموقوف والعدم علمه لان بعض العدم من العدم
فالحذف في ذلك الكفا فلا في العدم ولا في العدم من العدم

[illegible]

[illegible]

اولا سنة الاربع

2

ادا وجب بان ذلك فعل غير لازم للاعتداد اصلا كان وجوده نفس الفعل كان مخالفا
 فكذلك اذا وجب بان ذلك فعل لازم للاعتداد الا انه اعتد اعتبار الدوام وكما حصل الكلام
 ونظرا لما علم ان الفعل لا يوجب وجود الفعل الا اعتدادا اصلا كان لزوم وجوده
 والاصل ونوعه يتبعه ما لذلك قبله كان نوعه في ذلك لا اعتدافه بما اذا كان العلم
 نوعه معتدافه بما اذا كان العلم كالكلام والمكنه ونحوه فاما العلم على وجه الاعتداف
 لمجرد حصوله لا يكون اعتدافا على الاعتداف لان الاعتداف على الفعل كان كما اعتداف
 على الاعتداف عنه بشرط الاستيعاب والاطمئنان في جميعه وان كان اعتدافا على الاعتداف
 فان الفعل ما كان له الفعل الا اعتدادا اصلا بشرط البرر وجوده نفس الفعل في جبره والوقف
 المضافه وان كان كما فعله معتدافا على الاعتداف بشرط البرر وجوده نفس الفعل في جبره والوقف
 وان لم يعتدافه على الدوام يتوقف دوامه وادامه الدوام المضافه اليه ولا يمكن كونهما
 في مجموعهما وان لم يلزم ان الفعل ان سكت عنه الدوام كان كذا شرط البحث
 سكتا مالم يشعر وعلى فاس ما قلته ينبغي ان سكت سكتا مالم سكتا مالم سكتا مالم سكتا
 فكون الوقت طرفا لا ان تقول العلم نوعه على كذا البحث فاما ما سكتا مالم سكتا
 بعض المشايخ وتبين سكتا فكونا في ذلك ما سكتا مالم سكتا مالم سكتا مالم سكتا
 المكنه انما الغيب علم متبناه في الحائض وسواء قلنا على فعل الحائض والمكنه
 ولا ان لم سكتا مالم سكتا مالم سكتا مالم سكتا مالم سكتا مالم سكتا مالم سكتا
 اذا قلنا ان المكنه موقوف على العلم والمكنه موقوف على العلم والمكنه موقوف على العلم
 شهر انما شرط البحث لسكتا مالم سكتا مالم سكتا مالم سكتا مالم سكتا مالم سكتا
 ينبغي ان كذا ينبغي ان كذا ينبغي ان كذا ينبغي ان كذا ينبغي ان كذا ينبغي ان كذا
 والمكنه موقوف على العلم والمكنه موقوف على العلم والمكنه موقوف على العلم
 اسوعب وذلك كذا ينبغي ان كذا ينبغي ان كذا ينبغي ان كذا ينبغي ان كذا ينبغي ان كذا
 ولا ان كذا ينبغي ان كذا ينبغي ان كذا ينبغي ان كذا ينبغي ان كذا ينبغي ان كذا
 لان العلم لا يمكن ان يكون موقوف على العلم والمكنه موقوف على العلم والمكنه موقوف على العلم
 فحينما سكتا مالم سكتا مالم سكتا مالم سكتا مالم سكتا مالم سكتا مالم سكتا
 ان من قولنا ان كذا ينبغي ان كذا ينبغي ان كذا ينبغي ان كذا ينبغي ان كذا ينبغي ان كذا
 على وجه ان كذا ينبغي ان كذا ينبغي ان كذا ينبغي ان كذا ينبغي ان كذا ينبغي ان كذا
 وكذا ينبغي ان كذا ينبغي ان كذا ينبغي ان كذا ينبغي ان كذا ينبغي ان كذا ينبغي ان كذا
 على ان كذا ينبغي ان كذا ينبغي ان كذا ينبغي ان كذا ينبغي ان كذا ينبغي ان كذا
 فحينما سكتا مالم سكتا مالم سكتا مالم سكتا مالم سكتا مالم سكتا مالم سكتا
 منه اشترط ان العلم والمكنه سكتا مالم سكتا مالم سكتا مالم سكتا مالم سكتا مالم سكتا
 وهذا ما قلناه في لفظ حاشا في لفظ الموضوع هو العلم وهو لفظ سكتا مالم سكتا مالم سكتا

ik

2

[illegible]

ای نام
ص

المسئلي يا مؤلفي من المسئلي منه فنتبع ان يقول الصدر بصحة
حين لوضع ضربهما في يومين حيث ولو ضرب لم تحس قاجاب وفاك
ان الصدر تام اربوا بالصدر ما قبل صحة المسئلي يعني ان قوله ان ضربهما
تام بالظن اني فلكه معنى الشطب بمعنى صحته بدنب الجزا عليه لوافصر
عليه والا فهو في تام مرسح ان تصار الى الجزاء واذا كان تاما فلا مرض
الى بقيد له سنياء بصحة المسئلي تمام معنى ان سنياء بدونه واذا
كان كذلك كان المسئلي يوما واحدا فخرج فيه ضربهما واصدر خبره فيقول
بالجمع او التفرق فيها واخرهما في يومين وجد ضربهما في غير اليوم المسئلي
يحدث بان ضرب احداهما يوم الخميس وضرب الاخر يوم الجمعة وكنت
في الحالك لجوا وان يكون هذا يوم له سنياء بان يضرب الذي ضرب يوم
الخميس فيه فاذا ضربت الشمس فامان كنت وفي اليوم الاخر يكمل
يكمل كنت بالتوقف حيث لان المسئلي كل يوم يضربهما فيه ليعوم
بذلك الصفة كانه نفس برئته ونفيمه ماؤفة الى لوقال ان ضربها
الا يوم اخرهما في حيث لتفرق ضربهما في يومين محب لكي لا يحدث
بالجمع من ضربهما في يومين فلو ضرب احداهما يوم الخميس والآخر
يوم الجمعة وضرب الشمس ولم يضرب الذي ضرب يوم الخميس حيث
له انه وصف الكثير وهو يوم بقوله اخرهما كان المسئلي كل يوم
يضربهما في له ذكر صفة عامة والصفة الموصوفة بصفة عام بعد ما ذكره بل ذكر
الصحة بان ان الكنه لا تقع بالصفة المقيدة وهو كما لو قال ان الكنه لا يبرئ
او تقع ما دام ان المسئلة يكون كل يوم برة وكل يوم ليعوم بها بذكر الصفة
فاذا كان المسئلة كل يوم اخرج فيه ضربهما فلا يكون الحد لان تفرق ضربهما في
لا المعنى كما لو اخرج في يومين برة قوله في المقيد بالجمع عطف على قوله ذكر
الصحة ان ليعوم المسئلة بذكر الصفة لا بالصفة المقيدة كان قوله ان ضربها ان
الا وما ان يقيد الا بالصفة الضرب كما انه وذلك لان الصفة المقيدة ضرورية لان
لغيرها الضرورية لان الصفة او الشئ انما لا يكون المسئلة في يومها
ما هو الشئ في يومه الاسمي وهذا هو الى ان الاسماء كمالها بان تعد
التسا عندنا واذا ما عاين في الصدر كانه مسئلة يكون بطريق الضرورة دون
لوصف لما عرفت واذا كانت الصفة ضرورية كما تقدم بقدر الضرورة فلا طر
حونهم اليوم المسئلة فان قلت لم يشك انهما بالحد دون الضرورة فلا طر
فيهما وهو ما لا يشك والى ذلك قبل اليوم طر يكون تقيد الضرورة
الصفة العام في بغير ما تقدم ان كانت العموم في غير ملا هذا كذا كان

العبد

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

نظام

الآخرين يدرون عن بعض عقوباتهم اذ حكم حرق قطع من ارجلهم على ما هو الاصل في الزنا
كان العقوبتين اللتين اوجدها المدين ولم ينفق على امرته على ما هو الاصل في الزنا
كان العقوبتين اللتين اوجدها المدين ولم ينفق على امرته على ما هو الاصل في الزنا
والا فان يكون له ما عاقله كان له عاقله الاول واما متعتهم واما زنا المولى
العقوبتين اوجدها بعض بعض منهم وذكر الامام فانه قال في الزنا والعنف
ما ذكره في الزنا ان لا يكون له ما عاقله الاول واما متعتهم واما زنا المولى
ولا يبلغ على ما ذهب اليه في الزنا واما زنا المولى والعنف والسرقة
فولم يحكم لهم ورواه الزوائد قول ابي يوسف في الزنا واما زنا المولى والعنف
عقوبة العنف نصف المهر في الزنا والعنف من جميع المال وعقوبة الزنا واحد
المدين من جميع المال وعقوبة الزنا فيها والسرقة من قول ابي يوسف في الزنا
المخرج يدرون عن بعض عقوباتهم اذ حكم حرق قطع من ارجلهم على ما هو الاصل في الزنا
والا فان يكون له ما عاقله كان له عاقله الاول واما متعتهم واما زنا المولى
يدرون عن عقوبة الزنا ابي يوسف في الزنا اذ حكم حرق قطع من ارجلهم على ما هو الاصل في الزنا
على ما هو الاصل في الزنا والسرقة من قول ابي يوسف في الزنا اذ حكم حرق قطع من ارجلهم على ما هو الاصل في الزنا
واحد منهم وجميع المال والعقوبات والسرقة من قول ابي يوسف في الزنا اذ حكم حرق قطع من ارجلهم على ما هو الاصل في الزنا
يحيى في الزنا قوله والسنة عظم على الكل والحر والعمر وهو ابي يوسف في الزنا
بغير احوال نصف المهر في الزنا من قوله والسنة عظم على الكل والحر والعمر وهو ابي يوسف في الزنا
على الزنا اذ انا في الزنا قوله والسنة عظم على الكل والحر والعمر وهو ابي يوسف في الزنا
الزنا وكذا في الزنا اذ انا في الزنا قوله والسنة عظم على الكل والحر والعمر وهو ابي يوسف في الزنا
علمهم في الزنا اذ انا في الزنا قوله والسنة عظم على الكل والحر والعمر وهو ابي يوسف في الزنا
يدرون ايضا على ما حكموا واطعمهم حتى لا يقع بغير عقوبة ولما لم ينفق على امرته
واحد منهم لان السرقة نصف المهر في الزنا اذ انا في الزنا قوله والسنة عظم على الكل والحر والعمر وهو ابي يوسف في الزنا
اطعمهم حرا او اياهم من ماله اذ انا في الزنا قوله والسنة عظم على الكل والحر والعمر وهو ابي يوسف في الزنا
الساني خطا والاولى فاعلموا على الزنا اذ انا في الزنا قوله والسنة عظم على الكل والحر والعمر وهو ابي يوسف في الزنا
اذا حكم حرا او اياهم من ماله اذ انا في الزنا قوله والسنة عظم على الكل والحر والعمر وهو ابي يوسف في الزنا
اما في الزنا اذ انا في الزنا قوله والسنة عظم على الكل والحر والعمر وهو ابي يوسف في الزنا
قوله واطعمهم حرا او اياهم من ماله اذ انا في الزنا قوله والسنة عظم على الكل والحر والعمر وهو ابي يوسف في الزنا
رواه الزوائد عن بعض فقهاء العبد وجميع المال وعقوبة الزنا واحد المدين من جميع المال وعقوبة الزنا فيها
ولم ينفق على امرته لان السرقة نصف المهر في الزنا اذ انا في الزنا قوله والسنة عظم على الكل والحر والعمر وهو ابي يوسف في الزنا
الحساب له وللمثل للمثل واولا في الزنا اذ انا في الزنا قوله والسنة عظم على الكل والحر والعمر وهو ابي يوسف في الزنا
وكل واحد من العقوبات والسرقة من قول ابي يوسف في الزنا اذ حكم حرق قطع من ارجلهم على ما هو الاصل في الزنا

رصفه

[illegible]

قال اما ان حران او اوردان ان لولان العديدين وعديده فمتبع على السواء في عدم انال
لغيرهم اما ان شكر حران او اوردان مع المدينه بسبب ان يجعل كل رقم في قسم
يعتق في المدينه المحصوه خمس اساعه ولسبع في بسبب وكان عدده ثلاثه اساعه
وبلتي سبع اى عشو وكل واحد العديدين ثلاثه اساعه وثلث سبع ونسب في ثلاثه
اساعه وبلتي سبع اى ان نصف الاشياء واول الحريه ان نوله اما ان حران انما
بها هم واوله او اوردان حره في المدينه المحصوه فتكون لقواته في احوال المدينه
انما ان حتى الاخر فيحضر في حران اى عشو ويعتق في حران مدينه انما ينس
واحد موجب او نصف في كل واحد الا ان اصل الشك في الاى ان
فتناله اياها واما في غير ان نصف في كل قسم منها ويعتق في حران
عشون فتعرف نصف ونصف واوله او اوردان سور على سور على ان
بعض يعتق ثلثهم ان اعتق في كل واحد منهم جميع المال اى بالاعتق في ثلاثه
عق واحد منهم على السواء ويعتق في كل واحد منهم ونسب ربع العديد ان صار
في كل واحد العديد مدينه ان نصف المدينه وثلثي عليها يخرج المدينه
على الايام واما في عدالتهما ثلثان اى بالانابه واول المتباعد المعتق
في العديدهما ان يكون ما بال المتباعد وثلثي وثلثان في قوله هذا ان
الاعتق بالاعتق بالان لم يصح في حقه ما ثبت فيها المعتق في قوله هذا في حقه
يعتق ثلثان في المدينه وربع معتق في ثلاثه عق واوله او اوردان ثلثان وهو انما
واحد عشر اى في السور على وهو ثلثان في ثلثان ربع او اوردان ان نصف ثلاثه اى
نصف العديدين في ثلثان اى بالاعتق في ثلثان في قوله وهو ثلثان في ثلثان
ما في هذا العديدين ثلثان ربع واوله او اى نصف وكل واحد منهم ثلثان في قوله ان
ربع واحد وثلث ثلثان وثلث نصف ثلثان ربع واوله او اوردان ثلثان في حقه
واحد وثلث حقه واوله او اوردان في ثلثه بالاعتق بالان في حقه في ثلثي ربع
هو في الثلث ثلثي في ثلثه واوله او اربع وسبب هو ان اربع في المدينه كانا ثلثي
ربعه وثلث العديدين في نصف ربعه اى ثلثي ربعا ما نصف العديدين اثنى الحاصل
نصف وثلث واوله او ثلثه شبه جعل كل رقم سبع في العديدين على ربع وثلث اربع
والعديدين في نصف ربعه وثلثه ثلثه نصف اربع اى اربعه اربعه نصف العديدين
بل في ثلثه واوله او اربعه اربعه اربعه اربعه اربعه اربعه اربعه اربعه اربعه اربعه
الذين سبب كل عدد اثنى عشر يعنى في نصف ثلثي العديدين اربعه اربعه اربعه اربعه
الذين سبب اربعه وثلثي ثلثي اربعه اربعه اربعه اربعه اربعه اربعه اربعه اربعه اربعه
اربعه اربعه اربعه اربعه اربعه اربعه اربعه اربعه اربعه اربعه اربعه اربعه اربعه اربعه
على النصفه يكون اصد وعشرين لانه كان ثلثا اربعه عشر كان له سبع
كان ما باطل وعشرين تكون جميعه اربعه اربعه اربعه اربعه اربعه اربعه اربعه اربعه
وهو اربعه اثنى عشر والعين فيقول عق في العديدين ثلثه بالاعتق وثلثي بسبب

[illegible]

[illegible]

وہنام

[illegible]

الماء كمال منها ووقف التزوج كما نسب من الملامها واحد وكل واحد منها اذا تزوجها
متعاقبا كان تزوج احدها يوم الخميس والآخر يوم الجمعة او عكس ذلك
كأنس من الملامها واحد ووقف قلنا ان ابتداء الملام واحدا ووقف يتبعه
الآخر هذا صحيح من الملام من وقف واحد منها لان اصل الملام ان
انما احدها على كل يوم ووقف هذا لان اصل الملام انما مضاهة الملام في
سوءه والموقف الملام في ساقه فلا يكون هذا الملام ساقا بل واحد بها وفي
نوع واحد يكون الملام فيها والتجول للتعين لا للتعدي جواب سواله وهو ان
ساقا وان كان هذا الملام واحد في منع ان لا تكون الملام واحد بها اذا ساقا
لا تكن الملام واحد ولم ينفرد عند الملام واحد وما في ان يكون الملام
ان ان تعدل الملام في كل الملام المتعددة وهذا لان الملام في كل
والجواب لا يخلو ما في كل الملام المتعددة بعد يومه الاول وكان قول واحد
يعود ذلك وهذا لا يرد في الاول للملام في كل يوم واحد الملام في كل يوم
بعضها وبذلك فرج الخوف عما علق على يوسف في الملام ان اذ انا ساقا
لم يقع الطلاق في كل الاخرى لانه اذا ساقا ما ولو وقع الطلاق في كل الاخرى بعد اربع
اشهر او خمسة صار مولاها لان اشهر الملام في كل واحد او طلاق في كل
الاخرى وحسن التزوج لان من الملام يظهر في الاصل فلا يقع الاستثناء
شعاع فقولها كما كانت واحد بلا شك يعني ان لا يشك الملام في كل يوم
منه والاول من اشهر الملام في كل واحد مولا وطلاق في كل واحد وان
الاخرى في كل الملام في كل يوم مولا ولو تزوج احدها يوم الخميس والآخر
يوم الجمعة او عكس ذلك اصبحت اربع اشهر يوم الخميس واثبت
مضت اربع اشهر وحينئذ في الاول ما نسب التزوج يوم الخميس واما
أختمت او طلقها قبل ان يقضى اربعة اشهر ووقف تزوج طلاق الاخرى لانه ما بعد
اشهر ووقف تزوجها وهو يوم الخميس ووقف لان من الملام المتعددة طلاق في كل
والمن بعد ساق الاول لم ينفرد في وقوعه الطلاق في الملام لوقوع الموت في الملام
قبل اوان وقوع كل الملام فلما عثرنا بهذه الملام في حجابها لم ينفرد بها
في الملام من واحد ووقف في كل الملام ووقف تزوجها عثرنا ابتداء
الملام من يوم تزوجها وفي اذ كانت الاول حكم الملام لا عثرنا الملام لانه
وهذه الملام يكون عثرنا في الملام فلا بد وان تكون ابتداء الملام بعد يومه
كلها لو ساقا بها يوم وعكس الملام في كل الملام عثرنا في كل الملام
لا قبل ساقها اذا كانت الملام من كل الملام في كل الملام عثرنا في كل الملام
لا قبل ساقها اذا كانت الملام من كل الملام في كل الملام عثرنا في كل الملام

الماء في كل منها ووقف التزوج كما نسب من الملامها واحد وكل واحد منها اذا تزوجها
متعاقبا كان تزوج احدها يوم الخميس والآخر يوم الجمعة او عكس ذلك
كأنس من الملامها واحد ووقف قلنا ان ابتداء الملام واحدا ووقف يتبعه
الآخر هذا صحيح من الملام من وقف واحد منها لان اصل الملام ان
انما احدها على كل يوم ووقف هذا لان اصل الملام انما مضاهة الملام في
سوءه والموقف الملام في ساقه فلا يكون هذا الملام ساقا بل واحد بها وفي
نوع واحد يكون الملام فيها والتجول للتعين لا للتعدي جواب سواله وهو ان
ساقا وان كان هذا الملام واحد في منع ان لا تكون الملام واحد بها اذا ساقا
لا تكن الملام واحد ولم ينفرد عند الملام واحد وما في ان يكون الملام
ان ان تعدل الملام في كل الملام المتعددة وهذا لان الملام في كل
والجواب لا يخلو ما في كل الملام المتعددة بعد يومه الاول وكان قول واحد
يعود ذلك وهذا لا يرد في الاول للملام في كل يوم واحد الملام في كل يوم
بعضها وبذلك فرج الخوف عما علق على يوسف في الملام ان اذ انا ساقا
لم يقع الطلاق في كل الاخرى لانه اذا ساقا ما ولو وقع الطلاق في كل الاخرى بعد اربع
اشهر او خمسة صار مولاها لان اشهر الملام في كل واحد او طلاق في كل
الاخرى وحسن التزوج لان من الملام يظهر في الاصل فلا يقع الاستثناء
شعاع فقولها كما كانت واحد بلا شك يعني ان لا يشك الملام في كل يوم
منه والاول من اشهر الملام في كل واحد مولا وطلاق في كل واحد وان
الاخرى في كل الملام في كل يوم مولا ولو تزوج احدها يوم الخميس والآخر
يوم الجمعة او عكس ذلك اصبحت اربع اشهر يوم الخميس واثبت
مضت اربع اشهر وحينئذ في الاول ما نسب التزوج يوم الخميس واما
أختمت او طلقها قبل ان يقضى اربعة اشهر ووقف تزوج طلاق الاخرى لانه ما بعد
اشهر ووقف تزوجها وهو يوم الخميس ووقف لان من الملام المتعددة طلاق في كل
والمن بعد ساق الاول لم ينفرد في وقوعه الطلاق في الملام لوقوع الموت في الملام
قبل اوان وقوع كل الملام فلما عثرنا بهذه الملام في حجابها لم ينفرد بها
في الملام من واحد ووقف في كل الملام ووقف تزوجها عثرنا ابتداء
الملام من يوم تزوجها وفي اذ كانت الاول حكم الملام لا عثرنا الملام لانه
وهذه الملام يكون عثرنا في الملام فلا بد وان تكون ابتداء الملام بعد يومه
كلها لو ساقا بها يوم وعكس الملام في كل الملام عثرنا في كل الملام
لا قبل ساقها اذا كانت الملام من كل الملام في كل الملام عثرنا في كل الملام

ع وقت واحد وتلك المنة بالمال لا تخلق بالمال والا تخلق بالمال
للسبق ان قلت من المصلحة ان المنة بالمال لا تكون محلة لطلب المال
عما اذا كان عام الشايع لا كما قال ابو سهل رحمه الله وان لم يكن كذلك
كانت المنة بالمال محلة لطلب المال لا تخلق بالمال لا تخلق بالمال
شهر من جنس ما تطلبه من المصلحة الاولى للسبق ان قلت ما تطلبه من المصلحة
من المال والمصلحة من المال لا تخلق بالمال لا تخلق بالمال
منه لم يزل حتى لم يكن له من المال واذا كان كذلك فادفع شهر من جنس ما تطلبه
ويجب ان يتعلمه اخرى ولا يتعلمه من المصلحة الاولى للسبق ان قلت ما تطلبه من المصلحة
الاوله لان شهر من جنس ما تطلبه من المصلحة الاولى للسبق ان قلت ما تطلبه من المصلحة
عنه حق لطلبه لطلبه على المصلحة الاولى للسبق ان قلت ما تطلبه من المصلحة
في الشهر ما تطلبه من المصلحة الاولى للسبق ان قلت ما تطلبه من المصلحة
من ان يتعلمه من المصلحة الاولى للسبق ان قلت ما تطلبه من المصلحة
اسم وقيل لطلبه من المصلحة الاولى للسبق ان قلت ما تطلبه من المصلحة
الاوله من جنس ما تطلبه من المصلحة الاولى للسبق ان قلت ما تطلبه من المصلحة
كالوجه في ابطال المنة لان الكساح ما تطلبه من المصلحة الاولى للسبق ان قلت ما تطلبه من المصلحة
نظام الكساح لانها ما تطلبه من المصلحة الاولى للسبق ان قلت ما تطلبه من المصلحة
ولم يحكمه من الكساح فادفع شهر من جنس ما تطلبه من المصلحة الاولى للسبق ان قلت ما تطلبه من المصلحة
لطلبه من المصلحة الاولى للسبق ان قلت ما تطلبه من المصلحة
فطلبه للسبق ان كان ما اذا اشرك المنة من جنس ما تطلبه من المصلحة الاولى للسبق ان قلت ما تطلبه من المصلحة
وقيل لطلبه من المصلحة الاولى للسبق ان قلت ما تطلبه من المصلحة
اربعه شهر وقيل لطلبه من المصلحة الاولى للسبق ان قلت ما تطلبه من المصلحة
حولاه من جنس ما تطلبه من المصلحة الاولى للسبق ان قلت ما تطلبه من المصلحة
ما تطلبه من المصلحة الاولى للسبق ان قلت ما تطلبه من المصلحة
بالمال على ما مر في الشهر من المصلحة الاولى للسبق ان قلت ما تطلبه من المصلحة
ان كان لا تطلبه من المصلحة الاولى للسبق ان قلت ما تطلبه من المصلحة
صار من طلبه من المصلحة الاولى للسبق ان قلت ما تطلبه من المصلحة
لا تطلبه من المصلحة الاولى للسبق ان قلت ما تطلبه من المصلحة
من المصلحة الاولى للسبق ان قلت ما تطلبه من المصلحة
كانت له من المصلحة الاولى للسبق ان قلت ما تطلبه من المصلحة
كانت له من المصلحة الاولى للسبق ان قلت ما تطلبه من المصلحة
للقا بالمال والبالا اصله من المصلحة الاولى للسبق ان قلت ما تطلبه من المصلحة
والباب في طلبه من المصلحة الاولى للسبق ان قلت ما تطلبه من المصلحة

وهو ان كان من جنس ما تطلبه من المصلحة الاولى للسبق ان قلت ما تطلبه من المصلحة
الابن والابن من المصلحة الاولى للسبق ان قلت ما تطلبه من المصلحة
الوقوف بالمال من المصلحة الاولى للسبق ان قلت ما تطلبه من المصلحة
لطلبه من المصلحة الاولى للسبق ان قلت ما تطلبه من المصلحة
ولا يملكه من المصلحة الاولى للسبق ان قلت ما تطلبه من المصلحة
فطلبه من المصلحة الاولى للسبق ان قلت ما تطلبه من المصلحة
كل من المصلحة الاولى للسبق ان قلت ما تطلبه من المصلحة
على المنة من المصلحة الاولى للسبق ان قلت ما تطلبه من المصلحة
العين وقيل لطلبه من المصلحة الاولى للسبق ان قلت ما تطلبه من المصلحة
الابن المصلحة من المصلحة الاولى للسبق ان قلت ما تطلبه من المصلحة
نفسه المصلحة من المصلحة الاولى للسبق ان قلت ما تطلبه من المصلحة
لطلبه من المصلحة الاولى للسبق ان قلت ما تطلبه من المصلحة
بها وانما تعود بغيره من المصلحة الاولى للسبق ان قلت ما تطلبه من المصلحة
قل الا اذا زاد ما تطلبه من المصلحة الاولى للسبق ان قلت ما تطلبه من المصلحة
كل ان قسما احدكما فادفع شهر من جنس ما تطلبه من المصلحة الاولى للسبق ان قلت ما تطلبه من المصلحة
ان اذا قال لا تطلبه من المصلحة الاولى للسبق ان قلت ما تطلبه من المصلحة
او على المصلحة من المصلحة الاولى للسبق ان قلت ما تطلبه من المصلحة
كل من المصلحة الاولى للسبق ان قلت ما تطلبه من المصلحة
ام ولا تطلبه من المصلحة الاولى للسبق ان قلت ما تطلبه من المصلحة
ما تطلبه من المصلحة الاولى للسبق ان قلت ما تطلبه من المصلحة
لا تطلبه من المصلحة الاولى للسبق ان قلت ما تطلبه من المصلحة
او تطلبه من المصلحة الاولى للسبق ان قلت ما تطلبه من المصلحة
معرفته من المصلحة الاولى للسبق ان قلت ما تطلبه من المصلحة
ظلا معرافة من المصلحة الاولى للسبق ان قلت ما تطلبه من المصلحة
خاصة من المصلحة الاولى للسبق ان قلت ما تطلبه من المصلحة
بطلبه من المصلحة الاولى للسبق ان قلت ما تطلبه من المصلحة
فطلبه من المصلحة الاولى للسبق ان قلت ما تطلبه من المصلحة
فطلبه من المصلحة الاولى للسبق ان قلت ما تطلبه من المصلحة
عن المصلحة من المصلحة الاولى للسبق ان قلت ما تطلبه من المصلحة
المصلحة من المصلحة الاولى للسبق ان قلت ما تطلبه من المصلحة

[illegible]

مسألة والمساكن وأدوارهم ما كان ذلك ما كان الزوج حيًا نه والمساكن
يحتل لغيره كما يشاء ولو قال إن قربت وأصل مسكني فاصل مسكني فإني أكون منها
مطلقاً لم يملكها أي أن لم يورث وأصل منها وبقيت أربع أشهر ما سكن وأصل منها
والمختصة أحداهما أي مطلق كمثل الزوج في البنين بأن قربت وأصل منها أحداهما
علاها هم لأن النكاح في الشرط بعد الزوج المختص أي في البيع والائتمات أي أنما
قلت أنه مطلق ما لم يكن له أن النكاح في موضوع الشرط يعني في موضوع البيع في موضوع
في بيع البيع كما مر في الأدوار المتعددة كما لا يخفى في موضوع الشرط كما لا يخفى في موضوع
البيع فاما قلت أنه مطلق لم ينفذ أحداهما لأن النكاح في موضوع البيع المختص أي في موضوع
الائتمات لأنه ما دام باقياً لم ينفذ بقدر وجود الشرط فكأن النكاح في موضوع البيع
كما لا يخفى في بعض الأوقات وإذا كان كذلك والنكاح من قبله وأصل من قبله أن قربت
وأصل كل واحد وأصل لأنه في موضوع الشرط من قبله فإصل مسكني فإني أكون منها
يكن صواباً لأنه في موضوع البيع فكيف الحال في أحداهما والشرط الزمان
في حق كل واحد منها فكان مؤلفاً من قبل واحد منها والآخر عند الزمان فلا وأصل على
الأهم ما كان مؤلفاً من قبلها فكل واحد منها يملك الزمان وإذا كان كذلك فإني أكون منها
وأصل من قبلها فإني أكون منها على الشرط ولو قال في حق كل واحد منهما فإني أكون منها
كما لا يخفى على الشرط بعد إتمامه أي في حال إن قربت وأصل مسكني فإني أكون منها
فإنها مطلقاً لصاحبها من كل واحد من الشرط يعني في موضوع الشرط وصاحب
كما لا يخفى في حال إن قربت كل واحد مسكني فإني أكون منها مطلقاً فإني أكون منها
وهو عدم الزمان فكأن كل واحد من الشرط يعني في موضوع الشرط وصاحب
فإنها مطلقاً فلا وأصل من قبل واحد منها ولو قال في الزوج وأصل من قبل واحد منها
مقتضى الإجماع أي أن الزمان الزوجية وأصل من قبل واحد منها فإني أكون منها
في حقها في وقت لصاحبها الزوجية الكائن ولا يكون إلا في حق واحد منها وفي الخارج
القانون لا يكون مؤلفاً من الزمان لأنه من غير حق الإجماع فلا وأصل من قبل واحد منها
والنكاح الزوجية والأختية فانه لو قال في الزوجية والأختية وأصل من قبل واحد منها
ولا يكون من قبل واحد منها ولا ينعين أحداهما ولكن يكون مسكني في وقت لصاحبها فإني أكون منها
لزوجته الكائن وأصل من قبل واحد منها والنعين أحداهما فإني أكون منها
يعني أيضاً فلا وأصل من قبل واحد منها فإني أكون منها فإني أكون منها فإني أكون منها
فإن يحسن مؤلفاً من قبل واحد منها لا يكون متعدياً في الزوجية لا يسبب إلا في حال
لأن الزوجية لا يحسن إلا في حال فإني أكون منها فإني أكون منها فإني أكون منها
لأنه من قبل واحد منها لا يسبب إلا في حال فإني أكون منها فإني أكون منها فإني أكون منها
وتعدياً لغيره لا يجوز ولا يصار إليه لغيره وذلك في تعين أحداهما

واستثناء العطف نحو ان طائر ان شاء الله لم يكن قد غاب الا مع
 لم يكن قوله ان شاء الله ولا وجود الشرح لا في علمه صلا
 لعان واذا دخلت الدار طلعت فلما حصل ان قوله ان شاء الله اذ وقع من الشرح ولما
 لم يكن محله وعطف الخبر بالشرط وكون العطف ايضا محققا بالشرط وظلما
 محمد بن ابي الحسن في المسئلة انه متعلق بالظرف والقدرة جميعا لكن المتصور من
 تعليق الشرط ان يقع وجود الشرط والمقصود تعليق العطف على وقوعه
 لا وقوعه عند وجود الشرط كما سلكه يدون ابن سينا عن محمد بن ابي الحسن
 للمراد والبيان في المثال وتعلق الظرف بالشرط لم يقتض انما فعله تعليق
 ولم يحصل العطف فعلة لانه لا يقتض لان الشرط ما كان في معنى الخبر فيمثل العطف لانه
 لم يوجد وجود الشرط في متعلقه وانما يوجد وجود الخبر ما كان قد سبق
 في ان كان قد سبق الشرط في متعلقه لانه انما يوجد وجود الشرط في متعلقه لانه
 تاخره ما كان في الشرط في متعلقه لانه انما يوجد وجود الشرط في متعلقه لانه
 نحو ان شاء الله ان طائر ان شاء الله لم يكن قد غاب الا مع
 حين نكلم به في الشرط والبيان لم يحصل العطف في تقديم او ما عطف بالشرط
 كما حصل فعلة انما اذا تخلفها واذا المنصف لم يحصل لانه اذا تخلفها لم يكن
 متعلقا لم يكن قد غاب اذا تقدم اثره لم يكن متعلقا فيكون قد غاب في المثال
 يقال ان لا يتلصصا بعرفا لثبات الصفة وضعها ان لم يكن الشرط بوصف
 قائم بالمادان فمثل ما ان شاء الله لثبات الصفة في عرفت انما لم يرد في العرفا
 صفة انما لم يرد في الشرط بل في متعلقها فقط فانه اذا كان من غير امر انما لم
 انطابق من بعد ذلك فذكر ان الشرط في قوله ان شاء الله في المثال في
 مع المران بدل الظرف فان لم يكن من غير الامر او قد غاب في المثال في
 فذكر انما لم يرد في الشرط بل في متعلقها فقط فانه اذا كان من غير امر انما لم
 لما ارد قوله ان طائر ان شاء الله لم يكن قد غاب الا مع
 وهو انما لم يرد في الشرط بل في متعلقها فقط فانه اذا كان من غير امر انما لم
 وهو في الشرط لانه لم يرد في الشرط بل في متعلقها فقط فانه اذا كان من غير امر انما لم
 الكلام وقوله ان شاء الله في المثال في متعلقها فقط فانه اذا كان من غير امر انما لم
 بصرا عما انما صفة انما قد غاب وهو ليس من الشرط واما اذا كان
 كوكب لثامه في قوله ان شاء الله لم يكن قد غاب الا مع
 الا انما الذي متعلق بالشرط وهو من الشرط كما جعل لثامه في المثال في
 في العطف بالشرط او ان شاء الله لم يكن قد غاب الا مع
 ان حصل الشرط في المثال في متعلقها فقط فانه اذا كان من غير امر انما لم

ثم

في شرط العطف انما لم يكن قد غاب الا مع
 انطو عنهما علة بها ان على ما هو من المدكوش فانه لو كان مالا وكل وحصل
 معناه مطلقا وان لم يكن مالا وكل وحصل معناه مطلقا فان كان مالا وما هو
 وجه جعل معناه في بعض الاحوال دون البعض فمثل العطف في قوله ان شاء الله لم يكن
 متعلق بانه ان العطف فيهم من ان الوجود في وجود الشرط والشرط والشرط
 غيره فاما لم يكون معناه بالشرط انما لم يقع في المثال في متعلقها فقط فانه اذا كان من غير امر انما لم
 الشرط والعطف في انما لم يكن قد غاب الا مع
 حصل معناه صون للملأه ظاهره لم يحصل فاما لما عطف بالشرط في قوله ان شاء الله لم يكن
 صون فيهم في الشرط في المثال في متعلقها فقط فانه اذا كان من غير امر انما لم
 ان وقع ذلك في المثال في متعلقها فقط فانه اذا كان من غير امر انما لم
 لم يمتعلق الكل بالشرط ولولا انما لم يكن قد غاب الا مع
 بالشرط وبغيره واصل في المثال في متعلقها فقط فانه اذا كان من غير امر انما لم
 ان شاء الله في المثال في متعلقها فقط فانه اذا كان من غير امر انما لم
 الكلام لعدم العطف في المثال في متعلقها فقط فانه اذا كان من غير امر انما لم
 العمي وذكر انما لم يكن قد غاب الا مع
 وان وقع في المثال في متعلقها فقط فانه اذا كان من غير امر انما لم
 انما لم يكن قد غاب الا مع
 المتعلق في المثال في متعلقها فقط فانه اذا كان من غير امر انما لم
 والعطف في المثال في متعلقها فقط فانه اذا كان من غير امر انما لم
 ان شاء الله في المثال في متعلقها فقط فانه اذا كان من غير امر انما لم
 انما لم يكن قد غاب الا مع
 وقال ان الشرط في المثال في متعلقها فقط فانه اذا كان من غير امر انما لم
 وقال ان الشرط في المثال في متعلقها فقط فانه اذا كان من غير امر انما لم
 الاسلام في المثال في متعلقها فقط فانه اذا كان من غير امر انما لم
 بالشرط في المثال في متعلقها فقط فانه اذا كان من غير امر انما لم
 وحصل في المثال في متعلقها فقط فانه اذا كان من غير امر انما لم
 وجود الشرط في المثال في متعلقها فقط فانه اذا كان من غير امر انما لم
 عليه فانه لم يكن قد غاب الا مع
 عطف لانه في المثال في متعلقها فقط فانه اذا كان من غير امر انما لم
 فاصلا انما لم يكن قد غاب الا مع
 فان قوله في المثال في متعلقها فقط فانه اذا كان من غير امر انما لم

١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢
 ٤٩٣

[illegible]

نسبة على قسمين سادس الى سابع وهذا كما لو طفت له ما كان وهذا التقدير هو
الاسم وان منه بغير ما يقع في التقدير السور لا يخلط مع من الاكل وعن هذا التقدير
والنور معقود ففصل ما هو صلب التقدير والنور وهو المصنوع لانه منسوب اليها
في قوله لا اكل وهذا القسم الثاني والثلث لما ذكرنا في الحنفية وقدر الحسن على اكله عشاءا
لا اكل وهذا القسم بعد الحنفية ففصل الى ذكر البوارق بقوله لا اكل ما يخرج
الطعام الى البراءة ليس لانه خارج ما يخرج واليه انه كسبا لكل لان السجح من
طريق الاكل ولا كسبا لما طهر الحنن والدرس والسيد لا يتطاع بالنسبة لصحة
كل ذلك ان فهم اذ خلط له ما كان وقدر العلم او لكرمة لا اكل وما طهر البر وسيد
او ما طهر العنب او ندى او دسمه كذا لان ما اول الفطما يخرج منها كان غنما نسبه
الخارج الى النجم وهذا الاسم انما يتحقق بغيره صريحا واعتبارا كذا لصحة منطق
نسبه على النجم وكذا في قوله لا اكل وهذا اللبن شاة اللبن بعضا وعن هذا اللبن
ولو اكل هذا اكله كسبا لانه انما يقع نسبه على اللبن بالضم لا بالفتح لانه كسبا
منطقا الملك بالضم لا بالفتح هذه الصور خارجة عن غنما او ما وجعلها طبا او
سيدا او دسا او غصبا لئلا يخلط جملتها منطقا بل هي الصنف ملك المصنوع منه
ولا ما لعصر والدرس المصنوع عن ال ولا ينسب لغيره مصنوع ولا ما اكل
زبد مصنوع لا يتطاع بالنسبة المصنوع على اصل ان ما خرج والبراد العنب لكان
بعد الخبز على الوصف الاول كان فلهذا كسبه سواء كان خروص بعض اهرام والاهل
مختص بل من الربوب وعصر من ان الدرس اسم ليس الربوب غير عذرة العصر
اسما بعصر كذا في الحاشية وان قيل الوصف لذلك كان في كل من النجوم بالصنف
كان انما طهر الزبد كسبا لا يتطاع بالنسبة والصنف ولغيره وصنف كسبا لا بعصر
كان في كل من النجوم الكسبا لانه لا يخلط لان الخبز لا يربط لكونه وقد يخرج
على هذا كان شرط ان يقع بالنسبة الغرسوا كان بعض اهرام او غنما هذا اذا
خلط له ما كان في بعض النجوم كذا في زبد او عصير هفت لان العصر عنه كان
موجودا قبل العصر وكذا الزبد لان الماء وهو الشر والشمع عنه كان يخرج
واسمها انما العاصم منه الربوب لا ذكره الامام في غير ذلك من النصوص بالعبارة والنسبة
ما يجعله منفرا كان في قوله كسبا لانه ما كان في المصنوع من غير فرق بين هذا
السلم وبين اذ اكل لا اكل وهذا العنب فانه لو اكل ثم زبد عن طريقه هذا الحنف
الثالث بعضا كسب وهو الفرق في عقيدته من هذا المسلم على اكل ما يخرج وهذا
الكرم والدرس ما خرج فانه فعل عقيدته على هذا خاص وهو العنب وبعض
صار دسا لغيره عشا كذا في القول والبرق لا يتطاع الاكل والدرس على هذا
ان كسبا في اكله ليس وعمل فانه ليس نواحيه غير كسبا فانه كسب في النسبة

صنع جرد كذا لو طفت له ما كان وهذا التقدير ما كان وعن كسب مع الحنفية
لان النسبة الغنم بغير النجم من غير اكل الا لائق بدفع الخبز الى العان فاصب
ولا له انما اكلها المصنوع من كسب واعتبر من قبله نسبه لا النسبة لغير
اولا بنوعه ان ما خرجا ذكرنا عدم الحساب لمصنوع وما طهر الحنن ومن
الحنفية المصنوع في العنب والذوق ما اوصف لا الشرب وهذا البر من
سيد فانه كسب لان شره البر لا يتطوع الا بعد الصبح كان منه واقعا على كسب
منه بعد الصبح في حله الغنم والذوق ولو طهر لانه في هذا البر من سيد
لا كسب لان الذوق والبر من صوره لا يتطوع منه ما يحصل منه بالضم كذا في الحنف
وكن ولا ما لم يخلط في صنفه الا اكل كسبا كذا في البر الذي حل في رطب ما قال
لا اكل وهذا الرطب ما كان وترى في قوله لا اكل ان الصنف في الحنفية انما هو
فهي ان سفع الحنن وان كان صنف الربوب كذا في الاكل هذا الصنف فانه كسبا
كله بعد اكله لان ما كان من صنف الربوب كسب وحكم الحكم والدرس والبراد
لا سفل من ضروره بل قد ياربض كما علم منه عنه وبعض اهرام انا اذ اخذت من على
عن سيد ما سفل الحنن فذا في ذلك الاسم كما لو طفت له ليس هذا الصنف فليس
بعدا حله في الاكل من هذا الاسم وهذا وعقدت نسبه اسم الربوب وهذا
الاسم فطهر الحنن وان كان ما فانه حنفية الحنفية ولا يحصل له عقدت من على العنب
والرطب معهما فكل كما لو طفت له ما كان هذا العنب وهذا الرطب ما كان بعضه من
الصنف فانه لا يخلط حنفيا بالصنف بل يخلط على وجه بعضه هذين الحوايين فقال
لغيره من اسم وان بنى اخر ان لغيره من الربوب ما طهر والذوق من سيد وما سمى
الربوب ما ليس يعرفه في اهرام او اسم اخر وان الربوب اسم اهرام
الغير فان اسم الربوب فانه انما يطلق عليه ما عشا رطب الا في اهرام ومن
هذه بعد الحنفية فانه اسم الصنف من اسم العنب لا ما كان في النسبة عن غير
بالعنب لا ليعمل بعضه الذي يعرفه من العنب فانه من سيد والعصر والاكل بعض
العنب من غير رطوبة يكون اكل بعض ما طهر عليه فبعض بعض الذي يعرفه على النجم
ما كان كذا في الامام وما هو ذلك لانه ما عشا اكله هو النسبة والبرق انما يطلق
بقوله لا اكل من اهرام او اذ كان من اهرام او اخر اعتراف الربوب موجودا باعتبار ما جاز
واسم منه حنفيا لولا كسب مع هذا الربوب معا فانه في اهرام الاكل ولا يتطاع
هذا القول وكذا في حنفيا الرطب فانه لا يخلط بالبرق من اهرام الربوب
ليست انما لغيره الاسم ومنه وكذا في حنفيا الرطب فانه لو ما عشا رطب بعضه من غير
مفاضلة لغيره الربوب ولو كان اهرام فانه كسب من العنب فانه لا يخلط بالبرق في حنفيا

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

للنبط الصلاة افضل
 الفهم في حال ان
 ح فطرا الابل ابطال
 ايسن بترابها في المهر
 فحوت الوصف الصبي
 ففرونا ورجل الحمار
 وصعوصوف النع
 الاسكر الضد وقان
 الوصف الذي في السر
 وكل طرا الابل في
 م

ل
صف

وكان لا ينطق على العنق ولكن انما عانة عن العنق فصار عن قول العنق من ان الاشياء
كلها وكونها عام في السلام لا بد من دليل على ان الاشياء ما ذكره في الابدان والاشياء
رضيعين من ان اصلها طائر في ارضها المرأة ما بها كحمان على الجفن من العنق
ولو كان انما ان الاشياء كانت بين قدم الطفل في وقتها لكانت في العنق في وقتها
لا شيء من قدمه ومن الروح بعد انهم ومن الاذن ان لها وقتها في الجفن لكانت
اختصت وحدها باختيار كونها مكوحة في وقتها انما ان الاشياء في وقتها
الطلاق على انما يكون بسبب الارض على اختيارها ولو لم يكن في البدن انما انما انما
فاختار العنق والاشياء والاشياء في وقتها لكانت في العنق في وقتها في وقتها
تعلق بقوله ان الاشياء في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
ما ذكرنا في انما في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
الاشياء ما عاترها هو العنق منها لا يحسن اصحابها قائل عن انما في وقتها في وقتها
التاسع من عاترها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
بعد انما في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
فان لا ينطق على العنق ولكن انما عانة عن العنق فصار عن قول العنق من ان الاشياء
كلها وكونها عام في السلام لا بد من دليل على ان الاشياء ما ذكره في الابدان والاشياء
رضيعين من ان اصلها طائر في ارضها المرأة ما بها كحمان على الجفن من العنق
ولو كان انما ان الاشياء كانت بين قدم الطفل في وقتها لكانت في العنق في وقتها
لا شيء من قدمه ومن الروح بعد انهم ومن الاذن ان لها وقتها في الجفن لكانت
اختصت وحدها باختيار كونها مكوحة في وقتها انما ان الاشياء في وقتها
الطلاق على انما يكون بسبب الارض على اختيارها ولو لم يكن في البدن انما انما انما
فاختار العنق والاشياء والاشياء في وقتها لكانت في العنق في وقتها في وقتها
تعلق بقوله ان الاشياء في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
ما ذكرنا في انما في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
الاشياء ما عاترها هو العنق منها لا يحسن اصحابها قائل عن انما في وقتها في وقتها
التاسع من عاترها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
بعد انما في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
فان لا ينطق على العنق ولكن انما عانة عن العنق فصار عن قول العنق من ان الاشياء
كلها وكونها عام في السلام لا بد من دليل على ان الاشياء ما ذكره في الابدان والاشياء
رضيعين من ان اصلها طائر في ارضها المرأة ما بها كحمان على الجفن من العنق
ولو كان انما ان الاشياء كانت بين قدم الطفل في وقتها لكانت في العنق في وقتها
لا شيء من قدمه ومن الروح بعد انهم ومن الاذن ان لها وقتها في الجفن لكانت
اختصت وحدها باختيار كونها مكوحة في وقتها انما ان الاشياء في وقتها
الطلاق على انما يكون بسبب الارض على اختيارها ولو لم يكن في البدن انما انما انما
فاختار العنق والاشياء والاشياء في وقتها لكانت في العنق في وقتها في وقتها
تعلق بقوله ان الاشياء في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها

[illegible]

[illegible]

احد عشر من بصر ما به ونعم واذا رجعتم لعرض نصيبها وعشر من ذلك
سبعين وسبع عشر بصر ما به ونعم عشر من مجموعها بواحد عشرين ما بال
سنتين ونعم والى الثاني ومواضع فيهن ونصب الى سبع من بقية الاول
سبع مواضع وعشر من واما الثاني سبع مواضع من مجموعها بواحد عشرين
واحد عشر من مجموعها بواحد عشرين واما الثالث سبع مواضع من مجموعها
الاول والعقود الثاني واحد وعشرين ولا نصب لها وسبع عشر من المجموع
سبع عشر هو العقود الذي ذكره في المالك ومن زاد من بقية مواضع الاول
الى الجنتين بالنسبة الى ما كان يخرج منها واحد واحد واحد لكل واحد منها
وهو لا يخرج من مجموعها من مجموعها واحد واحد وعشرين بصر من مجموع
كلها ما بواحد عشرين من مجموعها واحد واحد وعشرين من مجموع عشر
واحد وعشرين بصر من مجموعها ومن هذا القدر يسع الى ان يرد ما
منه بالثلاث وعشر والاربع وعشر من مجموعها واحد واحد وعشرين من الاول
ومن سبع مواضع من العقود التي في هذا القدر مثل الذي دفعه منها ما
واحد وعشرين منها اختصت بواحد عشرين من مجموعها واحد واحد وعشرين
من مجموعها واحد واحد وعشرين بصر من مجموعها واحد واحد وعشرين من
المجموع ثلثا من مجموعها هذا القدر يسع في رد واما ان يرد
واحد من كل عقود لكن عند طريقة القدر في رد الباقي لعقودها بالثلاث
اي وانما كل العقود التي في هذا القدر يسع في رد الباقي لعقودها بالثلاث
طريقة القدر الى ما كان في هذا القدر يسع في رد الباقي لعقودها بالثلاث
بالاول والثاني قوله سواء والاربع من كمال الذي كان المالك يفتي
به المالك لعقود الثاني والاربع وفروخ المالك قوله سواء والاربع من كمال الذي كان
المالك يفتي به المالك لعقود الثاني والاربع وفروخ المالك قوله سواء والاربع من كمال الذي كان
المالك يفتي به المالك لعقود الثاني والاربع وفروخ المالك قوله سواء والاربع من كمال الذي كان
المالك يفتي به المالك لعقود الثاني والاربع وفروخ المالك قوله سواء والاربع من كمال الذي كان

[illegible]

ونلانه صح

اصحابا حنف وسطه العن لانه جعل شرط حنفه وصول اصل الدار الى داره وسبق
 في جعل شرطه ان لا يقع بينه وبين داره لا يصح ولا ما شرطوا ولم يشرطوا
 فانما يجب عليه انما اوصلها واما البعض ان وصل ما ذكرنا انها كمن اوصل
 الاثاث وبعد الافراد في موضع اللغ فان الاصل الاول هو قوله تعالى
 ولا تبيعهم ثم انما اوصلوا في ذلك عما قلنا انها لو افاضت اللغ ما عاها لوق
 منهم انما اوصلوا في اذا اطاق احدكم ما لم يبع الا كان انما افاضت انما اوصل
 ولم اذا وصل من ضمنه في اللغ كان في الاية وفي مسلمنا وصلت من اسم وفعل قلنا
 انها في الاية وان وصلت من ضمنه صواب الا انها داخل من اسم وفعل مع فان
 معنا ولا تبيعهم انما اوصل فبيع منهم فوجب عليه العطف وعشائ واما في جعل
 ما اوصل من ضمنه في اللغ في مسلمنا في قوله لا تبيع الا ان قوله لا اوصل ما
 نفوي على ما كان كما انه يتركه وانما اوصل الا ما كان لا ما جاز ان لا يبيع
 هذه الخ لا تبيع الا لو كان في لعمري كان في لعمري الكسوت ولو سلم انما اوصل
 الدار الا في كان لا تصلح اسماءه لا لدخول في الدار الا في ولا يصح لنا ان
 واما في لعمري في قوله تعالى فاعلم من ماله ولو سلم ما يطعن على
 انكسوتهم او تخرج رتبة فوجب على ما قلنا في المسألة انما انها كمن في موضع الاصل
 او الدار في الاية تراضع الاثني لا لعل لا الكسول والى في بعض احوالها
 تكون والى في كل بوله لا وصل هذه الدار او لا وصل هذه الدار كان الدار
 الصانع واذا خرج من يد الاصل الاول وان وصل الاصل فها دخل بطل شرط
 العن في جوازها في لعمري لا يصلح الا في الدار الا في الدار وهو ما لم يشر
 وصول اصحابا او لولا في الاصل فها دخل الا اوصل هذه الدار وهو ما لم يشر
 اليوم وحنف يوجب او وصل الاول وما لا شرط ان اوصل او من في واما
 فان ما اوصله الاصل هذه الدار ابدل الا وصل هذه الدار الا في اليوم وهو
 الدار انما في اليوم وحسب نفوت لدخول اصلا او وصل الدار الا في ان
 وصل الدار انما في يد من الاصل او يوقف في اللغ وان وصل الدار الا في حنف
 في اللغ وسقط من الاصل او كان كركي فاما لا شرط في ان شرط
 اصل الا في انما وصل الدار الا في ابدل او وصل الدار انما في اليوم ان
 الاصل ان اوصل من اللغ والا فلا ان استام جعل مع في يكون في
 ان لا يستعمل يكون المحضر وهذا الاستعمال في الاول ابدل او وصل اليوم والى
 في غاية الاصل ان لا يصلح ما لم يكن المحضر فخر في من ان
 في بعض اللغ او لا انما في في وصل الدار الا في في حنف في
 في وسلمت من الاصل ان شاء وصل الدار الا في اليوم في من

من ملك النكاح انما يكون ما يقوله المراء ضرورة ان النكاح لا ياتي الا بالاشارة والقبول
حين قال الرجل على انك طالق لم يكن ملك النكاح ما سأل به عن ذلك ان محمود الاشارة
لا يوقف اول هذه الحكم ان الضرر اذا لم يدعوا له على ان على الضرر لا يوقف على
فعل العرفاء ان يحرم ذلك الفرع اسما وبه لا يعلق بل يكون لغوا وجه الدلالة ان
الطلاق صفة حال والاصل ما يمنع علمه على ان لعدم الحكم به انه شتم الملك
بعد قول المراء فاجعله ان الطلاق ضمنى على الحال موقوف على قول المراء لو لم
المراء بعدوا الاطلاق لان المراء لا يقدر على ان الطلاق لا ينفصل عن فعل ان محرم
الاشارة بل لا يوقف ذلك منه المراء انما سعى ما ذكره من ان الطلاق انما ينفصل
المراء انما يقتضيه موقفا على ان الزوج اذا كان الزوج ولو كان انسا واداء ان
الزوج ولو كان على اسم يكون زهرا لغوا على ان طلاقه يفسد زهرا وقد ذكرنا على ان
لمنه ولو كان على اسم الطلاق يقول طفيل ولو انما اخترت بغيره كان لغوا لان الزوج
غيره على اسم الطلاق يقول اخر لم ولو انما ينفصل الزوج وهو ليس للملك
ان لو اردت انما لو انما لا ينفصل على ان طلاقه يفسد الزوج وهو النكاح وهو الطلاق
ليس للملك على الطلاق وقد ذكرنا ان محرم قول الزوج شتم الملك لم يكون ما ذكرنا
على ان ثبوت الملك وهو غير ثبوت الملك ملك النكاح انما الطلاق على ان يوقف على
المراء انما ينفصل عن قول الزوج فاذا قل الزوج ما قل للملك وهو النكاح وهو الطلاق
انما ينفصل للملك كما انفصل عن المراء ليس على قول الزوج وهو النكاح وهو الطلاق
على ان امرك ملك مفسد وهو النكاح وضرر المراء بعد ولو انما على الضرر وهو
على ان امرك ملك كان المراء بعد بعد قول الزوج لما ذكرنا ومن الحكم المراء
ان يعرف المسلم من الحكم ان المراء على انما في الطلاق على ان امرك ملك
ولا يعلقه فالحكم ان يقول انما الزوج بغيره من ان امرك ملك فادخل
الزوج بضرر المراء على انما لا يعلقه

[illegible][illegible]

كان منها ما كان زوجا من اخوة او من غيرهم من المثل فنفى ان لا يكون ذلك اما ما كان
كان مال الصدقة المسمى الاول اعم ولو كان على رقبته فان كان حرا لا يقع
الطلاق المسمى وتبين ان المال زاد وكان اول ما يولد من الطلاق كما هو حال المأيا
انما هو من شرطه عرفا وانما يسمى به من المثل والمساواة والقسم وكلها على
رقتها ومع بعضه لا يصح ولو كان رقتا من المثل اعم ان لو كان له
على رجل فمال الزوج من مولى الام على رقبته فلا يكون له من الزوج حرا
او رقتا فان كان الزوج حرا لا يقع الطلاق رقتا من المثل اعم ان لو كان له
الساكن من هذا المثل وتبين ان المثل في البذل من غير ان يكون له الطلاق لا يكون
عرفا ان المثل هو المثل الزوجي فمال الزوج من مولى الام على رقبته او من
مناف للطلاق لان على الزوج من مولى الام على رقبته فلا يكون له الطلاق لا يكون
الكساح بما هو اذ ذكره في المصنف واذا كان زوجا من المثل اعم ان لو كان له
وطاها لم يكن حرا ولو اذ قوله المثل اعم ان الزوج من مولى الام على رقبته
من الطلاق فانهم من غير الطلاق بدول لا يفيد ذلك لان من كان له الطلاق
الزاني وطاها فمال الزوج من مولى الام على رقبته فلا يكون له الطلاق لا يكون
المصنف للمهمل لا يقع المثل قوله وتبين عطفه على المثل اعم ان لو كان له
الماله وانما يقع ما من لان الزوج طلق المثل يكون ماله ماله لا الكساح الى التمسك
البذل بدل على الزامه الطلاق يرفق بين هذا وبين الكساح فانما هو زوج العبد
على رقبته حرا من المولى وذكر ان الكساح فاسد وهذا بسطل الطلاق في رقة
بذل على ما راد المصنف للمهمل ما من وجه الزنى فعلى لان المال زاد من ان المال
الذي هو للطلاق لا يستعمل في الطلاق واذا كان البذل والماله كان امان
الطلاق مرد البذل والماله اول ما يولد من الطلاق فمال الزوج لان المثل
البذل الماله هو مال المصنف والحيون والماله الاصل ما هو من انتم طلاقها
صفا وهذا كما في المصنف لان الماله هو الزوج اذا كان له رقتا فعلى على رقبته
الطلاق ولا يتم البذل لان الماله ليس بمثل المثل من مولى الام على رقبته
خالع او رقتا على رجل فمال الزوج من مولى الام على رقبته فلا يكون له الطلاق لا يكون
اذا فعلى على موهها رقتا فعلى على موهها رقتا فلا يكون له الطلاق لا يكون
فلا يكون ان رقتا الكساح فلا بد من اطلاق الماله انما الكساح لا يقع
انما هو المثل لان الماله هو المثل عند علم القسم وهذا هو المصنف
المهمل كما هو المثل والماله انما هو الماله لان الماله هو الماله لان الماله هو الماله
لو رقتا هذا لو رقتا هذا لان الماله هو الماله لان الماله هو الماله لان الماله هو الماله
كما ذكرنا في مظهر الى القسم لان قيم المثل تقوم مقامه في الحكم فلا بد من القسم

وجوب الاصل زوجا من اخوة او من غيرهم من المثل فنفى ان لا يكون ذلك اما ما كان
كان مال الصدقة المسمى الاول اعم ولو كان على رقبته فان كان حرا لا يقع
الطلاق المسمى وتبين ان المال زاد وكان اول ما يولد من الطلاق كما هو حال المأيا
انما هو من شرطه عرفا وانما يسمى به من المثل والمساواة والقسم وكلها على
رقتها ومع بعضه لا يصح ولو كان رقتا من المثل اعم ان لو كان له
على رجل فمال الزوج من مولى الام على رقبته فلا يكون له من الزوج حرا
او رقتا فان كان الزوج حرا لا يقع الطلاق رقتا من المثل اعم ان لو كان له
الساكن من هذا المثل وتبين ان المثل في البذل من غير ان يكون له الطلاق لا يكون
عرفا ان المثل هو المثل الزوجي فمال الزوج من مولى الام على رقبته او من
مناف للطلاق لان على الزوج من مولى الام على رقبته فلا يكون له الطلاق لا يكون
الكساح بما هو اذ ذكره في المصنف واذا كان زوجا من المثل اعم ان لو كان له
وطاها لم يكن حرا ولو اذ قوله المثل اعم ان الزوج من مولى الام على رقبته
من الطلاق فانهم من غير الطلاق بدول لا يفيد ذلك لان من كان له الطلاق
الزاني وطاها فمال الزوج من مولى الام على رقبته فلا يكون له الطلاق لا يكون
المصنف للمهمل لا يقع المثل قوله وتبين عطفه على المثل اعم ان لو كان له
الماله وانما يقع ما من لان الزوج طلق المثل يكون ماله ماله لا الكساح الى التمسك
البذل بدل على الزامه الطلاق يرفق بين هذا وبين الكساح فانما هو زوج العبد
على رقبته حرا من المولى وذكر ان الكساح فاسد وهذا بسطل الطلاق في رقة
بذل على ما راد المصنف للمهمل ما من وجه الزنى فعلى لان المال زاد من ان المال
الذي هو للطلاق لا يستعمل في الطلاق واذا كان البذل والماله كان امان
الطلاق مرد البذل والماله اول ما يولد من الطلاق فمال الزوج لان المثل
البذل الماله هو مال المصنف والحيون والماله الاصل ما هو من انتم طلاقها
صفا وهذا كما في المصنف لان الماله هو الزوج اذا كان له رقتا فعلى على رقبته
الطلاق ولا يتم البذل لان الماله ليس بمثل المثل من مولى الام على رقبته
خالع او رقتا على رجل فمال الزوج من مولى الام على رقبته فلا يكون له الطلاق لا يكون
اذا فعلى على موهها رقتا فعلى على موهها رقتا فلا يكون له الطلاق لا يكون
فلا يكون ان رقتا الكساح فلا بد من اطلاق الماله انما الكساح لا يقع
انما هو المثل لان الماله هو المثل عند علم القسم وهذا هو المصنف
المهمل كما هو المثل والماله انما هو الماله لان الماله هو الماله لان الماله هو الماله
لو رقتا هذا لو رقتا هذا لان الماله هو الماله لان الماله هو الماله لان الماله هو الماله
كما ذكرنا في مظهر الى القسم لان قيم المثل تقوم مقامه في الحكم فلا بد من القسم

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

بعض المشايخ وهو الظاهر والله بعضهم أن الحقوا أيضا مع رتبة ملك الفاني
اعتبار الحقنا بالذوق بعد ما هو الاظهر كما قال في الفرق بين الذوق والحقنا
المصنف لهم وجه الفرق بقوله لا لهم اخذوا العدل أي لأن غير الحقنا اظهروا العدل
على الحقنا في صول الحقنا وذلك لأن مولى الفاني في صول الحقنا انما يمكن الحقنا من
يكن لغوا بالحقنا لستفاد منهم منه وهو الحقنا لأن الفاني يصرح في غير الحقنا
بالاصل أن جوار الحقنا في استحقاق العدل يمكن لستفاد صحته منه لا في الحق
سبل ولا في الحقنا في الحق في مولى الحقنا وانما مولى الفاني الحقنا في الحقنا
الذي كان الحقنا هو العدل مستحقين الفاني لكن لغوا بالحقنا لستفاد
فيهم منه لأن الفاني إذا سأل الحق من نفسه ولا ينقل حقهم وقيل الحقنا
الذي في حقنا هو الحقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا
الاصل أي إذا سأل الحق من نفسه ولا ينقل حقهم وقيل الحقنا في حقنا في حقنا
بصرف تمامه فاضل وقيل في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا
فيهم ويستوفى غير الحقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا
الداخل في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا
أي يستوفى الحقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا
البعض دون البعض فتستوفى الحقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا
في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا
ملا لكان قسم الحقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا
فيهم وحصل الجنب هو ما لا يجرهم في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا
في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا
لها فان الأصل عدلى لا يستوفى من غير الحقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا
التي جعلت سلبا لمولى الحقنا في شرط الحقنا الفاني وحقنا في حقنا في حقنا في حقنا
شيء إذا كان الحقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا
التي في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا
وحقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا
ما حصل من الحقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا
تسبها في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا
التي في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا
بصرف الحقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا
لولى الحقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا
فمنه من ملأ ما خلفت فلو لم يجرى وأما من هذا الخلاف فمما شاع في أقال في الأصل

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

دلو قال رجب حاله الكفر
او في سنة سنة دكان
محرمه حشره بدعي

للعقد فصار كان الزوج مخرج المكاتبة ابتداءً للحارة وكسب جميع ما دارا
 كذلك فتنصف العقد الحادف وهو نصفه من الام من المكاتبة والزوج من كل
 وهذا لا يمكن لولا انه اذا ولدت الام المهر من المهر من طلق المهر من
 الزوج في نصف العقد والزوج الام كما اذا وقع الكسب عليها اولا فاما بعد
 فلو انشأ من حكم العقد ليقرب من الام المهر من بعضه من نصف الزوج
 معها باطلا على الزوج كان الولدان من الام لا ولدت بعد نصف طلق
 الزوج المكاتبة فلو الزوج لا تنصف لولا ومن نصف الام ايضا وكذا لو
 طرقت الام المهر من بعد نصفها الزمان وحصل من نصف الزمان ومن
 ونصفها سبعا فكان للمكاتبة نصف الام ومن مهرها والزوج نصف الام
 ولان في اربعة مهرها فلو كان في الكسب ان كان في كسب الام المهر من نصف
 من مهرها فلو كان في الكسب ان كان في الكسب ان كان في الكسب ان كان في الكسب
 كما لو كان للعقد وان كان حادفا على عقد ولذا في الزوج من ولا يحمل الكسب
 الحادف من بقدر العقد لا يحمل كما لو كان في نصف المهر من الكسب الحادف
 من بقدر العقد لا يولد الا من ولد من نصف بقدره فان ادا المهر من حادف على الحادف
 لا امام وان كانت الحارة من كل الحارة من العقد فالكسب يكون المهر من ماله
 الاصل ونصفه من الام من حصل في كسب الزوج ولدت من لم يكن للعقد
 يكون الولد له من نصفه فلو كان الكسب الحادف من بقدر العقد لا يحمل
 كما لو كان من الكسب الحادف من الزوج من المهر من الكسب الحادف من الكسب
 حادف فلو كان في الزمان من المهر ادا الكسب عند المهر من بقدر المهر من
 في كسبه لا يكون ذلك ما عدا الزوج ما عدا من الكسب لزم عقده فلو كان
 موصى به يكون المهر من ولدا على الرضا ما عدا كذا واذا ولدت من غير المهر
 الولد ما يكون ذلك موصى به لان الزوج من فلو كان حسن بعض الرضا فلو كان
 وكذا لو طلق الام المكاتبة وفي العكس لا يملك الام المهر من كذا فلو كان
 لانها لا يعود الا قضاء ورضا وسقطت الام لان في الزوج ما عدا ما عدا
 ان كذا فلو كان ادا طلقا معا فلو طلق الام لا من طلق المكاتبة بعد كذا
 الزوج ان طلقا وكان للمكاتبة نصف الام ومن مهرها وهو ظاهر وفي العكس
 ان كذا ادا طلق المكاتبة ولا من طلق الام طلق المكاتبة ولا طلق المهر من الكسب
 لاجل ان الزوج من بعض الام طلقا المكاتبة اولا فلو كان ادا طلق المكاتبة من بقدر الزوج
 عدا ادا الزوج نصف الام منسب كذا الام من طلقها المهر من كذا كذا
 ما بعد البقيش فلو كان كذا المكاتبة نصف الام ولا من زوجي موصى به طلق الزوج
 المكاتبة من الام بعد ارضاء الطلاق عليها وهذا لان الام لا يعود الى ماله

اذ افقر المشرى
 به دون جيب الزمان
 فحسب ذرايعه
 حماره
 اذ اوارى عنده بالقرى
 كبرك الولد فلا
 اتى لان كبره
 ولده فزار

الزوج الاضفاء الفاش او بعضه المراه لان المراه اذا كان مقبوضا لا يعود للطلاق
بل للدخول نصف المراه على الزوج الاضفاء او الرضا على مطلق الزوج مطلقا
المكاتبه سواء كانت قبل العقد او بعده فمقتضى العقد ان يكون الزوج مطلقا
فلا يملك المراه من المكاتبه والزوج نصفه ويستوفى له المراه ثم ورد على هذا
ان لا يستوفى نصف المراه الا لكل لان الزوج جاز في نقل الزوج على المهر
في المهر ونصف استطلاق المكاتبه وفي مثل سقوط نصف المراه وان لم يكن الزوج مطلقا
كما اذا وقعت الفرقة بالرد او بحكم المصاهر وقد اختلفت على ان لا يملك الزوج
عقله الا في حال الفرقة والفرقة والامم وكونه للنصف للمهر وهو له المهر
مع الفسخ اي ان الفرقة وان كانت في الزوج لكنها وقعت بحكم الفسخ وهو
وفي مثلها يستطلق المراه لان المهر الاول اذا زوج الصغراء له ثم وادخلها
في الزوج سقط كل المهر وان جازت الفرقة وقيل فصارت ما عدا نصف المهر
وزوجها مما حصل لها وما في مضعها ولو اشرك الزوج زوجته وبعضها
فمن الاصول انها تستوفى المهر وكذا هذا وهذا في الفرقة بالرد والمصاهر
الا انها وان كانت ساقطة للزوج فلا يلزم لان نسبها للزوج في الطلاق فلا يمكن
الزوج زوجته لان له نسب من المهر والولي كان فسخا فسخا وانما لا يملك المهر
في مثلها الزوج للشرع بالفرقة ذكر الامم حواجز لان المهر له ولو كان
ودخل بالامم فهو مهرها وما عدا الزوج نصف المهر او فسخته ذلك لان الزوج نصف
المهر وحسب المهر ما قبل الدخول وانما المهر في المهر في الامم فسخا فسخا
والقول ان ما ذكرنا من اذا زوج المكاتبه والزوج قبل الفسخ فله المهر
نقل الاصول بها ولو كان دخل المهر ولم يملك المكاتبه من طهرها والمسلم لها
المهر المهر من الزوج والمكاتبه نصفه ويكون الزوج بالخيار ان يشاء اخذ نصف
المهر وان شاء ترك الامم المهر المكاتبه وطهرها نصف المهر وانما كان الزوج
بالخيار فذكرنا ان الزوج اضعف الى المكاتبه يعني ان الزوج اذا دخل المهر
تسلطت المكاتبه صار على الزوج مضافا الى المكاتبه لان الزوج قبله على المهر
ولم يقل ان الزوج خسر المهر لان المهر له في كل الشراء فان المهر له ولو لم يكن
م ردها عينا لا يكون له الرد ولا قبل ان الزوج تسلطت المهر لان الزوج لا يكون
على المهر الا في المهر وردد على هذا فكيف يجعل الزوج مضافا الى المكاتبه والزوج
الزوج بها ويقتضي نقل المهر على المكاتبه يعني ان الزوج معين احد المهر فضا
على الزوج المخصص والمهر على المهر لان الزوج جعل المهر على المهر
ما لا يضمنه عدا المهر وانما قلنا عدا المهر لان الزوج جعل المهر على المهر
اشترى حرة فشا المهر وطهرها معها وانما جعل المهر على المهر ولو كان هذا

كافهم

كان كذلك كما لو كانت كذا فانها ذكر الامم حواجز لان المهر له والمكاتبه
منها قضاء الشهود على الزوج المخصص تصدقها بمهر المهر فمقتضى العقد
كسوى المكاتبه من الزوج والتعيب وهذا كما لو كان دخل المهر فله المهر
القول ان المهر وحسب المهر المكاتبه وجب عليه ما في المهر في المهر في المهر
في حواجز لان يكون المهر له في المهر والمهر في المهر في المهر في المهر
المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر
شاه ما في مثل المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر
فقال الفسخ الى المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر
حقا لان المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر
كان المكاتبه بعد المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر
الزوج ما لا يملك في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر
هذا فلو كانت في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر
تقدير المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر
زوجها المكاتبه قبل الفسخ والزوج في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر
الامم لم يملكها قبل المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر
وكذا لان المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر
وقوله في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر
فمهرها كان مضافا للمهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر
خاص بالمهر منها ما كان في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر
لم يملكها في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر
لا يضمنها ولعلها في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر
قلنا ان المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر
المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر
والولد لا يملك المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر
قبل الفسخ فانما تصدق المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر
الولد ليس العقد مخرج لان المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر
م مكر المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر
عبد الفسخ كان مكر المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر
فتبعت المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر
عليه الفسخ في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر
عدم تصدق المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر

[illegible]

الكناح فتم نفسا وأذا تزوجها بعد موته حتى أتى اليك ما سألته أنت، الكناح قدس
لان حتى اليك حتى أتى اليك الكناح ولا ينقضه والراعية الكناح لان الولي يقول
والكناح لا يزوج عطف على الزوج ان ينقض كالمالك الكناح لان مولاه مع ان لو
كان لان الكناح من غير رجل كمثل المالك لان مولاه وأذن المولى كانت
المولاه كالمالك كما قاله ولو فعل المالك بعد موته المولى لان المولى ابتداء المولى
وكونا نحن اليك حتى أتى اليك، ولا ينقض البقاء قوله حتى أتى اليك بعد موته سئل
جميع السائل ما وجه اليد والقبض وهذا كلام لا يهمل وهو من الواو اهله
تزوجها بعد التسليم جائز لان ليس له الواسية المومنة بعد التسليم حتى اليك وكلاهما
خارجة الا فان كان لا تزوج في ربه لان ليس له الواسية لان الان حتى
اليك والضايفه في تزوجك حتى تم تسليم من اليك ان كل عين يكون لسان
تم سبب اليك فاما ان كان يكون حول اليك وكل عين على من لم يكن له تم سبب
اليك فاما ان كان لم يكن تم حول اليك في الامم المومنة المحترمة من سبب
عليك الزوجية فصحتها تام وهو هذا لان الكناح قبل الدخول الا انه منها المولى
شريع كما ذكرنا وكذا في بطاها والمساكين المذكور اما الواو اهله فليس له بعد موته
والتسليم من اليك في المومنة واما لم ولا تم فيه المصير واعاد بها ان قد حكم
بالواجب وكذا ليس له ان يسبب الكناح عن خاويه لان في فاما ان كان في
والله ان الكناح بما لم يعد له الم

فانما

منعقد فترد نفوسه

في عكسها التوبة

فتمت عن ربه فترجع نفوسه اليك التسليم اليها ان تائب ربه فترجع اليها

المسي وانما سبقت عقوبة المهر سرع ولا تنقضه على كل من العكس انما اذا تزوجها

ما قرب منه تائب ربه ما رواه وتمت نقل التسليم اليها ان عن ربه ما رواه

التوبة المسي وزوجان وبها اعتبارا في العقد تعليل للسكنى انما قلنا في التسليم

ان لو ان في التوبة قلنا اعتبارا في العقد بان يبرأ من عسر عا ان يكون هم المهر

العقدية ربه المهر وما سبقت في العقد عن نصا حتى الشريعة عقبا

وانما انتقض العسر حال البقاء والمهر حال البقاء والمهر وانما قلنا في التسليم

السكان في التوبة وزوجين اعتبارا في العقد بين ان تمتع في العقد بين

عسر وانقضه لو كانا من الواو اهله فان بعض العسر لا يصح من الواو اهله ولا يصح

لكلوا كذا وتسلط نصا وانما تزوجها عن هذا التوبة وزوجين ولو تزوج ذلك

لم يرد ما تم التوبة ان عسر لا ينقض الزوجان من قبل هذا ولو عسر نصا

سواء كان عسر طرف التوبة او عسر يوم العقد لعدم الاحتياط في كلام العسر لان

انما انما هو في نفسه سواء اذ لم يسمع من غيره ولو كان متنازعا في ذلك
 الرجوع اليه والتسليم وليس له ان يفتقر الى ان لا يوصف الاضطرار في نفسه
 الا انه لا يوافقها في بعضه بل لا يوافقها في بعضه بل لا يوافقها في بعضه
 التوسل الى التوسل وهو الذي هو في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
 كما انما هو في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
 العبد لان هذا عطف على حصوله في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
 التوسل الذي هو في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
 والجميع بل لا يوافقها في بعضه بل لا يوافقها في بعضه بل لا يوافقها في بعضه
 وهو كمن يسمع البصير وما استدل به اذ هو كمن لا يوافقها في بعضه بل لا يوافقها في بعضه
 لان الكفاية لا يسمع من غيره ولو كان في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
 من غير التوسل في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
 ما في ذلك من يوافقها في بعضه بل لا يوافقها في بعضه بل لا يوافقها في بعضه
 واذا كان كذلك فلا ينفذ التوسل في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
 على كماله ولو كان في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
 ولا يجب ان يوافقها في بعضه بل لا يوافقها في بعضه بل لا يوافقها في بعضه
 من التوسل في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
 وجب اليه وهو العبد اذا لم يسمع منها في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
 يكون حقيقيا عند الرجوع في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
 في البصير في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
 اخيرا في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
 لان العبد اذا لم يسمع منها في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
 سواء التوسل في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
 يجب الاتصاف في بعضه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
 للملزم ان يفتقر الى التوسل في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
 بعد التوسل في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
 الا ان لا يوافقها في بعضه بل لا يوافقها في بعضه بل لا يوافقها في بعضه
 وصف السلالة بالمال في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
 المزمع ان يفتقر في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
 كان التوسل في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
 باعتبار المال في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
 فلتفتق قبل الاضطرار واذا كان الرجوع اضطرارا لغير المال في نفسه في نفسه

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

١٠٠٠ الفايضة

[illegible]

الحاضر والغائبين
مختلفين وهو على وجه
اصحها ان يكون
اللاحق عام

[illegible]

الفقه بعضا وفيه في النكاح والناكح صفات الزوجين كالنكاح عينا ولو كان
 نكاحا فاما في ما وقع الزوج طلاقها وفاقا لآخرين ان عداها فموضوعة فلعن
 سمع ذلك وكذب الفاسد بصدقة الزوج فما اخرجت حواشي نكاحها فما اخرج
 عددا من اللعان ولا بصدقة اطلاق قوله ولا بغيره بل لا بصدقة من
 جاز نكاح احتياضا ايضا لانها قوله فان بطلت اذ اذ وجعل في اللعان
 حتى اقل الزوج طلاقها فان ولدت الاغتصاب منسوخا من الزوج
 بطل نكاح الحاضر لانه نفس المصنف الولد الزوج لان الحمل من جهات
 بولدت من منسوخ فليس والنفقة مستند الى ما قيل ان اقرار الزوج لا يذلل
 الحمل من منسوخ كما هو قول الداعي ما قبل اللعان وان اللعان لا يارفع
 ولا ينقض الا ما هو جاز ان لا يراه وهو ضرورة فاستناد النكاح فانه
 لا يطرأ ان ينقض، وهكذا كان موضع الحمل كان الزوج طلاقها بغيرها
 وكان من معتد به وقد اقر من فطحت نكاح الحاضر كما اذ زوجها من عداها
 فلو لا ذلك لكانت النفقة والاهل حاسب على شكل علفا وقيل لغيره وهو ان
 ما كان من ضرورة بنوت النسب في هذه المسئلة فقام الزوجين لو كان ضرور
 الى النفقة والاهل في الزوج فما اذ كذب الفاسد فقام فواش الفاسد كما اطلق
 الزوج الحاضر بولان الفاسد في النسب حتى ان مطلق النكاح انقضاه الفاسد
 والنفقة والاهل فقام حتى ان انقضاه النفقة والاهل الفاسد من ضرورة
 فقام فواش والعنف فانه انما يصرح بكذب الفاسد لا بغيرها فاما اذا كان
 القضاء، بل شرع لا ما سمح بالحال الا ان كان الزوجي ونكاحا رجل معا
 المدعي عليه تصدق او اذ بان في بطنه عينا فذلك وقض الفاسد على اللعان فانه
 لا يوجب كذبها فما اخرجت لوطيته واثامه فذلك فعل اسمه وذلك لان النكاح
 هو للذم الا لا طلاقا فغيره من سبب النكاح انما يقضي الفاسد بالنفقة والاهل
 حكم الا لا سمح فلا يكون ذلك كذب للزوج فما اخرجت بغيره عدا فاقبل
 نكاح الحاضر فليدلك فقام العارض وقد نكاح الحاضر كما في نفس الولد
 لان العلة انما يقع ما قبل الزوج بالولان او شهاان الفاسد فليس الولد
 والمويد بغيره او شهاان رجل فامرين اذا لم يكن مويد به وذلك وذلك
 شرعي ففصرم الزوج كذبها واخره مويد بالاهل وذلك لان ما على
 نكاحه سمح والواحد من اولاد من الزوج الحاضر لان كذب الفاسد وفي اللعان
 دون الاولاد كالحصاة انما كان ينفق نكاح الحاضر عنده فانه وقد
 عندهما الى ان كذب الفاسد لذلك لوقا من الله منه على مدعي كاذم لانه
 انما الفاسد بل وقد دعاه بغير نكاح الحاضر عنده وموقف عندهما

الا ان الف من هذه المسئلة ومن قال ان الف على ك ما عاها او اجابنا من لا يوافق
من اجابها البسم على كحاج الف من ومن اجابها على الا فو كمن سكاها ومن عطف
او اجابها كمنه على قول الزوج كحاج اجابها عن الخاضع وورث على الف من
كحاج البسم سبب لفاد وكحاج الام لا ما له ووجد ان فخص الزوج خصا
على الف من وقيل سببا فعلى المصنف كذا على وجه يرد به هذا ان يراد وكمن بالف
من اجاب البسم على كحاج البسم واما سببا على اولئك فانه لا يحمل الف على ان
كحاج سببا كما ان يكون فاسد ونفى كحاج البسم انما يكون سببا لفاد وكحاج
الام اذا كان هذا فكذلك ما يدعي على الف من سببا لثبوت ما يدعي على الخاضع لا كما
ما نصه الخاضع فيها فانه لا يمكن خصها عنها ان اثبات خصها كما هو لا سبب
لثبوت ذلك ان الزعم مع الحق لا ينافيها وصفه كما ان لا يحمل خصها عنها في اصل
كذلك لا يحمل في قول البسم كما تقدم في قوله ان الف من سببا لثبوتها واما ان لا يحمل
كحاج الف من في هذا فانه اقل من قول الف من ان الف من على مطلق الف من
لا يستلزم كحاج الف من في مطلق الف من كحاج فانه يرد في كحاج فانه
فكذلك ان قول الف من هو سبب لثبوت الخاضع لا كما له سبب به حرم الخاضع
ان الف من فلا يكون شأنه ما هو سبب الخاضع لا كما له فلا نصيب الخاضع
على الف من كما ذكرنا فنكون احوال الف من ايضا كالحال فان لم يجله من حق الف من
ولا يرد على الف من فانه لو اقرضت زوجا وجب عليه على الف من فليس اقرض
كحاج ما لم يرد عليه في كحاج الف من فانه لو اقرضت على زوجا
لا يكون له عليه من كحاج الخاضع لا يحمل له مطلقا فانها لا تكون الزوج
حصا معها كما كانت الف من على غرضه لا في الزوج كحاج الف من حكم
كحاج البسم كحاج الخاضع مطلقا كما حكمنا لا كما على الزوج فكان حصا
منه انما هو وانما لزوجته مطلق فلان من تزوجت فانكرت الاطلاق في نفسه
وان جعل الف من وكذا الاطلاق فان قوله لا يرد في هذا ان اقرضت البسم
ومطلق كحاج البسم الا انما يرد في هذا انما لا يرد في هذا انما لا يرد في هذا
رجل امرأه فانه ما كان سببها فلان قبل دخله فلان وانقصت عدل
من تزوجت خصها المرأة فانها كانت مضمومة فلان وانكرت ان دخلها فانقصت
من ما يقتضيه من الف من لا يرد في هذا انما لا يرد في هذا انما لا يرد في هذا
فانكرت انها سبب لثبوت كحاج الف من فانه لو اقرضت زوجا وجب عليه على الف من
فانكرت انها لم تكن سبب لثبوت كحاج الف من فانه لو اقرضت زوجا وجب عليه على الف من
كما لو اقرضت زوجا وجب عليه على الف من فانه لو اقرضت زوجا وجب عليه على الف من
اولا على البسم اقرضت به سبب فانه كان سببا فانه كان سببا فانه كان سببا

[illegible]

المتفرقة بالمتكاح وانكح المطلق قال قوله نفقة انها امراته ونفقة منها ونحوها
انهم تصادقوا على كاح الاول والزوج الثاني مدعي على طلاقها وهو كذا
القول قوله وانكح الثاني والمرأة موقوف على صدق الغائب فلا يطلق الكاح بينهما
قبل صدقة واحدة فمصره صدق كاحه مقرر فطلق كاحه الثاني واذا فرق منها
ان كان الزوج الثاني قد دخل بها فغيرها المخلوفا وادعت على ابنه وكلف كاح
المخلوفا على حاله لان الصدق من ابتداء المتكاح لا يشاع وان اكره دخل بها الثاني قربها
المخلوفا في الحال قوله وان اقران ما ذكرنا اذا انكح المخلوفا المطلق فان اقرانها
واقتضا العدة وانكرت المرأة ذلك وقع الطلاق والمخلوفا على هذه المرأة ان
ابن ساعا اقرن المطلق والعدة للمخلوفا مبروم اقرن له ذلك ومطل
كاحه الثاني نفق منها لان المخلوفا اقرن بالطلاق واستدعي الى الماتح بصرف
في الطلاق لا في الماتح فاما في كاحها في نفقة فينفقها في الماتح والى
اخصاصه في الماتح في كاحه الاول فليس صدقة في كاحها
افضل من الصدقة لما يقتضيه لان قوله لا قبل قول ابنه لا يصدق في
مطله وقع الساعا لان ابنه صدق المرأة المخلوفا في استناد الطلاق الى الماتح
تخصيصه في نفقة الثاني في كاحه الاول لان قوله لا يصدق في كاحها
الزوج الثاني والمرأة والمخلوفا الغائب ومطله قوله في الماتح في الماتح
فصل من الماتح وان قبل وجب ان لا يصدق في كاحها فان كان في العدة
حق له ما في نفق ان العدة بين جوفه له ما في كاحها في نفقة في الماتح في الماتح
وما في كاحها لا يصدق في العدة لان نفق الزوج والولد ومنهم من ينفق في
الزوجة في موطع التيمم الثاني غير موطع به صدق منه في الامام فان كان المرأة
وعندها فان انكرت كاح الاول قال قوله وان كاحها فان كاحها فان كاحها
وعندها لا يصدق في كاح الزوج وهذا في كل موضع يدعي كاحها فان كاحها
ابن ما ذكرنا اذا اقرن المرأة كاح الاول وانكرت كاحها فان كاحها
كاح الاول وقيل قوله الزوج الثاني بالمتكاح والطلاق ايضا العدة وانكرت
الطلاق قال قوله المرأة كاح الاول لان كاح الاول لا يثبت عند انكح
وبعد صدق الزوج الثاني والمرأة على كاحها فان كاحها فان كاحها فان كاحها
كان يصدق في نفق ومنه نفق منها فان كاحها فان كاحها فان كاحها فان كاحها
ان كاحها فان كاحها فان كاحها فان كاحها فان كاحها فان كاحها فان كاحها
المرأة في المتكاح وانكرت الطلاق قال قوله في كاحها فان كاحها فان كاحها
الزوجة المخلوفا لان ابنه وانكرت الطلاق فصدقته في كاحها وانكرت الزوجة
التي قال قوله ايضا مقرر منها وان كان المخلوفا كاحها على كاحها

لم يحل لزوجه على تسليم اليها لعدم نفاذ الموجب لتسليم لان حيز الماله انقضاه انقضاه الى
القيم فصار النكاح موجبا للقيمة بعد انقضاه فلو كان موجبا لتسليم انما كان ما لو كان كذا
معلق بقوله اجر على التسليم وهو واجب سدا له وان كان موجبا لتسليم انما كان ما لو كان كذا
على اجر على التسليم لها كما يجب حتى عليها الا ان من شرط النكاح ان يكون الزوج ابا والمهر
كما لو كان الزوج ملكا للزوج وقت النكاح ولم يكن مضافا فانه ينعقد
بغير النكاح ما جاز وقال لكن لا ينعقد لزوجها عليها قبل قبضها اياها او قبل
انقضائها لها ما لم يخاله الملك لها انما ينعقد النكاح لان اياها اذا كان مضافا
وقد لا ينعقد النكاح لم يوجبه الملك لها عن الاصل من ملك ما ان الغرض
فلم يملك المراه اياها بنفس العقد فلا ينعقد الملك لها ما لم ينعقد ذلك الا ما يضاف
اخر الى العقد وهو ما انقبض او انقضاه لها ما لم ينعقد ذلك الا ما يضاف
اذا اوجبه الملك نفسه فانه لا يوجب الملك عودته الى المراه ما لم ينعقد ذلك العقد
واذا كان لو كان لم ينعقد المراه اياها ولم ينعقد العاقلها ما لم ينعقد
الملك ثم لم ينعقد عليها قبل ذلك فلا ينعقد ما اذا لم ينعقد الا ان ينعقد
ملكها ما ينعقد العقد لان الزوج يملك بصحتها بنفس العقد والملك
على العقد يقع بمقتضى المراهضا بمعنى علمها بعوده للعنف ويعلم ذلك لان الزوج
بعد النكاح اياها بالسخي لا ينعقد اياها او كانت ما فلا ينعقد المراه
بالسليم او انقضاه قبل ذلك كان ملكا للزوج فمقتضى نفيها عنه وان كان ينعقد
النكاح على السبيل من قبضه كالمهر والعنف لم ينعقد على المراه بعين العقد كالمهر
اذا نفيها عن المراه بالسخي او المراه او نفيها عن المراه وانما ينعقد المراه
نفسه بطلان حيز الزوج المصروف لانه يملكه ولم ينعقد بطلان حيز المراه
وهو انتم والاطفال لطفاهن كذا ولا يملكه الا بغيره لان لم يملكه بطلان
حيزه بطلان حيزه ولو ينعقد بطلان حيزه بطلان حيزه لان لم يملكه بطلان حيزه
لا ينعقد بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه
الجميع فبطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه
ولان الزوج غائب ما جاز ان لو كان رجل فبطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه
غائبا ان قال بغيره بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه
العقد لا ينعقد ما جاز ان لو كان رجل فبطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه
عنه بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه
انما ينعقد ان الزوج غائب بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه
ولكن اذا ما لم ينعقد بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه
هو على هذا الخلاف وانما قلنا انه لا يجوز عودتها بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه

ما رواه المجلس ان لان ما وجد التصرف بعينها ولا الزوج بعينها بشرط العقد
لم ينعقد ما بشرط العقد مستند في جوابه مجلس العقد ان كلام الحكم لم يوافقنا
جعل ما في الحق من المجلس غير النكاح في حق المجلس كالعقد ما لا كلامه من لزوم
ضرورة وانما كان ذلك فلا ينعقد على ما رواه المجلس والعنف بطلان حيزه بطلان حيزه
لما قاله فلا ينعقد العقد بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه
لان من شرط العقد ان يكون الزوج في زمان ينعقد العقد لا ينعقد بطلان حيزه بطلان حيزه
نفيها لان اعتبار الشرع في الوجود ليس يعلم وذلك ان الوقت لا ينعقد فيها
لم يكون له حكم شرعي بشرط العقد كالمهر بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه
لان الزوج والوكيل لا انتم مقام عاقلين ان كذا لو كان الواجب على الزوج
كما اذا نزع انتم بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه
من غير من ومن صفى او كذا وكذا فان من وكل رجلا ان يزوج المراه او يملك
امراه ان يزوجها ومن يزوج الوكيل هذا الموكل هذا الوكيل او كذا وكذا فان
اصلا ما كان اذا وكل المراه بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه
والوكيل لان معنا ذلك لو كان في مكان الفضول في او كذا وكذا فان المراه
صوريا ان احد ما ان يكون الواجب فبطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه
فبطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه
وكذا وكذا وان من وكل رجلا بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه
لان كلامه في الوكيل ومن هذا المصدر فمقام عاقلين لان عاقلين الوكيل
والوكيل بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه
وان كان كما سبما فمقام عاقلين بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه
او كذا وكذا فان كان بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه
الاولى والوكيل كذا فان كان بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه
حاجب لان عاقلين لا ينعقد لا ينعقد لان عاقلين بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه
على نفسه بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه
حاجب ما لم يكن ذلكا او كذا وكذا فان كان بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه
ولا بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه
فبطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه
الاولى بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه
على ما رواه المجلس وذلك ان بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه
لعقل لغيره لان ما قلنا ان المراه بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه
حاجب بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه بطلان حيزه

[illegible]

١٢٠ شرح في كساح هو صفها ووصفها خال في وادى الرق الطالع كالرمان
 الى ان خا بالورق الصفح الى زوجها غلاما والورق حش لم يزد من بعد
 الصفح واسرها قها وان كان الصفح ودرع بعد السوا وادرك بعد صفها
 صفح لها الوان في ان اردت انك والعا فانه وحى بالورق صفها في
 لم تقطع ولما لا عنها بالاني ولم يدرك الصفح في الحي الزوج وانما
 والصفح بالورق لم انزلت والعا فانه وحى بالورق صفها في
 عنها لم تقطع والانه اعطى بالالحاق ولم يدرك الصفح في الحي الزوج عنها بالاني
 ولم يدرك الصفح في الحي الزوج الام والورق معاد بالورق والكساح ما لا
 جعل من ان ازداد اما وان ازدادها وان ازداد الصفح معاد بالورق
 معافى الكساح عن ان شيوا معافى ان ازداد الصفح والاب حزن وان اسلم
 والام والصفح اعطى ان لسان في ان اعطى صفها في صف من صفها
 العتوق وذا بالورق وان كان بلوغها بعد العتوق وانما ان كرس لها ان
 خا بالورق شرح في كساح هو صفها خال في وادى الرق الطالع كالرمان
 صفها لسان نصار كان المولى هو الذي زوجها ولو كان كرس كان لها العتوق
 انما ان كرس لا خا بالورق كرس الولا وكان هذا قوله وادى واذ انت الولا
 خا بالورق بعد الرق الطالع ولم يدرك الصفح خا بالورق اذا كرس بعد العتوق
 والسوا ودرع فاذ ان الرق الطالع على الكساح بالورق المان لم يدرك
 فانه اذا سها لسان في كرس عتوق المولى ان يكون لها العتوق لم يزد
 لم يدرك اذا كرس بقتة ودرع كرس اذا كرس الكساح بعد العتوق والسوا
 جعل كان الى السوا ودرع في اعطى كرسا

والاخلاق المصروفة على الفكاك الاول سنة فلما لم يوصل عندهم بالها
اقبل وهذا الحوزة السراة من قبل السيد ذلك المصطفى الى الوضوح اراء على
الفساد اراءه سنة فلما انزل الموطوع على يد يوسف وحكيهم اهل العلم ثم اراء ان
الموطوع اقل من اللحد من على النسب والليل على ان اوله اربع اوجاع
فأراد شراة فلما غدا الى المصطفى لم يكن شرا اربع اوجاع على ما كان في
فقدت في وادها فان لم يكون متعبد فلا يصاد له من الفكاك لان الاصل هو
الحسب واما بعد ما اقبل على الفكاك في سنة ولم يفسد كل وجه فصر هذا
الحال ما تعلق اراء اراء على الفكاك وعلى الفكاك في سنة على اقل المالكين هذا
الانواع سنة عند الكل وصر ايضا ما اذا شرطه الفكاك اراء على العيون
لم يوهها ما تعلق على ان اقل اراءه ما تعلق فان به يوم السبع اربع اراء
وكما عنده ان كان من موهها اقل اقل والفكاك اراء على ان اقل اراءه

الموصل

[illegible]

ان انما الحمار له له العبدان هما في المقدار سواء الى ان اصلهما موحد وان قيل
الى انما الحمار على الموحد او احدهما الحصر مفيد بان في كل واحد من الماين نوع
زمان ونوع يقضيان فعملها ايها شاء ذلكا على ان كان فيهما ملكا اقل من الزمان
اي وقتا اعتدا وحسنه لهما الحمار للزواج ان كان فيهما الفحل اقل من الزمان لان
الفرح حين يكون علم حمله تاتم اصل الزنا وفيه مكان في الحمار في عين ايها
شاء وان كان في الزنا والفرح فالحمار بها ان هذا واقع للفرح اي وان كان في
الفحل اكثر من الفرح فالحمار بها ان هذا في بعض اصول الماين ان هذا الى ان
انما الحمار واقع للفرح فانها تامل على بعض ماين او ان بعضا من العبد
واما نقصان الوصف والاسباب وان كانا في العاقل على اكثر الاصل لكون
ذلك الزمان له ووديكا اكثر الاصل على العاقل لكونه ارفع له ولم يشهد
لما ربي فكذلك بل كان لها اصلها في الفرع فباعتبارها الغرض الذي يكون لها في
الفرع كان لها الحمار للفرع الفرع نفسها وان

فربما صدق قال المولى اوسان زدت في المعرفاني وهو موقوف على حال
 لا يجوز عن الزمان مقصر بالرد عليه اي لو زدت امره فزاد زعمها
 عما به ازمه حال الزوج للمولى اوسان الكاچ فعال المولى امره ان زدت في
 المعرف عن فاني للزوج وان الزمان كالكاچ موقوف على حاله ولم يكون هذا
 للمولى والزوج بد الاصل الكاچ لم يزل لمن ابا الزوج حواسه اريان
 الى طلبه المولى فكان رد الماهو جازع مقصر عن حال الزمان ولم يزل
 بد الاصل وكبريك لم يحل لان المولى الكاچ بما به ويحتمل رد الكاچ الاول
 لان اذ ان الكاچ موقوف اصله لم يكون رد العقد الاول للموقوف لا يحل
 العقد المتفق على وجود التمس كذا لو قال له ارجع من يدك فافى الموقوف
 به هذا فيكون قد ورد الاول اي كذا لو قال المولى لم احر الكاچ به يريد
 في المعرف عن فاني للزوج فانه يكون الكاچ موقوف على حاله لمن الزمان
 بما به للموقوف معناه ان الوقف انما في الزمان اذ ان الزمان انهم الموقوف
 ولم يزل ان ازمه الموقوف فيقف موقوف على حاله ولم يزل ان قوله لا احر الكاچ
 رد له وقوله من يدك للزوج ان الرد في الزمان اذ قاله فافى الزمان ازمه
 الرد لم يزل ان المولى انما لم يقبل الاضداد وانها ولا والوقف هو
 الملك شيئا فان الا مان وضمن بهما الرد لا يفل الاضداد وانها لا يوقف
 وكان انما الموقوف لا الرد وكذا لو قال له الا مان لم يكمل المولى ان ذلكا
 لو قال المولى لا احر الكاچ الزمان معناه فانه يكون الكاچ موقوف على حاله
 لا من الا مان قوله الا زمان كمل ما به هذا التمس وذلك لان الاستيفاء

يعوكله بالحق بعد انشا ان بعد الاستاء فان قول الرجل طاني القوم الى انرا
 كحل على كماله كان ما كانا لمستع وهو زبد من هوانا التي لغز زبد وغر
 بعض لزيد ساعتي عن اوكاسه له واذا كان كذلك فقول الرجل لا ارجو الكناج
 يكون نفسا لا ارجو الكناج لان موضوعه نصف ومن ان يكون زبدا من
 فانه ينظر فيه اساسك الا ان لا فيها كمالا يكون روا الكناج واصل بل يكون
 امنا على الا ان في الزناج وذكرنا ما هو ارجو فيه بل يعقل المستع
 النج اننا قد فسرنا ان كان الحاصل في بعض الاكافا كانا واربعا به ومن
 ولا يوجد هذا في الكناج والاصل وانما يوجد نصف منه قال وانما نأخذ قال
 والحق ومنه صرحنا ان الاستاء كمل بالحق بعد انشا انه من الخ انا انات
 وذلك ان في ذلك قال المصنف رحمه الله ان كمل بالحق بعد انشا وان نسل
 بعد الزمان كمر التل في سقط ما طلق قبل الاصول ان ان من ذلك الذوق اننا
 من الفضول بعد الكناج والحق ان الزناج ما حصل الغدير من الزناج كمالا
 هو التل في سقط ما طلق قبل الاصول كما سقط من المثل الحكم المستع في الضيف
 المستع وذلك لان الزناج دون المستع في الزناج ومن المثل لان المستع في الضيف
 والسهم معهما والزناج في السهم ما بعد قدر هو المثل في العقد المستع في
 الزناج نظر هو التل في انها في اصل الامر من دون الا في خلقه في المثل في قال
 انون في كل واحد فانما صرحا بالاصل كمالا لها المستع من روحها ما قلنا ولو كان
 لا ارجو ولكن زوفي وادحر ان زوفي بطل العقيدة في مقدره في كماله لا ارجو
 وبك ان وان قال الرجل لا ارجو الكناج ولكن زوفي عن ارجو الكناج
 الكناج وارجو ان زوفي عن بطل العقيدة سواء قبل الزناج او لا ان
 لان قوله بل زوفي عن قوله وادحر زوفي عن مقدره في الكناج اما
 قوله ولكن زوفي عن قوله ما قال لا ارجو الكناج فبذلك الكناج مطلقا
 معاني في قوله ولكن زوفي ان كمالا لا تخلق كما قلنا يكون كمالا ما
 قال انه ان ارجو اننا اننا شيا ولكن اننا انهم يخلف معوا بل
 اننا من كماله متطوع في الاول ان كان الظاهر متفعا ارجو كماله في هذا
 لولنا في هذا اننا ولكن وضعت الدار فلفظ في قال فاذا اسما نفسا الكلام
 قوله ولكن زوفي بعد فلفظ في الساق فبذلك لولنا لا ارجو سكنت ما هو
 وارجو عطف على قوله لا ارجو العطف فيض تقديرا لمعطوف عليه فصار في الغدير
 كانه قال لا ارجو سكنت واذا كان كذلك يكون روا كماله هنا كمالا في قوله
 لكن عصب لان في قوله وهذا الاصل في قوله عصب اننا في قوله
 حواسه في قوله وهو ان قال شيخنا ان لا يجلي حتى قوله ولكن زوفي عن كمالا

في قوله لا ارجو الكناج

في قوله لا ارجو الكناج فقال لعنه عن الفرض من في قوله لا ارجو الكناج
 مع ولكن عصب فانه لم يزل قوله الفرض ولم يجعل قوله ولكن عصب كمالا في قوله
 اننا كلامه في قوله لا ارجو الكناج فبذلك كمالا في قوله لا ارجو الكناج
 المستع في قوله ولكن قال عصب كمالا في قوله ولكن عصب فاما عصب قوله
 ان قوله لا ارجو الكناج ولكن زوفي في قوله لا ارجو الكناج في قوله لا ارجو الكناج
 ان قوله لا ارجو الكناج ولكن عصب فاما عصب فاما عصب فاما عصب فاما عصب
 بقوله لا ارجو الكناج في قوله لا ارجو الكناج في قوله لا ارجو الكناج في قوله لا ارجو الكناج
 المقدره في قوله لا ارجو الكناج في قوله لا ارجو الكناج في قوله لا ارجو الكناج
 كمالا ولكن زوفي عن قوله لا ارجو الكناج في قوله لا ارجو الكناج في قوله لا ارجو الكناج
 الا كان في قوله لا ارجو الكناج في قوله لا ارجو الكناج في قوله لا ارجو الكناج
 المستع في قوله لا ارجو الكناج في قوله لا ارجو الكناج في قوله لا ارجو الكناج
 على ذلك سمسما في العقد ان العبد على الدوام وهو ما على الدوام
 وحاصل الدوام في قوله لا ارجو الكناج في قوله لا ارجو الكناج في قوله لا ارجو الكناج
 كمالا في قوله لا ارجو الكناج في قوله لا ارجو الكناج في قوله لا ارجو الكناج
 فانه يكون روا المستع في قوله لا ارجو الكناج في قوله لا ارجو الكناج في قوله لا ارجو الكناج
 المستع في قوله لا ارجو الكناج في قوله لا ارجو الكناج في قوله لا ارجو الكناج
 فلو عطف ارجو مستع له ولولا في قوله العبد كمالا في قوله لا ارجو الكناج
 بطل في قوله لا ارجو الكناج في قوله لا ارجو الكناج في قوله لا ارجو الكناج
 والسهم وانما في نفسه كمالا في قوله لا ارجو الكناج في قوله لا ارجو الكناج
 لها في قوله لا ارجو الكناج في قوله لا ارجو الكناج في قوله لا ارجو الكناج
 انما في قوله لا ارجو الكناج في قوله لا ارجو الكناج في قوله لا ارجو الكناج
 لاننا لم نر في قوله لا ارجو الكناج في قوله لا ارجو الكناج في قوله لا ارجو الكناج
 الحاصل في قوله لا ارجو الكناج في قوله لا ارجو الكناج في قوله لا ارجو الكناج
 عصب منها في قوله لا ارجو الكناج في قوله لا ارجو الكناج في قوله لا ارجو الكناج
 ولا كمالا في قوله لا ارجو الكناج في قوله لا ارجو الكناج في قوله لا ارجو الكناج
 وفي بطلنا في قوله لا ارجو الكناج في قوله لا ارجو الكناج في قوله لا ارجو الكناج
 على كمالا في قوله لا ارجو الكناج في قوله لا ارجو الكناج في قوله لا ارجو الكناج
 انما في قوله لا ارجو الكناج في قوله لا ارجو الكناج في قوله لا ارجو الكناج
 في قوله لا ارجو الكناج في قوله لا ارجو الكناج في قوله لا ارجو الكناج
 في قوله لا ارجو الكناج في قوله لا ارجو الكناج في قوله لا ارجو الكناج
 في قوله لا ارجو الكناج في قوله لا ارجو الكناج في قوله لا ارجو الكناج

وما في قوله لا ارجو الكناج
 لان ذلك مجرد خاوس
 شكله وان لا تفكر ولا تفكر
 في قوله لا ارجو الكناج
 في قوله لا ارجو الكناج

انما قد يعتبر حال الوقوف حال المانع في المسألة الاولى حالها واختص في حال
 الوقوف عند ولو كانتا اختصت في ذلك فجميع منهما في عقد من كل ما ذكرنا من وجوه
 منها فكل حال لا يقع في المسألة الثانية وصلنا ان كل من جميع منهما لم يكن
 التي ما يصلح له في العقد الثاني فلو كان جميعهما من الاختصاص لمكان ما كان
 العقد عليها ما فاما رخصتها احداهما فانه لم يرضع اخرى فلو اعتقد المولى
 بطلان كساح الامة ولو اعتقد بها ما لم ينكرهما وان كان معاقبا بطلان كساح الاخر
 لان المرفق حال الوقوف كالمعاور ان ولو زوج فضلي امسين في عقد من
 المولى احداهما بطل كساح الاخر من لو كان في الزوج بعد ذلك كساح الامة لم ينكر
 وفي كساح العتق موقوفه لولا جاز كما في بعد ذلك في ولو اعتقد بها كساح الزوج
 ان كساح كساح منها في الاختصاص ان كل من كساحها او كساح احداهما فلو كان
 كان من اعقاب الاختصاص معاقبا فان اعتقد احداهما قبل الاخر في كلام موقوفه عز
 العتق او لم يكن لم يعتق الاخر بطلان كساح الاخر لان المرفق حال العقد حال
 الوقوف كالمعاور في حال المانع في المسألة الاولى ومن اذا اعتقد واحد منها
 لو انشأ الزوج العتق في هذه الحالة لم يقع كساح الامة لانها ليست محل حال
 الضم في الزوج كساح الامة وان كان من جميعها ومن اذا اعتقد بها لو انشأ العتق
 في كساح الامة في الاختصاص ومن اذا اعتقد بها قبل الاخر في انشأ العتق
 في هذه الحالة لم يقع في الاختصاص لكونها اتمه في هذه الحالة فجميعها موقوفه
 الا ان تقوم في الاختصاص المرفق حال الوقوف كالمعاور بطلان كساح الامة
 وان كانا في عقد من زوج واحد لم يكن ان ما ذكرنا في الاخر ان كان الشاكا
 في عقد واحد فان كانتا عقدتين فهنا جاز ومن اما ان يكون في الصغيرين
 او مولى الامسين واحد لم يصح احد الصغيرين ان يختص والرضا عنه قبل الاخر
 او عنه مولى الامسين احداهما بطلان كساح الامة ولو لم يكن في الصغيرين ومولى
 الامسين واحد فان كان مولى الامسين واحد ولو زوجها ورجل في عقد من قبل
 والزوج فضولي فان المولى اعتقد بطلان الامسين او اعتقد بها او على العاقبة بطلان
 في كساح الامة اذا كان مولاها واحد ولو زوجها ورجل في عقد واحد كساح الامة
 على اعادة ولو لم يكن في العقد العتق الباطل ان الزوج ان جاز كساح العتق
 او لا جاز فان جاز كساح العتق في الاختصاص او لا يجوز في العقد احداهما بطلان كساح
 الامة ومنها اذا اعتقد بها فان لم ينكرها وكذا هنا اذا كان مولى الصغيرين
 زوجها ورجل في عقد من مولى الزوج فضولي لم يرضعها او لم يرضعها
 كساح الامة او زوجها المولى في عقد واحد والمولى ان بطل كساحها فكلها
 فقدر مولى واحد بطل مولى الامسين لان مولى الامة ولم يكن في الزوج ورجل لان

كساح الزوج لو كان كساح الامة لم ينكر كساح الامة ما كان مولاها واحد ومولى
 العتق كان عاقبة احداهما بطلان كساح الاخر في عقد من كساح الاخر في عقد
 ولو زوجها في عقد واحد او اعتقد بها لم يرضع نصف احد الكساحين فلو كان
 على اذن الزوج وكذا اذا كان في الصغيرين واحد والعقدان فاما ان رخص
 الاخر رخصا مختصا بجمع بين الاختصاص في حال الوقوف وكان كساح في حال انشاء
 العتق كان كل عقد في العقد الثاني بطلان كساح الاخر في عقد من كساح الاخر في عقد
 فلو كان كساح الامة او لا بطلان كساح الامة او لا بطلان كساح الامة او لا بطلان كساح الامة
 او قال الامة على الامة او لا بطلان كساح الامة لان انشاء بطلان كساح الامة او لا بطلان كساح الامة
 الا بطلان ان وان كان في الاختصاص مطلقا الا انشاء الصغيرين بطلان كساح الامة او لا بطلان كساح الامة
 ان مولى واحد من زوج كل واحد منهما امسين في عقد واحد ومولى الزوج فضولي
 لم يعتق احداهما او اعتقد على احداهما في كل شخص في عقد من زوج واحد
 منها مولى ومولى الزوج فضولي لم يرضعها احداهما او لا بطلان كساح الاخر في عقد
 العتق لان الظاهر في الوقوف كالمعاور في العقد ولو كان معاقبا لان انشاء
 على هذا الوجه فان زوج احد المولى بطلان كساح الامة او لا بطلان كساح الامة
 منه بطلان كساح الامة او لا بطلان كساح الامة او لا بطلان كساح الامة او لا بطلان كساح الامة
 فاما بطلان كساح الامة او لا بطلان كساح الامة او لا بطلان كساح الامة او لا بطلان كساح الامة
 في عقد الاخر صح ولا بطلان كساح الامة او لا بطلان كساح الامة او لا بطلان كساح الامة
 الزوج فقد بطلان كساح الامة او لا بطلان كساح الامة او لا بطلان كساح الامة او لا بطلان كساح الامة
 الامة والعقبة كانا كل منهما بطلان كساح الامة او لا بطلان كساح الامة او لا بطلان كساح الامة
 فاما بطلان كساح الزوج والعقبة او لا بطلان كساح الزوج والعقبة او لا بطلان كساح الزوج والعقبة
 بطلان كساح الزوج والعقبة او لا بطلان كساح الزوج والعقبة او لا بطلان كساح الزوج والعقبة
 بطلان كساح الزوج والعقبة او لا بطلان كساح الزوج والعقبة او لا بطلان كساح الزوج والعقبة
 الامة او لا بطلان كساح الامة او لا بطلان كساح الامة او لا بطلان كساح الامة او لا بطلان كساح الامة
 الباطل بطلان كساح الامة او لا بطلان كساح الامة او لا بطلان كساح الامة او لا بطلان كساح الامة
 من ان كساح العتق او لا بطلان كساح العتق او لا بطلان كساح العتق او لا بطلان كساح العتق
 اعاقبها بطلان كساح الامة او لا بطلان كساح الامة او لا بطلان كساح الامة او لا بطلان كساح الامة
 كان ذلك وقد انعقد ومضى بطلان كساح الامة او لا بطلان كساح الامة او لا بطلان كساح الامة
 العقد وقد بطلان كساح الامة او لا بطلان كساح الامة او لا بطلان كساح الامة او لا بطلان كساح الامة
 وان توقف العقد كمال ابدان لم يكن ان يثبت العقد لوقوع كساح نادر
 على الزوج لم يثبت العقد كمال ابدان الشاكا كساح في زمان الوقوف لوقوع كساح
 الزوج على الاخر لم يثبت العقد كمال ابدان الشاكا كساح في زمان الوقوف لوقوع كساح
 لان زمان العتق كمال ابدان الشاكا كان في زمان الوقوف لوقوع كساح

الاعقاب

اولا

ثانيا

اولا

ولوقوع احداهما
 في زمانه بطلان كساح
 التي بعدهما كساح
 الوقوف

عند ابتداء الكساح ولو زوج الاثنين والرضا مع وان كان مختلفين من رجل واحد
 وقيل نعم فتصلي بوقوف العبدان اول ايضا في الوقوف لان عند احوال الاول
 لم يحفل بجميع لان عند كل واحد منها انظر من وجوبه لان كل واحد منهما لا يمكن
 بعض عقد حاجبه ومن قوله وضمان الوقوف كما لا يتبادر حواسه سوال بر رجل
 قوله كذا لمزم واصل الا على ما لمزم وعلى قوله اول الا على ما لمزم وهو يجوز
 ان يكون عند الاول ام ساعدا عند كل واحد من المزم وعلى الاول على المزم ولا يفتل
 العقد بعد العقد وهو للزبان كل زمان وانما في وقوف العبدان جعل لزمان واحد
 انما به فضا كونه انشا بعقد الامة بعد عقد الحج في الصلوات الاولى وقضائها
 بعد الحج في الصلوات الثانية وقوله اوله من اتي اقره وقيل لمسلم الا في الصلوات
 جميعا الا ان لم ينعرض في قوله وقيل لا في رجل بعقد مسلم الا في الصلوات الاولى
 لو لم يسل الا في المزم اجمع بين الاثنين ويعرض لعبد مسلم الا في الصلوات
 كلها لمزم الى اخره كما يشاهد في كذا لمزم لعبد لقوله وقيل الا في قوله لان
 العاق بعقد لمزم كذا لمزم واصل الامة على المزم وقوله اول الا على ما لمزم
 ويحذر ان يكون قوله كذا لمزم واصل الامة على المزم بعقد مسلم الا في الصلوات
 اول الا على ما لمزم بعقد مسلم الا في الاثنين ولو كان ما لمزم كساح المعتم
 اصل وكساح الاثنين كما اجمع واتحاد العاقدا لولي او اتحاد الخطاطان
 او اتفقا اي ولو كان الزوج مع احد الاثنين ومن ما اذا
 زوج مولى كل امة من عقرب طار على رجل من الزوج فتصلي ثم اعقب
 احدى او اعقب على العاقوب ومن مسلم الصغيرين ومن ما اذا زوج ولي
 كل صغير مؤتمن وقيل في الزوج فتصلي ثم ارضعتها احب من مسلم الا في
 مطلق كساح المعتم او ارضع كساح المعتم ولا ومنه من ان مطلق كساح
 فما اذا اعتقد احداهما من مسلم الصغيرين مطلق كساحهما اياهما احسان فان لم
 كساح المعتم احدا اما ان يكون موقوف او مفسوخا فان كان موقفا في اي
 من الملاك فان كان كساحهما اجمع موقوف او مفسوخا في اي لاي الا ان
 في ارضها فان كان مطلقا ان كساحهما موقوف اجمع بينهما في الا ارض
 لوصي كساحته في حيا نصرا معا من المزم الا في حال البقاء لان الصغيرين
 على العاقبة ان لم يصرا معا منها فان كان الا حان لانهما فان وقلا لاجل اجمع
 من المزم ولا من حصل ووجهه ان كساح الامة مطلقا اما اذا اقر كساح
 المعتم اقر ان الا حان لم يصرا معا منها في عقد الزوج فيصلي الا حان لانهما
 لم ينعقد موقوف قوله ما اذا اجمع ان يعلم ما ذكره في المصالح ان اجمع بين
 الاثنين ومن المزم والام في الكساح يكون ماض الا في المصالح والاعاقبة

الذي وجب المراتب واما اتحاد الخطاط وقيل الزوج اجماعا وانما الاول
 فلا ذكره ان كساح الاثنين او الصغيرين ان كانا من عقربين مولى او طرم
 اعقب اصل الاثنين مطلق الا في اقره او ارضعت الصغيرين مطلقا انما الزوج
 فانما مطلق كساح المعتم اجماعا لم يكون معا من المزم ولا من مطلق كساح الصغيرين
 لم يكون معا من الاثنين واما فداي العاقدا لولي اخر لهما اذا كان العاقدا
 الولي سعدوا فان لم يكون معا منها لم يكون معا فان كان مختلفين موقفا واما
 قبلها فداي الولي لم يكن فتصلي الا يكون معا في موقوف العبدان كما تقدم
 واما ان يكون مطلقا اجماعا في الخطاط في الزوج فلا ذكره انما اذا اجماعا
 الاثنين معا مطلق كساح المعتم اجماعا وكساح الاثنين لا يكون معا من
 المزم ولا من الاثنين وهذا ما في الخطاط اجماعا ما اذا اجماعا في الخطاط
 فان يكون لكل واحد من المزم والمزم والرضا مع على كل واحد من المزم
 الكساح فيها وقيل الزوج الكساح فيها كلاما واحدا فان مطلق كساح الامة وكساح
 الاثنين للمزم ولو زوج احدهما من عقربين مولى اقره كساح هن وهن
 مطلقا لا سقر اقره فتصلي على نصرا كانه مطلقا احداهما مطلقا والا لم يكن
 زوج من عقربين مولى من مطلق مولى اقره كساح هن وهن مطلق الكساح ان
 جميعا ان صدق الكلام في سقر اقره لان كساح النساء اجمع فتصلي
 كساح الاولى لكلا لمزم اجمع بين الاثنين والكلام اذا بعثت بعض صغيرين على
 اقره نصرا لجميع كلاً واحدا نصرا كانه مطلقا اقره كساحهما مطلقا في المزم
 اذا قال هن هن وهن من مولى اقره كساحهن معا فان كان الزوج الصغيرين
 حان كساح الاولى لان حكم اولي الكلام لا سقر اقره لان ما عا والامة مطلق
 اعاقب الاولى مطلقا فتصلي اقره وقيل هذا المزم للكل واحد حيا موقوف مطلق
 اقره حيا قال هن هن وهن من مولى اقره كساحهن معا فان كان الزوج الصغيرين
 ان في مطلق الاثنين فان لم يقره كساحهن معا اقره كساحهن معا فان كان الزوج الصغيرين
 حان كساحهن معا والكل في حكم كلام واحد موقوف الاول على الثاني وذلك لان
 الامة يكون حيا ناقصه حيث لم يقره كساحهن معا فكلها ناقصة عظمى على علم
 ثامه كان خير الاول بعينه خرا الامة مكانها لم يشركه الاول في خرها فضا كانه
 قال اقره كساحهما ولو قال هكذا لم يقره واحد الكساحين مطلقا هن وهن
 ان في حكم العتق اقره كساحهن معا اقره كساحهن معا فان كان الزوج الصغيرين
 عتق الاول على عتق الثانية لان كساحهن معا فكلها ناقصة عظمى على علم
 شركه الذي في خرها واما موقوف احداهما الا في الاقره الا في الاقره

رجل احسن

[illegible]

السير فيه ولذا فادعوا الى الله لعلكم تتقون
والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم

في المشرك ما دعاها اربابهم وكذا المشرك وصلته اليهم لم يجمع وعده بالبيع
 يدعون الولد ليكن له ما سبقنا العلو في لان الاستولدوا له ما سبقنا
 بيعتها ما سبقنا علو الولد وبصر متولدوا ملك نفسه ولحقنا لان بغير العفو
 ولا صير الولد وترك لان الاستولدوا له ما سبقنا العلو في لان الاستولدوا له ما سبقنا
 اولادهم صيرهم له ما سبقنا العلو في لان الاستولدوا له ما سبقنا العلو في لان
 اجتمعوا له ما المعروف في احوالهم ما سبقنا العلو في لان الاستولدوا له ما سبقنا
 يدعي ملكها ما سبقنا علو في لان الاستولدوا له ما سبقنا العلو في لان
 الدعوى لان لا يجمع ما يملك المشرك بعد لان الاستولدوا له ما سبقنا العلو في لان
 اولادهم للمشرك لانهم ملكوا ما سبقنا العلو في لان الاستولدوا له ما سبقنا
 ارباب المشرك لانهم ملكوا ما سبقنا العلو في لان الاستولدوا له ما سبقنا
 ولا يملك ما قبل النصف كذا قالوا عقب المشرك لان الملك الولد له ما سبقنا
 البعض وقد يزوج النشوت اي كذا قالوا ارباب المشرك لان الملك الولد له ما سبقنا
 لان علوها لا يملك ما سبقنا العلو في لان الاستولدوا له ما سبقنا العلو في لان
 الولد حصل في ملكه ولا علو في ملكه لان الملك الولد له ما سبقنا العلو في لان
 مولودها ملك المشرك لانهم ملكوا ما سبقنا العلو في لان الاستولدوا له ما سبقنا
 النشوت فان المشرك قبل لان الاستولدوا له ما سبقنا العلو في لان
 بالولد عقب المشرك لانهم ملكوا ما سبقنا العلو في لان الاستولدوا له ما سبقنا
 ما كان له ما سبقنا العلو في لان الاستولدوا له ما سبقنا العلو في لان
 لمنه ما سبقنا العلو في لان الاستولدوا له ما سبقنا العلو في لان
 ايضا لان اربابهم يبيع اربابهم ما سبقنا العلو في لان الاستولدوا له ما سبقنا
 من حلاله يبيع اربابهم ما سبقنا العلو في لان الاستولدوا له ما سبقنا
 يكون دفع اربابهم ما سبقنا العلو في لان الاستولدوا له ما سبقنا
 النشوت والدون دون الوضع فان صير المشرك بالولد وادعاه ما سبقنا
 لا قراره ولا يملك ما سبقنا العلو في لان الاستولدوا له ما سبقنا
 اربابهم يبيع اربابهم ما سبقنا العلو في لان الاستولدوا له ما سبقنا
 وادعاه ما سبقنا العلو في لان الاستولدوا له ما سبقنا
 كان لانهم يبيع اربابهم ما سبقنا العلو في لان الاستولدوا له ما سبقنا
 هذا لان اربابهم يبيع اربابهم ما سبقنا العلو في لان الاستولدوا له ما سبقنا
 اي اربابهم يبيع اربابهم ما سبقنا العلو في لان الاستولدوا له ما سبقنا
 مفضل في ذلك ولا يملك ما سبقنا العلو في لان الاستولدوا له ما سبقنا
 في ذلك لان اربابهم يبيع اربابهم ما سبقنا العلو في لان الاستولدوا له ما سبقنا

... و ...

وفيه لما ولد له الولد له (الب) لم يكن له الذي فكون هو في زعمه ملكا لما
 على المشرك لا علم فلا يفهم له شيئا وان صدقنا فطل السبع وعلم الا انها
 وان صدقنا (ب) وان المشرك لا تني الدعوى فطل السبع وعلم الا انها
 الابن صار ملكا لها لان وقت العلوق فطل السبع وعلم الا انها
 لان وجه المشرك على الباع والولاء باعوم فتمت لان ملك الاب صار له لان
 لما جاء الاستيلاء بشرط الضمان فلا يملك لما جاء الشفعة وذلك لان شرط الشفعة
 باسمه في ملك الاب بدونها فتمت واما الولد لما كان بها الاستيلاء فتمت
 فحشا به حتى مع انفس له ولم يملك عند الحاج وجهه في ملكه حتى
 اوجنا على الضمان وذلك لان ما حواه من الملك ملكا فلو غلبت في ملكه
 للحمل على الكاچ كما ذكره (ال) اي كذا في الوعد لما كان في ملكه لان
 كان وقت ملك الاب لان لها في وقت وطها اقل وقتا اشهر حتى فطل
 السبع دعوى الاب وان صدقنا فتمت ذلك حتى ان ملكا لها الاستيلاء
 لعدم الملك وادخل الملك وقت العلوق فصار كذا واما (ال) وصدقنا
 فان لم يشر بسبل الولد فيه ويكون ادوار المشرك في ملكه فتمت وعلى
 ان الكاچ ولا شفعة السبع كذا هنا ولما جاء اصل النعمان بما وعد الاب
 وكذا به من نسبها وكذا به ام ولد له الملك من حرمه فطل السبع في ملكه
 السبع بولاء الملك وصدقنا في السبع في حقه كما اعتد لها (اي) ولولاء
 الحارة عند الباع والذين في طوارقها صار ادوار الولد من ادوار الولد
 وكذا الباع والمشرك في نسب الولد والاب وصار للحارة ام ولد له
 والولد الذي في طوارقها يكون حرمه لا شفعة السبع في الولد ليس وصدقنا لان
 وجهه على الاب لولاء امه بسبل ان له بولاء الملك في له وصدقنا هذا
 في حرم الولد ليس له نصا حقا للاخ وهو المشرك وشره في الولد الغير السبع
 دعوى في حرمه ليس مطلقا فصار له نسب بسبل منه ولم يشر في حرمه في حق
 لاجل نصا كان الباع اعاد الولد اليه عين وغنم لا يعنى الولد ليس كذا هنا
 كذا في النسب له لا لولاء له الا الاستناد وصدقنا وما وجد اي له مشرك
 في الولد ليس كذا في النسب فانه شره في حقه لا لطريق ابنه في النسب
 في حرمه (ال) الاستناد بان في شره الملك من لان ويستند الى فطل العلوق
 وصدقنا النعمان وما وادفطره في حقه وكل واحد منها وليس في ثبوت النسب
 في حرمه في المشرك لانه لا مطلق حقه وكذا في ملك لان العلوق الملك
 له فتمت في حقه في الملك من لولاء ملك العلوق في ملكه فطل السبع وصدقنا
 لوداعا المشرك (اي) في شره في حرمه في الولد ليس دعوى في الباع كذا في

علق

صداق

فان اذا ادعى الولد وعلمت وعلوتها كان في ملكه نسب الولد من ملكه في الولد
 الذي كان عند المشرك وشفقة السبع وقد كان علوق الولد من ملكه لان
 شاهد له عام دعواه فظهر له (ال) وفي العلوق لولاء الملك لم يشر في حرمه
 كما في فظهر كون هذا الولد له اصل في حرمه المشرك والمذبح وضرر في حكمه
 الدام من حقه في ملكه بحرمه الا في الاصل والحق فيه ان الدعوى على لانه
 ادعى وعلى الاستيلاء ودعوى البحر ودعوى الرجل ولما جاء به انه مدعى
 الاستيلاء مدعى الرجل نسب الولد علوق في ملكه بشرطه في هذه الدعوى فتم
 الملك ومما علوق على شرطه فام الملك ودعى في حقه حله في الزم له السبع ودعى
 البحر بان مدعى نسب ولا شيء ان يكون علوق في ملكه فان اشرك حاره فاملا
 او اشركها ودلعا ثم المدعي الولد به دعوى وشب النسب وخص
 الحارة ام ولد له ويكون ذلك اعماقا فتمت في حقه المدعي ومن مدعى
 الاستيلاء يكون الولد له اصل في حقه السبع كما في حقه وشرطه
 هذه الدعوى فام الملك وقد الدعوى في لواشرك حاره فاملا
 ثم باعها فولدت عند المشرك ثم ادعاه الباع في السبع دعوى ودعى
 الرجل ولما جاء به انه شرطه فام حقه الحمل ووقت العلوق في وقت
 المدعى في لولاء ملك امه الى حقه في السبع دعوى بعد ذلك وان يكون
 الحمل فاملا للملك الى ملك الاب في لوداعا وليد امه او ولد
 ام ولد امه لم يشر مدعى ومن الاب وليد امه دعوى بحرمه حتى
 الحكم لانه شرط له في حقه فام تاديل الملك وقد الدعوى كما في شرط
 المدعى (الحرمه في الملك وقد الدعوى في حقه فام حاره لان
 اد اعرفت هذا في ملكها كان دعوى اب الباع والامام ومن
 بحرمه ودعى البحر كما في حقه فتمت في حقه المدعي فصار في حق
 المشرك كما انه اعتق الولد العام عين ولا يظهر ذلك في حقه الولد
 الا في خلاف دعوى الباع لان العلوق في ملكه كما سهره ودعى اسارى
 فظهر حرمه الاصل للولاء في حقه السبع كما في حقه لولاء العلوق
 في ملك الباع فان كان وقت ملكه لها في حقه السبع لولاء العلوق
 سبه اشهر من سبلها فطل السبع لان دعوى الاستيلاء في حقه
 حقه السبع لان دعوى البحر وسبها في حقه لان يكون دعوى اسناد
 لعدم الملك وفي العلوق في حقه بحرمه اصل فام بعينه في حقه السبع
 على نفسه فطل السبع في حقه المشرك كما اذا اعتق الولد الملك عين وصار
 هذا كما لو ادعى المشرك الولد لولاء فانه يفرض عليه دعوى هو فقط

حق

والمنظر من هذا الولد الآخر لانه دعوى محمد كما ذكرنا لعدم العلم بالوفاة عليه
فكل لو كان باع الام اصله مع الدعوى عند محمد لانه دعوى عليه
كما لو كان قد دفع الى ولو كان الباع باع الام اضا مع اصله ولو كان
فاذا عاها الاب وكذا الباع والمشتري لا بعد دعوى عند محمد لانه
لان الاب ادعى ولد حاربه له ملك ملكه لان في خلاصه دعوى كما
لو كان الحاربه دفعه انما دعاه بعد دعوى له الملك ملكه لان
كلها معناه وهذا لان دعاه باع الحاربه بعد دعوى الاب ملكها علم كما بعد
بالدفع ويحرم وانما بعد دعوى الاب اذا علم ان يكون مبيعاً او ملك
معه وذلك اذا علمت ملك الحاربه وعندي يوسف لانه بعد ان الولد
اصل والا حاربه باع وطهر باع دعوى الباع وان ما بال الام ملك
ولم يملكه لان لا اصل الفل وحده نعم العام لعدم دعوى فله الام
لو ادعى والد المدعى بينهما اي وعندي يوسف لانه بعد دعوى الاب
وبتضمنها نعم لان الولد في الدعوى اصل لان المدعى باع الوفاة
نسب الولد ملك الحاربه وصوره في الام ولله مبيع علمه كما في اصل
الدفع مع باع الدعوى الام واحمال ثوبه في مبيع لان بعد
بيع الام وذلك لان حب الدعوى للاب كان ما باع اصل مبيع الفعام
ملك الاب وانما اصل حكمه نزول الملك فاصل بعد ما زال علمه ومنه
نقد ما في هذا اي واذا حل ان اصله في الدعوى هو الولد لان بعد
دعوى الباع الولد وان ما باع له لانه لان اصله هو الولد لان
دعوى بعد دعوى كذا ولد المدين لان ولد المدين ماله اصله لان
لان انما يملك علمه فلهذا اوسع دعوى فادعى دعوى الولد العام عند الباع
في علمه لعدم دعوى فلهذا الام لان الموقوف وهذا لان دعوى فلهذا
مضروبه ملك الاب فلهذا ما لو كان في مبيع فلهذا الولد وصاحبه
كما لو ادعى احد المدينين ولد مدين مشترك بينهما فان مبيع لشركه
بالدفع نصف فلهذا الولد لعدم دعوى فلهذا الام عليه لان ملك
شاه الام الذي قالوا ولا فلهذا قول محمد لانه فان مبيع المشتري
فلهذا محمد لانه حق الملك في ماله فلهذا ولا فلهذا الام لان
ان كان قد دفعه الى الاب اصحابه لان الآخر فانها ادعى دعوى
فلهذا مبيع لشركه لان الباع في ذلك وكذا باع والمصلحة كما بعد
محمد لانه بعد ان ذلك في ماله فلهذا مبيع فلهذا دعوى لان
الولد مضروبه عن علمه لان دعوى ان الحاربه ام ولله لان الولد

وهذا يقع دعوة الناصح
 وان ما في كلام سلاف
 للدعوة له ان يقتبل
 كل من فيه انما
 وعدم فيه كلام
 فالواو في قوله
 فيها اي وعندها
 وفيه فيها ما
 الواو اصله لا
 نازع هذا يقع
 فيها وان ما
 كلامه للدعوة له
 الناصح فيه
 وهو في كلامه
 للدعوة فيها
 في قوله
 في قوله

عليها حين والاصل وكان يصدق المشرك اياه تصديقا له عن الولد
الذي علمه ويعمل الولد الاثر الذي عندنا من سب القراء ان النسب
يصدق المشرك ثم ثبت سب الاثر خروجه لان المواضع
الاصحاحان نسب اى لا يكون نسب احدهما منفصلا عن نسب الاخر واذا ثبت
نسبهما صارا بائع واما اخاه فعق عليه مرغى فكان الولدان حين
عند محمد رحمه الله الا ان اهل ادم ويؤاخذ ان كان عند المشرك حر والاصل
لا يران عنه لا يكون الاصل عليه ولا ولا اخر وهو الذي كان عندنا على
يعق عاقر من مائة باع واقره يكون للبائع وله ولم يعل على المدعى ثم
واحد الولدان عند ابا الذي عند المشرك فلا يران انه حر والاصل
واما الذي عندنا عليه ولم يعق عليه بالقراءة وله ولهذا اى والاصل ان
التواضع لا يغلظان نسب فلما انه لو ملك الاصل او ابواص والاين
التواضع الاخر اى البائع او ابي الذي يصدق الاثر يصدق له ما
او ابي احدهما من نسب من وعق عليه ثبوت نسب الاخر من مالها
فصار انه واما اخاه فعق عليه وعق ابي يوسف رحمه الله على علمه
لما امر ابي وعق ابي يوسف رحمه الله لا يفرق الجواب تصديق المشرك
لان الدعوى لما حكمت من وجهه فثبت الولدان بائع من ابا مرفوع
وكيف ثبت العالم يوم وجوبه الام فلا سقط ذلك اقرار المشرك
وان صدق الاب عتق الذي عتق بالقراءة والاخران ومعاذ ابي
وان صدق الاب والبائع وكذا المشرك ونسب الولدان من
وعق الولد الذي ثبت له كذا القراء والام والولد الاثر كانا
وقعت على حالها ولا مضى البيع وما ثبت بينهما ابا عبد الله يوسف
رحمه الله فلا ينسب الولدان من وجهه عند كل بائع فثبت ابا واما
عند محمد رحمه الله فلا ينسب الاب ما صدق من نسب الذي عتق وحررت
من نسب الاخران ايمان الاخران وقعت لان اقرارها لا يثبت
على المشرك وذكر القاضي ابو جاز ان ابا ماس قول ابي يوسف وحج
اخر ابي يوسف ابا ماس المدعى فثبت الحارم اموه ولما ثبت ابا ماس ابراهيم
ابن يوسف وعق ابا ماس والولد يصدق البيع والشهر ويصدق المدعى فثبت
قمت للبايع تصديقه انه عتقه ما لم يستلدا شفا صان وتجاوز الفصل
والاخر انه لا ضمان على اصداءه عند ابا ماس ولا ضمان للقراءة
سليم بل يثبت في قوله ان اجماع البدر له في ملكه واما ابا ماس فلا ينسب
فثبت له بطلان بفضاء الفاضل بضم بعضا وكذا في الحد فان كان

والله اعلم

Ph

حال بيع لعدم الولاءه وان كان مستأوكا فلو اوردت فاعا ومعونها
 حب ان ما ذكرنا فما اذا ولدت المبعوثه بالمشرك وادعاه اب
 الباع وان ادعاه صديق اى من الصنف فان كان يبيع حال بيع
 ودعوى الجدي لم يملك ولا له الجدي حاليه الباطل حال بيع الاب ويحق
 الدعوى بمقتضى قيام ولاية المملك على الحرة كما مر واسقط ولا له الميراث
 مان كان الاستمنا او كافرا وورثها او معونها حتى يوفى الجدي لانه
 يقوم مقام الاب في الاحكام عند علم الميراث حتى واعتبار وان
 كان ميراثا حتى يوفى وما لا باطله وان ادعاه الميراث حتى يوفى وما لا
 فاذن اى وان كان الاب ميراثا لدعوى الجدي موقوفه عند ما
 يهرسه ان اسلم الاب بطلت دعوىته وارسل او ما على الذنوع
 دعوىته وما لا دعوىته ليد باطله وان ادعاه الاب الميراث فالدعوى موقوفه
 عنده ان اسلم حتى وان مات يوفى بداء الحرب بطلت وعندها سفل
 ودعوىته حتى يوفى ماله مرفعت الميراث موقوفه وعندها سفل
 وذلك لان تصرفات الميراث لما كانت نافذه عندها كان الميراث
 حاسمته واعتبارا وما دام الاب حيا ودعوى الجدي باطله وعندها لما كانت
 تصرفاته موقوفه لم يكن حيا مكررا وجه فتوقف دعوى الجدي كما يتوقف دعوى
 الاب فذلك بطلت دعوى الجدي وسفل دعوى الميراث على ما علمنا
 ذكر من كتاب الما جاز ان الميراث اذا تصرف به ما له ولله يتوقف على بعض
 ما في الميراث لله صلى الله عليه وسلم فله ان يهبه لله او ما عندهما سفل فله ان يهبه
 حتى يهرز ان يهرسه فذلك من محرم لله كما لو كان له ان تصرف الاب
 في ما له ولله الصغر بعد الذنوع بغير علمه فله ان يهبه ما احب الى
 بان وجه الغرض بمن لم يولد له ربه ومن تصرفه في الميراث
 سفل الاول وبسفل الثاني فعلى المصنف يهرسه مقلها قوله وقال الا فان
 على وجه مفضل والعرف مفضل لانهما تصرف في ما له من الميراث
 او الاول له الحاجة ولهذا لم ينزل ما يبيع اى من الذنوع ولا يبيع
 في ما له نفسه حكما ولست تصرف في ما له ولله من ولا له المملك اما
 نسب له على ما لا يولد له الحاجة الى حاجه الولد ولهذا لم يولد له
 يبيع الولد ولو كانت محل حاجه الولد لكانت له الميراث فلو كانت
 له ما لا فاذ كانت تصرفا في ما له نفسه حكما كما كانت فاذ كانت تصرفا

دعوى الجدي

لهما

الميراث في ما له نفسه نافذ عندهما ولو باع ثم اشراها او ردها او فساد
 او بيع بقضاء ثم جازت لاقبل منه اشهر لم يوفى ودعوى واحد منها وكذا
 في الموت والعقل لانه اجره ملكه سفل ففسد في الولاءه في حق الميراث اى
 ولو باع الابن الحرة الحامل ثم اشراها او لم يشرها كما لا ريب في كراهية
 او جاز شرط او فساد البيع او ما لعب بقضاء ثم جازت الحرة بالاولى لاقبل
 منه اشهر وقيل ليس فاذعاه اب الباع وكذا الباع وان ادعاه جدي علم
 الاب لم يوفى ودعوى واحد منها اى ميراث الجدي لان كلاهما محرم حتى
 عملك الحرة مستند الى وقت العلق ففسد فما ولا له الميراث لانه
 اول الحرة حتى الميراث اى وقيل العلق الى وقت الدعوى لان على زوال
 الحكم في بعض الميراث يمنع الاستناد الى اولها فاذا انقضت ولاية الفلك
 في احد الطرفين او فيهما سفل اى بيع الدعوى وهذا قد انقطع في الولاءه ما بين
 الطرفين لان اصل الابن ما ما باع الميراث كما اذا اشراها او ما يهب
 كما في الصواب لما في ان الرد كما في الردية او خاضا بالشرط او الفسار او
 ما لعب بعد القبض بقضاء العاقبه فيهرس له ما وصله وانما قد الرد بالبيع
 بالقضاء لان الرد به يكون بالقضاء في حكم الشراء فسادا ولم يفسد بما اشراها
 ولا فلكه لانه يملك بالقضاء وعنده وعلى كل واحد ماله في الميراث على الميراث
 للولاءه اما في الشرأ فالعيب لا بالقضاء فلا يفسد عرضا في البيع
 الاول واما في صور العيب ولان العيب يفسد عرضا في الميراث لا في
 ان الشفع لا سفل وكذا في الموت اى موت الاب او اذى الجدي
 فانه ان جازت بولد لاقبل منه اشهر وقوت موت الاب لا يبيع
 دعوى الجدي لعدم الولاءه في طرف العلق وان جازت لست اشهر بغير علم
 وقوت موت حتى لقام الولاءه وكذا في العلق ان كان الاب مكررا كان
 حرا وله حرة فولدت ولدا وقد عوق الاب لا يبيع دعوى الجدي لانه لم يكن
 ربه في طرف العلق لكونه زنيا وان جازت به لا كثر منه اشهر وقوت عيبه
 حتى يوفى لقام الولاءه فان صدقته حتى ولا سفل اليه كذا الباع كما مر
 في ما ذكرنا وانما يبيع دعوى واحد من الاب والجدي كان فيها اذ كثر
 الابن في الدعوى فان صدقته في الدعوى يبيع دعوى في نفسه فذلك
 الحرة بالذمة وبعت الولد بلائيه ولا سفل البيع السابق ففسد
 كذا في اذ ادعاه الباع والمسله بماله فانها يبيع وسفل البيع
 لما مر بعلل لقوله ولا سفل البيع ونقول بخلافه اى لا يبيع

فادعى الجدي ولدان
 جازت به لاقبل منه
 اشهر وقوت عوق الاب

البيع السابق لما مر قوله من اقول الباب سلمه يدعي ملكه سابقا
 العلوق والمشتري بكذا فصار كما لو قال اشترتها منك وسقط البيع اذا
 ادعاه البيع لما مر قوله وكذا الرابع لان العلوق ملك المالك او حقه
 الاستحالة فلا يملك ما قبل القبض وانما دعاه المعتبر معلقا فانه
 يوقع له لم يسقط المالك فالحق على المالك في العبادات والى المالك
 ان يبيعها فاقا في يدعي وللعادة ان لا يبيع وقد جازت له الاقل
 من غير اشهر وقد افاضت بوجه دعوتها استحسانا وانما ان لا يبيع
 لان شرط صحة دعوى الالب ودلجارت ان يكون له ولا كانه العكس
 في طرقي العلوق والدعوة فها من ذلك وهذا لم يكن للالب ولا في
 المالك في طرقي العلوق لكونه معتوها وفي العلوق ولهذا وجه
 لولم يقع الالب ولو كانت دلت الالب فانه وقت العتق لم يرد عن
 الميرور الاستحسان ان العتق لما لم يسقط مرة للميرور وهذا
 الى آخرها جعل عدل في الحكم وعبرت الولاء تامة في تمام مدة
 الحمل للحاقا للعتق بالملغ وكذا ان الالب لو كان مع علمه في ايد المالك
 مما افاق له ولدت جارية اسم الاقل من شهر وقت الافاق فادعي
 الولد ص دعوته كذا هنا اعلم ان العتق آفة بوجب خلاص العقل
 ويصير صاحبه مختارا كلام فتنسب بعض كلامه كلام العقل او بعض كلام
 المجازين والمعتوه لتقصان عقله منزلة اليه فثبت الولاء عليه لغرض
 ولا شبه له ولا يملك غير الميرور والى بعض واما الالغاء فهو يتوزن بل القوي
 ويجوز دوا العقل على استعماله في وقت تمام العقل لملاطاف فيه فتنسب
 الاله عليه ما حالها وهو كاشنة الولاء في غير ما قلنا لانه لم يستغفر
 من الحمل في مسلبة الحق بالالغاء فكما انه اذا كان مع علمه في اولى
 الحمل كانه دلت فانه كذا اذا كان معتوها في اولى وهذا كما في الجمل
 فانه لو كان معتوها في تمام مدة الصوم وهو اشهر او في تمام مدة
 التزك من الحمل ثم افاق بعد ذلك لم يعتبر اهلا لوجوب الصوم
 او التزك في ذلك عليه في تمام تلك المدة ولو كان مع علمه
 في تمام الشهر او السنة اعتبر اهلا للصوم او التزك ولم يستغفر عنه

في تمام مدة الصوم او التزك في تمام تلك المدة ولو كان مع علمه
 في بعض الشهر او السنة اعتبر اهلا لوجوب الصوم او التزك في تمام
 المدة في وجوبه صوم جرم الشهر وانعقد الخوف في حقه سببا لوجوب
 التزك من اولى بدلت في تمام الشهر عندنا الحاقا للعتق بالملغ فالحق
 كذا هنا **باب** المدعي علمه حمل
 ما لد او المالك ادعي وصول العتق الى من سببه لعتق العتق
 فتنسب المدعي الخصومة لانه حوّل ما صار حقه ما عتق به وهو المالك اي اذا ادعي
 انسان عتقه بدينه ونوب او دارا ونحوه وادعي ذوا المد وصول ذلك
 العتق الى من وجبه عن نسب المالك ما قال في مورد دعوى لعتق عتق
 او عتق او اوجاه او دعه او غصب او قام منه على ذلك من دفع خصومة المدعي علم
 ان دعوى العتق لا يقع الا على ذاك المد لو كان ذوا المد خصما لكان اعتبار
 له وعلى ذلك ما صار خصما باعتناء المدعي بالحق فله من دفع خصما وانما قال
 منه لا يندفع عنه الخصومة بدون البينة وقال ان في كل مدعي الخصومة في الوصل
 لانه اقر المالك لغرض وهذا اقر لم يملكه فلا يكون معها وكان عليه البينة والى
 شيرته هو خصم في الوجوه لان الخصومة توجب له ما لم يحصل له الفاسد
 لا تدفع عنه الخصومة وهو ليس بخصم الفاسد في الباب المالك ولهذا اوفى البينة
 انه ملك الفاسد لم يدفع عنه الخصومة وحصل بعبه لانه حوّل ما صار خصما
 ما عتق به لادب كما قال في قول ابن ابي لي خلاص ما كان خصما باعتناء المد
 وخصما باعتناء الدن وكذا في تحوله منها فلا يصدق الا حكمه ما وقع في شيرته
 فله ما صار خصما باعتناء المد وكان خصما على الفاسد في حوائج المد من دون
 دفع الخصام فكل ما لو اقام على ملك الفاسد لا عرف لان الخصام من دفعه بدونه
 من خصمته ان كان في اوقافه ذوا المد بتمت ان العتق من الفاسد ولم يذكر
 انه وصل اليه من خصمته فله تدفع عنه الخصومة لان حاجته في دفع الخصومة تدفع
 بدون ملك الفاسد في ذوا المد انما نصب خصما على الفاسد في دفع حاجته
 في دفع الخصومة الى ذلك والخصومة لا تدفع بدون قبول الداعي الفاسد فحصل خصامه
 على الفاسد ضرورة الحاجة اما دفع الخصومة عنه لا يشترط ان يثبت ملك الفاسد لان مجرد
 قبول الداعي كاد يدفع الخصومة عنه فلا يثبت خصما عنه في النائب المالك والى
 الخصم من دعوى وان قال او دعه ربح اعترف بوجوبه دون سبه وسهلا لذلك
 في دفعه عند محمد بن ابي الله لانه اطلق رجعت في الوصل اي وان قال ذوا المد ودعي العتق
 ربح اعترف بوجوبه ولا اعترف بسبه ومثل الشاهد ان اياك ان قال او دعه
 ربح اعترف بوجوبه ولا اعترف بسبه لا تدفع الخصومة عنه عند محمد بن ابي الله لانه اطلق

الجب سيعر له الملك فلهذا لا يستحق التنازل ولا الجاه والرهان
المعنى فيها دوام القبض لا نفسه اى ولو ادعى رجل ثمة المصدق على اليد
واعى ذواله ما ذكره او المودعة ونحوها لا ينفذ المخصوصة وفى السلام المدا
او على فعله لا يخرج المخصوصة باحالة المدعى لان ذلك المدعى لا ينفذ
اشترى يمكن وقبضته فانه حذرت لو اقام منه على المودعة فنفذ المخصوصة
عنه لان حكم الفعل الذى هو اشترى ينفذ به اى بالقبض ما اذا ادعى القبض
مدعى اشترى بها ففعل اشترى انصار كما لم يدع فعلا علمه ونفى عن القبض
ما سات اى مدعى من الغائب فكذلك هذا لانه القبض منها اذا لم يملك السب
اصلا ومنها اذا ذكره وذكر القبض دون ذكره ليس المدعى بغيره او لم يملك
فعل تقديره ان شترى بها لا ينفذ الا اذا ادعى المدعى المطلق وهذا
لا ولا الجاه ولا وجه فانه لو ادعى على ذلك المدعى اى المصدق او رخصه وذكر
القبض و اقام ذواله ليدفعها او المودعة لا ينفذ بغيره ولا ينفذ المخصوصة عنه لان
منه المصدق لا ينفذ الا لوجه وليس بنفس القبض فانه لا ينفذ حكمه بالغير
القبض بل المعنى فيها دوام القبض نسقير وذكر بنفس القبض لا ينفذ منها
ولا يجعل يحكى الفعل غير ذلك الشريك فانه من غير القبض كما ذكره
القبض منه ما لا لا نهاء فان حصر المقله قبل التكملة او بعد منها فاصدق
الم ويقع منه المدعى لان الاقرا دعى فله لا لا فعله الا لم يقم المقله على
الملك لا ينفذ انما قامت على غرضه والاصح اولى كما لو اقام المدعى عليه
اى واذا اقام المدعى شاهدين على ذى السلامه عند اشترى مولى المدا فله ذواله
منه انه غير فلان الغائب اودع ما لا ينفذ عنه المخصوصة بل وان كان المصدق
بشاهد المدعى لغته التكملة او اقام المدعى على وجه شاهد اوطا فحصل المقله
دفع العبد الى المقله ويقع علمه بالقبض لم قامت على ذى البدل او نوم المدعى
ما كان البسمه او باع ان الشاهد اول دعواه اقام الشاهد المالى على المقله لان
اذا ذكر البسمه او باع ان الشاهد اول دعواه فله علمه بغيره انما ثبت من ان الملك فله
للقاب وبان سم المدعى لانه لا ينفذ على غرضه المملك فله انما ينفذ
حقه لا والشاهد كان عليه المدعى فهو اقله فله بغيره ما ينفذ العبد
الى المقله ولم ينفذ فله علمه فله بغيره المملك فله انما ينفذ العبد
اذا كان البسمه على المقله فله انما لا ينفذ المقله دعواه حاضره على ان ملكه فله انما ينفذ
علمه سم المدعى فقامت على ذى البدل اقام المقله قبل القبض المدعى بغيره
القبض المدعى ان اقامها المقله دعواه القبض المدعى لا ينفذ اقامه البسمه على المقله
على الملك ان سم المدعى قامت على غرضه لان المقله انما ينفذ البسمه على الملك

وان ذال الدكان مودع عام حصة والبسمه حصة جواله اس كاذ فله ان سم
المدعى قامت على المودع وعلى مولى ملكا كما ثبت عليه المقله واقعه لبسم المدعى
والاصح انه اذا قامت المدعى بغيره الا فله وذال الدكان ينفذ المدعى على
وقع سم المدعى والداقعة اولى كما لو اقام المدعى سمه اقام المدعى علمه سمه
المدعى عسفا فانه قبل منه فعن البسمه على المدعى وبتره من على سم المدعى وروى
انه ينفذ به منها لان الدكان لا ينفذ اقله عدمه ولا لا فله سم المقله علمه فله
كما روى ابن ابي وروى انه اذا اقام المقله دعواه حاضره من على الملك فله المملك
المدعى والمقله تنصن لانه لا يملكها لانه يكون العن من دعواه المقله وسلم الى المقله
وعلى كل واحد من المقتضين يكون المدعى والمقله كما روى ابن ابي المملك له فلان
الدكان حصة واما ذال الدكان فله فلان اول المقله عدمه كما لا يملكه بل اوله
المقدم لما قبلت سم المقله على المقله لان البسمه لا ينفذ الا على الخصم المملك
كان العن ما ينفذ به فله بغيره الى المقله فله الى المقله كما كان المدعى
والمقله كما روى ابن ابي وروى انه اذا اقام المقله دعواه حاضره من على الملك فله
كذلك هذا فله انما ينفذ به من سمه الى المملك من الحسن وسما لى العن
من هذه المملك فله الى رجب كذا ينفذ من الحسن الى رجب الى رجب الى رجب
في الكل واصدق المملك سمها نصفا ذال الدكان ما ذكره ولا وجه العن
منه المقله ان المملك من ممتلكات المدعى فله حصة ذال الدكان
الاصح من المملك حصة لان انما ينفذ المملك سمه على المقله
لان اعراض ذال الدكان فله المقله والمقله اولى الى ذال الدكان
على القضاء للمقله لان القضاء وقع علمه او علمه باقم دولة الا بعد
سحق بقوله لان فله المقله ينفذ سم المدعى لان فله المقله
على الملك فله لا ينفذ سم المدعى لان بغيره المدعى وهو المملك
سمه على الوجه الذى اقامها ذى البدل القضاء للمقله سمه فله
ينفذ المملك له فوق من هذا ومن اذالم فله المملك سمه على المقله
فمن المصنف وجه المقله سمها فله الى ذال الدكان سمه على المقله
المخصوصة من المقله واعرض ذال الدكان فله المقله الى رجب سمه من رجب
المقله على العن وكان هذا الدكان المدعى فله ومنه المقله اولى
له وهذا ذال الدكان فله المملك سمها على المقله دعواه قضى العاض
ما لم ينفذ من حصة ذال الدكان على هذا الوجه لا ينفذ لان المملك
صار مقتضى علمه لان المقله اقام البسمه علمه اولان ما ينفذ من مقتضى علمه

محقق الغضا، فحق له ان يدعي للملك المبيع ودل عليه على ان الغضا
سنة من الدقضا، استحقا ولا قضاء، ولكن ما قيل من ان الغضا المدعى عنه
كان اعادة البسم له ما هو ثابت له بالقضاء، فحين ان لا يقبل مطلقا فليس
فيه بالقضاء، الملك كان اعادة البسم وهو لا يعد الملك الا فان الملك لم يصر
المقر له مقضا عليه من البسم فلا قيل عنه بعد ذلك على المدعي وذكر الامام
ابو حنيفة رحمه الله وان كان المشتري انما اقام له رخصا والمقر له وقض
له لا يخل بعد ذلك من المقر له لان المقر له مطلقا له ان يبيع المدعي في
المقر له وان يكون خصما ودفع القضاء على المقر له الاول اي وان
ادعى المدعي خصما على المقر له الاول او قرض والد له رخصا والمقر له لم يخل
سنة من المقر له ودفع القضاء على المقر له في عام المقر له بقتله ملكه كان اورد
وقيل ان الملك كان من دفعه له في عام المقر له بقتله ملكه كان اورد
لا يخل من البسم والمقر له لا لم يخل للمدعي من المقر له بقتله ملكه كان اورد
حقنا فليس بانه دفعه لان حق مطلقا له ان يبيع المدعي اذا دفع مطلقا
ودفع العيب على المقر له فخرج المقر له ان يكون خصما فصار رخصا للمقر له
طفا فاذا قيل للمدعي دفع القضاء على المقر له والمقر له على ما ذكره المحقق
لم يصر مقضا له فيها ولا في الفصل الاول وهو ان اقام البسم على كل الد
فانه قد قيل للمدعي حق ما في ذلك من المقر له في ابطال حق المقر له
في الخصومة كان في المقض على ذلك المقر له دفعه بعد دفع القضاء للمقر له
وان ادعى ان ما فيه الاصل بعد ما شهد لكل واحد واحد من البسم
جميع البسم وفيه شاهد اورد في البسم او اورد في البسم او اورد في البسم
واحدة للبسم شاهد واحد او له اورد في البسم او اورد في البسم او اورد في البسم
شاهدين لم يقض بهما القاض لعدم الترتيب فاذا قرض له البسم من المدين
ما ادعى هو اقر له ودفع العيب له لانه ملكه ظاهر اورد في البسم او اورد في البسم
اقر له لم يجرى حق ابطال سنة المدين فاذا ركب سنة كل واحد منهما في
سنة فصنع لما اراد ما موقوف لان البسم للمقر له اقر له علم وكان انما
دفعه على المقر له فاقر له بطلان اقام البسم بحصل موافقة البسم يكون هو مقضا
ولم يصر على المقر له كذا ايضا كان سنة ما فيه سنة الخ رخصت منها فصنع
وانما قيل بعد ما شهد لكل واحد واحد وادعى اقر له ان لا يورد اقر له
البسم اقامه البسم للمدين مع اقام البسم بعد ذلك في بقض ما عليه البسم
لم يقر له لانه هو اقر له في ذلك لا طرما مطلقا ولم يظهر طرما لم يورد في البسم
بعد الاقر له رخصا والبسم للملك المقر له يوم الراء خارجا واقر له خارجا

فان قيل اذا دعت البدل للملك للمقرض فصار اذا اقر له بعد اقامه
كان هذا كالخارج موقوف على الدين ان يقض جميع الدين للمقرض فلا
كان هكذا اذ اقر له البدل بصدقة المقرض ولم يقضها لان اقر له
لما صار له بعد اقامه البذل على المقرض موقوف على ان لم يترك سببا وسقط
ان ركس له نظرا لما تركه لستحقاقها وقول الشهان فاذا اقر له البدل
بذل اقر له بصدقة المقرض فذكر الامام خواهر زاده كلامه لو كان
كل واحد على الصب لان النصف سفل الصب للمشروع لو كان هذا الامر
يقض قوله كلامي على قوله ويقض من منها ان يقض صفا بالعين منها
نصفين كلاما لو كان كل واحد من العديتين منها ان هذا العين له
وصيه له الذي صوره به حب لا يقض به منها لانه لا عين اياها في نفسه
في النصف الباقى تنصف على هذا الوجه سفل الصب فلم يوجب لو كان هذا
فيها لم يقض بقض باقية نصف لان الشروع في الامور سفل الصب لم يقض
منها على الاثر لان ابطالها على اقرطال البدل اياها واقتضى بالعين
من العديتين نصفين او ايراد اقل العديتين ان يقع ابطالها صاحب الزين
له لا يوجب البذل لان كلاهما صار موقضا عليه من ابطال البذل لان سفل
واحد منها سفل في قيد النصف لان كل واحد من سبب سبب افسد الكل
والنقصا لا بالتعسف سفل سبب في النصف وان قيل لم يمكن ان يجعل كل منها
موقضا عليه في النصف الذي صار له عليه له في سبب ذلك فكذلك فلا يمكن ان
يجعل خصما فم فلف ان سبب لكل واحد منهما في النصف الذي صار له
حق الملك ان لم يمتدحه لانه اقام البذل ان اجمعه له والبذل قبل القضاء
بعد حق الملك للمدعي وحق الملك مصر محتف بكون كل واحد منهما حقا للملك
في ذلك انصف خصما فكل هذا ذكره الامام خواهر زاده في نفسه ثم ان كلاما
مهما مقتضى علم باطل البذل في البذل في النصف والقضاء باطل البذل لان عين
القضاء باطل البدل المقتضى علم باطل البدل للجنون ان مصر مقتضى ذلك
المقتضى علم باطل البذل اول لان البذل اقوى من البدل كلاما على ما تقدم
منه ان من اراد وجهه لان الماصم يظهر الحال اذ اريد صدور مقتضى
لها فهو كما يقتضى علم بالا رضى الدار نعم على الماء والنجس قوله كلامي
تعلق بقوله ولا يوجب اى هذا لا يوجب منه اى من اياها القرض والقضاء علم ولا
بما اياها اى من اى من مقتضى علم بالماء فم نعم على صاحب بعد ذلك من على عين
في من ان من اراد وجهه اى وجهه حتى يقبل منه ويقض بكونه فارعا في الشركة

مع ان مقتضى علم بالشركة فيه وهذا لان المناصير لوجه هذا المعنى كان
 شوبها بظاهر الحال لان الشهود لم يتوفوا المناصير فلم يرض عن القضاء
 بالمناصرة قصد فلم يرض عنه مقتضى علم فجاز ان يصير مقتضى ان يرض
 كالان اقام بغيره على ارض انما له وقضى له بما له فانه مقتضى ان القضاء السحر
 بلا تظاهر الحال بلوانه انك قضى علم بالارض اقام بعد ذلك بغيره على السحر
 انما قيل به وكذا اذا قضى رجل بالارض صارا للمقتضى مستحقا لثابتها
 بحكم التعصب ثم اقام للمقتضى علم بعد ذلك بغيره ان البناء فانه يقبل بغيره
 ذكرنا ذلك هنا وكذا لو اقام على الشراء وصاحبه لان القضاء بالنسبة
 السليمة للمقتضى له اى بخلاف مقتضى ما لعين منها نصنصن ثم اقام احدهما
 على صاحبه بغيره بعد القضاء انه اشترى وصاحبه فانه يقبل بغيره لا يتكلم
 بصير للمقتضى علم متلقيا للملكية الحقيقية بعد القضاء ورفق القضاء بغيره
 لا يتكلم بغيره وعوضا للعلم والمقتضى له فان اعادة للمقتضى قبل القضاء بغيره
 له كما مر اى ان اعرض للمدعى الذي لم يزل على الشاهد الاول وحصل
 المقتضى خصما باعتبار ان واعاد عليه البسم قبل القضاء لما يقضى بالكل
 له كما مر قوله لان المقتضى مطلقا لغرض عجز المدعى وذلك لان المدعى
 لما اعاد الشاهد على المقتضى فقد ابرأه الدية للخصومة وانما انما للمقتضى
 مع المقتضى ولم يزل لان العبد بغيره واداسى هذا المدعى خصوص
 بعد اقراره للعلم مطلقا لغرض عجز هذا المدعى فصار له الدية للملك
 في العبد للمقتضى فبغيره غير المقتضى لانها غير المقتضى كذا للمقتضى له
 اذا اعاد لانها لا يقع انشاء لعنه الدية لصاحبه ولا دفع حضور المقتضى
 اى كلاف اذا اعاد المقتضى البسم قبل القضاء لما حذر لا يقضى وانما
 بسم بكل الجدل بل يكون العبد بعد اعادة البسم منها نصنصن كما كان لان
 اعاد البسم غير المقتضى انما قبلت باعتبار انه اعراضه الاول واساس
 خصوصية مع المقتضى واستثنائها منه بغيره لان صاحب بناء اعاد منه
 المقتضى لا يمكن ان يجعل لغيره خصوص مع صاحبه لعدم الدية لصاحبه
 ثم ورد على هذا انه ان لم يكن ان يجعل اعاد البسم منه لا سيما للمقتضى
 مع المدعى انما ان يجعل لا يقع الشاهد لانك المدعى على المقتضى له
 ذكرنا هذا اذا اقام بغيره لغيره موقفي اليه فادعوا الدية قبل القضاء
 له انه لفلان الغائب اودعه اياه محضر المقتضى قبل القضاء ووقع العبد
 اليه فان اقام المقتضى بعد ذلك بغيره اودعه اياه الدية قبل القضاء

له

دفع البسم للمدعى له اى ادعى بغيره انه اقام البسم على مودعه وسوغا
 واجاب عنه بقوله ولا دفع حضور المقتضى بغيره لا يمكن شاحدا للمقتضى وانما
 للشاهد انك اقام المدعى اوله لانك المقتضى ان تقول انك انك اقام
 على المقتضى انك هو مودعه وانما غاب لان المقتضى كان حاضرا وقد ادعى
 ودفع اقامة البسم والمدعى على المقتضى انك لا يمكن بغيره انما الخاصة
 ولا للمدعى صاير نصنصن الى بسم الاول فصار كالمقتضى حين اقام المدعى
 شاهده وللآخر ارجح شيوع فكون المدعى منها نصنصن فان قضى الاول
 ثم اقام المقتضى بغيره لان بسم صاحبه قامت على المقتضى وامر لا يرض
 الاول على المقتضى اى لو اقام المدعى البسم انما عدل اودعه والدوم مع
 الآخر بغيره فقبل ان يركى البسم الى اقامه اقرضوا المدعى هذا الذي لم يزل
 اياه فان العلى بغيره اقبل على المقتضى ولا يمكن المدعى اعاد البسم له كما ذكرنا
 فان نك القاض بغيره فقبله لا بعد اقراره لعنه المقتضى ثم ان المقتضى اقام البسم
 انه عدل اودعه والدقيق لا بعد المقتضى فادع المقتضى ولا قال انصار
 مقتضى علم بغيره صاحبه ولا يقضى له لان بسم صاحبه قامت على المقتضى على
 المقتضى يكون المقتضى علم هو المقتضى لانك انك شهود المدعى شهودا
 في البسم ولم يكن هو وكل للخصومة علم فكل من اقام البسم على اقامه
 على المقتضى فلم يكن المقتضى مقتضى علم فكل من لا يمكن للمقتضى مقتضى علم
 وقرئت له الملك فاقرض الدية استحق عليه القضاء فليس كما كان
 اقرض له بعد اقامه البسم عليه بغيره ان اقرض بغيره كما ذكرنا خلاف ما مر
 في قوله فان اعاد المقتضى الى اقرضه فان افاض القضاء بالكل ثم اقام المقتضى
 بغيره ان لا نقول منه لان المقتضى لم يرضه اقامه البسم عليه صاحبها
 به فكون هو المقتضى علم دون المقتضى حين ان يقضى له ويجوز ان يكون قوله
 خلاف متعلقا بقوله فاما سبق ولا يرض بغيره اقامه المقتضى ولا له بعد
 متعلق بقوله يقضى له اى يقضى للمقتضى في جميع الاوقات لان بعد ذلك اقام
 البسم اوله سمط المقتضى ما يقضى له فانه حينئذ لا يقبل من المقتضى بعد ذلك
 لان صار مقتضى علم حين اعرض صاحبه الاول وجعله خصما له كما قلنا
 فان اقام المدعى علم بعث لفلان ونقص ثم اودعه اقام البسم على
 اى يستحق اعتبار القضاء اى لو ادعى عبدا في مدعى وادعى الى القاض
 فقال له القاض انت شهيد فلما قاما باع فوالد اقرض المدعى البسم للمدعى
 اودعه المانع وغاب بغيره المانع فصار المدعى على المدعى علم بغيره المانع
 ثم اودعه اقام على ذلك بغيره اودعه اياه الدية قبل القضاء

البسم

المديعي اقام شامدا ولا وشا هربت ولا جعله كذا في بعض المواضع وذكر له ان ليس
 ان يقض منه ما يبيع على الغائب ولا تنقض هروضا عنه لاننا لم يكن الحاضر
 خصما للغائب اذا كان ما يبيع على الغائب سببا لما يبيع على الحاضر كما لا محالة
 اما لو كان ما يبيع على الغائب سببا لما يبيع على الحاضر على تقدير كونها باقية
 الحاضر مائة لا تنقض خصما ولا يبرء دعوى النكاح وهذا كقولنا لا يبيع على
 غائب هو المخرج وهذا لو كان سببا لما يبيع على الحاضر وصدقوا في الخصومة الا على
 تقدير البقاء وان قال الدالوا شركا لنا اوفى العقد لا نفى عن الخصومة وانما
 قيل من هذه العودات قيل فانه في فصل كذا من مائة مائة او كذا من مائة
 فيخرب ان نقل ههنا في فصل كذا من مائة انما انصب خصما فيه فلو قد
 اعرب بذلك وقب الدعوى ولا يبرء اذ اخرج نفسه للخصومة قال
 في ثم اقام المقر له على الشراء لا يقبل للتبطل والمخض علم وقيل القضاء
 نقل لانها واقعة لا لا يبرء عليه المديعي ان كان لم يقع منه ذنب الداعي
 ما اوعاه وقض عليه سهم المديعي ثم حصل المقر له واقعة تنسبها ما اقره فوالد
 والشراء لا نقل سهم له لا ينسب على الملكة في الدنا وانما رخصا علم
 بالملك بطل دعوى ملك الملك منه لا احتساب لم يبرء منه لو كان المخض علم
 متصفا لا ازال يمكن القضاء للتبطل بالملك الا بانساب الملك المتضمنة قوله
 اقام المقر له سببا على الشراء قل ان يقض سهم المديعي نقل سهم لا ينسب
 المقر له واقعة عليه المديعي ان المقر له اذ حضر نقل القضاء للمديعي فيحصل
 العاقبة العبدان لا في ذنب الدانما لا يجعل المشرى خصما للمديعي وجوب
 باعتبار الدنا والملك والمشرى بسهم يدفع سهم المديعي باها اذ اتفقت
 على مردوع حال سهم منه ذنب الداعي المديعي مقبولة كما ذكرنا لان
 بعد علم المديعي على المقر له سهم بعد خروج العبدان المقر له لا يعين
 على اذ جاءه الاول واشتأن في الخصومة مع المقر له فلم يجعل سهم المقر له واقعة
 ومنه في الدعا غير المديعي مردوع وان علم القاضي بالشراء وجد المديعي
 ان يبيع لسبب لا يبرء ولا لا يكون البيع بعدا عند شاهداه والمخض
 قال لان المديعي صاحب مائة لا يبرء منه ولا يبرء من المديعي
 وان علم القاضي ان ذنب الدان مع العبدان الغائب او صيد المديعي في ذلك
 ان يبيع الخصومة عنه واذا اقام ذنب الدان سببا على اقره المديعي ذكره
 لان حشدت ان ذنب الدان اوسع ما نذ ظاهرا لا يبرء منه المديعي
 حشود الدعا الغائب سببا اقام المديعي شاهد علم
 هذا ما وجدته في نسخة في المخطوطة قال اني سوا اقام

السمع على ذلك او على انفاذ ذلك اذ قال المدعي "وهذا من الذي ادا
عديت شهود بصريح حق المدعي وهذا على الحالم الحكم" وانما نأخر
وموضوعه بولس وسمو ابراهيم على ان يخلو بطلان بصر صاحب البتة ولا يجوز عند
بعض ولا يحق له الردع ولا ف او باء بعد اتمام المدعي بصره في فعله
فان لم يعلو القاض او اذ قال المدعي "من دفع لاني استخاف من الجحش اما لو كان
التفصيل لا با فانه البتة ولهذا لا على القاض الحكم" جعل المدعي في الشك
مستخفا من بصره في الدعوى باب السمع على المدعي
نعم على غير ادعى او لم اقل او قد اذع السواء او لا وقت وشهدوا
لا لا قبل ان لهم شاهد الاصل وقد كذبهم فاعلى البصر
كما لو اذع ادعى انهم شاهدوا ادعى انه لم اقل فانه قد اذع ادعى
ذلك ملكا بسبب اندفع اى لو ادعى الملك سبب الشراء او الارش
مان قال هو ملكي اشرته وفلان او ردم وفلان وشهدوا الشهود له
بالملك المطلق بان قالوا لا لا هو له ولم يردوا على ذلك لا قبل شهادتهم
وفي الفصول هذا اذا ادعى الشراء مع وفلان يقول اشرته من
فلان بن فلان الهلاني اذ ادعى الشراء مع محمول بان يقول اشرته
فصل او اذ ادعى انهم شاهدوا البصر اذ ادعى القاض قبل ان لم اقل ان المحمول باطل
فصل بان لم يدع الشراء وقبل لم يقل له في العودين وبني الجاهل لم يقرض
منها ففعل الحصفه لا يسمع وصبر شهادها على انهم شهدوا اى ان الشهود
شهدوا كونه المدعي كما لو الاصل وقد كذبهم المدعي فاما قبل الشراء فكذلك
لم ان الشهاد بان الملك المطلق شهاد بان الملك الاصل وانما لو اذع اذع
الودا بالصفه والملك سبب لاوجب اسمعاق الزوايد فهو دعواه
الملك بسبب كذب شهود فاما قبل السبب لا لهم شهدوا وشهدوا الملك له
في المدعي قبل ان السراء او الارش وان الزوايد الحاديه على ذلك صحت
على ملكه وهو كذبه في ذلك ولا يمكن العود حتى يقول التكتل في شهدوا
بالملك القديم وهو ادعى ملكا حادئا لا تصد ان يكون الحادف قديما او
القديم حادئا ولا للاصل ان الشهود له اذ كذب الشهود في كل
الشهود اذ بعضه وعلى العود لا قبل شهادتهم لانه فسحق بالملك
فصل هذا كما لو اذع الشهود في الدارح اذ ادعى ان ملكه من يد شهود
ان ملكه لا يسمع فانه قبل فلان المدعي كذب الشهود فاقبل الشهر
فلا يسمع ولا يقر في الاجل ان دعوى الملك بسبب كذب الشهود على
الملك المطلق لان شهادتها لا يمكن التوقف فاقول ان دعوى ملكه

ان غاص هذا العنق له ولم يذكر سببا فاما قد قيل منه انه ادعى نقل
ذلك السابح هذا العنق علم وقال انه ملكه سبب الشر او فلان
او حتى يكون دفعه لا نه صا رسا فضا نه دعواه ولو ادعى انه لم ينفذ
بالشر او الا ولا يشهد بانه بعض ما ادعى كما لو قال ملكي منسوخة ولا
منذ شهر اي ولو ادعى ان هذا العنق له مطلقا ولم يذكر السبب فشهدوا
انه اشتره وقلان او دونه من قبل شهيدتهم لانه ادعى انه ملكه من الاصل في جمع
الاشهاد وجمع شهداء انه ملكه في بعض الاوقات وهو باهر السببان
ما شهدوا ببعض ما يدعى فلم يفرم كذب المدعي اما في فليت وصار هذا
لو قال المدعي هو ملكي منسوخة وقال ان هذا ان هو لم ينفذ فانه قبل ان
قد لان في الشهر بعض السنه كذا هنا واذا قبلت شهادتهم فقه له بالملك
وقد سبب كما لو ادعى المدعي الفاضل ما شهدوا له بالانفاق فانه قبل ان
لم ينفذ ما شهدوا بعض ما ادعى وفيه بالالف ولو شهدوا صراها بالشر او ولا
الملك المطلق لا ينقل الا خلافا لاجلها في التعليق او
الشرط اولها ان كان احد من المشتبه اي لو ادعى انه له مطلقا وسيد
اخذ الشاهد انه ملكه سبب الشر او فلان وشهدوا الاخر انه لم ينفذ ولم يذكر
سبب لا ينقل الشهاد لان الملك المطلق صاير للملك سبب كما اننا في هذا
اخلافنا في الشاهد في الحق فثبت قول الشهاد كما لو اخلافنا الشاهد
في التعليق بان ادعى امرأة غاصها الطلاق فقامت شهادتهم فشهد
اصحابها بالطلاق مطلقا والاضراب بالطلاق او اخلافنا في نصن الشرط
بان شهدوا صراها انه علق طلاقها بدخول الدار ولا فانه علق ففرم فلان
او اخلافنا في لفظ الكا بان شهدوا صراها انه طلقها وذكر ان هذا لا فلفظ
الكا بان قال انما هو اطلقا او نحو ذلك او اخلافنا في حق المشتبه
بان شهدوا صراها انه غصب ماله من غصبها الفريم واستهلكها وشهدوا الاخر
ما غصبه من عبد فثبت الفريم واستهلكه فان في هذه المسائل لا ينقل
الشهادة لان ما شهد به اصحابها لم ينفذ الاخر كذا هنا وكذا
لو اخلافنا في المودع ادعى سبب الملك لا نه كذب صراها لان في هذه
الملك السبب وجمع ما ادعى ما شهدوا ان ذلك لا ينقل الشهاد لان
ادعى انه لم ينفذ الشاهد بالملك سبب الشر او فلان واخلافنا في المودع بان
شهدوا صراها انه دونه ولم ينفذ الاخر او فثبت ان هذا اخلافنا في سبب
الملك بان شهدوا صراها انه اشتره وقلان ولا فانه وجمع من فلان فثبت

لا نه كذب ادعى اي ان لا ينقل الشهاد اذا اخلافنا في المودع في المودع
المدعي كذا لصراها صديق ذلك لان لا يمكن ان يدعي الملك لا امر بها
لان لا يتصور ان يكون العنق الواضعا للشخص واحدة ان واطلكر
واحد وادعوا بالشر او والجميع فكيف المدعي كذا لا صراها به لاي ولا ينقل
الشهاد في حق لانه في ثلث اشهاد ما كذب الا ان يوفق بان
يدعي بعد الملك لانه هذا العنق يثبت الجبب وجمع ما يدعى في الجبب
شاهدت بان يقول ان مثل المراه كذب وجمع ما ادعى ولا نه وجمع ما
ثم مات الام ويحكم مرا بال او اقام على امر ان الام شاهدين ويقول في سلم
الشر او كذا شرته وقلان ثم يجمع ما لا شره اسوسهم وجمع ما
على الجميع شاهدين فان عندنا قبل لا يرفع عنهم التبع فان قبل
ان يعمل هذه الشهاد دون هذا الوقت لانه ادعى ملكا مطلقا وانما هو
مواخلافنا في سبب الملك له انفعلا ان العنق ملكه في ان ينفذ بانها
علمه وبلغ ما اخلافنا في كانه لا اقراره فان اذ قال لفلان على الفريم فثبت
صالح المقل لا بل وعصبه في جيب الانفاق في المراه في جيبها وجمع ما
في السبب فثبت ان من سببنا في هذا الشاهد بالملك فلا ينقل الشهاد
له لان ينفذ الشاهد في قول الشهاد في الاخر او فثبت
فان ينفذ المراه في حق المراه وان ينفذ له ولم يفرم في اقره لا فرفم
الاقرار ولا في الاعمال في البيع وجمع ما لو اقر المشتري للمشتري
وصدقه في البيع فاما اذ اقر البوعه ما قال له ما من قبل فثبت ان ان اقر البوعه
بشرطه عن دفع له لم يفرم في المجلس في اقر هذا العنق لا سال اخر
ما قال ان انه ملك فلان في الحق في نصه وصدق المراه في هذا الاقرار منه
ولا ينفذ في الحق على الاعمال لا يكون المراه في الملك وجمع ما
بان كان باع منه على انما اقره فاقب انقضاء من الجبب وجمع ما
فلا يكون هذا كذا في حق واعرنا في سلطان القضاء ولهذا ان لا ينقل
ان لا اقره في البيع وجمع ما لو ان المشتري لو اقره في حق ما شهد
العنق الملك لشريته وقلان في البيع في الحق في نصه وصدق الباع في ذلك
فاما اذ اقر المشتري ان يوجع باع ما به لا في حق ما يبيع عليه ما قال الباع
ان المشتري في الملك في هذا العنق فثبت ان الباع في حق ما يبيع
بان العنق في حق هذا العنق فثبت ان الباع في حق ما يبيع الا اقر
القضاء لانه اقره في البيع وجمع ما لا ينقل الشهاد في حق ما يبيع
او دونه في الاقر في القضاء بان شهدوا في البيع فثبت ان في حق ما يبيع

[illegible]

اى لو كان المراد ان ملك العربى قالوا وادها حارسا وسالوا من
 القاضى القسم فبى ان القاضى ولم يفسر بينهم بقرينة ما لم يتفقا على ان
 عبد الله حارسه فله ان يملكها وفى الجملة لا يصغر من هذا قول الكنى
 وهو المانع والمقصود به ان احار رجع الوفاء ولم يترك الخلاف
 وانما ذلك لان القسم نفع الملك المستل الى الوفاء لم يكون من
 ضابطا المستفيضة فحقه وقضى ليس يحكم علمه وانما هذا الجاهل لان
 المالك والمستفيضة على حكم ملك المستل الى الوفاء دليل ان جواز
 نفسه ان الوفاء له ذلك من القسم فبى ان القسم فبى ان الوفاء له ذلك من القسم
 بخلاف ما ذهب اليه من ان الوفاء له ذلك من القسم فبى ان القسم فبى ان القسم
 بعضهم مرجحا وبعضهم خصما وان كان مقررا لم يملكه بعضا او لم يملكه
 كالمعتمد الملك الطوائف فاعلم ان ادخلوا الملك لم يملكوا الوفاء المستل
 اليهم وسالوا القاضى القسم فبى ان القسم فبى ان القسم فبى ان القسم فبى ان القسم
 ان الملك فاداد القاضى ان الملك انهم انشروها وسالوا القسم فبى ان القسم فبى ان القسم
 بقسم بينهم وحقه على جعفر لانه لم يملك الاصول انهم لم يملكوا
 والقاضى من ذلك ان ملكه الملك الطوائف فاعلم ان ادخلوا الملك الطوائف فاعلم ان
 باصل الملك المشرى في الارض وبه ومن المشرى من رجا ان
 المشرى بعد البيع والنقل المستفيضة على حكم ملك الباع وبذلك لا يرب
 على القسم فبى ان الوفاء له ذلك من القسم فبى ان القسم فبى ان القسم فبى ان القسم
 اسم الباع وان يقولوا انه ان كان لا يربى لربى عمو وان شربها فبى ان القسم فبى ان القسم
 حط بقسمه باقراره لم يملك فاقروا باصل الملك لم يملكوا القضاة
 على ان ينفق حقه وقضى ليس يحكم فحقه فلا يربى من ذلك فاداد
 لم يذكروا الباع لم يملكه لان الملك ان جعل قضاء عليه لان القضاة انما يملك
 لم يربى وقوله انما العرض استنفا وقوله لم يملك الباع انما كان له ان يملك
 عرض باعوا او لم يربى من ان يملك الباع انما كان له ان يملك الباع انما كان له ان يملك
 حذر التيقن والرضى معرض التيقن والتلف كذا القسم فبى ان القسم فبى ان القسم
 للخط واعتبر ذلك فبى ان المودع فانه لو اودع رجل عبد يربى من مالك
 القسم كان له المودع ان يملكه ويحفظ كل واحد منهما نصفه وان
 ينقض المودع على ذلك وما من الخط واعتبر ايضا الباع على
 وان الالب او يوصى او باع عرض الكثير افساحا ولو باع على
 لم يربى وكان ان افساحا ان لا يجوز له ان يملكه الا ان يملكه
 الغائب الا ان استجانه انما يربى من المودع انما كان له ان يملك

لربل آخرفه الموصى له الاول منه لمن ان البسه اقول ولا قول كونه محظوظا
دوم ولا له لذلك اقول الاول لا يحسم الاول على الوصيه وهو الموصى
بالقضاء فلو عاد العبد المحض به الى الوارث بعد ذلك شره بالاربعه او غير
من سله صبه او وصيه اصل لم ير له العبد الا قول ذلك اقول الوارث بوصيه له
له به ان العبد المذكور عاد له من اراد في زعم الوارث ولا ير الوارث يكره ان
يجمع سرعته مطلق فجمع لانه سرعان اننا ههنا شره وادوا القضاء به
الزود في العدا سله بعد ما اطلقا اذا كان من اراد في زعم صار كانه
لم يخرج والتركه في الوصيه فقد وصيه الموصى له وان فاص به الى ان
الوارث العبد المذكور اصل الاول له العبد المذكور بوصيه له في الوارث
لان العبد المذكور اقره الوارث للبره على هذا الوارث لما ذكرناه والوارث
الاول زعم الاول انه ملكه فكون سم بالعبد لا حرام ان زعم اليه وركان
فاسلته زعم المسمى كاشري عدا اقره به كون سره جازيا ما يقع زعم اليه
وان كان فاسلته با على زعم المسمى واذا حق له ان يصبه اصل المقر والوارث
فعمه العبد المذكور اقره ان وصى له به لم ينفذ ان لم يقر عليه ما كان ختاله
بالوصيه في علمه وسلم بدله وهو القمه وانما قلنا انه موت فذلك لان زعم
الوارث ان المذكور اخذ الاول كان عصبه واداه اما ملكه بالاربعه المسمى لا ينفذ
الشره وانما كان هذا الشره احتيا لا لحصن المعصومين كان في زعمه
سلمه لنا ما الى المستسلم المقر له وصيه نلزم تسليم العبد الموصى به اليه وقد
يخرج عن ذلك حكمه البره الذي صدر منه وكان ذلك اطلاقا منه فغيره فمتمه
ولو اقام على من مستغرق والوارث بعد بوصيه الارواح القاطه او
حتمه ليرد به من ملكه لم يرد المقر لان من الموصى به الحفظ مفقود فله
ان لو كان عدا او اصل ما له لغيره جميع الفرقه واداه واصل سله
على المستغرقه والوارث يقر بوصيه العبد لربل آخر يقول ان حرامه يرد
وباعه القاطه لان الغريم وجعل للغريم بدله من ان الذين مقدم على الوصيه
ثم حكم الوارث صله العبد بشره او غير لم ينفذ المقر له والوارث كذا المسمى
الاول لان للمسلمه ان يبيع الموصى به الحفظ عدا لاجل الموصى بها او كذا المسمى
عاجز عن حفظ العبد بنفسه لان القاطه حاله ومن العبد يثبت الذين
منفصله مطلقا ان طاهروا باطنا فبطل زعم الوارث وانما حق الموصى
العبدان به وهو الاول ان افصح الغريم يقر الوارث تسليم العبد له
الم لان ان اوله مستغرق لكن في التركه ومن لا يقر الغريم موقوفه
بمع الموصى به فبما كان للذين والاربعه وان لم يقر الموصى به من الموصى به

بالم اخرج الذين للاضطرار كالمذون والولد شره وان كان صعه القمه
لقول الحق الى الولد ان ادنو من ان للعاقبه صانع الموصى وان حق الموصى
محول الى بدله فله الاربعه ان اوله مستغرق لان التركه كان شره
التركه ومن على دخل دفعها عن اوصيه المستلسان والغريم الذي له لان
على المستل انظر خروج الذين الذي له على ذلك الدجل ان حصوله منه فانه
ما في الموصى به الذين الغريم بقدر الله للذين لا يسرون كان الذين
لم يبق ملك الموصى له لعدم الاستغراق ويصح القضاء به فبذلك الموصى به
الى الوارث اخرجهم من المسمى لم كان مخطرا في الوارث ومن الغريم المال
الموصى به وكان له الوصيه وقوله المستبدله كالمذون والوارث فان الوارث
مطلبا لبقضاء ومن المورث اذا كان التركه له دفعه وان دفعه وان دفعه كان
له حق الوصيه في التركه وبصر التركه فبقوله بدله ذكر الامام فانه كان
في فاه وماذا كان للعاقبه ان يبيع الموصى به الذين الغريم مستغرق مع انه
لا يبيع ملك الموصى له ومحول حق الموصى له الى بدله فاذا كان الذين مستغرقا
فاذا كان ان يكون له سلم به وان يبيع وان يبيع الموصى له الى بدله وشره وان
كان صعه القمه ان يبيع بالمع وان كان الغريم في حق العبد الموصى به لكون
حول الموصى له الى ملك العبد فملك بدله بالما با على الفرقه ما الى الفرقه
فلم ينفذ باطنا في حق الموصى به ليعت ان القاطه سم الموصى به لم ينفذ
مطلبا اما ليس له الفرقه ما الى الفرقه في الصورة الاولى في بالوصيه والوصيه
يرجع فلم ينفذ باطنا في حق المقر له بالوصيه مطلقا بعين اصل الموصى
له لان العبد الاول كان من اراد في زعمه كما راعى ان القضاء به ليرد
بالمالك المطلق مطلقا لم باطنا لان في المالك سببا كاشرا وكبحه
طاهروا باطنا عدل في حقه وان يوسم له الله وسفط طاهروا باطنا عدل في حقه
فقط هذا كان يمس ان يكون المذون من المله الاول دول فبذلك له سلمه
قوله مستغرقا القضاء طاهروا باطنا لم قضاء بالمالك بسبب وهو الوصيه
ومعنا فاما وحول الجواب فبما على خلافه شاع ذلك والاربعه ان هذا قول
اكثر فيها احتيا الى الفرق بين القضاء به ليرد المالك بسبب المسمى
ومن القضاء به بالمالك بسبب الوصيه ونحوه انه ان سفطه عنده ما طاهر
وباطنا ولا سفطه باطنا مع تركه واحد من سبب وكذلك لا يحدده الله
اختيار الى الفرق بين سبب الوصيه والبره فانه قال ان القضاء به
الاربعه بالوصيه لا سفطه باطنا وقال في سبب الوصيه ان سفطه طاهروا باطنا
فالحصن على المسمى ان يبيع حصل به الفرق لاجل المسمى كذا

لمجدد له لانه لم يبق له في حله البس ان القلقه من الموصي به الحكمه فلو قلنا
 وقال في حله الوصيه انه ليس للعائنه السرح بما مال الغريم فبناطه فاعلم
 منه ان انا حقيقه او ما يوصف فيها له انما نقول ان ان القضاة ليسوا الزور
 الملك بنصب سعد فها وباطنا اذا كان للقاءه وسم انشاء السب
 اما اذا كان منسلا يكون للعائنه انشاء كما في ذلك والقضاة غير مطلق
 سواء في انه سعد فها وباطنا وعلم منه ايضا ان محمدا في حله انما هو ان
 القضاة في هذا الزور الملك بسب من سعد فها اذا كان السب
 محتمل على ملك العائنه انشاء اما اذا كان محتمل على انشاء فانه ينفذ فاما
 وباطنا فخذ ايضا فاعرفه وتكونك ذلك ان لم تكن حقه وكذا لو
 وهب الغريم شيئا من مريض او مات فحدثه تقدم الدين على الارز والوصيه
 اي لو بيع العبد بدين الغريم بالغير من مريض الغريم ثم ملك الزور
 ان لعل ذلك بعض احد المقله لم تكن عن حقه في زعم الزور حتى انشغل
 حقه بالبيع اليه في زعمه وكذا لو وصي هذا الزور في الغريم من مريض
 وصيه له سواء كان هذا الدين اوجه احد المقله او الزور وكذا لو مات
 الغريم فوريه الزور للمعا الوصيه شيئا فانه سواء كان هذا الدين او
 غريبا او للسلام والعروض احد المقله بالوصيه وقوله لتقدم الدين على
 الارز والوصيه بعلل للمسلمين على وجه اللزوم للفراموس انما
 قلنا انه اذا وصي الغريم شيئا من احد المقله لم تقدم الدين على الوصيه فان
 زعم المقلن ان الغريم صار دينه للمقله على الغريم لم يوف الدين
 لا سيما الوصيه وانما قلنا ان اذا ما بالغريم فوريه المقله شيئا من احد المقله
 لتقدم الدين على الارز فان زعم ان الارز من على موريه المقله
 في ايوخ الدين لا سيما له شيئا من الارز لان الدين مقدم على الارز
 والوصيه على العبد فملكه الزور ساجده المقله لم تكن حقه
 الدين وده سطل العلي وقت السرح كما في الدين المظنون ان الوصيه على
 الغريم من على هذا العبد فمض الغريم من ملكه الفار في فعل الغريم
 بسبب ان السبب ما خذ المقله او الزور خوف منها او اياها العائنه
 العبد بدين الغريم ومنها اذ صا لم يعلم فان في صورة السرح اذ ملكه الزور
 لم يضمن المقله في صورة العلي ما خذ فغلب المصنف اليه على وجه
 حصول الفرق منها فان لم يدر في سوان الزور يدعي ان لا يضمن
 ويعلم الفرق وسطل العلي كان اذا كان العلي باطل فانه يستحق العبد
 حق الغريم وان العلي باطل فملك الموصي له في عيبه سطل العلي دون بيع

له

اي سطل السرح لعدم الدين لم تكن تعلق على الدين لم يضمنه الدين
 المظنون فانها لو صا لم يدر في سوان الزور يدعي ان لا يضمن
 ان سطل العلي ولو ارجسها بدين سطل ان في ذلك السرح للمسلمين
 من نصبا وادان من سطل السرح لعدم الدين في زعم الزور لا يضمن
 السرح ما وانما سطل السرح لم يضمن له ولو عاد الى الزور لم يضمن
 الله فلو لم يملك سطل الوصيه على العبد فملكه في زعمه فانه
 كما رد الله في حله هو المريض اذ لم يملك الوصيه الا الوصيه
 ما لقتا ويعين عدم الملك وهذا لا يقدم بل هو سطل العلي كذا في الدين
 اي في المسله الا في مبي اذا ما سطل العلي لم يضمنه سوا فاقام
 رجل شيئا او وصي له بهذا العبد او الزور انما وصي بهذا العبد
 لو حل ارضه لو لم يملك سطل الوصيه للملاو في اعق الزور او الزور في الوصيه
 له عدم الموصي في نقد سطله لانه اذا غريم هذا العبد او اقصى الغنا
 ما الوصيه للملاو في عدم المقله الزور لان سطله في محل الوصيه وجب
 عليه رد العبد وتجري عنه المقله في زعمه ليكون رد العبد مع عدم
 تصديا لم يضمن كما اذا وصي له بهذا العبد او الزور فاعلم الموصي له
 ولم يملك الوصيه فانه يضمن شيئا من الدين وان سطل في سطل المقله
 جميع العبد للزور لان زعم الزور ان القضاة للملاو لا يضمن باطنا
 لكونه شيئا من الزور وان وصي المقله صفي فقل الزور وان زعم عدم زوال
 الارز عن ملكه باطنا لان في الظاهر ان زواله عن ملكه للمقله ايضا
 في الظاهر وصيه مريض رد الى الزور ويد تجر عنه في عيبه فتمت كل الفرق
 الاما جواهر زعمه له وهذا لا فاما اذا كان العبد صاد فانما يضمن
 عدا وادان فاقام رجل شيئا من الوصيه له او الزور يضمنه لافان في المقله
 لو اعطى عيبه في العائنه ما في هذا الملاو لم يضمنه لان محل ما كان
 واصدا بعين القضاة للملاو عدم الملك للمقله ولا عيب في غير الملك وهذا
 لا تقدم بالقتا للملاو ملك المقله في فضل الملاو بعد ان يملك المقله
 بل يضمنه ملك المقله في العبد لمن العبد المستحق بالقتا كما في هذا العبد
 وكن لان شرط سلامة العبد له سلامه الملك لم يضمن للملاو في كل والعبد
 الا في كل كذا في العبد المستحق بالقتا للملاو في كل والعبد
 انما في الملاو كذا في العبد المستحق بالقتا للملاو في كل والعبد
 في كذا في العبد المستحق بالقتا للملاو في كل والعبد
 اعطى في العبد المستحق بالقتا للملاو في كل والعبد

لا غير كذا هنا فوسـ ولا داخل اي ولا داخل لضمان الدولة ضمان الام
 لا يتصار كذا الدعوى وهو الغير على وجه الدعوى وقد الدعوى الواليد
 عنها في مشتركا فمصر معتقدا ما الدعوى عند امشركا فليزها حكما واعتان العبد
 المشترك كذا اذا جازت له ستة اشهر فادها احد ما فان يفرم نصف
 الام ويصل ضمان الولد لما ذكرنا ان دعوى استتلا واستتلاي وقد العلق
 فضا مثلا نصف شريكه والام وقد العلق وهذا نصف قيم الام ودر اهل ولا يفر
 لا واد الدعوى معك فلا يكل نصف المشترك والاولد لا مكان في بطل الام بنت
 ملك نصف منها كذا لو اشرك نصف منها والولد في بطنها وان في بطنها اقا
 وان كل واحد منها له بالنصف منها والنصف للاخت لان في ذلك واحد منها
 وذلك للاختين كذا خارج ارجح ان وارن ذلك رجلين في ذلك واحد منها
 وذلك احدهما اصغر والاخر اكبر اقام صاحب الدوام والاخذ كل واحد
 من ان الولد نصف الدار من صاحب الدوام والكل واحد ربعها والنصف للاخت
 لان في ذلك واحد للاصغر والاخر نصف الدار لكون كل منهما صاحب الدار النصف
 خارجا نصف الاخر في نصف الدار في ذلك واحد للاصغر والنصف للاخت
 لانها خارجا وتبين الخارج اول من يورث فيكون الربع للاخت والربع
 للاصغر لستوا بها في ارجح وكذا النصف الذي في ذلك للاصغر في ذلك
 وذلك لانها خارجا فان يكون للاخت ربع يحصل له النصف وكل واحد
 منها الربع وان ادعى الاخت النصف على البهيم ارضه في ذلك للاصغر لان
 بنته واقف او افاض لا يكون ما كان اول كاد الخارجين في ذلك الاخر
 وقام فبانه في ذلك لستوا بها ان وان ادعى الاخت على الاخر ارجح
 منه واسله بها اصل الاخت فانه في ذلك للاصغر لان بنت الاخت ربع منه
 الاكبر اثبات النصف علم وهذا ان غاصب الاخر لم يكون فاك اباها
 انتم ان غصب من يفر دمج ملكه عنها وبس الاكبر من الملك فانه في ذلك للاصغر
 والنصف الذي في ذلك للاصغر قامت علمه سائر في رجلين وبس ارضها
 دافع والدافع وان لستين فقط في لستين دافع وهو الاخت كاد الخارجين
 نعم على الخارج الاخر والغصب فانه لو ادعى رجله لانه في رجل واحد اقام
 البس و اقام رجل اخر فبانه ان هذا الذي ادعى غصبه الدار فقط له
 بجميع الدار كما ذكرنا وكلها فوسـ وقام ان وقام ان وقام ان
 للاصغر فبانه في ذلك لانها خارجا وهو لم يدع الغصب على الاصغر
 فكون منها نصفين لستوا بها في ارجح فضا للاخت في ذلك ارباع الدار
 ولا اصغر ربع الدار في ارجحهم الاكبر ثلثا والنصف لها والنصف للاخت

في الدار
 في الدار

كما في المله الاول لا يفرم المارضة دعوى الغصب فقط دعوى
 الغصب فقط دعوى الملك مطلقا كل منهم ملكا مطلقا كان الحكم ما ذكرنا
 كما في ذلك هنا وان ادعى الاخت على الاكبر وسو على الاصغر فالاخت
 مله لان يداخ له في ذلك فانه في ذلك للاصغر فقام فبانه في ذلك للاكبر ولا للاخت
 لانها مقتصاعه ان وان ادعى الاخت الغصب على الاكبر والاخر ادعى
 الغصب على الاصغر والاخر ادعى ملكا مطلقا واقفا البس فلاخت مله
 ارباع الدار لان يفرم فانه في ذلك للاصغر لان ادعى الغصب على الاكبر كان
 في سهم ما يفرم لستوا بها الاكبر والاخر لم يرضي في ذلك ادعى الغصب على
 الاصغر فقام على الاصغر فانه في ذلك للاصغر وضاعت بنت الاصغر
 في ذلك ايضا لان بنته في الدار دون بنت الاكبر فبانه في ذلك للاصغر
 وقام ان في سهم الاخت الاصغر فبانه في ذلك للاكبر لستوا بها في ذلك
 الاخت في يد الغصب على الاكبر للاخت الاصغر كان الاخت في يد الغصب
 خارج فبانه في ذلك الاكبر اقام كل واحد من يد ارضها الاخر غصبا
 في الدار وكما في ذلك فبانه في ذلك للاكبر منها نصفين فحصل للاخت ثلثه
 الا رباع للاصغر لربوع ولا في ذلك للاكبر لانه صار بنت الاخت مقتصاعه
 لعدم الملك لانه بنته علم الغصب والامكن للغاصب والاخت علمه في
 كاد بنته لا يجوز ان يصرف مفضا فيها وان ادعى الاصغر على الاخت
 فانه ربع للاخت لان الاكبر مشهور علمه فانه في ذلك للاكبر للاخت
 مشهور علمه ان وان ادعى الاصغر على الاخت الغصب فبانه
 المسله ان ادعى الاخت على الاكبر الغصب والاخر ادعى الاصل الغصب
 ولا للاصغر على الاخت الغصب والنصف في ذلك في ذلك للاصغر للاخت لان
 لما اقام الاخت على الاكبر صار للاكبر مشهور علمه والغصب فبانه في ذلك
 للاصغر فضاغت بنت الاكبر في ذلك للاصغر وضاعت بنت الاصغر
 لانها بنته في ذلك في ذلك النصف للاخت في ذلك النصف الذي في ذلك
 الاكبر يكون للاصغر لانه في ذلك لان لما اقام على الاخت الغصب
 صار للاخت مشهور علمه فبانه في ذلك للاخت والغصب
 ولو ادعى الاخت علمه وكل واحد من يد ارضها الاخر غصبا
 للاخت لانه يصرف دعواه فبفصل كل واحد من يد ارضها الاخر غصبا
 لستوا بها في ذلك فبانه في ذلك للاصغر فقام فبانه في ذلك للاكبر ولا للاخت
 ما لو ادعى على اصلها ان لو ادعى الاخت على الاكبر والاخر ادعى الاصل
 غصبا فبانه في ذلك للاصغر ان غصبها منه وادعى الاصل على

لا يكون له عصبها منه نصف المداد يكون من الأكبر والأصغر للملك الذي له المداد
 وله الربع مائة من الأكبر والنصف للآخر لأن الآخر ادعى الفصل عليها وهو
 الدعوى صفة يصب على منها ما في مدان من اقام البس على رجلين في يد
 واراهما عصبها فاما ادعى كل منها عصبه مدع فحصل كل منها عصب
 مائة من فلا ساد على مدان من يحصل كل واحد منها عصب تمام المداد وقيل
 ان وقد تساوى فمات لكل واحد منها صاحب ذلك فان الآخر ساد
 الأكبر ثم ادعى الأصغر لانه ادعى الفصل لهذا النصف للآخر نصفه من
 نصفين وكذلك هو الآخر فمات مدال الآخر يحصل الآخر نصف المداد
 واحد منها بعدا فمات الآخر ادعى الآخر الفصل على واحد منها
 اذا ادعا عليها فان تم اذا ادعى الفصل على اصدرا لا يفتل في مد
 علم فحصل مدعها جسم مثل نصف ثمانية للآخر ونها اذا ادعا عليها
 يفتل لكل واحد منها نصف مائة مدعها وهو ربع المداد من كل واحد
 من مدعها علمه في الفصل من الآخر فاما وادان وجه الفرق فقال ادعى
 الفصل يعني انه اذا ادعى الفصل عليها يكون مدعها الفصل على واحد
 منها ما في مدان الآخر كان الآخر فاما اقام البس على ذي الدين الفصل
 الفصل على ذي الدين الفصل لا يكون مدعها الدعوى الذي لا فاما ادعى
 الآخر الفصل على اصدرا فانه مدعى علم فحصل المدع المداد نصف المداد
 في مدعها وكان في حق هذا النصف مدع الفصل فادعى على
 خارج مدع الفصل للحارج يكون مدعها مائة وذلك لان
 ما ليس كالباقي مالا لا يكون له المداد لانه كان عاصبا لما قد فمدع
 الآخر لم يمدعوه لانه كان مالا لان القاصب لا يكون مالا فكل واحد
 مالا اذا ادعى الفصل على كل واحد منها كانت بسبب قسم الفصل
 الذي مدعها مدعها مالا او فكل واحد منها فصل الفصل الذي
 مدعها الآخر وهذا لانه مدعها الملك منه في الفصل الآخر

باب دعوى النسب اقام بنة
 اخوانه اقام على الغائب وليس مما يقر في دعوى مقام ان ادعى
 رجل على رجل انه اخ له وادعاه واقامه ولكن مدعها لم يسمع بسبب لانه
 لان القضاء بسبب قضاء الغائب وان البس على اصيل الغائب
 على الغائب لانه ادعى النسب على الاب وهو غائب وليس ان النسب
 النسب الذي فتمت والتمت مما يورث من المتبقي من الغائب فاما
 عا فانه ما في الأصل المداد او ادعى المدع خصما على المتبقي

المدع له اما ما لا يقل الا سوال المدع فانه لا يخصص خصما على المدع فاما مدع
 لانه انما يقوم الحاضر مقام الغائب اذا كان مدعى على الغائب بسبب ما مدعى
 على الحاضر وهو لا مدعى على الحاضر بسبب ما مدعى على الغائب الا اذا
 ادعى حقا كالادعاء لخصما او متنازع الرجوع الى الحب لانه بسبب ان
 اذا ادعى وادعى بنة انه اخوه حقا لانه كالادعاء لخصم اياه وادعى
 حقا بسبب الاخوة حقا كالادعاء لخصم فان السطر رجل صغير او عد
 امراه اخوه واقامت البس ما في مدعها لانه مدعى حقا لخصم ما متنازع
 الرجوع الى الحب فان مدعها رجل لا غريبا فقام المدع هو مدعها من المدع
 اخوه ما في مدعها لانه ان النسب الذي مدعى على الاب الغائب بسبب
 ان سبب الحقت الذي مدعى على الحاضر لانه انما يجوز الادعاء لخصم
 والخصم او لزوم الحب بسبب نسب وليس وقدره ان اذا كان مدعى على
 الغائب بسبب ما مدعى على الحاضر نصف الحاضر خصما على الغائب ولو اقام
 ان ادعى او ادعى بسبب لانه دعوى الحق مدعها الى النسب والتمسك
 الزوجية نفس صاخر مقصود وكذا الاول ان والفرق بين المدع والتمسك
 مدعى فعله ولهذا هو الاقرب هو المدع والتمسك ان الاول او اقام مدعها
 او ادعى بسبب مدعها ادعى المدع الاول لانه دعوى الحق مدعها لان النسب
 حق محفوظ المدع لم يمتد له لان ولا نسب له ولا نسب مدعها
 التمسك مدعها انه او مدعى حقا لنفسه وكذا ما في المدع الى المدع لانه
 مدعها له كما هو مدعها لانه مدعى حقا لنفسه مع الكلام لمدعها ان
 المدع الى النسب مدعى انه او مدعها المدع الى المدع مدعها ان انه
 وكذا الزوج مدعها ان ادعى الرجل اياها زوجة المدعها ان زوجة فانه مدعها
 لان مدعها الزوجية حق مقصود لكل منها والزوج مدعها حقا
 مدعها حقا لنفسها على المدع والمدع وكذا الاول ان ان ذلك
 العام ولا المدع لانه وكل واحد من الطرفين ما ادعى المدع لانه
 مدعها او ادعى مدعها لانه او ادعى الا مدعها حقا لانه لانه
 كالنسب كان مقصودا من النسب ولانه ان ذلك المدع مدعى
 المدع مدعها الا مدعها فعل فقام المدع او ادعى المدع لانه لانه
 المدع مدعها لانه لانه او ادعى مدعها لانه لانه مدعها لانه لانه
 وكذا المدع لانه لانه او ادعى مدعها لانه لانه مدعها لانه لانه
 هذا هو المدع لانه لانه او ادعى مدعها لانه لانه مدعها لانه لانه
 المدع مدعها لانه لانه او ادعى مدعها لانه لانه مدعها لانه لانه

وحده القرونا اذا قام البسم على الادبار والغالب لكن على الغالب الغالب
 الذي اوعى والغلب الغلب واليدى على الغالب حتى يحوط العكس
 كما لو لم يلبس واذا اجتمعوا لم يبدوا لان البسم على الغالب هو
 بل هو لفلان من كل علم حتى في علمه ماضى وان انى واذا احسن المدعى
 والمجرب بالودعة بهذه كل قوله ان الصنع المدعى الذى يبدى والذى الاوير
 وعلى الآخر اقام البسم بالعلم لانه لما اقر له اوله فحدث حتى اقره بمقر
 الباني يكون له اول اسم على الغرض لفلان حتى قوله هو كذا او غيره وان اذ
 للمدعى بالملك او لا يجعل اقره حتى في الودعة والغالب يمكن
 اقره على المدعى واذا حضر الغالب على ان البسم انك ولا اودعته
 اياه وفي اذ يدعى واذا حضر الغالب على ان البسم انك ولا اودعته
 اذا حضر الغالب على المدعى بالعلم لم يبق المدعى البسم على وجه
 ان يواظب ان الحق غلب المدعى ما قالوا اذا قال رجل لعبد لى بسم
 بل هو لفلان من كل علم ذلك البسم حتى علم لانه اقر له بالعلم او لا فلو
 اقره لغرض حتى يحكمه ويؤمن بقوله هو لفلان من كل علم ماضى وان لانه
 قوله اول ان البسم علم يحتمل الاقره بالعلم وعنده وكذا لو ادعى
 المدعى البسم فمنه ذلك خصوصه لان الظاهر الوصول وجهه فكانت
 صفة كذا فلو لم لا امر البسم لما لا هو لفلان من كل علم على ان البسم
 انى ولو ادعى المدعى ان امره وعنده علم كذا او لا فلو ادعى عليه
 هذا انهم الخصومة عنه غيرته لانه ان تصادقا على ثبوت البسم له
 والظاهر انه وصل الى ذلك البسم وجهه فصار كان المدعى صفة
 صفة كذا الوصول وجهه كذا فلو لم لا المدعى ان امره وعنده علم
 وعنده ام يقبضه في البسم ان البسم ان البسم عن الخصومة ما قال
 او غيره وعنده علم لانه اسلم على حق الغلب وعلى البسم وعلى البسم اذا اقام
 ان علمه ما تتركه من انك لا فان علمه لا يقع عن الخصومة فيكون
 الادبار كذا هنا وتحلف لها ووجه البسم انى وصار خصما على البسم
 واجابها وان استغنى عن البسم لكن البسم ان البسم ان البسم ان البسم
 وكذا لا يابى لانه لا يخصص في ظهور البسم انى واذا قال او غيره
 الذى على البسم انى حتى انذقت الخصومة ولو لم لا المدعى حتى علمه
 او غيره يحلف على ان البسم انى وعنده علم وعنده علم ان البسم
 خصما على البسم لانه اذا اقام البسم انى فخصومة البسم انى على البسم
 البسم انى فلو لم لا البسم انى البسم انى البسم انى البسم انى البسم

الى الغرغرة السم لكى الى هاء وكلمة لان ما لا هاء الى ما سمعته
السم يشعاه الظاهر وشعده الظاهر يصفى العين وادانكم
سقط حكمه بنها الظاهر والليل الى الظاهر مركب الى ما توالوا الى
ينفع لان خلفه لان دعواه الشراء وعده له اقراره على
المضطرب على حملته وصل اليه وغرغره بان غصب اسنان
وغرغره به وصل والغاصب الى ذى الدلكم اركا في الظاهر العين
على وسيله الظاهر ان سلك ذكره ان الاضوية منها كلفه على
والخلف يرتفع على خصوصية على ذلك معناه الخصوصية في النص
كما قال في الموضع او قال عنك لاسل علمه في النص لاني العين
وهذا كلفه لان في ان المسمى ادا على انا في ارجع على له اقم
السم على اول الظاهر فان لم يعرفه او اذ كلفه لان الاولون له ذلك
لان ان ابع الى مصر خصا لم يظروا لعين والسم والبن والنجاة الى
على الخصم وان حلف على الغصب لم ينعكس للسائق كودع ادى
الردم الى اهلان ومن المطعون يشع ان سلك منه لا مكان الوقف
الى واولا في ذوالحدث طفا او دعاه عده له ولكن غصته به
ان ينفق عنه الخصومة للسائق لانه ادى الاما على اوله وكله عدم الظان
ثم ادى الغصب وكل الضمان وكان منافقا مطاع كل ما كان ادى
اذا ادى الردم ادى المصلح فانه سلك كلمة للسائق على
الى طعمها ان ان وفان يشع ان ينفق الخصومة لان المدعي وقع
من وعوتس كل من ينفق الخصومة فانها سم ينفق الخصومة به
ويخرج الى طعمه كونه للسائق وان السائق سلك الكلام
اصلا فلم يثبت وادعاه الردع عن فصار كما لو سلك ولو سلك
يكون خصما فكذا هنا ولو انه اقام منه على الغصب يشع ان ينفق
منه لا مكان الوقف ان ستره الردع ثم غصته به المدعي
وكذا لو اقر ادى وكله لكاد وحلف المدعي بما فعله لان
او كل من ينفق الا على العري على الاول لان العتق على ان ذى
اذا كان ردع المدعي وكل الذي يدعي الشراء ان ينفق الخصومة
الى المدعي وادعاه كاد في اصول وعده له لان المدعي ينفق
وعده له حتى اعرف بان السكاسة وسيله له ردع المدعي
الوصول على عده له وكذا المدعي ولا ينفق الا على عده له وكله
فلم ينفق الخصومة فان السكاسة فادعاه المدعي على ادى عده له

فان الخط معلوم لان صاحبه لا يشتبه في اخراجه بغير الاذن وصاحب الدار
يتصور ان صاحبا ما في داره وجنبا المونة على المالك حتى يحاط به المالك
والصالح انما اذا شئت رجل مكره وكان الخطية ذلك يقتضيه المصلحة للمالك
يكون مؤنه القبط على الغنيص باعتباره لخط الا على المالك اعتباره بالمكسب لا بمصلحة
القبط دون المالك واذا كان في ذلك القبط والخائض مخرج من الخطية انما الغنيص
المؤنه للمالك لانهم لا يستوفون في الخط ولا في المكسب حتى ان المالك يفتن هذا هو الفرق بين
المؤنه وبين ما هو في المالك وخاف الاك وتكونا بموافاق المؤنه على الاعتراض اذا كان
الخط في القبط له دون المالك وعلى المالك على ما قبل الخط والخائض على اذا
كان في انسان والمستمر والفاصل ورد الاربعة والفصل الى المالك في المالك
وجن رد المالك والردع والردع الى ان رد هذه الاربعة الكمال مشروط بكون
الكسوف مضمونا لعينه عما كان المتقول كالمقصود مضمونا على ان القبط
على سبب الشراء او فعله كد المستور مضمون اما اذا لم يكن مضمونا كالدفع بغير
او كان مضمونا باقر كسب والمضمون فانه مضمون بالخوف والذين لا يفتنوا في المالك
بفتح الاربعة والفصل لما كان مؤنه لرد عليها كان فعل الردع عليها لم يزل
الكسوف ومن عرفها لما لم يعل على الغنيص مؤنه الرد على كسب الردع في المالك
على علمه ان رد الردع راد على ما وقفته في كسبه القصور وقدر المالك
ان مؤنه رد الغنيص على ما هو في المالك لان الغنيص له لا يستوفى به رد الكسوف
بشتم مضمون فعلا على الاربعة ومن وجهه البرودة ما ذكره في التمسك وذكره في التمسك
قوله ان القبط في ما كان منها وبقا في المالك الخائض كسبه انما لا يكون القبط
للمتميز على وجه الخط والاربعة والاربعة على وجهه التمسك انما لا يكون القبط
العبد في كسبه في هذه المسائل كان المالك قرارا لغنيص علمه في الردع
ولا ما كان الردع مضمون المودع والمودع والاربعة مضمون ما كان
عالمه كان قرارا لغنيص علمه في الاربعة والفصل بعوض ما يمكن ان لا
ان قرارا لغنيص علمه والاربعة المستمر والفاصل بالرد الى المالك في المالك
حيث انما استعان واعصب عنه من اقرين بطل منه المستحق
وان حصل دفعه ان استعان بما شاعرا على الخطية التمسك لرد المالك او على المصلحة
بفتح كالات ان من علم العبد رد ذلك دفع الردع والاربعة والاربعة
من علم العبد لم يزل كان له واقفا وليس على اذ دفعه فلا نفع لفاصل دفعه
او اوجر ما نطلب المصلحة من العبد لا نفع المصلحة ما حاله الدنيا مضمون
الاربعة لغنيص دفعه ولانه صحت العمل بفتح ما نطلب المصلحة لا نفع
الاربعة مضمون المصلحة لانه رد العبد لا نفع اذا ادعى غنيصا في المالك

فكنا هذا وانقطعت به ملاحظة من العلم ان الارض كالطرف لا من مالكة
الارض كالكاتب على كماله لا طرفه اي وان قطعت بها احد وجهيها قطع
ما يملكه لا بعين الملاحظة وما دام وجه رجل ان العبد الذي قطعت به احد وجهيها
ووالد على الارض وكجو والخصوصية بين المدعي وذو الدلالة العبد الموقوف
للمرور ان في حق العبد من دفع الخصوصية عن ذي الدلالة الى الغير فانه
العبد الموقوف فلا نه ارض البلد يكون بدل الطرف والطرف لا يغير في الملك لانه
لا يملك ان ملك الاصل فاذا انقطع عن الخصوصية في الاصل انقطع في الطرف
وبعد الطرف فكذلك يدفع عن الارض لانه في حكم الطرف فيكون له حكم
وجه الارض المكاتب على يد المدعي كما ذكرنا وان الطرف لا يغير في ملك ان
الكاتب لا يقطع بدل ملك الخصوصية في الارض بمعنى المدعي من الارض
بدل طرفه وبغية ملك المالك كان في الارض لا يقطع بدل الارض الا في حق
افراد الطرف بالملك لان المكاتب يجعل كماله لا طرفه اي يجعل الطرف
حقه كماله كما به السجرات في حق ان يترك ملكه في حق ولما هو في قوله
يدفع في الولد دون الام لانه يترك ملكه كما في الوصية اي ولو كان يحال به
عبد رجل فولدت في دين ما مات فاعادها المدعي واقام هو في الارض
او خص من دفع الخصوصية في الولد ولا يقطع منه شيء في حق الغير ولا يدفع في الارض
في حق المدعي بغير علم وهذا لان الولد لا يترك ملكه كماله الا في حق المالك
بالجمل لا لسان في ارضه فصل في الخصوصية في الحق المخصص
ما يكون خصما بغيرها في القبض
اقام المدعي عليه ان فلان اسكنه اياه وسلم ان دفع الخصوصية كماله اي
او ادعى رجل على ذي الدلالة واقام ذو الدلالة ان فلان اسكنه اياه وسلم
الارض فالمدعي وسلم انه لا يدفع الخصوصية عن ذي الدلالة في حق المدعي عليه
تحال بالمدعي حول خصما باعتنا وهو الدلالة في قوله المدعي عليه
الارضي وهو في العت انما يكون المدعي عليه خصما باعتنا ادعى وانما
سلم الدلالة والخصم المدعي عليه الدلالة كما خصما باعتنا في طبق
خصما للمدعي وكان لولا قوله ان سلم الدلالة وانما كان الدلالة في قوله
اول مدعي في قوله ان سلم الدلالة في قوله ان سلم الدلالة في قوله
اي وكان يدفع الخصوصية لولا ان سلم الدلالة فان سلم الدلالة اسكنه اياه
ووالد وسلم الدلالة في قوله ان سلم الدلالة في قوله ان سلم الدلالة في قوله
لولا ان سلم الدلالة في قوله ان سلم الدلالة في قوله ان سلم الدلالة في قوله
في قوله ان سلم الدلالة في قوله ان سلم الدلالة في قوله ان سلم الدلالة في قوله

الحياة او الحق لا يمكنه ان لا يكون له حياة في الارض اي فلما ارسل
بعد ما قطفه الاول من العنب والبرقوق او المواليد الجوز في من وطول ارض
فما عسى الخاني ان السبب العلم بقسمه على ان البرقوق كان ملكه وبقا
العنب لانه لو كان للبند الخال على ما مضى كان ذلك يحكم الخاني للكرام
وانه لو كان له الحق في ذلك لكان له الحق في الارض فانه لو كان
ملكه لكان له الحق في جميعها حتى لو كان له الحق في الارض لكان له
الحق في جميعها فانه لو كان له الحق في الارض لكان له الحق في جميعها
ويعود على ان اعطى الحق في كل شئ الا ان السبب العلم بان السبب على ذلك
لما ذكرنا وان اقاما ما لم يقض له بالارض اولى لانه قد ربح تمام الارض
صوتها وولد له ملكه بآخر اي وان اقام ذلك جاء به من امة وان الخاني
فما عسى من موافقته كان له واما المسمى الاول وهو الحق له بالارض
ايضا هذا الوجه ما لم يقض له بالارض اولى لان هذا صاحب يد الارض
والارض صاحب يد العنب فحصل هذا ربحا له فانه قد ربح ما هو اصله
الخارج اولى وهذا كما اذا اخرج ربحا من ثباته في ماله واما
وولده في دار الارض فاما ما لم يقض به للملك في دار الصود والولد
لان ربحه فيها هو اصل كماله واما ما لم يقض به في دار الصود والولد
او قد ربح في القضا بالارض ضروري ولا نظرية يقض الدنيا اعلم اي
الاصد الحق له بالارض البرقوق والكرام احضره بغرامة من عليه بربوقه
كما وقع من بعض النسخ نظر الى كونه مقضاه بالبرقوق والقضا بالارض
القضا بالارض قضا بالبرقوق ضروري اذ لا يمكن ان يكون البرقوق
وهو يحجز ارض عنه وانما لم يره اقامة البسم لان حصول البرقوق في العلم
بالارض له ضروري لا قصدي وما لذلك احضره في العلم في الخال ولا نظرية
عبد الامر الضروري في يقض الدنيا لانه انما لا يضره الا النظر
في غرض الضرور وان اقام عليه انما عسى من موافقته امة
له عسى لم يقض لان الدعوى على القضا اصله اول الامور صدر الحق اهل
الاستحقاق على انه لا يمكن له ان يضره واما الاستحقاق اي لو اقام عليه
منه انما عسى من موافقته فحقه الغرض من العبد فاسطوح وعلمه ان تروى
امه لم يكن ومن عسى لم يقض سمح كمال العبد والاهل فحقه هو سمح
او اتمه ولو ربحا فعا عسى او ربحا وقال عيسى بن عيسى في بعض النسخ
يقض له بالارض حتى اذ اقامه من موافقته وعادة الله انما عسى
القول انه اخرج منها عليه فحقه من حق عيسى في الخال اذ اقامه

وعلى المصنف له امة المسألة وحج مبلغه قول هذا اهل العلم
الفرق بين العبد والبرقوق في ذلك فقال لان الدعوى على القضا اصله
اي دعوى الارض والبرقوق يكون دعوى على القضا اصله عدى او مقبض
الاصله لان استحقاق ارض عنه او ربحا سمح لشئ الملك فيها وانما
الملك فيها حال غيبه قضا على القضا اصله وانما قلنا في العبد والاهل
انه يكون دعوى على القضا اصله ولم يقض له ذلك في البرقوق حتى
صفا بالارض في حال غيبه البرقوق او الاصل والاهل الاستحقاق
صدقه والاهل ما اذا كان اهل الاستحقاق في البرقوق فحقه الاستحقاق
دعوى على عيسى دعوى على القضا اصله الف البرقوق وهو لانه ليس
واهل الاستحقاق فلا يكون له حتى في نفسه فلا يكون دعواه حال غيبه
دعوى على القضا على انه لا يمكن له الحاضر وهو المسمى على العبد والاهل
لكل منهما ملكا نفسه فربح عيسى بربوقه وادعاه على يد البرقوق
خصا فيها كمال البرقوق فانه لا يرد له على نفسه بل ان شئ الله على البرقوق
والبسم حال غيبه فان حصل موافقة الارض والمهر في وجه المار على يد
الدين من المذمة لا شرط الدنيا لان امة او اذ اخرج اصله على لانه
دعوى الدين وهو القم ذلك اذ دعواه لا تجعل دعوى الدين على
دعوى العبد عسا لا الصلة ودعوى العنب لانه يعمل على يد البرقوق
ما اذا اخرج اصله على لانه يكون دعوى القضا اصله لا يكون دعوى
ارضه او يقربه الحاضر فكل دعوى المال علمه دعوى البرقوق
القضا كماله دعوى اسب الكاخر والاهل على ان عيسى من القم
والجس بعد موافقة عيسى الحق اي ان امة ان يكون العبد والاهل
او صدى او كما ما كسرت لكن اقول المداخلة ما لبقا والبرقوق حشد
يقض علمه بالارض والمهر وان لم يقض بالبرقوق ودعواه هل وركان
دعوى البرقوق على القضا الا انها صارت دعوى المال على المداخلة
ما لبقا فحقه البرقوق على القضا وهذا كما اذا اخرج اثنان على امة
محل واحد يدعي امة تزوجها واخرج اثنان عليها كل واحد يدعي امة
او امة فحقه البرقوق على القضا او دعوى البرقوق على القضا
حق في البرقوق لان المال من قبل السموه وركان البرقوق

فهو منها ما يخص دعوى الكساح ودعوى الشركة في البضاعة دعوى اللزج
 وأما ما يخص دعوى الدخول ودعوى الشركة في حق الجنس أو دعوى المصارف
 فخاصة بغير ما إذا ادعى كل واحد منها ما له من دليل فاقام كل منها
 ذلك منه فانه يثبت منها كما هنا قوله عكس أو عكس ما إذا كان المراد
 منه فإن لم يخلص دعوى الكساح في المال في الشركة في البضاعة وليس
 لأن دعوى الكساح خاصة بحل دعوى الشركة في البضاعة وحل دعوى
 الشركة في المال خاصة بها والتشديد لأن البضاعة لا قبل الشركة في
 دعوى الكساح في حقها وحل دعوى الشركة في الجنس وحل دعوى
 الشركة في العين خاصة بها والتشديد لأن الجنس لا يحل الشركة لأنه
 لا قبل أن يكون كله رهنا لها وكل رهنا لأرضه له وأصله وكذا
 النص في أن لا يزوج المالك ما كان فيه من دعوى الدخول فيها
 كذا لو اقام عليه أن يسوق من القاسم القاسم أو شركاء أو يخصص
 أو يستورع منه ولا يملك القاسم أو شركاء من حقه منسباً إلى
 الشركة أو لا قبل له في حقها أو لا قبل له في كل القاسم بعضه وهو
 خص القاسم فيهم ولو دون المالك أي كذا لأنه أن اقام عليه أن يخصص
 له خاصة أو تفرج عنه له خاصة لا قبل لأن الدعوى على القاسم كذا لو
 أي مولى العبد على رجل منه أنه استورع من عبده القاسم أو شركاء
 أو أنه لشرك وعبد القاسم ما لها فترجعه أو أنه عصباً أو شركاء
 وعبد القاسم أو شركاء لم قبل منه لأن الدعوى على القاسم لا قبلها
 أنه خص القاسم لأنه أوجب المردعي بسبب ما عليه من الظاهر وما لو ادعى
 إلا قراض أو لا دخل أو لا قبل منه فذلك لا بد له من القاسم لأن
 المردعي لا ادعى أن الظاهر استورع من عبده القاسم أو أنه لشرك
 منها ما لا يخصصه من الظاهر أن الحق وهو لا لا الذي للقاسم لا الحق
 في الترضي يكون للمردعي من الشركة البيع وما ادعى أنه عصبه عليه
 القاسم أو أنه استورع من عبده القاسم فذلك لا بد له من القاسم إلا
 المردعي للقاسم لأن الترضي المخصوص أو الوعد يكون للمردعي منه
 والمردعي فذلك شرط من وجهه فله ولو بشرع وشرك أو غير
 من دعوى الغصب والاستدراج لا المدعي فيها بما له من القاسم
 في مد القاسم هذا وكذا في المدعي أن لا قراض أو لا مدعي
 استورع منه أو ظهر حقه في دعوى القراض أو لا قراض أو لا مدعي
 فيها لو لم يكن في الدعوى إلا عن نية المدعي عليه وأما في المدعي

للفاعل واقتضى في المسمى كان على الفاعل وقدر اللسان على ظهوره والرواج في
 الفاعل ان لو اقر الخصم بذلك لم يقض باقرع المسمى مالا لغير ذلك لعدم
 العلم بذلك ان ظهر الحق في اليد للفاعل في الاذنه لم يقض باقرع المسمى
 لم يكون اقرع المسمى كما هو الحق اذا ادعى رجل على موصى انسان عاقل ان قد
 قتل الفاعل شفع الوارثه وصلة الموصى في ذلك فانه لا يورث الوارث
 العلم ان يكون اقرع المسمى على الفاعل ولو حصل لعبد الفاعل بعد ذلك يكون له اصل
 ويكون هو الخصم في ذلك دون المولى وهذا لان من يدعى بعض عاقل في يد
 المولى الا ان كان اقرع المسمى في حقه فانه يورث العبد الموصى وكان له بعد
 قاتل يكون الخصم في ذلك هو العبد دون المولى فكل اذ كان عاقل
 عاقل لا ارش والمولى اقرع المسمى يدعى عاقله وظرفه غير عاقل الا ان
 المطلق صدر عنه ما صالح الماقرع في يوم عبد لا دم منه في الماقرع
 البسم ويكون الخصم هو المولى الماقرع فما ذكرنا من العوض والغصب والمهر والمهر
 عاقل لا ارش والمهر فانه يوم ما دام الى المسمى في اقرع المولى
 الا ان كان الخصم هو المولى ووجه وصلة ما ادعى على رجل ان قتل عاقل
 الفاعل ولم يعلم نصف فمته حيا او ادعى ان وجه اتمت الفاعل
 وادعى المهر واثم على ذلك فانه يقبل بسمه ويقض بالمهر ولا ارش
 للمسمى لان الرق سلب على الوارثه فمته وظرفه فلا يكون له يد على
 نفسه او يد على طرفه فلا يكون القضاء مالا ارش او المهر للمسمى فضا على
 الفاعل بوجه ولا يورثه على ذلك سنة لكن المارح علم صدق في ذلك
 يوم دفع المهر ولا ارش الى المسمى لان اقرع المسمى سكا حقه المسمى او
 يتعجب يدعوه اقرع المهر ولا ارش على نفسه المولى لا لا او العبد
 لان الرق سلب على العبد والامة غير المولى لا لا او العبد
 كذلك كان الخصم في المهر ولا ارش من المولى لا الامة ولا العبد لا الامة
 ان لو كان الامة او العبد حاضر كان الخصم في المهر ولا ارش من المولى
 فكل اذ كان عاقل موصى غير عاقل في حاله يكون يد الرقيق غير
 عاقل على ما سلب عنه وهو نفسه وظرفه مالا من المطلق والمولى فان
 المولى اذا ارش عاقل او اطفالا لا يملك العبد بذلك الا ان يرضى
 في نفسه وظرفه بوجه في لوعا العبد الماقرع في يوم نفسه الموصى
 لا ان يرضى في يومه لا يرضى في نفسه ولو ادعى في يوم عبد هو ان عبد نفسه
 ويرضى في نفسه لا يكون فوه عاقل في يوم عبد على ذلك في نفسه معل

[illegible][illegible]

انما هو وهو سباعا ما في له من سبعة اقسام وادعوا سبعة فحصل انهما
 ثمانية عشر مرفق المقر بالالف فما في يد نصف ما من غير سبعة له واحد مثل
 نصف حبل المقر حشا قوله بالالف والسبعة سبع ونصف سبع واربعة
 واربعة من ذلك قال مرفق سبعة ونصف سبع في يد مائة واثلاثين
 المقر له ذلك انسان وعشرون هذين لانه اسباع وثلثا سبع ما في يد الواحد
 يوازي هوسفي ومثل مرفق مرفق فضاء ما في الاثر كذلك قاله للماني
 لا خلاف ان اى كان الكس في يد رجل فاعلم ان المقر له من رجل
 نصف مرفق النصف بغير فضاء ما في رجل اخره الكس في رجل
 نصف مرفق النصف الذي في يد المقر له المقر له الباقي لا خلاف
 النصف الا وحده فضاء ما في رجل اخره الكس في رجل اخره الكس
 في يد ولو كان كل الكس فاما في يد اخر المقر له الا في يد فضاء
 وان وقع بقضاء الباقي منها لان المقر له ربع الكس باثلاث فضاء
 قبل البقية وهو مرفق البقية فضاء كما لو وقع النقص كحل الا ربع
 طم الحيا الفاضل في ما في الباقي من فعل المقر له الى ما في المقر له وانما
 في المقر له والباقى انما في يد واحد او اربعة المقر له ما في المقر له ومن
 المقر ان اى وقع النقص الاول بقضاء النصف الباقي من سبعة والمقر
 الباقي نصفين وقال زفر بن راسد كمل المقر له الباقي كمال المقر له
 الباقي الفاضل باقره فضاء كما لو شهد ذلك المسلم حالها واذا كان كل
 فاضل فعل المقر له بقضاء كماله باقره فضاء ما في المقر له لا خلاف
 نعم ليس بالمال بل بالحق انما بقضاء الشريك قبل المقر له ولو كان فضاء
 بالمال لا يوقف الضمان على ذلك كحل الا خلاف ما في يد المقر له
 في البقية يجوز لانهم العاض فضاء كما لو وقع البعض والمال الشريك
 فان شهد ما في الشريك كمالها وهذا لا خلاف انما شهد بان شريكه
 حصل بالمال ما في الشريك فضاء فقد حل الفاضل على الحكم بانما
 علم الحكم ما في ما خالف الحكم فاضل فعل العاض حكم الحيا انما
 بقاء كان الشاهد البقية في الحيا على العاض في المقر له لانهم
 في الضمان لا يشترط العلم بدون القضاء فلو شهد شريكه بقاء المقر له
 يكون الباقى فضاء ما في المقر له فانما المقر له سبعة كمال المقر له
 قبل القضاء والمقر له اخر المقر له فضاء ما في المقر له فضاء الحكم
 في ما شهد اخره وانما يحتاج الى القضاء اذا اقره المقر له انما
 الباق دفعنا نظم الاشاعرة المقر له كان علم المقر له في المقر له

الى المقر وهذا لما لم يكن عاملا لان القضا كان قضاء القاضي
 عملا للشيخ فاضف الى القضا وهذا خلاف اذا قرأه من غير
 وسلم اليه بالقبض فان قرأه الاخر ومع علمه انه يرضى عمدا من غير
 الوضوء يرضى الحفظ كما يرضى باللفظ في تسليمه اليه عليه ورضاه
 هنا فان لم يرض الحفظ ولا يرضى باللفظ لم يوجد وان قال هو
 سنا والقبض قبضا وكذلك وان كان يرضى فله التسليم اما ان كان
 قال قال المقر اليي هو سنا وسئل من الاول الملاف وكذا الماخذ الاول
 للام لا يرضى من قبض النصف الى الاول قبضا وكذلك يكون الثاني منها ايضا
 لان كما لا يرضى كما ذكرنا ان كان من اللزج الى الاول قبضا فليرضى من الثاني
 من جميع المال وهو ثمانية اذ يرضى من السنين لانه اقله ثلث الكل وقد
 اخبر النصف كما مر فلوضى بذلك من اوله وان كان يرضى فله التسليم
 ولقد لان الثاني وتسلم ما سطر للقضا مع الثاني من ثلثة ان يرضى
 من الثاني الى الثاني وهذا دفع النصف الى الاول بقرضا فان عذر ذلك
 كقولك بالثاني شرهكم بالربح وتكادوا ان تكادوا التراب في الثاني
 فان كذا الاول والثاني المخرجه الثاني والثاني من الاولين فله الثلث
 اخبر اخر سدين جميع الكسبي من السنين لان المقر له الثاني لما اخذ
 البتة اقبضا وحصل ما اخذ كما لا يرضى من جميع قبض من السنين الى
 وهو الاول دفعه الى الاول والنصف النصف الى الاول كان بقرضا حصل
 من الملافه وذلك لان النصف النصف الى الاول كان بقرضا حصل
 فان احكاما صار كان من ثلثة الكسبي وقيل قرأه سنه من الاول والثاني
 الملاف فليرضى من ثلثه فذلك الى الثاني وهو سدين جميع الكسبي وثلثه سدين
 وحده ستة ختمه فذبحه اليه ويقره له ثلثه سدين فانه ثلث الملاف وان كان
 الى الثاني فعلى الثاني نصف البتة فامر وقال له رضي الى الاول بقرضا
 ان يرضى الربح والمصدق فله نصفه وان كان يرضى ليشركه البتة الثاني
 الى الاول والثاني من الثاني نصف فانه من ثلثه دفع النصف الى الاول والنصف
 الى الثاني من الثاني النصف قبضا كما لا يرضى كان النصف الى الثاني يرضى
 القبضا وكذا النصف الى الاول يرضى وقد اقره بالسداد فله ان يرضى
 ان النصف الثاني سنه من الثاني والثاني لانه قد قرأه سنه من الثاني
 لا يرضى كان البتة فله السداد وقال لا ان يرضى ويحب ان يرضى له الثاني
 فله ثلث من ثلثه ويضاهي اخذ المقر وهو النصف عند والباقي منها الى

وذلك اقرار المريض بعينه على يد له ودعيه لوارثه الذي علم وشه باطل
ولا يقيد هذا كونه له ولا كنهله له لو كان الدين على الاصل والوارث
كمنل فاقبله بالودعيه للمغمى بكون باطلا لما ذكر من الجاهل مع الشخص الذي
غير اذ اقامة الدليل على ما ذكره فصيل اقراره باسقاطه والودعيه
فقال له ان اثار للوارث او كمنل ذلك مع ما بالدين او مقناصا لقان
او تار عنه لان الغرم لا ينفع للوارث بل قضاء ما على التار
لا يرا كمنل وشبهه المعصي كما لم لا اقرار مكاتب الفاعل والوارث
يع لان الاقرار منه في هذه الصور اما اثار للوارث او كمنل لاثان
لما لا ينافيها اذا اقرارا باستيفاء الدين ولا يصل الى كمنل سواء كان
الوارث كمنلا والاختصاصا ولا يعكس لان الاستيفاء هو امر واحد
بما للوارث كان اقرارا للوارث وكذلك في اقراره بالودعيه للوارث
وهو طهر وما اجمال الا ما روي اذا اقرار بالودعيه كمنل للوارث
ثم بين وجه الاحمال بقوله مع ما بالدين في الودعيه في اقراره المريض كمنل
وارثه لا كمنل امان كونه فاعدا وهما كمنل كانت قائمه فلو اقره
بها كان الكمنل امانا بخلافه وسيعا وتوصل الى قضاء الدين الذي
فصيل به البراء للوارث غير الحاجه الى قضاء الدين بعرضه ان
ما له وقد نفع للوارث فكمثل اقراره بالودعيه له اثارا للوارث معا
بالدين هذا القدير وان كانها كمنل وقريات المريض فكمثلها
وجب الضمان على المتضرر الضمان قصاصا بالدين الذي بطالب
كمنل الوارث فثبت به البراء في حق الوارث فكمثل اقراره بالودعيه
له اثارا للوارث فقصاصا بالدين هذا القدير وهذا اذا كان الضمان
الذي وجب للكمنل على المتضرر حارس الدين الذي له على الوارث
اما اذا كان حارسه لشيء الخاص به فكمثل اقراره حينئذ اثارا
للوارث تار الخرافة عنه وذلك لان غرم المست لا ينفع للوارث
ومن المست بل ان ينفع للوارث الذي اقرار على المست لا ينفع
لا يرا تامل ان قيل قضاء ما على المتضرر الاصل والوارث اقرارا
حينئذ ضمان الودعيه من تركه الكمنل فلم يكن لغرمه ورثه فكمثل
الوارث المدعي على ما لم يتقوا من الكمنل لان المانع في ذلك
انما هو وجب الدين في تركه المست ولست ومن على فكمثل الغرم
المست ان لا ينفع من المست ما لم يتقوا من المست لان غرم المست لا ينفع
لا يرا اقراره في قيامه من انفسه فكمثل اقراره تار المطالب عن

[illegible]

الكل والوارث المدون
لانه لم يرا كما ذكرنا في
الاصناف

دونق قريبا استنفا والموت وكذا الغيا وجع اقل من مطلق وهذا لان اقل من استنفا
الموت او لو سمع بالدين لغريم لان الدين يقضى با شاطي لغريم عاقل للموت
مات ما وجب لرب الدين علم ثم في الغاصب واقل من المرض بالدين الحكم
ثم هم بعض الاقل من المصروف والمراد من ذرية ما لو باها بسواها ثم اقر
لها ان كان المطلق بعد المصروف مات قبل انقضاء العدة وكان
المطلق رجعا سفل اقرارها وبوضعه للزوج جمع المهر فيكون بين الغيا
لمة وارثا عند الموت لان المطلق للزوج لا قطع الشكاح واقل من المرض
باستنفا ومن الارث لا يجمع وان كان بلاغا للسرح وان كان سافا فملك
سفل اقرارها في حوز الغيا في قديمه من العي للمهر وذلك لان لو لم يملكها
لم يجمع اقرارها باستنفا وان لم يملكه وارثا واطلقتها امكن ان يجمع المطلق
سفل لجمع اقرارها باستنفا وتخصها النهم في حق الغيا وتصل كان
الزوج وارثا في حوزهم فلم يجمع الا اقرارها باستنفا لكان في بعض المواضع
لم يجمع اقرارها في قديمه من العي يستوي اقراره في العي دون مهرها في
ولو لم يجمع من فضل شيء سفل المهر الى ما لم يجمع فيه بل لا الا في مهرها
ومن ذرية ان هذه المسئلة فريضة سفل اقراره في ما اذا كان المريض في
سواها ثم اقرها بعد ذلك قال من انما يحكم الله هذا الجواب على قول
المفسر لم يملكه اما على اقرارها كمن يكون الا اقراره في حوزهم لا الزوج
علا الورثة في حوزهم اصله ما ذكر في المطلق واقل من المرض فانه
سواها ثم اقرها بدين فانه الاقل ونصدها والمراد بها اقرارها عند
لان الامتة في الاقل وعند ما يجمعها اقراره لا بها وتخصه ولو
بضمان الغصب ثم مرضت جرح الاقرار ولو كان الغصب في المرض لم يجمع
كالنفس ان لو كان مريض علم ومن العي عصمه رجل عبد في حوزهم فان
العبد اوافق فقط له بضمان العبد على الغاصب ثم مرض بعد ذلك واقر
في مرضه باستنفا فان الغصب للغاصب يجمع اقراره ولو كان غصب
العبد في حال المرض وعرضه في ذلك ان يكون القضاء بضمانه في المرض
اقل من باستنفا به وله ان يملكه ليعمل للمسلمة ان انا قلنا انه في اقل من
اذا كان القضاء بالضمان في العي والاقرار بالاستنفا في المرض لا اقل
لان بضمان الغصب كانه في السرح وحده لا باطل في حاله صحتها ما اياه
وفي السرح اذا باع عبد في حوز مرض واقر في مرضه باستنفا التزوج اوان
لا يملك عين لم يملك من حق الغيا لكانها وما تعلق له اذا كان الغصب
في الميراث لا يجمع اقراره بالاستنفا لان ضمان الغصب كانه في اقل من المرض

عبد في مرضه ثم اقراره باستنفا في المرض لم يجمع اقراره لم يجمع اقراره
حق الغيا وبقية العبد وتوجب لان غرض الميراث لا يملكه من حق الغيا
فلا يصدق في اقل من حوزهم لكانها وكذا لو كان الضمان وصل في المرض
وعاد الاثبات لان الملك انما يقر به الضمان وهذا لان الملك العتيق والولد
علا ولا الكسب في نظر له ابطال حوز العبد والقيمة بخلاف ما اذا لم يملك
الاستنفا ان ما كان في اقل من الغصب والقضاء بالضمان في العي لو كان
الغصب والقضاء في المرض وان كان الغصب في العي والقضاء بالضمان
وصل في المرض فان غصب العبد في المصروف في مرضه هو والعبد
فانهم بلا غاصب فان في فقط المصروف علم بالقيمة في اقل من المرض بالاستنفا
منه كذلك لا يجمع الاقرار ولوعاد العبد لا يصدق لان ملك الغاصب المصروف
انما يقر به الضمان ان ما يقره القاضي علم بالضمان وهذا لان لاجل
ان ملك الغاصب يقر به الضمان لان ملك الغاصب المصروف ولو لم يملك في قبل
الضمان فان الغاصب اذا اقره العبد المصروف في مرضه التمتع لشد عنده هذا
ولا في السرح فانه لو باع الغاصب ثم ضمنه المالك القيمة فباعه وكذا اذا ولت
الخاتمة المصنوعة عبد الغاصب ثم ضمنه المالك القيمة لم يملك الغاصب ذلك
الولد لكان في الكسب فانه اذا كسب عبد ثم ضمنه المالك ملك الغاصب ذلك
وذلك لان الملك المالك الغاصب ملكه فان ضامن المالك لا يصدق لان الاستنفا
والاستنفا في مرضه دون حوزهم اما ملكه ملك ضروري او الدليل ما في سورة
بالغصب لكونه علوا في نظر من بعض الاحكام دون البعض فظهر في حق
السرح دون العي لان الملك الماتق يملك لغاذا السرح دون البعض فظهر في حق
بل ان المالك يملك السرح دون العي وظهر في حق الكسب دون الاولاد لان
ملك الكسب سرع نفوذ وميراث الولد يدل ان الغاصب اذا اقر المصروف
ملك الاجر ولو اولاد لان ملك الولد كذا في الكافي واذا كان يغور من اقراره
في مرضه باستنفا لم يظن له ابطال ان في اقل من المرض بالاستنفا لا يظن له ابطال
ملك الغاصب بالضمان لكونه ابطال لان حق الغيا لان ملكه قبل الضمان على الميراث
فظهر في ذلك ان له ضمير العبد لان الماتق مضمون وموضع من الرضا كان
ملكه للغاصب فظهر على ذلك الضمان وكان العبد قبل الضمان على الميراث
الارض مملوكة في حق الغيا وكان اقراره باستنفا بلا ابطال لحوزهم في العبد
والقيمة فان في اقل من الغاصب في حق العبد من اقره العبد لا في حق الغيا
منه في حقها لان ما كان في الغصب كانه في قضاء كانه في حق الغيا
باستنفا في المرض دون العي وبمعه حق الميراث على حوزها وكذا هذا

[illegible][illegible]

والله اعلم والاولى حاصل القصة وان شاء الله اخبرنا الاول للتسلسل ولا يروى لان المانة
قبضه لنفسه ولا دل مغلوبه فزعموا ومثله ملك كالدرك ان قبضه وروى القريب بقصه
اي وان شاء الله والاولى والعربا وبعنا مات العزب فزعموا الموتى لا يروى لان
سله الماني على نفسه فزعموا فصر ضامنا ولا يروى اي لا يروى الماني على الاول
اذا ضموا ولا دل على الماني اذا ضموا لان الماني قبضه لنفسه واذا ضموا لا يروى
طعن ولا دل مغلوبه فزعموا ولا يروى لان الماني قبضه لنفسه ولا يروى لان
ومثل هذا لا يروى لان الماني قبضه لنفسه ولا يروى لان الماني قبضه لنفسه ولا يروى لان
على قضاء وروى القريب لا يروى لان الماني قبضه لنفسه ولا يروى لان الماني قبضه
لا يروى لان الماني قبضه لنفسه ولا يروى لان الماني قبضه لنفسه ولا يروى لان
لا يروى لان الماني قبضه لنفسه ولا يروى لان الماني قبضه لنفسه ولا يروى لان
جعله فزعموا ولا يروى لان الماني قبضه لنفسه ولا يروى لان الماني قبضه لنفسه
الاولى فزعموا لان الماني قبضه لنفسه ولا يروى لان الماني قبضه لنفسه ولا يروى لان
يتكلم عليهم لانهم فزعموا لا يروى لان الماني قبضه لنفسه ولا يروى لان
على الموهوب له والمشارك فلما كان الاول اوجين وجه القريب فزعموا لان
والاولى فزعموا لان الماني قبضه لنفسه ولا يروى لان الماني قبضه لنفسه ولا يروى لان
سعيه لان الماني قبضه لنفسه ولا يروى لان الماني قبضه لنفسه ولا يروى لان
ملك الموهوب له والمشارك فزعموا لا يروى لان الماني قبضه لنفسه ولا يروى لان
الموهوب له والمشارك اذا ملكه المان فزعموا لان الماني قبضه لنفسه ولا يروى لان
يكون المان فانه لا يروى لان الماني قبضه لنفسه ولا يروى لان الماني قبضه لنفسه
ولان كان الاول من قبضه ولا لان قبضه موجد فزعموا لان الماني قبضه لنفسه ولا يروى لان
حضرها وعزلت عن حصه وذلك لان الماني قبضه لنفسه ولا يروى لان الماني قبضه لنفسه
اي فكذلك لان الماني قبضه لنفسه ولا يروى لان الماني قبضه لنفسه ولا يروى لان
هذه المان فزعموا لان الماني قبضه لنفسه ولا يروى لان الماني قبضه لنفسه ولا يروى لان
تقبضه اول قبضه فزعموا لان الماني قبضه لنفسه ولا يروى لان الماني قبضه لنفسه ولا يروى لان
وقبضه العبد ثم ما تسلم قبضه فزعموا لان الماني قبضه لنفسه ولا يروى لان الماني قبضه لنفسه
اوقع المان فزعموا لان الماني قبضه لنفسه ولا يروى لان الماني قبضه لنفسه ولا يروى لان
لا يروى لان الماني قبضه لنفسه ولا يروى لان الماني قبضه لنفسه ولا يروى لان
موجب الملك فان الملك ما قبل الاول وقد قبضه المان فزعموا لان الماني قبضه لنفسه ولا يروى لان
المريف فزعموا لان الماني قبضه لنفسه ولا يروى لان الماني قبضه لنفسه ولا يروى لان
كما اذا قبضه من حله فزعموا لان الماني قبضه لنفسه ولا يروى لان الماني قبضه لنفسه ولا يروى لان
مرفعه فزعموا لان الماني قبضه لنفسه ولا يروى لان الماني قبضه لنفسه ولا يروى لان

[illegible]

[illegible]

لما ثبت ان العاقبة بعين هو الثالث انقضاه بمقتضى ما ابراهنا به ومقتضى ما ابراهنا به
 ذلك ودوالا لوجه ذلك سكون ان ما لا يترك له وقوع غلط او لغو في حال كونه على
 السواء او يكون ما يوجب السواء يكون الثالث على ما هو ممكن ان ياتي وقد ارضى الله عنه
 من هذه الوجهين في ذلك ان العاقبة انما خاضع للعلم في كل موضع او لم يخضع له في كل موضع
 او اوارثت له في كل موضع او لم تخضع له في كل موضع او لم تخضع له في كل موضع او لم تخضع له في كل موضع
 الثالث هو قوله بلا سعة وانما لكل واحد ما له من شأله اعني ان كل واحد له من شأله
 السعة والضعف جرم قابل للاختلاف الثاني كما بعث الله الخلق على ما قدر لهم من القوة
 القوية كما قال اعرفوا الله واوليائه ان قالوا ان الله لا يترككم في انفسكم اني عرضت فقال لم يعقل
 عني من اطاعهم مما نالنا من الله الا نقاتل مع اوليائه بما نالنا من الله بلا سعة في الاسلام ضعفه وما ابدى فيها
 رجوعه ما يدل ان الله كان له انما قالوا نعم الا قول الله لا يترككم في انفسكم ان الله لا يترككم في انفسكم
 السابق وما اقر الله بما قد عصى منكم من الله بما نال من الله وما ابدى فيها رجوعه ما يدل ان الله كان له انما قالوا نعم
 له كما انما لا يخفى ان الله لم يترككم في انفسكم ان الله لم يترككم في انفسكم ان الله لم يترككم في انفسكم
 انكم ترون ان الله لم يترككم في انفسكم ان الله لم يترككم في انفسكم ان الله لم يترككم في انفسكم
 الا اول من اولى الى انما كانا معا كما يكون كما رجاها من الله فمقتضى ذلك سواء كانا معا انما قالوا نعم
 والاولى والاني بعتر في الغيب فيكون في ذلك الله ضعفه ما لم يفتقر اليه لاسيما في هذا كما قالوا نعم
 لم يعترفوا بما لم يعترفوا به الا انما اعترفوا بما لم يعترفوا به واذكرنا ما ذكرنا انما قالوا نعم
 اعني انما قالوا نعم واعلم ان عطف لفظه استحسانا لا دلفا الحمد ليعا رضى عن ذلك ما وجد
 الا انما عطف ان لفظ ان لكل لا تعرض الجرح والاعمال لئلا انما قالوا نعم
 اعني انما قالوا نعم في موضع ما لم يستعملوا وعلموا وقال لم يعترفوا به في كل واحد
 ثالثه استحسانا والقاس ان بعضكم كما ياتي كما نواجه المحسوس ان هذا وقد اقر العارض من الله
 المحض صفة له الا ان العاقبة انما لم يفتقر الى ما لم يفتقر اليه في كل واحد من الاقوال
 يعني ان الله لم يترككم في انفسكم ان الله لم يترككم في انفسكم ان الله لم يترككم في انفسكم
 الا اول من اولى الى انما كانا معا كما يكون كما رجاها من الله فمقتضى ذلك سواء كانا معا انما قالوا نعم
 على الوارث محمد بن عبد الله الاقرن في الوارث يقول اني قد خضعت لغيري في كل موضع منكم في كل موضع
 جميع عليه في ذلك انما كانا معا كما يكون كما رجاها من الله فمقتضى ذلك سواء كانا معا انما قالوا نعم
 كما قال اعني انما قالوا نعم في كل موضع منكم في كل موضع منكم في كل موضع منكم في كل موضع منكم
 الثاني والاكابر يقول انما كانا معا كما يكون كما رجاها من الله فمقتضى ذلك سواء كانا معا انما قالوا نعم
 انما يقولوا لا يخرج في معنى ان لفظ الكل ان اللفظ الدال على الجمع في كل واحد منكم
 لم يفتقر الى حيزه الا انما كانا معا كما يكون كما رجاها من الله فمقتضى ذلك سواء كانا معا انما قالوا نعم
 او انما كانا معا كما يكون كما رجاها من الله فمقتضى ذلك سواء كانا معا انما قالوا نعم
 يكون معنى ان كانا معا كما يكون كما رجاها من الله فمقتضى ذلك سواء كانا معا انما قالوا نعم
 حكم الصدق فلم يكون ان لا يفتقر بعضه الى ما لا يفتقر اليه في كل موضع منكم في كل موضع منكم

وہ حق؟

[illegible]

[illegible]

جزء

[illegible]

اذا كان

لا ان کون مورو نامی

في المرض

الفوارش

[illegible]

منه لان حصول الولادة ملكها وليس على ان الاستيلاء بغيره ملكها فملكها
بغيره نصف شريكه عند العلق ويكون ولدهم وبقائه نصيبا لشريك
في الملك فغيره نصف العتق وهذا لان ملك نصيب الشريك في ملكها
يعني الاستيلاء وكل الشئ نعمه ملكا وانما الاستيلاء بالاب جازا من اقامته
في العلق لان الملك من شرطه يعني الاستيلاء بشرط النسب وكان العلق
جائزا له الملك وهذا لما لمسه الاول من بني بازا اليك معهما ولدا من
لاي علمه نصيبا عنده الملك واما للشئ في ان ملك نصيب صاحبه عند
العلق لان ما اقبل بولده بعد ملكها فلهما استيلاءه كما جاز ملكها فملك بغير
ولده من نصيب صاحبه في غير الملك ولا تسع محال في النسب فقول
اصرف والخاص بالولد لانهم بعد الاول والاب والابن يكونون الاستيلاء
ملك لالاب لانهم لا يسع الاول في الولد في شئ منها محال ان على
النسب وقال ابنها ولما تبنا سوا صدقة الوارب وكذا لم ينسب لاما كان الولد
فاما ظهر بصدق المستضا اعره وال استيلاء من تمام الولد شاهد
على ان العلق فيه فليس من قبله اقل من وطير بالولد ايضا جازا من النسب لان
لا بولده ملكه وكان عتق بتمام النسب واذ وجاز على اصله فقال
قام انشا استيلاءه في موضع معتبر والكل ضد الحجة الاول ومن ما اذا
لم يكن ولدا في ان لم يظهر صدق وحاجه اولين والملك عاله لولده لولد
وله ما عتق ابنه واعمره اذ كان في دعوى استيلاءه في الجاه المشرك يكون
الاستيلاء لالاب خاصة وان ولد من في دعوى استيلاءه من ملكين
لم يكن معها والد معتبر بالنسب لما ذكرنا وانما انته اظهرت عتق بالان
كان معها والد معتبر والكل لا يسع محال لظهور الصنف والحاج بالولد
وقبيل النسيان صدق الوارث كحفظ الكل في نسب الغير بنسب
وهل شرط العود دون اللطاف كقول الجريح والملك لم ينسب على نسبه
وقل شرطان عندنا نسب وكذا عند الوفاق ابن ونسب نسب هذا الولد
والاب ان صدق الوارث كما في اذ عند النسب واما ما قال ابننا اذا
كان الولد عتقا بغير ملكي فله شاهد بغير ملكي فله شاهد بغير
الورث بالنسب لانسان انهم اذا كانوا عتقا بغير ملكي فله شاهد بغير
عليهم وعلى ما روي والافان نسب من شاة العتق من النسب والعتق اذ
بالشرط العتق هذا في تمام مقام المورث في النسب واولا في المورث في
نسب الولد من كل اول اذا في تمام مقامه في النسب لان النسب في النسب
فمن يحصل بصدق الوارث نفس لالاب قبل انهم بغيره في النسب كما

مکمل

سبعه البضا والشمه وعضا كان ماضيا وطلعت من حلقها فبدا ان العاصم
 لكان حاضرا واما قبله وصدق لا يتوقف حوله الغم كان للشمه ان سبعه
 ويستقيم سبعه اذا لا تستند بصدمه او ولا قبله ولا في السبع العاصم اذا
 ثم لو كان حاضرا واما قبله وطلعت حوله الغم كان للشمه ان العاصم اذا
 لا ولا قبله وعضا اذا في سبع العاصم ان العاصم اذا في السبع العاصم اذا
 للمعي فيسقط فقف وبنه محضر وصدق الشريك اخذ له ما في سبعه
 ومن كون العاصم ملكا له ما في سبعه ان لا يستند بصدمه السبع العاصم اذا
 والاعمال اذا حاضرت الربيع للمعول صاعدا للشمه ان لا في سبعه العاصم اذا
 الرقم اذا حاضرت لرجل اناس معاك بها شرط فمعه عطف في الغمها
 حرضه رب الربيع للمعول ان كان معك في سبعه لشمه الغمها ان الربيع اذا
 له جنه قضى الاستعاضا فان كان العاصم في سبعه العاصم اذا في السبع العاصم اذا
 ارجع ان الغم في سبعه العاصم اذا في السبع العاصم اذا في السبع العاصم اذا
 ملك ان لا يكون رضا ما يستعاضا به فمك المالك في سبعه العاصم اذا
 لم يمسك وكن لو اذ في حاضره وقام العاصم اذا في السبع العاصم اذا في السبع العاصم اذا
 غلب على اقامه او دفعه فله ان العاصم اذا في السبع العاصم اذا في السبع العاصم اذا
 اقربوه خصا او غير خصا والعقل والفاصله حصة من ان لا في سبعه العاصم اذا
 على علة يرد رجل ان قبله واما في سبعه العاصم اذا في السبع العاصم اذا
 فله ان يفضله او دفعه واما في سبعه العاصم اذا في السبع العاصم اذا
 الحاضره وان دفعه الى ولي الحاضره او دفعه الى سبعه العاصم اذا في السبع العاصم اذا
 والله اعلم ان وجه الحاضره على ان لا في سبعه العاصم اذا في السبع العاصم اذا
 اخبره السبع او لا كان على ما حاضره فمك ان اخبره السبع او لا كان على ما حاضره
 فان العاصم يحرم من البعق والعدا فان اخبره السبع او لا كان على ما حاضره
 الغم في سبعه العاصم اذا في السبع العاصم اذا في السبع العاصم اذا
 الى الحاضره ان لا في سبعه العاصم اذا في السبع العاصم اذا في السبع العاصم اذا
 خصا من سبعه العاصم اذا في السبع العاصم اذا في السبع العاصم اذا
 العاصم اذا في السبع العاصم اذا في السبع العاصم اذا
 خصومه الوالي عنه ان خصومه يرد على سبعه العاصم اذا في السبع العاصم اذا
 ومن حذفت رقتة او فزعه السبع في الدعا فمك السبع العاصم اذا
 الشك العاصم اذا في السبع العاصم اذا في السبع العاصم اذا
 فمك اذا في السبع العاصم اذا في السبع العاصم اذا في السبع العاصم اذا
 لم يمسك فمك اذا في السبع العاصم اذا في السبع العاصم اذا في السبع العاصم اذا

من ملكه لا ينع عنه ولو باخره في الخصومة في غير موت فملكه والاعا
بملكه وان مات ملكه والفاصل بين من ليس عنه خص حاضر فكون قضاء
على املك واذا لم يثبت التملك لم ينع عنه **فيهم** وفيهم من يملك من
خص عنه فاقسم او قسم له الفاعل لبعض الفقهاء وان لم ينع
بعض الفقهاء بدائيات التملك منه لرب علم حق وهو **الاداء** من
ملكه فواعلم فانفسه ولدا المفقود او اولاده او اقام البس على ان يرض
انه وبيع الفاعل لبعض الفقهاء فنع فاعلم نقل علم من يملك به الملك
للفاعل لرب حق عليه كذا **هنا** وان لم يجرى بان ذلك اعلم الفاعل
فيما لا يعلم الضرر وان وقع اضره فالمرء لان الداء والوكيل المصطفى
ليس البس ولا ينع دفعه وان لم يقع ذواله شيئا او دفعه لم يصرف واسأل
عن الخصومة وكثير من الدفع والقدان اخبار الدماء من حضر المثل وصدر
باصا لقوله العدما فان يكون متطوعا في الدماء لم يرد ملكه في غير
امر مدون الضمان والخراج والدفع من حضر المثل وصدر اشرافا
دفعه واشرافا وله اضره وانما كان له لحوال شره ان وفي الحناء بعد
الدفع لكونه عليه كماله نظرا انه هو المالك لاسباب المصلحة
الحال لا اقره فظفر ان الداء دفع عليه بغيره وهذا لان
الداء والوكيل المصطفى ينع عن دفعه عليه بغيره وهذا لان
ولي الحناء بعد صدور المقتضى اعلم البس على الحناء لان قسمه
على الخصم طاهر ولو لا ينع دفعه من المالك هذا حديث المالك بعد
دفعه فاعلم كما يكون المثل هنا بخلافه لو كان الدفع بان سر على
المثل ومن لم يرضه فانها كما لو كان في دفعه **فيهم** لان
اقره لم ينع ولو لم ينع المثل لانس قباله وعنده محمد في دفع
السلطان الظاهر كما في الحديث عنك للكتاب لانك ان لا سلطان
وكان قسم العرف في كل موطن ان لا يشارك في دفعه ولو لم ينع
عدا واعلم في قول ما في لسان وصدر المثل وعنده ان ينع
بمجرد ذلك هو اقر ما في لسان وصدر المثل وعنده ان ينع
كاست الظاهر في الاصل في لسان وصدر المثل وعنده ان ينع
ان انما دليل ظاهر كونا ما في لسان وصدر المثل وعنده ان ينع
او كذا كما في اقره من في لسان وصدر المثل وعنده ان ينع
ولو دون عمن ان لم ينع اقره من في لسان وصدر المثل وعنده ان ينع
كل من لا اقره من في لسان وصدر المثل وعنده ان ينع
لانك ان اقره من في لسان وصدر المثل وعنده ان ينع

ثالثه

اياهم كان له مطالبه الاقول ان الكول ولا سقط بالكون لانه ان لم يزل ولم يزل
 في حقه على ان لا يفتل الخرج منه وان هو الاول لان الاول ان ينصرف العن
 اليه ان لم يزل سقط عنه بعد صلا لا لم يزل في غيره وجوزوا فيهم على بشرط
 سلكه الميع له وما لم يزل سلكه اذا كان قد انصرفوا الى ما لا يزل لم يزل
 فعادوا به العدم عليه او كونه بعد ان انصرفوا عليه او كما قالوا في كونه
 على الامر لم يزل في العبد واقام المفسر في وجوه القول على قول المفسر
 هذا وما كان الامر من قبله فلا يكون له ان يكون له في وقت الموت
 بعد صلا في الجسد لانه لم يزل في حقه على قولهم ان الامر ان ينصرف اليه
 لا يزل في العقد لان المفسر المفسر ^{يعني} ان الامر اذا انقلب في العقد
 الموكول باخذ الموكول مما قد انصرف اليه الموكول بالكون بالان
 اشترط في العقد في استحسانه وانما قد انصرف ان باخذ الموكول في العقد
 الا ان كان ان الامر من قبله فكل صفة من ان الموكول في العقد في المفسر
 وجعل على التزوي ان يفتل في حقه على غير ما هو في الاستحسان
 لانه لم يزل في ان الامر لم يزل في حقه على قولهم ان الموكول بالكون
 والموكول كما لو ان له في حقه من المفسر ما لم يزل في حقه على قولهم
 تقوم مقامه في القضاء في حقه على قولهم ان ما قد انصرف في حقه
 العدم ان ان اشترط ما به في حقه على قولهم ان الامر لم يزل في حقه
 لان الواجب عليه في حقه على قولهم ان الامر لم يزل في حقه على قولهم
 وفي التزوي ان الامر عليه يكون لبيان ان باخذ من الامر في حقه
 بعد صلا ان الامر ينصرف اليه الموكول وان له الاول لانه ان لم يزل في حقه
 باخذ من الامر في حقه على قولهم ان الامر لم يزل في حقه على قولهم
 الموكول بالكون في حقه على قولهم ان الامر لم يزل في حقه على قولهم
 بعد صلا في حقه على قولهم ان الامر لم يزل في حقه على قولهم
 كالخلفه والمساقف له في حقه على قولهم ان الامر لم يزل في حقه على قولهم
 هذا الحاله في حقه على قولهم ان الامر لم يزل في حقه على قولهم
 ان حقه على قولهم ان الامر لم يزل في حقه على قولهم ان الامر لم يزل في حقه
 الامر حقه على قولهم ان الامر لم يزل في حقه على قولهم ان الامر لم يزل في حقه
 وادعى الخلاف في ان اشترط في حقه على قولهم ان الامر لم يزل في حقه على قولهم
 بعد صلا في حقه على قولهم ان الامر لم يزل في حقه على قولهم ان الامر لم يزل في حقه
 لعمدة انظر الى حقه على قولهم ان الامر لم يزل في حقه على قولهم ان الامر لم يزل في حقه
 رجل واعته وواله فان اراد احد العبد لا يحلفه ولكن يحلفه اراد

لا

١١٧٩
 ١١٨٠
 ١١٨١
 ١١٨٢
 ١١٨٣
 ١١٨٤
 ١١٨٥
 ١١٨٦
 ١١٨٧
 ١١٨٨
 ١١٨٩
 ١١٩٠
 ١١٩١
 ١١٩٢
 ١١٩٣
 ١١٩٤
 ١١٩٥
 ١١٩٦
 ١١٩٧
 ١١٩٨
 ١١٩٩
 ١٢٠٠

احد النعمه كلها هذا فان حلف الامر على حقه علمه وان كان غريمه فتمت للموكول لانه
 انما حلفه وحلفه ان لا يفتل الخرج منه وان هو الاول لان الاول ان ينصرف العن
 اليه ان لم يزل سقط عنه بعد صلا لا لم يزل في غيره وجوزوا فيهم على بشرط
 سلكه الميع له وما لم يزل سلكه اذا كان قد انصرفوا الى ما لا يزل لم يزل
 فعادوا به العدم عليه او كونه بعد ان انصرفوا عليه او كما قالوا في كونه
 على الامر لم يزل في العبد واقام المفسر في وجوه القول على قول المفسر
 هذا وما كان الامر من قبله فلا يكون له ان يكون له في وقت الموت
 بعد صلا في الجسد لانه لم يزل في حقه على قولهم ان الامر ان ينصرف اليه
 لا يزل في العقد لان المفسر المفسر ^{يعني} ان الامر اذا انقلب في العقد
 الموكول باخذ الموكول مما قد انصرف اليه الموكول بالكون بالان
 اشترط في العقد في استحسانه وانما قد انصرف ان باخذ الموكول في العقد
 الا ان كان ان الامر من قبله فكل صفة من ان الموكول في العقد في المفسر
 وجعل على التزوي ان يفتل في حقه على غير ما هو في الاستحسان
 لانه لم يزل في ان الامر لم يزل في حقه على قولهم ان الموكول بالكون
 والموكول كما لو ان له في حقه من المفسر ما لم يزل في حقه على قولهم
 تقوم مقامه في القضاء في حقه على قولهم ان ما قد انصرف في حقه
 العدم ان ان اشترط ما به في حقه على قولهم ان الامر لم يزل في حقه
 لان الواجب عليه في حقه على قولهم ان الامر لم يزل في حقه على قولهم
 وفي التزوي ان الامر عليه يكون لبيان ان باخذ من الامر في حقه
 بعد صلا ان الامر ينصرف اليه الموكول وان له الاول لانه ان لم يزل في حقه
 باخذ من الامر في حقه على قولهم ان الامر لم يزل في حقه على قولهم
 الموكول بالكون في حقه على قولهم ان الامر لم يزل في حقه على قولهم
 بعد صلا في حقه على قولهم ان الامر لم يزل في حقه على قولهم ان الامر لم يزل في حقه
 كالخلفه والمساقف له في حقه على قولهم ان الامر لم يزل في حقه على قولهم
 هذا الحاله في حقه على قولهم ان الامر لم يزل في حقه على قولهم
 ان حقه على قولهم ان الامر لم يزل في حقه على قولهم ان الامر لم يزل في حقه
 الامر حقه على قولهم ان الامر لم يزل في حقه على قولهم ان الامر لم يزل في حقه
 وادعى الخلاف في ان اشترط في حقه على قولهم ان الامر لم يزل في حقه على قولهم
 بعد صلا في حقه على قولهم ان الامر لم يزل في حقه على قولهم ان الامر لم يزل في حقه
 لعمدة انظر الى حقه على قولهم ان الامر لم يزل في حقه على قولهم ان الامر لم يزل في حقه
 رجل واعته وواله فان اراد احد العبد لا يحلفه ولكن يحلفه اراد

لجوز

البائع والموكل وتكون شرطه الجاهل بالصرفا فعلا ان يخالف الموكل والامر
 منقول على ما لم ينصوا لما تقدم لهم فيقول انفسه اوجع من الله القول
 قوله المامور ومنه قول الغني اوجع والحق فيه ان العبد يقول ان الراف
 امكن من حيث ان شرطه الموكل دفع ذلك لغيره فصار العبد الامر وهو قد عجز
 عليه والعقد هنا لا مرد العبد على الموكل ما خالفه من الموكل فاصداق في
 الاختلاف بين الموكل والموكل في حاله فيجب ان يكون الموكل في حاله
 ان لا يفتقر على حاكمه بالبيع وكان العقد المعلن دول الموكل مع منته وطلب
 الجاهل عندا وجب على موكله الله وعند الجاهل له ما لم يعلمه لان
 الموكل القم على الموكل فكان وكمن الصدر الشهيد والامام محمد الاسلام
 منهم الله وهذا كذا في ما لو قد الموكل في دفعه الى الموكل ما دفعه الموكل الحاله
 فانه لا يخالف ثم لان دعوى الجاهل دعوى جوهري وهو الجاهل عليه فلم يملكها
 متعديه ان يفرط فيها فانه دعوى الجاهل فلم يملكها المتعدي ان يفرط فيها
 اذا اخلت بالسماح في مقدار التماز والموجع ولهذا فليكن ان لو اوجع في حق حلقه
 في الوقت حاله المشرى هذا وكل وقال ابن ابي عمير هذا الوقت وان
 اخلت فيها وان تغير الاختلاف في مقدار المشرى لكن وجه الظاهر احله في الزحف
 المتعدي فلم يخف اختلافه في المسه في الجاهل بل كان القول والراف
 باق
او لم يخلقه في العقد اوجع الموكل
 شهد واصل ان قوله اشرك او اهدى غصب والمذبح واقر انه امر في العقد
 او عجز او اياها في اوجع او عجز العقد فليكن لانها افتت على الزحف الموكل
 له نعمه الشك والاصالة في دعوى الا والراف والراف او اقر
 بالذبح والكاح كذا ان ادعى الموكل عليه عذرا لا يوجب له ملكه فاقام
 شاهدان شهدا على ان اذ الدرافة ان شرطه والمذبح او اقرانه وعجز
 له المذبح فانهم وقال المذبح انه اقره في ذلك ولم يفتد ولم يهد له العذر او
 انه عجز عن المذبح وشهد ان اذ الدرافة ان العبد مملوك المذبح او اقره من
 العبد ان كان المذبح رهبة العبد منه او اذ وعجز او اقره من العبد لم يسمو
 العبد المذبح في شهدا قران اذ الدرافة المذبح في العبد على ان يوفيه
 الى او ارضه بشي او اذ وعجز عن ذلك او اقره من العبد في شهدا ان يوفيه
 لانها استغنى اقول المذبح عليه ان ملك المذبح لان ذلك سبيل اقره في
 او اقره ان يشهد على اقرانه او ملك المذبح وكذا الذي شهد على اقرانه
 ان ملك المذبح او انه رهبة او اذ وعجز او اقره من العبد لم يسمو
 العقود النامه على كل كون المذبح فصول فيها لانها يكون موقوف على

الاعان ويدينه ذوالنا فيها ما لا يملك المطلق لان الاصل في العقود يكون
 واقع للعقد بغيره لا لاصالة في الملك فبنا فيها اقرام بالملك المذبح
 ان الاصل في العقود انفاذ الاصله تلف او اذ وعجز على وجه واحد
 والمذبح عليه ان اقره المذبح يكون ذلك اقرام منه بالذبح وكذا اذا وعجز
 امره كما فاعده لم يخلو يكون اقرامها بالذبح لان الاصل للموكل
 الا براء والسقوط فانه من بغير الاصله ولا تصود ذلك الا مقام الدين
 والكاح حقا نسب او خلفا فبنا لا يفتد به لو اشفا اذ وعجز له عجز
ان لا يفتد الا لافان في عتقوت بالصحة في الطلاق والمات والبرم السفلان
لحقه فيك النكاح فاعله المخصوصه الصفة لا كالعطف اذا اشفا
 اقرام بالملك المذبح وان دعي الملك قبل شهدا وبها ان العتق يشهدا
 المذبح ولم يخلفا منه وحله فانه اذا كان ذلك لا يفتد لانها اخلت فانه
 انفاذ لا يفتد بالعتق فانه لو شهدا على الشرط والمذبح في الملك المطلق
 لا يفتد بالعتق بالشرط لا لمدعيه له ولا يفرط الحواس على الاصل
 فانه اذا شهدا عليه ما لا يفرط الاخر بالافتق والمذبح دعي الا لافان لا قبل
 انفاذا ما اذا دعي المذبح الا قبل عتقها بغيره من اللف وهذا لان
 الا لافان مقصود المذبح وانما اهدى لو اشفا منه فبنا فبنا فبنا فبنا
 ما تصدع عاقل فخر اى فخر الحواس للاف واللاف فبنا فبنا
 عر متعدي ما اخلت في العتق فانه لو اذ وعجز المراء الطلاق فبنا
 اصلها حديث ما طلق في الاخر بالافتق فبنا فبنا فبنا فبنا فبنا
 لافان للاف فبنا فبنا فبنا فبنا فبنا فبنا فبنا فبنا فبنا فبنا
 الباس والذبح المذبح فبنا فبنا فبنا فبنا فبنا فبنا فبنا فبنا فبنا
 الوصف للافان للافان فبنا فبنا فبنا فبنا فبنا فبنا فبنا فبنا فبنا
 علم الفاديه للافان فبنا فبنا فبنا فبنا فبنا فبنا فبنا فبنا فبنا
 لان العطف لا يفرط العطف عليه فلم يخلو المصروف على كل موقوف المذبح
 لان دليل المذبح والمذبح اقرام لانها استغنى اقرام بالملك المذبح
 اما العتق فبنا فبنا فبنا فبنا فبنا فبنا فبنا فبنا فبنا فبنا فبنا
 كما لو نكح او اذ وعجز او اقرام لانها استغنى اقرام بالملك المذبح
 اقرام بالملك المذبح ولا يفرط في الملك ولا كان اقرام بالملك المذبح
 البذبح ولان المذبح كان في موقوفه لانها استغنى اقرام بالملك المذبح
 عتق والمذبح اقرام في المذبح فبنا فبنا فبنا فبنا فبنا فبنا فبنا فبنا
 السهادان على اقرام لان المذبح فبنا فبنا فبنا فبنا فبنا فبنا فبنا فبنا

ولا يخلو كقول المذبح
 فبنا فبنا فبنا فبنا فبنا فبنا فبنا فبنا فبنا فبنا فبنا

البازي
 والراف المذبح
 كذا في الاصل

والراف الف

[illegible]

القضاة فلا يظلم الأوفياء بال
المسألة الأولى عند تدعيم
القضاة فلا يظلم ما في ضمنه
وهو الأوفياء بالملك محو

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

علم وقد عقد التفرع ودعوى المطلق للمنفك كذا في محله وبمنه ان اوافاق
دواله ان كان منك المدعى كمن ادعى انه وصله ان سلكه فغير عوض ومما يصله
للعطاء واما ما قد صرح فيه فهدا صلبا ان المدعى اقرانه وههه ذلك المدعى لا يفر
انه اقرانه لصحة علمه لاشل الشهان وبطل العدم وفي البدل ان لما اقرانه
لما ان المدعى ارجح الى ثبات النفل وان ادعى ارجحا فانا ولا بد له وسيعش
ولما ان السبب مقصودا بالانفاذ لا يوفق على الملوك والمدعى الى ذلك المدعى
مخفى والسبب ولا يمكن العضا به لغيره انما هو ذلك ان حصل مدعى
للملك المطلق كما في السلب لا في الدان اذا كان السبب مقصودا كما ان فعل
للملك المطلق من كذا لثا هذا لان السبب حينئذ ما يقضي به العلم فلا
فكن منها لغوا واذا اعترف كما ان دعوى الاطلاق كذا في سلب لثا هذا لان
المطلق والمقتضى سبب مختلفان حكما وكذا دعوى السبب المعنى كذا في سلب
لثا هذا الذي شهد على غير ذلك السبب فاشبه الغضا وصار هذا كما
لوشهد اصحابنا ان قال لا امر به وشهد اقرانه قال لخاصة فانها لا تفعل في
انقطاع الحج وكذا في سائر الفاظ الكليات وهذا لان مع العلم ان الفروع
عقب الشغل ومع الفروع الفروع المطلق سواء كان قبل شغل او لا كما
في دال الشغل وهذا كما في تقدم والفصول لان المدعى لم يقرنها بالملك
الى ان اشد العدا على ان اثبات الانفاذ الى نفسه بل خاص الى
اثبات الادوار بالملك لا وذلك كالحال ما ذكرنا ان هذا ان كما في
تخالف التبرك والبرج الى ما في كوكب والبرج الى كذا في اوافاق
فوالد وصله به المدعى وسهلا صلبا ان المدعى اقرانه تخلف اياه وسهد
الاقرانه اقرانه اتفق فعل لا يوافي والغري والنفل والصله والتجسس مع كذا
كذلك السلب لان التجسس مع العدا تخلف لانه ما هو التجسس وجه المدعى
وطلب المكافاة وجهه فلهما البرص وبراوا لصدقه وجه الله تعالى وقوله
ولا يصرح فيه وهذا كما اذا شهد احدنا ان المدعى وكل فلان يبيع ما يشره
فوالد وقرنه فبقل لا ما او الكوكب والبرج مع فالحا صاغر المدعى الى توفيق
الوصي الكوكب الى البرج في اعود موكله ويحيى يحيى الموكل والبرج الى البرج
وكل الوكيل لا يشره واختلف في حسن التبر المبروض او قبل التبر
العقد كذا في البرج والبرج واختلف في كفاه وكذا في كذا في كذا
لان اجماع التبر والبرج لا يثبت في كفاه وكذا في كذا في كذا
فالسلب والبرج لا يثبت في كفاه وكذا في كذا في كذا
فالسلب والبرج لا يثبت في كفاه وكذا في كذا في كذا

ما شرا: ذو البدين
وكيله وسيد اخوانه جبرائيل عليه

واحد خلقه فقلت ان شربا صرنا ان اقربا باع بالفرق الاخر ان اقربا باع
بالزوجهما لم يقبل من شفع له ساهدا او شاهدتين اصرهما وهو ينفق
ذلك لسوء التصور مع ان البيع بالزوجهما غير صحيح لان الزوجهما
بالزوجهما غير صحيح بالزوجهما وكان شاهداً كل منهما نوع او غير نوع
الاخر ان شفع له ما كان ان ابيع مع دفع ثمنه فلا يحل ان يبيع القضاة
في حق ان يبيع له ملك كما قد قيل ان نقول ان القضاة بالبيع والقضاة
ما كان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له
انما يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له
وكان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له
كان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له
شوط القضاة ما كان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له
شربا صرنا ان اقربا باع منه وقضى البيع به لانه اقربا باع منه بالبيع
التي كانتا قبل لان سكوته عن البيع كان حجة في البيع والبيع كان حجة
انما يكون على قدر بيع المصور به وليس للبايع اوجال البيع والبيع
ان يورثه انما كان له ان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له
ان يورثه انما كان له ان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له
العقد وقد شاع عليه من قوله ووجهه انما كان يبيع له ما كان يبيع له
التي قضى فيها ما كان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له
منه كان له ان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له
ان لم يكن له انما هو والبيع والتكليف من ومن انما كان يبيع له ما كان يبيع له
واحد منهن المسلم ما وضعه رواجها ان الشراء والبيع انما كان يبيع له
البيع رواجها ان الشراء رواجها ان الشراء رواجها ان الشراء رواجها
منصور بالبيع واذا اختلفت هذه فيه اتبع القضاة كما لو قرره المالك صريحا
بالبيع رواجها وانما كان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له
بالبيع اتبع القضاة انما كان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له
ما كان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له

لا يكره ان يبيع له ما كان يبيع له
الاخر ان يبيع له ما كان يبيع له
الاول ان يبيع له ما كان يبيع له

ومن الف وقضى المولى كما به ان يبيع المكات مولا مدرك كما به من مرضه ولا يبيع له
غيره ان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له
نقضت ومن الكفاة ما كان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له
وليس يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له
الاخر ان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له
ان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له
مدرك ان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له
على ان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له
مكتن انما ان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له
يبيع ما كان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له
لكين الاخر ان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له
ولوقضاة للاقرن ما كان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له
انما كان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له
لما كان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له
ومن العتق ولو اشرك بربا العتق ما كان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له
من مرضه مولا من الاخر ان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له
بعضه عليه الذمة او لا من مرضه ما كان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له
واذا ما كان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له
ما كان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له
ملكه كما في ابتداء كماله من المولى من مرضه مولا من مرضه مولا من مرضه مولا
الاخر ان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له
واقضه اخذ المالك جميع مرض المكات ناقضه المولى الفاضل مرضه بانه
الشهود يبيع مولا من مرضه مولا من مرضه مولا من مرضه مولا من مرضه مولا
لما كان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له
هذه لان النافذة من المولى وعقد من انما كان يبيع له ما كان يبيع له ما كان يبيع له
في امره او عين حقه منه وهذا طائفة انواع المولى في شأه يبيع من مرضه مولا من مرضه مولا
المرض مرضه مولا من مرضه مولا من مرضه مولا من مرضه مولا من مرضه مولا
المريض ومريض ومريض ومريض ومريض ومريض ومريض ومريض ومريض ومريض
لمريض ومريض ومريض ومريض ومريض ومريض ومريض ومريض ومريض ومريض
في حال مرضه المكات مولا من مرضه مولا من مرضه مولا من مرضه مولا من مرضه مولا

[illegible]

کالواحد

[illegible]

بدین

١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١

للكوكب ويكون الثمن على المشتري
للكوكب بصله من الكوكب
فان الكوكب هو

و هذا ای مبادکرام

[illegible][illegible]

اعدان كون النوب ثنائيا لا يقتضي شرط السام واعتبار كون بعضها مفضضا واعتبار
 كون البعض مضافا لوجه قبضه من المجلس واعتبار كون ما من المال لوجه ما وادام
 البعض من الاعتبارات رخصا في كل ما هو حاصل فيه والاصل في النوب ثنائيا
 مضافا لان ثبوت ثنائيا الذم بولاها هو حاصل في كل من شرطها الا بالكم والاصل
 في العكس هو جسيما لان (الاصل في الاعان كونها متضمنة لعينها وبسبب ان الاعان
 وهو المسمى بغير ظاهرها وهذا هو ما في وجهه علمه نقلنا في غير اولنا من نظرنا
 بكون (الاجل) وجهه يستلزم بظاهرها وهذا اذا باع العبد النوب كما لو باع بالثلث
 كما كليات والموقوفات ولا بشرط شرط السام لان المثلث بصره ثنائيا الذم
 بالاسم فان (المصلحة) افر حظها في علم منها وذلك يجوز استيفاءها والفرصون
 بالمثل فان (الافرق المثلث) وغرضنا في (الافرق) في (الافرق) في (الافرق) في (الافرق)
 سائر المثلث والاصل في (الافرق) في (الافرق) في (الافرق) في (الافرق) في (الافرق)
 بوجه وصوف وخصه من طرفه في كل النوب وهو ما ورد في (الافرق) في (الافرق)
 فصل النوب المفوض (الافرق) في (الافرق) في (الافرق) في (الافرق) في (الافرق)
 طاهم مخرجه وقضا (الافرق) في (الافرق) في (الافرق) في (الافرق) في (الافرق)
 امكن ان (الافرق) في (الافرق) في (الافرق) في (الافرق) في (الافرق)
 مبرا (الافرق) في (الافرق) في (الافرق) في (الافرق) في (الافرق)
 عوض كس (الافرق) في (الافرق) في (الافرق) في (الافرق) في (الافرق)
 بوجه ما (الافرق) في (الافرق) في (الافرق) في (الافرق) في (الافرق)
 المفوض بغيره اذا (الافرق) في (الافرق) في (الافرق) في (الافرق) في (الافرق)
 الجسم وبور عنه المفوض (الافرق) في (الافرق) في (الافرق) في (الافرق) في (الافرق)
 م وعدم اسطر السام (الافرق) في (الافرق) في (الافرق) في (الافرق) في (الافرق)
 لان (الافرق) في (الافرق) في (الافرق) في (الافرق) في (الافرق)
 عين المتفوض ظهر كمال (الافرق) في (الافرق) في (الافرق) في (الافرق) في (الافرق)
 في (الافرق) في (الافرق) في (الافرق) في (الافرق) في (الافرق)
 المدعي خلافا لما في (الافرق) في (الافرق) في (الافرق) في (الافرق) في (الافرق)
 شاهدين فلهذا (الافرق) في (الافرق) في (الافرق) في (الافرق) في (الافرق)
 لم يثبت بها (الافرق) في (الافرق) في (الافرق) في (الافرق) في (الافرق)
 جعل فيه كمال (الافرق) في (الافرق) في (الافرق) في (الافرق) في (الافرق)
 كما مر في (الافرق) في (الافرق) في (الافرق) في (الافرق) في (الافرق)
 في علمه في (الافرق) في (الافرق) في (الافرق) في (الافرق) في (الافرق)
 تركه في (الافرق) في (الافرق) في (الافرق) في (الافرق) في (الافرق)

الحمد لله

۳۳

في الزمان

[illegible]

تصنيفاً

32

وعا لعلنا نلزم مرض قلبي في الخلق ضروري كما كان وقول الانبياء ان لو كان
 ساهدا لاصل ان هذا الفرج اشهد على ذلك كل واحد من شهادتي في ذلك
 صحاح الالتماسيات وانما قال في جرد فعل لان في الجرد والافعال
 لا فصل الشاهد على الشاهد عندنا زمانا فليس يمكن الا ان يثبتا وانما
 قال وغافل وقات لان العاصم ما في قول الشاهد على الشاهد لهما
 قلت ضروري لهما، فحقوقه لا يسهل كما قيل كتاب الفاعل في العاصم كما قيل
 ان في قولنا لا يخلو عليه الرجال للضرورة انما يحقق ما صدره من الاورد والفرق
 في العصب من السرير على وجه المرض ان لم يكن مخرج كضوء جليس القضا
 م وان قال فاشهد على ذلك اواني اشهدا واشهدا وما شهدت له على ما شهد
 او يثبتا في لم يفعل لم يثبت لان ان شهد على الفهم وعلم ما لا ان الشاهد
 او وعلمها لا على شهادته وهو شرط له وكذا في فعله لا على انما يحكيه لهما
 والحق في الخبر ان لو قال هذا لاصل شاهد الفروع لا يثبت لان يكون شاهد
 على ذلك اوان فاشهد على اني اشهد بذلك اوقال فاشهد على اني شهدت بذلك
 اوقال فاشهد على ما شهدت او على ما شهدت او فاشهد على ما شهدت
 الفروع لا يثبت ان يكون شاهد الاصل لان ان شهد على الفهم ما على
 ان هذا ما ان اوشهد به او وعلم شهادته وهو ما ان الشاهد هو الجرد
 على قوله ما لا وقوله او وعلمها ما على ايضا عطف علم وكما ان يكون ما لا
 الفهم ولا يثبت لان ان شهد على الفهم ما لا وعلى ان هذا لهما
 او وعلمها ما على اصل ان الشاهد ان شهد على ذلك الفهم بعينه بذلك لا بعينه
 لكن لو سلم شهادته الاصل في وقوع الواسطه واشهد على الفهم او ذكر الواسطه
 لكن ان شهد على الفهم على الواسطه ما لا او ان الشاهد ما لا جعل شهادته
 مقصودا بها او اشهد على شهادته موعود لم يفعل اما احوال او فاشهد لهما
 على الفهم بدفع الواسطه في قوله اشهد على ما شهدت لهما ما شهدت لهما
 احوال اوان الشاهد على الشاهد ما لا في قوله اشهد على ذلك وهو
 محال ايضا ان يكون الشاهد وهو هو ما به كما في قوله اني شهدت او
 لشهادتي وما احوال الا في فعله وعلمه لهما مع قوله اشهد على اني اشهد
 فانه اوقال الشهد لي الخ لا في اوان عني عندك لكون اشهادا على احوال فاشهد
 على اني على المستعمل في وصفه بصرح الشاهد على الشاهد وهو شرط
 لان ما ساهل الفروع وكذا في فعل شهادته الاصل عنه دليل ان الاصل انما هو
 الاشهاد وسهل كذا لان ما لا في قوله اني اشهد اني اشهد اني اشهد
 او التفتت ان هذا لاصل فمعي اوقال في ما سهل ان الاشهاد على الشاهد

الوحيد

او مرض

والضروري

الشاهد

والفروع عند العاصم شهادته فعله ان يثبت فاشهد على ما لا يثبت
 عن عندنا اني اوشهد ان اهدى الاولاد ولا اصل كما قيل من ان اوكول وطلب
 ولا تروا كما ان وكلا عنه ولا يصدق وانما لم يسمع اسما في القول
 ساهل شهادته الفاعل في ذلك ظهوره في الاصل لهما في المزمع كما هو العصب
 واعتبره في الفهم والافعال اني لم يسمع الشاهد على الشاهد ان يسمع
 رجلا شهد رجلا اخر ما لا في اوان شهد لهما قولنا عاصم وسمع رجل
 اسما انهم حديثه لاسم ان شهد وان لم يسمع الفاعل وهذا فاشهد
 وعلمها ما لا في قول الا حد والحد واسم من غير ان يسمع لهما انما يسمع
 ذلك من غير ان يسمع له فاشهد ومنهم انما اصد كما لم يسمع او ما احدث
 هذا في زمانا لان القضا قد فعلوا ولا يوثقون وانما قيل انما هو الفهم
 وجه انما يظهر ان الفاعل في نفسه غير الاخوان وكان ساهل في المزمع
 وعلمها ما لا في المزمع لهما ان الشاهد ان شهدا كما لو كان في المزمع
 والعصب وكذا في ذلك لان لم يسمع فمعي وانما شهد بعينه ولا يكون
 ساهل الفاعل واعتبره في اوان وعلمها في الفهم لوان في ساهل
 اشهاد العاصم وانما هو على الشاهد ان ساهل شهادته الفاعل اذ في قول
 الفاعل يعارض الفهم او لولا لا شفع لهما شهادته فعلمه ليس ساهل في ذلك
 الشاهد لان في شهادته الاصل ليس محكي في غير محكي القضا فكم يكن
 ساهل ما به انكم يكون الفروع ساهل في التفتل لاشهاد لهما بعينه

انما كل ان ساهل الا في قول الا بعد ما به في الفهم لكونه لا يسمع
 وعلمه بعينه بديه عليهم وقتا صانع العدم لهما ما يسمع في ذلك في الفهم
 كما ان في شهادته مستبينة او شهادته في ذلك وعلمه اني اوكول رجل ولا امان
 انما كل شهادته انهم ساهل الا في قول الا بعد ما به في الفهم لكونه لا يسمع
 لهما ما به قرب الشاهد في ذلك في فاعله ولا يسمع في احوالها وكونه في المزمع
 فيها لان النسب يعارضها لا يسهل ان انا فيهم لفق لكونه فان الاصل
 لا يسمع لكونه في محل واحد ولا ان انا فيهم لفق لكونه فان الاصل
 انما في احوالها في محل واحد ولا في فاعله ولا يسمع في احوالها وكونه في المزمع
 وعلمه بعينه بديه عليهم وقتا صانع العدم لهما ما يسمع في ذلك في الفهم
 عدا وساهل ما به قرب الشاهد في ذلك في فاعله ولا يسمع في احوالها وكونه في المزمع
 نصف ابراهيم وهذا لان هذا الكلام ابراهيم يعارضها لا يسهل ان انا فيهم لفق لكونه فان الاصل
 العدم في احوالها وكونه في محل واحد ولا في فاعله ولا يسمع في احوالها وكونه في المزمع

كما فرمى عامة فاقام مسلم كافرين بما به واقام مسلم وكافركم عليها
 للمنفرد واللب للمركبين على ما لو كان المنفرد كافرا وشهودا الشريكين
 فلما رأى لو كان كافرا نصراى عامة وزعم على ما له غيرها فاقام مسلم شاهدين
 نصراين ان له على المستفاد زعم دون واقام مسلم ونصراى كذلك شاهدين
 نصراين ان لها على الشريكة ما به زعم على المسلم المنفرد ثلثا الماء ولب
 الماء من المسلم الا فرد النصراى وهذا على عكس ما اذا كان المنفرد نصراى
 وباتح المسله محالها بان اقام نصراى شاهدين نصراين بالماء واقام مسلم
 ونصراى شاهدين نصراين بها فانه يكون حنف ثلثا الماء للشريكين وثلثها
 للمنفرد وايضا على عكس ما اذا كان شهودا الشريكين مسلمة فانه لو اقام المسلم
 نصراين بماء واقام المسلم والنصراى مسلمين بماء يكون الثلث للمسلم المنفرد
 والثلثان من الشريكين لان شهاد الكافر حجة للمسلم لا عليه وضرب كل
 مسلم فيها بقدر حقه اولا وكل كافر في الثلث كانه دون الصحة والمريض وقام
 الشريكين شريكة راي لان شهاد الكافر الذي يصلح حجة للمسلم على الكافر
 لان شهاد بعضهم على البعض حاف ولا يصلح حجة للكافر على المسلم لانها واث
 الاول ولا ولا لهم على المسلمين واذا كان كذلك وكل واحد من مسلمة المسلم
 المنفرد والمسلم الشريكين حجة في حقيقت والنصراى الشريكين بقية النصراى
 لليب حجة في حقيقت المسلم المنفرد والمسلم الشريكين وهو السن والمستوى المكان
 في ان سبه كل سبه حجة على الميت دون صاحبه فضرر كل منهما في الماء بقدر
 حقه وحول المنفرد ضعف حقه الاخر لان المنفرد يدعى كل الماء والاخر نصفها
 وهذا في المسله الاولى وفي العكس فما لو كان المنفرد كافرا واذا المسلم الشريكة
 اولا تمام حقه فحين لان سبه الاخرين لا يصلح حجة عليه فضرر كل كافر في
 الماء بقدر حقه والمنفرد الكافر يدعى تمام الماء والشريكين الكافر يدعى
 نصفها فبقسم الثلث وهو خمسون منها اربعا وهو ثلثه وثلثون وثلث
 للمنفرد وثلثه وهو ستة عشر وثلثان للشريكين فدين المسلم مقدم على الكافر
 لان سبه حجة على الكافر دون العكس وكان دونه كدين الصحة على المريض
 ودون الكافر كدين المريض فاعطى دين المسلم اولا فان بقي شيء كان للكافر دين
 رواه على يوسف بله اسه ان المال منها نصف وكل فاما لو كان شهودا الشريكين
 مسلما اصل المسلم الشريكين اولا تمام حقه فحين لان سبه المسلم المنفرد لليب حجة
 عليه وسبه حجة على المسلم المنفرد والمستوى سبه النصراى الشريكين والمسلم
 المنفرد في كونها حجة على صاحبه فلا يعطى المسلم المنفرد تمام حقه اولا بل نصيب
 بقدر حقه مع النصراى الشريكين وحقه ضعف حقه لانه يدعى الكل فاص هو ثلث

مخرج

حسن والنصراى الشريكين ثلثه ثم قاسم في هذه المسألة الشريكين شريكة في
 المسله الاولى اصل المسلم الشريكين الثلث وقاسم النصراى الشريكين لوزعم الشريكة
 فكون ما اخذ منها وكذا في المسله الثانية يجمع بين ما في يد المسلم وفي يدي فكون بين
 ما في يد شريكة فضرر سبه وثلثين وثلثين فكون منها لكل واحد ثلثه وثلثون
 وثلث فحصل لكل شريكة ثلثه وثلثون في المسله الثانية لكن حجة الزعم دون الشهاد
 فاندفع الا قول للوارث وللغير لا حجة واثمهم والعامة بعد اسلام احد الاسخ حنف
 لمشارك الماخوذ منه اخاه لفقد هاهنا حقه لما ورد على ما ذكر سوال وهو ان حجة المسلم
 الشريكين والنصراى واحد فلما دفعت في حق المصري كذا لاضر المسلم المنفرد وح
 ان يدفع في حق المسلم الشريكين ايضا لا حجة كما اذا حجة كما اذا اقر المريض للوارث وللآخر
 بالدين ونصا دقا على الشريكة فان الما قوار يكون باطلا في حق الوارث وكذا في
 حق الآخر انا عنه وقال ان شريكة المسلم والنصراى انما شت ههنا لان المسلم زعم
 شريكة وزعم حجة حقه ولا شت الشريكة نفس الشهاد به بصير دون في حقيقتها
 فاندفع اقرار المريض للوارث وللآخر لان حجة في حق الشريكة ثم في نفس الاقرار
 فانه لو صح الاقرار للآخر كان للوارث ان يشاركه فما اخذ نفس لم يشارك
 المريض لم انه اقرها بما لم يشارك منها والمريض ممنوع عن اقباعه وما من هذه
 المسله مسلمة الما قوار انه لو اقر المريض لا حجة بما لم يشاركه بذلك المال للوارث
 المريض فانه يكون صهي وان حصل للوارث منفعه ما قدر المريض لكن ما حصلت
 نفس الاقرار قوله والعامة عطف على الاقرار ان يندفع ايضا بقولنا لكن حجة
 الزعم دون الشهاد البسم العامة على الدين بعد اسلام احد الاسخ فانه لو مات
 نصراى عاين وما بين واقبتهما فاسلم اطمهما فاقام مسلم ونصراى شاهدين نصراين
 على الميت بدعيه حسب بوجد الماء والاين النصراى ولا يكون للدين الماخوذ منه
 ان يشارك اخاه المسلم فما اخذ وفما تقدم شارك النصراى المسلم وهذا العقد
 اى لفقد حجة الشريكة في حقه اى في حق الاين المسلم يعني ان لسماق النصراى
 فما في باقرار المسلم امامهنا فاسمها فاسمها فاسمها فاسمها فاسمها فاسمها فاسمها
 حجة في حق المسلم ولو كان شهودا الكافر المنفرد مسلما والنصف له والنصف
 لها راي ولو اقام نصراى مسلمين بماء على الميت واقام مسلم ونصراى نصراين
 او مسلمين ان لها عليه ماء والنصف للكافر المنفرد والنصراى الشريكين للشهاد
 حال المنفرد وقال الشريكين محض ان سبه كل واحد حجة في حق الاخر والمنفرد
 يدعى الكل وما يدعيان لكل ايضا فكان النصف له والنصف لها نصفين
 ما يجوز من النصفين والاكبر
 شهدا لمودع بالودع للغير طالت له حرم على لا غنها والبول دون الاقرار
 ملكه دون الغر فسم الوضع فلا عارض ما في ما اخذ لا في المنطق راي لو كان رطل

والنصف للمسلم

عند وضعه لسان في رطل غير المودع وادعى الوديع شهيداً المودع بالوديع
 له ذات شهادته لان الشاهد انما يتخذ اجراً لهذا الى نفسه او دفع
 بنفسه فمما دفعه المودع من شهادته الى نفسه غير ما علمه لان الوديع لو هلك في
 يد سائر هذه السهال لم يضر الحق فلهذا ان المودع انما يصب في رطله على هذا ان
 قبول الوديع اقرار منه بان الوديع للمودع وصار بمنزلة اقراره بان الوديع وادعى دور
 في ما لا خلاف في الحقيقة ان لو كان عبد عبد رجل فادعاه او فر شهيداً شاعراً فادعى
 وان الشاهد للمدعي وشهداً اخر على اقراره انه ادعى بنفسه في رطله انما افترقا
 الا قرار للملك وما دفعه من اقراره فادعى قبول الوديع والمودع من
 ملك الموضع عنده على اوداع المودع انما له لا لسلطان لان الانسان لا يملك
 ارضه الا بعد البيع لا يملك ملكه غير هذا كذا لا اقرار بالوديع فانه يكون اعراضاً عن ملك المودع لان
 الاصل ان يودع الانسان ملكه من كان الا قرار بالسرا والقرار في ايدى
 ملكه لان الاصل ان يبيع الانسان ملكه من نفسه والمذكور في فصل اخلاص المطلق
 اقل من الوديع ووضح السليم عنده ان يقول فقط لا في اقراره بالوديع والادع
 بينهما والوديع بهما للمودع على المدعي لم يحرم دفع الغرم وحفظ الدين بهما
 وادعى ان الوديع على المودع لان المودع يحرم دفع الغرم اذا كان الوديع
 مدعى الوديع لم يحرم لان الوديع للمودع يحرم دفع الغرم اذا كان الوديع
 حاكمه لان مودع انما يصب في رطله من الوديع فانه لا يملك الاصل الا في رطله
 نفسه او يحرم من خطه المدا الكاتب الوديع فانه لا يملك الاصل الا في رطله
 بنفسه في رطله اي لا يملك ان اذله اقراره الى نفسه بها خطه المدا الكاتب
 شهادته وادعى ان لا يملك بهما خطه ذات شهادته الوصي على المصلا لم يحرم
 في ايدى المدعي بنفسه التزمه ذلك بهما شهادته التزمه ذلك بهما شهادته
 كل المرتبة او العن امانه ولا تزمه من حقه لهما في السعة المستغنى عنها والوديع
 الا بعد التملك لهما كقول الغرم اي كل اذا شهد المرتبة لغير الزاد كقول
 العن امانه من قبل المصلا كقولها لا تملك ولا تلتزم ولا تلتزم على الواهب فيكون
 كالوديع كما كان في شهادته المودع لغيره في شهادته المرتبة لم يحرم ودعى على
 اتين في ايدى لائق سهادته لانها يصب في رطله من حقه وحقه وحقه لغيره
 وكانه دون كايام اذ اطلب الى المصلا ان المصلا لم يحرم دفع الغرم فانه لا يملك
 واجاب وقال لا اودع لغيره من غير المرتبة لان ملكه بنفسه الوديع
 رضا الواهب في رطله ولا يملك في السعة المستغنى عنها ولا يملك لغيره فانه لو شهد
 بالوديع لم يملك شهادته لانها يكون سعادته في نفس ماله وجهته وهو
 ملك المدا وليس وليستغنى الذي يملك وهو ملكه بعض ذلك قبل قضاء
 الدين وغيره في المرتبة قوله لا بعد التملك الاستغنى عن ذلك المرتبة

ما دام المدعي عنده
 ادعى شهيداً المودع على
 اقرار المدعي بالوديع
 لم يحرم

اي من شهادته المرتبة بالوديع جميع الاوقات لا بعد السلف فانه لو يملك مد
 عن سهادته لا يحرم شهادته لان ما صار مستوفياً عنه بالملك او بغيره في السهال
 ان يحول الضمان الذي وجب له فلهذا وصار باعتماد مستوفياً والى هذا ان
 والشاهد اذا بقيت في حوزة المدعي عليه ان يرضى لائق ولو شهد العاصم المصلا
 للغرم كقول المدعي في الغرم ادعى موصى الى لو شهد العاصم المصلا
 عنصير لائق لملك لم يحرم شهادته ما لم يرد المصلا الى المصلا من غير نقل شهادته
 للغرم لانه من السهال وكان العاصم لم يرد المصلا من غير نقل شهادته
 فانه يرد ما اذا كان حاله كما كان وما اقره العاصم بنفسه عليه ولم يرد
 او اراضت على المدعي اذ لم يرضع جميع هذه الوجوه لا يحرم شهادته لان وجهه
 الغرم المصلا من سعة الغصب وهذا السهال كقول الغرم من المصلا
 فلا يصلح ان يملك المصلا حاداً وماضياً للمدعي العن والمالك العن على ما
 للمدعي في المصلا لان المصلا شرا فادعى اقرار المصلا لغيره المصلا
 لم يحرم من غير وجهه على المدعي المصلا من شهادته يحول الضمان الى المدعي لم يحرم
 شهادته لان المدعي من سعة الغصب ان المدعي من المصلا هذا ماضياً لعن المصلا
 والمصلا في شهادته ما يملك المصلا والمصلا في عتق عتق ما عتق العاصم
 عن ما مضى من المالك العن والمصلا في عتق العاصم من المصلا ما عتق العاصم
 وذلك لان مدعى المصلا ان المصلا في عتق العاصم من المصلا ما عتق العاصم
 نعم من ملكه ما يملكها من موصى فانه يملكه من المصلا لغيره من سعة الغصب
 الغصب لم يصب في عتق ملكه كذا المستغنى وان رد المدعي في العتق طلاق
 الى يوسف ثم شهد بعد ذلك العن او المصلا عتق ما عتق الى ان يكون سهادته
 المستغنى والعن المستغنى للمدعي وان رد المستغنى في المصلا الى المستغنى
 مصر ملكاً له بالمعنى فيكون شهادته لنفسه في عتق ما به وجهه طلاقاً لان
 يوسف ثم شهد بعد ذلك العن الى المصلا فانه يملك المصلا من غير وجهه طلاقاً لان
 لان المستغنى انما يملك المستغنى عتق ما يملكه من المصلا من غير وجهه طلاقاً لان
 الوديع مقل شهادته بعد ذلك كما تقل سهادته المودع بعد الوديع كذا في
 حقه بعد ذلك فانه لا يصب في رطله من حقه لهما في السعة المستغنى عنها والوديع
 نقضاً او حاداً لغيره في السعة المستغنى في السعة المستغنى في السعة المستغنى
 لهما كقول المدعي في السعة المستغنى في السعة المستغنى في السعة المستغنى
 حقه عاد السعة في السعة المستغنى في السعة المستغنى في السعة المستغنى
 من سعادته في السعة المستغنى في السعة المستغنى في السعة المستغنى
 او لم ينعقد لان الوديع من سعادته في السعة المستغنى في السعة المستغنى

كان

هذه

هو شهادة تكون ساعا في تقض ما تم به كما لو باع عم شهد بالملك للمشتري
 وهم البعض منهم الكساي كما ان الشهان اذا تضمنت تقض ما تم به كان من دون
 كذا اذا تضمنت ما كد عقد باس الساعا بالبيع والعقود باس ادا باع عند اوصيل
 وقضه المشتري عم شهد باع ان المشتري اعقبه اوباعه وفلان لا تقبل سعادته
 لان للمشتري حق الرد بالعيب وخيار الرد به فهو مشهاد به يريد ما كد سعيه في ابطال
 هذا الحق قوله دون الرد تقضا، سعلق قوله بعد الا قال اي لا سطل شهان للمشتري
 بعد ان الى الباع تقضا، او كما روى او شرط او كما راعب قبل التقض سوا
 سلم اليه او حبسه لئلا يذول اليهم بالبيع ان الرد بهن الا ساط فيه العقد
 وكل وصيه ولهذا لا يرد السع في بها واذا افسح صار كانه لم يكن ذوال منهم ابطال
 ما اوجب قبل ذلك قوله الا في المحسوس بالعرض لا خرا لستنا، وقوله دون الرد
 اي سطل سعادته المشتري بعد الرد بالتقضا، الا في المحسوس بالعرض لا خرا لستنا
 عند ايامه وباعضا فوجد مشتري الجارية بها عسا فودها تقضا، وجبها لرد
 العبد عم شهد بالملك للمدعي لا تقبل سعادته وكذا اذا كان الخيار للباع وقضه
 المشتري كم فيه الباع فشهد المشتري به قبل التسليم الى الباع للمدعي لا تقبل سعادته
 عم اقام الدليل على المسكنين بقوله منهم لا يحول ما دام المدعي ما دام بد المشتري
 على المحسوس بالعرض او المردود وخيار الباع مع كون المشتري شهد به بشهادته يحول
 الضمان الى الغير وذلك لا يكل منها مضمون عليه نفسه حيث يهلك بالقيمة فصار
 كما لم يوصف في بد القاصب فكما لم تقبل سعادته القاصب ما دام في يده لم يملك الحول
 وتقبل بعد ذلك الى المالك فكذا هنا وهذا مما لا فاعا اذا اشترى عرضا بعد كذا لدايم
 او الدائم وحسبه لا ستنفا، التمس قبل سعادته المدعي وكذا واذا كان العبد
 محسوسا بغير العرض بان هلك العبد في يد الباع قبل رد الجارية بالعيب عم ردها
 بعيب تقضا، وحسبها لا ستنفا، قيمة العبد كانت لو هلك عا د السع واستقبل الرد
 فصار المحسوس بالعرض مضمونا بالتمس بغير نفسه وكذا صار المحسوس بغير العرض مضمونا
 بغير العرض الا للاح له بغير نفسه فقبل المصلاك لم يكن عليه ضمان في نفسه فلم يوصف الحول
 الضمان كالمردون فانه لما كان مضمونا بغيره ومردا للدين كانت شهان المرهن قبل
 هلاكه والقيمة فيه ان ضمان العن اذا كان بغيره ومعناه ان يكون العن حال
 لو هلك في يد الجاني بس لا طالب الخاسر بالضمان لكن يستطع صاحب العن
 محسوسا به كما لو هلك في اليد او هلك لا طالب المرهن بالضمان بل يستطع الدين
 على الواهب فلم يكن المرهن بشهادته المدعي محولا لضمانا عليه للواهب المدعي بل
 يكون موجبا على نفسه ضمان القيمة للمدعي وكذلك ما كان في يده الوهب فاما العن
 اذا كان مضمونا بغيره ونفسه ان يكون حال لو هلكت تحسب على الخاسر قيمة لصاحب

حارب سعادته المدعي وهذا
 لان المحسوس بالعرض
 سعة فانه

ما كان العن

العن كما في المقصوب وغره فاذا شهد القاصب للمدعي بعد اخرجه وان يكون حال
 لو هلكت بغيره للمقصوب منه وكانت شهادته كحولا للضمان فلا تقبل لما كان منهم
 كذا ذكره الامام فليس فان الله له م ولو شهد الغريم بالنوع كانت كما لو شهد الدائن
 والوارث الوصية لان للعقب نصيبه اذا عرفت الموت فلا يهم الا ان يستطع قضا،
 سورب الا لا يهم الحول او البعض او الا يغا، سادله الا بعد ادا، الا لا
 لان عود الدين بغيرها والخرف كانت شهان وموجب له الا لا دور في باع لكن
 باحد الا ان العن وعمره لزمه سري لو مات رجل وله على رجلين من شهد الغريم ان
 بعد موته ان هذا المدعي انه لا نعلم له وارثا غره كانت شهادتها وهذا كما لو كان لوطن
 على الميت من شهد الدائن ان الميت اوصى الى هذا الوصل او شهد الوارثان اليه في
 الى هذا الوصل وهذا اذا ادعى الوصي الوصية فان انك لم تقبل شهادتهم والعن
 ان لا تقبل شهان اجمع اما شهان اجمع اما شهان الغريم بالنوع ولا شهان
 ناسا على الميت في قض الدين عا وجه سب بواها بغيره واما شهان الدائن او
 الوارثين فلان الدائن شهان وسوهم مطابقا لثبها وخضومتها عليه والوارثين
 شهان ويتصرف بها والتمس ووجه الاستحسان في اجمع ما ذكره المتن ان المتك
 نصبه بغير للعقب نصيب الوصي اذا كان مونه معروفا لسفوف وصاياه ونقض
 ما علمه وبعض ماله والديون فما يحصل للغريم والمنفعة لشهادتها بالنوع وفي
 اسار في تقض الدين والدائن والوارثين والمنفعة لشهادتها بالوصية في
 يحصل بدون الشهان ولا يهم في شهادتها لان ما يحصل للشاهد المنفعة
 انما يقع قبول الشهان اذا كانت لا يحصل له الا بالشهان لانها حصار
 الى الشهان ولهذا لو انك الوصي لا تقبل شهادتهم لانه لا يملك نصيبه وصا
 وعمر شهان فيكون ذلك مضيا الى شهادتهم وانما قال اذا عرفت الموت لان موه
 اذا لم يكن معروفا طاهرا لا تقبل شهادتهم اللهم الا شهان المدريين وذلك لان
 الوارثين سسان لها الملك في مال الميت والدائن سسان بعلق الدين لمركة
 والمدريين لا شهان سسانها وانما سسان على انفسها للموارث او الوصي مطالبه
 لم يكن وكان ساهدين على انفسها لم قال انها حولا للدين والميت الى الوارث
 لا نأقول هو يخلو الميت فلا يحول حكمه قوله الا ان يستطع الا ستنفا
 تتعلق بقوله كانت شهادته اي كانت شهان الغريم بالنوع في حقه لا وقت
 الا في وقت سبق القضاء، سورب الا لا يفي لو شهد رجلان او لا رجل
 انه اخ الميت ووارثه لا يعلل له وارثا غره وقض العقب ما خوته بغير الغريم
 للدين لا يجوز سواء كان قبل قضا، الدين او بعد فان كان قبل قضا، الدين
 يلزمهم كحولا ما علمها الى المشهود له فان العقب لما قضه للاخ بالمراث

ما ان اقر الاول سلا لحر اوله بعوان انقوت صلت شهادتها وارجمها
لم يخل منها ذنبها ادغم مضيق الحق انشا هه يكون على نفسه اولى علمها
المعاني الاول علمها ان عضدا الحق فتمت لها هذا التحليل اوالعضف
لان له ملو اما ان وقع الى الاول نصف لعنه ثم شهد للآخر قبل دفع النصف
الى الاول فان شهد قبل الدفع لم يخل من نصف ما عليه للاول الى الثاني
سند سمعة وان شهد بعد الدفع لم يخل من نصف ما عليه للاول الى الثاني
وعقبا السند بعلمنا ثم ملكه قوله ولا يخل قوله وزعم لهما ان غرم المعنى
الاشهاد للسند لا فرق ان كان نسعه وفيه فليس محصا احرى سدراسم
فيمت وهو يمتد السند لان نزلان حقما علمه على فمته وكان شفع ارضين
لها السند لا ترضى السند لهما اذ لو كان سدراسم مالا وان كان القضاء بالسند
جبر على المعنى بلحق النصف الى الاول وكان نصف حقا مستحقا بالقضاء اعلم
ان المياض وقال انما يضر الاشهاد للآخر تمام الدب اذا كان دفع
النصف الى الاول بالقضاء كما لو كان الدفع بالقضاء الى الثاني بقضاء
النصف لغيره للاحكام القضاء بالدفع وان القضاء بالسند قضاء
وهكذا احكامه لعنه اولا سحر الى فظلم لغيره ولكن صاحب الجبر وكو
سند ان السند اختتم لم يحرك والى نصفه فحق المعنى الى لو شهد المعنى
ان السند اختتم لعنه لغيره للاول انما يمتد لم يخل شهادته في قوله
لان يظهر شهادته ان السند ترك شواختا والسند عصب الاخذ بالاحت
ادامار عصب بالسند يحل المعنى كما كان لغيره من الاحكام والى السند
للمعنى فظلم اولا فمته لم يخل من شهادته واشهادها اذا كان
في قوله اشهادها انما لا يخل كما عليه من الجميع اولا يخل سانس
الاول ما على المعنى في قوله ابطالها الى الاول يخل شهادها المعنى على
الآخر فضلا لاعتقلا سانس عدل وحقه لغيره من الجميع ما ذكرنا ولا يخل من شهادته
بالسند الاول ولم يخل لغيره ايضا لان المعنى لا يخل من شهادته الى الاول
اعا والعضف لان يعق المعنى بقوله لم يخل من شهادته الى الاول
السند صا يعق المعنى وكان لشهادته الزوق غير مقبول وكان
في قوله ابتداء ابطالها انما لا يخل

صار الدين مكانا عليها شهدا ذنبها حوله الى الدين وان كان يعرضها الدين
نهم بنظر فانه محض بان الدين نفس ما فيها تكون اداء الدين ما لم يهدا
سما من نفس هذه المبادى ثم قوله ان ان سسمة القضاء سان ان القوس
اذا شهد الدين وشهد بها لغيره فمته شهادته الغريم بالدين وهذا انما
ما لتدبر اذا قبلت كانا سسما ما دلوعا فانما مات وبركه انما كان المراتب
للاين كذلك قوله لا بعد ابراء الا في ان لا يخل شهاد الغريم للدين سسمة
القضاء فتورث الا بعد ابراء الا في الغريم والدين فانها لو شهد لغيره
للاين قبل الا براء الا في سسمة الغريم فانما مات سسمة الا في بعد الاين
عليها وعود الاين في التهم لانها شهادتها محررا لا تخفى وهذا لا يخل وهو الشهاد
اذا بقت لغيره حق على الشهادته واذا بقت لغيره فمته لم يخل من شهادته
حازر شهادته ووطئه الا في عفا وعفا وتوكه المستلحق
فتمت المحصول لغيره بان شهادته قبل شهادته لان الغريم شهادتها ومضى علم
الا اذا كان الغريم يعرضها لغيره لم يخل من شهادته بالبرصعة والعوض ولواجر الا
عسا ورجل ثم شهد للمشرع لغيره بالنسب للاحكام لان يكون سسما من نصف
ما به حصته وهو لما وضع مع الا في كل من الاين ما على المعنى للمشرع ان
كان ما او غريم فمته ان كان ما كان لا يشهدا فمته لم يخل من شهادته لان
يعرضه حقان لم يعرضه حق الا في ولورثة العفا عفا فمته لم يخل من شهادته
عليها لان معنى المعنى هو علمها ان لو شهدا فمته لم يخل من شهادته
علم ورواها ان شهادته لم يخل من شهادته لان كان معبرا الى الاول والقسم
علم فمته لم يخل من شهادته لان سانس سسمة الدين سسمة الدين سسمة الدين
لان القضاء باجرع الدفع الى الورث العفا والحق وعفا فمته لم يخل من شهادته
للاين سسمة شهادته قبل شهادته ورجلا ما ورجلا ما ورجلا ما ورجلا ما ورجلا ما
فمته لم يخل من شهادته لان احد الاين تعني سسمة الدين فمته لم يخل من شهادته
شهادتها على ان لو شهدا لم يخل من شهادته لان شهادتها لم يخل من شهادته
كان كل شهادتها النصف ومعنى المعنى هو علمها ان لو شهدا فمته لم يخل من شهادته
عليها ان كان المعنى سسمة الدين فمته لم يخل من شهادته لان كان معبرا الى الاول والقسم
كان او غريم فمته لم يخل من شهادته لان كان معبرا الى الاول والقسم
المسب ايضا ان كانا هما المعنى دون المعنى الذي لا شهدا للاحكام فمته لم يخل من شهادته
غرم سسمة الا في غرم المعنى الذي هو حقها بالافاضة ما في الملازمة بين العلم والاداء
لان لو شهدا لم يخل من شهادته لان كان معبرا الى الاول والقسم فمته لم يخل من شهادته
عليها فانما هي الشهادته لان كان معبرا الى الاول والقسم فمته لم يخل من شهادته

جواب
موسا فذكر في شهادتها
ادغم مضيق السند لغيره
نزل العلم المعنى

[illegible][illegible]

علمه بان النفس لا يعلمه فان الطرف لا اذا دخل الى العين فليس
 لا يحكي الداخل لتدركه فالحال الاول بان وكذا اذا اختلف جان واحد من
 يتغير من رجل ومسل الا اذا اعتد بان يتصل حكم الحاشية الاولى والحاشية الثانية
 فانه اذا كانت اصل الشاهد عين والاشهاد خطأ ان كان الاصل خطأ فخطا
 الاشهاد وبالعكس انما كانت التماس وان كان الاول عذري القصاص في
 الطرف الاول والى والده بانها وفيه ثلث سنين معلومة له وللمالك في نفس
 ان يوفد اليه نصف من النفس في ثلث سنين ولما كلف نصف الدية عليه
 ثلث سنين لما ذكرنا ان النصف بعينه لكل من في الاصل كذا قال الشافعي
 رحمه الله ولا يترك ان كان يوفد اليه نصف من النفس
 في ثلث سنين ان رجوع المال بعد ذلك لان النفس ثلث سنين بالمرء والامر
 لا غير لم يمت من نفوس شهادته فيكون العيب بان شهادته او يرضى
 اليه نصف الدية في علمه ايضا نصفها الى ثلث سنين ويوفد الواحدة
 بعد ذلك كمال الدية انما يرجع عليه من وجه واحد وهو علمه بالقتل تمام سنين
 البدي وهو نصف الدية لان الدية سوت في شهادته السلام ولم ينزل في
 شهادته في فاضف اليها انهم وكان وجه الدية عليهم اذ لا يظفر ان الوجه
 على الاول ملحق به الدية وعلو ذلك بعضها وكان علمه فصل ما زاد على الدية
 الى تمام الثلث وان ظهر عذري احد باليد او شهادته للعبد وعلمه باليد
 بالنفس او الاضمار بالرد خطأ فعلمه بالوجه للوجه ووجه لعلمه بالمرء
 في ذنوبه وعلمه بالمرء او اظهره باليد عذري او لم يعلمه بالمرء (خذ الدية الاول
 وان كان في ذنوبه الثلثة فاليه نصف سنين ثلث سنين في ذنوبه السن الاول والى
 في الاصل لان الدية سوت في شهادته بعضا وهي اول شهادته للعبد في ان
 القصاص حصل منها فادفع ثلث سنين من الدية لوجه في ما لم يرضى عذري الشاهد
 بغير النفس في ثلث سنين وعلمه ان القصاص حصل في القصاص فالحق القصاص
 في ثلث سنين القصاص وهذا لما رجوع الواحدة ايضا القصاص وقد علمه باليد
 علمه ان النصف القصاص شاهد واحد وامعاق بالرد خطأ كما لعلمه بالمرء
 معلومة القصاص اذ لا رجوع له القصاص بالمرء عذري ما لم يرضى عذري القصاص
 يكون معتدلة وكذا في ما لم يرضى عذري القصاص فالحق القصاص بالمرء
 ما لم يرضى عذري القصاص او للثقة فاضف اليه من ذنوبه سنين العبد
 القصاص العذري او ما سوت من رجوع المشرع على النعماء والتركيب بالنفس والرد
 لهم ذنوبه وان دون الواحدة لا يرضى علمه الا سنين وان رجوع اليه بعد
 قطع الرضى سقط القصاص في الاصل او الاضمار والنفس لانه ما رجوع اليه

والماء

بمعنى الزم

بالمرء من في الزم منه اصل النصف الدية القاصي نصف الدية ان رجوع اليه
 اصدا باليد الاحرار بالمرء كالتس من شركا، البيضاوي او قطع ان لو
 ان الذي لم يقبله بعد رجوع الاول كذا في رجوعه الا في سخط الشاهد
 بالنفس في الرجوع وهو بقاء المجرم والبسوط اما في رجوعه انما في سخط
 عنه النصف لان قولنا بعد فزوج الشاهد بعد القصاص قبل الاضمار
 ان نيكاحه موانع كذا في الجدة لبقاء حاشية الشرع ومن ظاهر الرجوع ايضا
 القصاص من القصاص لان في الجدة الاضمار والقصاص يجعل الا سنين
 فحاش القصاص من غير عنه ما من القصاص وذلك لان القصاص وان كان حاشية العبد
 ان لا يرضى في رجوعه في ثلث سنين فاحول الى رجوعه ان لا يرضى بالمرء من ان
 حاشية ثلث سنين الرجوع من النساء ولا كمال القصاص الى ثلث سنين وبانها ان
 على النصف ان كان حكمه حكم الجدة فذكرنا ما اذا ارضى من من قطع الدية
 والرد ولم يرجع اليه الا في الرجوع الاول والرد الى النصف من الدية
 على كل واحد منهما وبعضا رجوع الرجوع الى نصف وجه الرجوع وان رجوع
 الى النصف ارضى السلام حاشية الدية بالمرء فمعهم الاول ما زاد على الرجوع
 الى الدية وكذا في الرجوع والرد الى النصف وجه الرجوع ان يكون وجه الرجوع على
 الرجوع الى وان كان على كل منها نصف وجه الرجوع فاحول الى الرجوع
 بثلث سنين في قطع الدية ان من منهم فلهذا وقطع رجوعه خطأ وبانها وان
 وجه الدية يكون عليهم بالمرء وجه النفس او الدية على الآخرين نصفين
 وكذا في ذنوبه وان اظهر عذري احد باليد او علمه بالمرء ان لو قطع
 من فزوج واحد من قطع رجوعه من رجوعه من غير انما بغير الدية بغيرها اقل
 ان الذي صعد من الدية الدية كل منها نصف دية ان ما لم لان المال ليس
 لشاهد فاضف اليها وانقضت دية ما علمه بالمرء وجه الرجوع في سنين
 لم يرضى سنين الرجوع ثلث سنين فزوجها لزم الا بما علمه بالمرء في سنين
 موجب القصاص لعلمه من الموانع اقل نصف النفس قبل رجوع
 الى النصف وثلث سنين رجوعه بعد الحاشية ووجه الحاشية والرد على من
 على النصف وجه النصف اوله نسبت ما لم يرضى عذري القصاص من
 كذا في الجدة رجوع العبد وجهه ان في موانع الجدة من رجوع الساط
 والعزم العزم القصاص قوله وان المنة عطف على قوله وان الزم منه ان في المرب
 من قطع الدية والرد الى النصف وجه الرجوع وجه الرجوع من النفس من لو قطع
 على رجوع واحد من قطع رجوعه من رجوع واحد ووجه ما اقل الاول
 والى نصف وجه النفس ان لم يرضى عذري النصف لانه ما رجوع اليه

[illegible][illegible]

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page.

[illegible]

تلك لم نسحبها
بما عرف م

لثمة حجر المرات
ص

٢١

في الجامع ان من فاني من حال ما نذكر كونه الكتاب قول ابي حنيفة رحمه الله
هذه المسئلة التي صدرت عنها كان ماله في ذلك الموضع من ارضه اوسع على ارضه
ان يذهبها واكتسب الاراءه بها في التوضيح فصله في المراه على عمل يصدف على حقه
بهمه وعلمه على كذا **الاسهاد** في الجامع
المالك اقره وديدا ومكس بهمم كامل فيكون فلم بهمم عليه ضوا على الخاف
لمكن التبرع في النفل علونا كالمناه **الوجه** اى امر صاحب الخط المالك الى ان
غرم من وديته الباكر كما سنعرف المشايخ او من هو وديك فيها فلم بهمم
صاحب الخط عليه من هدمه ضيق فلفه من نفس او مال الا ان كان
النفس عينا على وجهه وضمان المالك عليه له في هذه الاستحسان والقبول
الا من هو هو في النسخ فله وجه الاستحسان الى ان ذكر النسخ في النفل
عندنا نال من اهل الخط في العام في هذه ضوا هو اى العام واراد الى ان ملك
الغير يندخل في ملكه وعقد يتنازل له لم يكن يصنع ما اوطى لا يصنع
وتذكر السديع مع التفتي جعل فكر نفعهم لم يكن ابتداء النفل عندنا كالمع
الى الشبهه **الوجه** واد انسان عانه الاضاح عليه ان هككت في العام الضمن
ما يوطى عليه صاحب فتم من بعض ضوا الخاف لترك التسليم بالفصل انما
تد التزك بالكنه لمن في النسخ في السديع وفي الشهاد وذل السقوط شرط
فولم يكن وفلا شهاده واجرا وكان ما ورا لكن زالت قدرته قبل السديع
لم يكن مفعول وهذا ضمان العبد كذا المالك كمال الطيف في مظهر الامر
في شمول السديع والقران الى النفاذ يعلم السطور والحد الاضاح
في شمول العام كماله في النسخ وسما لاه فقلنا لم يسه الشهاد كذا المالك
اى اذا كان الى طما لم يحو الطيف العامة فاعلم باهمم واصول العام
فلم بهمم عليه ضيق فلفه في الماقلنا وكذا مظهر الامر في ان شرطه في النفل
حول الا شهاده بواقي الطلب صاحب الخط يرضع عا ليه في المراه
ليكن انما بعد الحد كماله في النسخ وانما حال حنه لان هذا الاوطاف
الحسن في هذا الامر بطريق الحسن لا بطريق اتمه كما سافى في مظهر
بما لاه الى ان اصل حاله في النسخ على ان يورع انما عامه في مظهر في
فصل اسانا او اصله على مظهر طبعه الضمان واما اعلم مظهر وكذا ما
بما لاه فان لم يورع الى امر الى العا ضوا في ذلك السديع لم يورع ما
لان عا قضا العا في حق العام يعلم النسخ ان من مفعول انما في ضيق
لهم لاسد والنا حريف لهم ولا سفله كذا في مظهر اصلا في النسخ في
هذا ان يكون يعلم النسخ العام لا اصل ان لم حنه وكذا ما نال من فاني

بقوم

15

الوجه

هذه العلة اخرج بها نفس اللاحق الحق مع ان حق العام وهو واحد منهم لا واحد
والمجتمعين لا يغيره الشرك العام الا ذلك ان يضره اصله المتعلق بالحق
في المال لا يضره في نفسه بل يضره في حق غيره ولهذا ان يواحد ان يواحد
الشرك العام لم يضره ان يشاهد ان الطالب اذا قال في حق ما يشهدوا ان يضره
في هذه حاشا بل يضره ان يشهدوا في كل واحد من احوالها ان يشهدوا ان يواحد
شاهد على حق غيره وهذا خلاف الملك فانه لو كان وارثا وشهد على هذا لكان
صالحا له ان يوجب ان ما كان مع غيره من لوسطه بل ان لا ما هو اقل من هذا
وكذا لو اراد به عدل ان يشهد ان الحق له في الموضع **باب الشهاد**

المحل

كله

في الوكالة والوصية امام ان يرد ذلك بالخصوصة في المقتضى العام لا يرد ذلك
في المقتضى الخاص على ان لا يرد ذلك في السبب بشرط ان يرد ذلك
الشهود كبريا في السبب دون من يعد لعقد العقد لما كانت هناك
على كافر موله او موكله على ان يرد ذلك في السبب ان يرد ذلك
وكذلك المقتضى في كل حق على ان يرد ذلك في السبب ان يرد ذلك
لزم القضاء على الفاسد بغير دليل لا اذا ادعى حق وقيل الموكل في حق
معين حاضره في المجلس وبشكل الحاضر كانه محض لوقا منه على الوكالة في كل
لمن الملتزم على حسن تدبير الموكل الفاسد في احوال الموكل في كل ما لا يرد ذلك
ان كان الموكل يدعي عليه في كل حال ولا يرد ذلك في السبب سبب وجوبه
الوكيل منه بغيره بسبب مطالبه الموكل وهو ما جاز في كل موكل في عقد
المراد به لا يرد ذلك انما ادعى على الحاضر انما سار على القاب وفيه فله نصيب
الحاضر خصا على القاب وتقوم ان كان فاما ان كان القاب حكم بشرط ان يرد
كل الخصم الذي يدعي عليه الحق وقيل القاب عند كثر شهود من اودعي على
حقا وقيل القاب في شهادته ان كان له في كل موكل في كل موكل في كل موكل
شاهد ان الكافر موله دون من يعد له دون من يعد هذا الخصم الذي يقع عليه
في السبب لئلا يرد ذلك على كثر من اودعي على كثر من اودعي على كثر من اودعي
بالوكالة في كل موكل في كل موكل في كل موكل في كل موكل في كل موكل
فاقتضى على الصانع قصدا ولم يرد منها على المصلحة انما شهد له بالوكالة
العام في كل موكل في كل موكل في كل موكل في كل موكل في كل موكل
المصلحة انما الكافر موله في كل موكل في كل موكل في كل موكل في كل موكل
مولا في كل موكل في كل موكل في كل موكل في كل موكل في كل موكل
عند كل موكل في كل موكل في كل موكل في كل موكل في كل موكل في كل موكل
اذن له بالوكالة في كل موكل في كل موكل في كل موكل في كل موكل في كل موكل

دخول

علم ان من شهد شاهد كافر جامع على ما سار على الكافر قصدا ولم يرد منه على الحق
المصلحة انما الكافر موله في كل موكل في كل موكل في كل موكل في كل موكل في كل موكل
من شهد شاهد كافر جامع على ما سار على الكافر قصدا ولم يرد منه على الحق
او يرد منه على الكافر في كل موكل في كل موكل في كل موكل في كل موكل في كل موكل
فان كانت اوقات اموال الكافر ولو كان كافر في كل موكل في كل موكل في كل موكل
الكافر عليه ان يكون شاهد كافر جامع على ما سار على الكافر قصدا ولم يرد منه
الدخول واقتضى على الشاهد ان يرد ذلك في السبب ان يرد ذلك في السبب
المصلحة انما الكافر موله في كل موكل في كل موكل في كل موكل في كل موكل في كل موكل
اودعي عليه ان يرد ذلك في السبب ان يرد ذلك في السبب ان يرد ذلك في السبب
والعقد ان الفاسد او اعلم انه من موكل في كل موكل في كل موكل في كل موكل في كل موكل
ان يرد ذلك في السبب ان يرد ذلك في السبب ان يرد ذلك في السبب ان يرد ذلك في السبب
الشاهد ان يرد ذلك في السبب ان يرد ذلك في السبب ان يرد ذلك في السبب ان يرد ذلك في السبب
كل الموكل في كل موكل في كل موكل في كل موكل في كل موكل في كل موكل في كل موكل
وان كان من حق الموكل في كل موكل في كل موكل في كل موكل في كل موكل في كل موكل
على طابق الشاهد في السبب ان يرد ذلك في السبب ان يرد ذلك في السبب ان يرد ذلك في السبب
ادعى وكما لا يرد ذلك في السبب ان يرد ذلك في السبب ان يرد ذلك في السبب ان يرد ذلك في السبب
ولا يرد ذلك في السبب ان يرد ذلك في السبب ان يرد ذلك في السبب ان يرد ذلك في السبب
ان كان لو كان على احد ما كان موكل في كل موكل في كل موكل في كل موكل في كل موكل
ان يرد ذلك في السبب ان يرد ذلك في السبب ان يرد ذلك في السبب ان يرد ذلك في السبب
بعد العقد ان يرد ذلك في السبب ان يرد ذلك في السبب ان يرد ذلك في السبب ان يرد ذلك في السبب
ان فلا يرد ذلك في السبب ان يرد ذلك في السبب ان يرد ذلك في السبب ان يرد ذلك في السبب
ونك لا يرد ذلك في السبب ان يرد ذلك في السبب ان يرد ذلك في السبب ان يرد ذلك في السبب
وكما لا يرد ذلك في السبب ان يرد ذلك في السبب ان يرد ذلك في السبب ان يرد ذلك في السبب
القاب في كل موكل في كل موكل في كل موكل في كل موكل في كل موكل في كل موكل في كل موكل
يقض القاب في كل موكل في كل موكل في كل موكل في كل موكل في كل موكل في كل موكل في كل موكل
على اصلها بعد السبب ان يرد ذلك في السبب ان يرد ذلك في السبب ان يرد ذلك في السبب
الموكل في كل موكل في كل موكل في كل موكل في كل موكل في كل موكل في كل موكل في كل موكل
وكما لا يرد ذلك في السبب ان يرد ذلك في السبب ان يرد ذلك في السبب ان يرد ذلك في السبب
خصوصية احوال في كل موكل في كل موكل في كل موكل في كل موكل في كل موكل في كل موكل
وهذا في كل موكل في كل موكل في كل موكل في كل موكل في كل موكل في كل موكل في كل موكل
شهادته في كل موكل في كل موكل في كل موكل في كل موكل في كل موكل في كل موكل في كل موكل

في كل موكل في كل موكل في كل موكل في كل موكل في كل موكل في كل موكل في كل موكل
دعي ان الموكل في كل موكل في كل موكل في كل موكل في كل موكل في كل موكل في كل موكل
عند كل موكل في كل موكل في كل موكل في كل موكل في كل موكل في كل موكل في كل موكل
عند كل موكل في كل موكل في كل موكل في كل موكل في كل موكل في كل موكل في كل موكل

ادعى عليه

لهذا الآخر ثم رجعا عنها الى الشاهدان على الشاهدتين وما شهد اليمين
 الاول وشهد الوصية المذمومة على الاول وهو الموصي له العود والارث
 اي غدا المشرع من مع الاول ومن الوارث في عاقبة القضاء اي فيما اذا
 القضاء بان دفع القضاء بشهادتهما باليمين والاول ولا احد من الاثنين
 الموصي له لم يدفع القضاء للمائة وهذا لا ينافي ما رجوع الاول واعاد الشاهد
 الى الوارث بشهادتهما بخلاف عدول الى الوارث من القضاء الاول والقضاء
 او فاته من على الموصي له ومن على الوارث فنسكتما في ضمان
 القضاء ما رجوعا الى الاول الوصية للمائة بان شهد على الرجوع والوصية
 معا على الاول فقط ولم يغيا للوارث شي لان المالك لم يعد الى ملك المارث
 لانها لم تشهد بالرجوع عن ملك الاول لا على متعلقا من حوز المائة وحول الغر
 من عود المالك الى الوارث فيما بعد الحق الموصي له الاول الى المارث
 ذلك بشهادة الوارث فان الوارث لو شهد على الرجوع والوصية لا ينافي
 لانها تشهد بان لا تنسها ولو شهد بالرجوع والوصية الاول والوصية للمائة
 قيل لانها لم تشهد للموصي له المالك على الاول وان رجعا الوصية مع الوارث
 بعد نفي الوارث عن الاول ايضا فافاد بالرجوع والوصية دون الغير ولا
 ما قبله اذ لم يرد الرجوع قبل الحكم به في وقت دعواه ولم يغيا للوارث
 ان ان رجع هذان الشاهدان على الشاهدان على الوصية للمائة في ضمان
 المالك للوارث لانها المائة على الوارث وفي العاقبة ما علمها ثم رجعا عن
 الشاهدان على الرجوع والوصية الى بعد نفي الوارث عن الموصي له
 الاول ملكا لغيره في وقت دعواه ايضا بان لا ينافي ان ما دفع الوارث
 لانها ارجعا بعد نفي التعميم فقتلوا الشاهدان الموصي له الاول على علمها وان
 لما بعد نفي الحكم بالرجوع والوصية للوارث ما قبل نفي علمها ما علمها وارجع
 ضمانها وهو الغرض وهذا بخلاف ما اذا رجعا على الاول على الرجوع
 قبله اي قبل نفي المالك لهما بالرجوع والوصية بان شهدا ان المالك
 الاول ولا ضمان للوارث شي لان رجوعهما على الشاهدان على الوصية لا يوجب
 له حقا عليها اذ لا حكم للرجوع قبل الحكم به لان الرجوع والشاهدان من التعميم
 في كس مجلس القضاء ولهذا لو ادعى المدعي على الشاهدان رجوع في غير
 مجلس القضاء وانكر الشاهدان لفت دعواه على لا يقبل منه ولا توجه الجواب
 على الشاهد ولو ادعى انه رجوع في مجلس القضاء وقض عليه بالرجوع في غير
 مجلس القضاء لا ينافي وان اقر الوارث بالضمان الرجوع عن ضمان الوصية
 لان الاول لا يرد من غير الرجوع والرجوع لا ينافي في الحكم في ضمانها

في ضمان الوارث
 في ضمان الوارث
 في ضمان الوارث

منها ما اذا رجعا على الشاهدان على الرجوع وقد رجعا عما اقره الوارث في ضمانه
 في مجلس القضاء المذمومة للاول ولا المائة بانا اي فيما اذا رجعا عن
 الشاهدان بالرجوع على رجوعهما على الشاهدان بالوصية المذمومة للملك الموصي له
 الاول ولا لانها اقره ان الموصي له الاول والمائة فيها ابطلا بالرجوع
 على الاول نصف الثلث ما اذا رجعا على الشاهدان على الوصية بعد ذلك غدا
 الاول المائة ان ما يغني عن المائة ما لا يقره ما لا يقره ما لا يقره ما لا يقره
 وصية بعد نفي عدم كل فرق يصفى بعد المارث دون الوارث
 كل عند ملك المائة لقره على الشاهدان على الشاهدان على الرجوع اي ان
 بهما رجعت الوصية بعد نفي ضمانه في ضمانه في ضمانه في ضمانه في ضمانه
 ثم رجوع الزيفان عن كل فوق نصف مائة من الوصية اي نصف قيمة العهد الذي
 شهد الوصية للمارث اي المالك لم ينفذ له هذا الفرق الوصية ولا ضمانا في فرق
 للوارث ان عن كل في ضمانه ان كان في كس في احدى الضمانات ما لا يقره
 ماله ان كان في ضمانه في ضمانه في ضمانه في ضمانه في ضمانه في ضمانه
 فانه لو شهد في فرق مائة او في ضمانه في ضمانه في ضمانه في ضمانه في ضمانه
 ثلث ماله ثم رجوع الزيفان في كل فوق نصف المالك للموصي له الا ان من القضاء
 بعد اصدار هذا الثلث فانه لو ترك المالك عدا او اصدار في وقت دعواه ماله الف
 وفي الاول لشهادة الفرق الاول ثم ثلث مائة في الفرق المائة في كس العهد
 منها نصف ثم رجعا عن كل فرق نصف قيمة مائة من المارث دون الوارث وهذا
 ما عكس الحكم فانه لو كان في ضمانه في ضمانه في ضمانه في ضمانه في ضمانه
 المالك بعد نفي دعواه في ضمانه في ضمانه في ضمانه في ضمانه في ضمانه
 بالمدعيه نصفين ولو قضى بذلك ثم رجوع الشاهدان في ضمانه في ضمانه في ضمانه
 ارجعا ولم يضمنوا للموصي له المالك لم ينفذ له على كس الوصية وانما في كس
 للمائة من المائة والمائة الاولى لان هبة اصدار ما هو في كس الوصية
 بخلاف الوصية بان وصية اصدار ما هو في كس الوصية لغيره في كس
 الموصي له منها واعتبرا لموصي منها فان في الهبة او اقره ما يرجع المائة من
 المائة اصدار في الوصية لغيره ما يرجع المائة من منها واذ كان ما عكس لكل
 وشهادة غدا لان الوصية بعد الوصية ولا عكس هذا الفرق الهبة لان الهبة
 بعد المص لا يقع مكان في الملاء ملك الوصية بشهادة مائة ورجوع ما اذا رجعا
 ضمانها اصدار وكله عكسا ان عدا حسب القوت ان كان عند العدا ان
 الثلث بان كان ثلث ماله الف في ضمانه في ضمانه في ضمانه في ضمانه في ضمانه

اختلف فيه مكان المقرة عند اموال الخلفه فان قيل اذا اضرقت القارون
 الى الاموال الخلفه عند وجب ان لا يضر بعض الشهود الى بعض تلك
 هذا اذا شهد على كل اقل شيها هذان اما لو شهد كل اقل اثنان هذان فاصح
 نعم المحقق قال الاما فان كان فيهم من اراد الحلف لهم فسدان كسب
 اكل الحجة عليه هذا القول تعالى لا يربا بالوع والبالا في كل بلد
 فبما ان الابع والبالا في كل بلد وجوب الملائمة عليه وروى في المالك والاول وروى
 فيهما الثاني والابع وانما اوجبنا فيهما الملائمة والابع وروى اخرج انا وحيثما
 يشان كل شيها فبعض الى الاخرين بغير ما يوجب تمامها بالانقضاء
 عليه وهو بيان للملائمة خمس شهادات اربعان يشان في الاول ان كان في بلد
 وجب الملائمة ثلاثة وهو لا يشهد اربعة ويجوز ان يشان الملائمة مع الاول وروى
 والثاني قد شهد به من فلوله بغيره كلا والابع والثاني ملزم خمس الشهادتين
 ولو بغير تمامها وارجحنا من لا يعتبر في شهادتين اربعة خمسة وشهادتين
 الملائمة ملزم ثمان الشهادتين فمضمنا الثاني الى الاول يخرج من اخرج بعض
 في خمسة ما لا يشهد به وهو بيان وضمننا الاول الى الثاني في جميع اخرج بعض
 فخرجت ايضا ما لا يشهد به وبما لا يفرق فحصل التقضا على خمسة وغيره الراجح
 عند الاثر انهم لو رجعوا بعد ذلك كان الضمان عليهم على قدر نسبة
 الاثر اليهم فخط القول الاول وجب عليهم ما لا يفرق انما على التمسك له ذكرواها
 وعلى القول الثاني وجب خمسة اربع على التمسك المذكور **فان**
 الراجح عندنا ان الحناء في حق القتل ثم العتق وجبوا ثم شهود القتل
 قيمة وشهود العتق منه اذ فانه يدل النفس قتل العبد بالاول والثاني
 مع العبد الثاني ان لو شهد شاهدان على رجل من بعد حية الراجح ان
 هذا العبد يصل الى هذا المثل خطا والموالي مفضي الى الحناء ويحكم المولى
 الدفع او القتل ويحكم شهادته ان المولى اعطى العبد بعد الحناء فيقتل بغيره
 وما يشان القتل بالبدن ويقتضى المولى الله من ثم رجوعا عشرين ثم عزم شهود
 الحناء للمولى ويدل النفس فمما العبد للرجوع وغيره شهود العتق الله
 عند الاول لان ذلك التقضا بشهود الحناء لا يمكن العتق ما بهم لم يلقوا الا
 قيمة الصبر وما شهود الاعاق فبقا المولى على المولى بغيره العبد وعنه والراجح
 وقد لا يفرق قيمة العبد يدل النفس غير شهود الحناء اذ فانه في ذلك
 القتل لهما ذمة في حق شهود العتق قيمة العبد والبدن وعشرين الا في حلية
 وهو تسعة الا في غير ذلك ما دلالة الله وانما دلالة الله الواجب على شهود القتل
 قتل قيمة العبد ويدل النفس والراجح ان الواجب عليهم قيمة العبد لانهم

بالهذان في القتل ما اخرجون ما هو موجب القتل وهو يدل النفس كان
 على شهود العتق جميع العبد لانهم المقتول بالهذان ولا بد ان يشان يكون
 على القيمة لشهود القتل لانهم حين ختموا فيه العبد ملكه بالهذان لان ما ضمن
 ليس ضمان العبد لان ما ضمن ان قيمة العبد هو اصل الحق والموالي وحده
 شهود القتل ولا يجوز ان يصل ذلك وحده شهود العتق اذ جميع حديق
 لان على شيء واحد لا يضمنون ليس ذلك العبد كذلك الا على اصله لانهم
 غشس الا في جميعهم له وارجحنا ما حاصله ما ذكرنا ومنعنا التقضا بها
 مما تقدمت للاسبق وجودا وعلمه العتق اذ فانه العبد التقضا الاول
 والدم الملائمة لا امر يصح القتل شيئا ان وكلنا الحكمه اذ افضى الشهادتين
 معا يفي لوجه شاهدان ان هذا العبد يصل الى هذا المذبح اول واصل
 وشيئا فزان انه اعتما من قبض المالك بها معا فالحا في حكم الحوائط
 فما اذا قضى الحناء اوله من المسئلة الاولى بقدا للاسبق وجودا وهو الحناء
 فان شهود الحناء شهيدوا انه قتل وشهود العتق شهيدوا انه عتق بعد الحناء
 فوله وعلمه العتق ان عكس الموضوع اوله عكس الحكم المذكور في لو
 شهيدوا هذان اوله انه اعتما من قبض فقيض ثم شهدا فزان ان العبد قتل
 وصلا اول واصل والمولى يعلم ذلك فقيض المالك بالبدن والعق على المولى
 ثم رجوعا شهود العتق جميع العبد للرجوع ثم وشهود الحناء الله عتق
 الا في على عكس الاول وانما كان كذلك لان العبد عتق بشهود العتق ولا
 يضاف رجوع هذا الى العتق بل الى الحناء لان الحناء امر رجوع العلم او
 كل واحد من الحناء والعق على الثبوت الله مضاف الى افرجه وجودا كما
 ذكرنا في المسئلة الاولى كما ان العبد اضرقتا وجودا فاضى الله اليه بغيره ثم
 العتق وهذا الحناء اضرقتا وجودا فاضى الله اليه فبغيره شهود الحناء ولو قضى
 بها معناه صول العكس كان من له ما لوقضى الحناء اوله في حق العتق لا يفرق
 بها معناه المسئلة الاولى بقدا للاسبق وجودا فان شهود الحناء ما وشهود
 بها بعد شهود العتق لانهم شهدوا الحناء سا بقا العتق هذا اذا شهد
 بشهود الحناء والعق على العتاق فان شهدا معا فلهن التقضا لا ان القتل
 انما يقتصر على اصال التقضا بها فان قضى شهادتين الحناء اوله المالك
 كالمسئلة الاولى وان قضى بالعق ثم شهدا بها كالمسئلة الثانية ولو
 قضى بالعق فضعف القيمة بها لتقتضى اولا الطلاق ورجوعا وان كان
 في رد الطلاق والتفدية الا مع اوله فبغيره اوله المالك المقتضى على كل
 اصل التمسك في شهود العتق للموضوع عتاقه بشرط الرد ما يفرق شهود القتل

الدية هي

لما روي عنهم من الملك عبد العزيز ان لا يكون المرأة من المبيع ما كان عند
 القضاء لقول المستوفى ان لو ادعى امرأه اوجاداً فوجدت في يدهم شيئاً
 الفداء الزوج حتى يفسد ما شاهد من ذلك وقضى به واعطاها الزوج ذلك او
 ادعى رجل على امرأته ما عده من ذلك فوجدت في يدها ما كان عند
 شاهد الزوج وقضى بذلك فلما العقد السليم ما شهد شاهدان ان الشريفة قبل المهر
 المباح او شهد شاهدان ان الزوج دخل بطلها ففقد المهر فذلك من جهل
 كماله فان على شاهد الطلاق من ماله النكاح وعلى شهود فسخ المهر ومن
 الشريفة ان لا يقع ما لا يقع الا مع اقرارها او ذممة الزوج على الشهادة
 ان العقد باطل لا مع فسخه والنكاح صحيح ان شهود الدخول ولا يكون فسخ
 النكاح على شهود الدخول في ما كان على الزوجان عند شهود الدخول ولا يكون فسخ
 نفوت في المهر على الزوج لو لم يشأ بهما لان كان من نسيه النكاح بعد اتمام
 عند الحصر لو لم يشأ بهما لان الدليل المستطاع ظاهر وهو قوله في الدخول
 في حاله لم يكن الزوجان في الدخول لم يظهرا بشيئهما والزوج اخلصه حال الدخول
 او ادعى الزوج ففسخ الزوج بوجوب سقوط كل البطل ففسخ السب موجب
 سقوط المهر في قولها كما ان شهادتهما ما كان على الزوجين ففسخه بطل الا في
 ان كان هذا النكاح ما كان واجبا كما كان ذلك الامام فافسح به لان الله اهل الا
 النكاح بطل الا في فسخه وحكما كان العقد ففسخه حتى لا يقع في ما لم يشأ بهما
 او احل الا في فسخه حتى فسخه فذلك ما روي عن الزوج ان ما في فسخه
 عزيمة العقل لهم اتفقوا عليه ففسخه فذلك لا يبعوض ان من فسخه الزوج ففسخ
 البعوض عند الدخول في العقد منقوض ففسخه عن نسيه المهر فذلك لا يقع
 مشهود العقد مشروط بالرد ما روي عن شهود الطلاق في ما لم يشأ بهما
 الذين عزموا الطلاق وروى ذلك الا في فسخه العقل ما في الدخول في
 الفسخ وشهود الطلاق والدخول وقضى شهود العقل فافسح فذلك وجب بعد
 لهم كذا في القبض للزوج لان ما روي عن شاهد العقد والدخول في
 الزوج لان السب الشهان وصريح من الشاهد على الدخول والبيع
 الابن عن شاهد العقد وشاهد الشهود فكون حو القبض للزوج وله ومن
 ان دخل نسيه شهود النكاح ففسخ الدخول والطلاق لا يقع في فسخه
 للزوج ويكون حو القبض للفسخ ومن النكاح فذلك في فسخه فافسح
 وذلك لان شهود النكاح لما في الدخول ففسخه فذلك لا يقع في فسخه
 على ما في النكاح كما لو شهد على رجل ما به حرام بالحق في نسبه فذلك في فسخه
 خصا به والطلاق في فسخه في فسخه فافسح فذلك لا يقع في فسخه

ومن ضمن الشاهد من علمه حاله فان هذا شاهدان كانا هما ضمن الشك
الاول الحاضر وكذلك من سماع الجدة والجد معا من الزمراء والجد معا من
المسرح والغنية معا من الزمراء ولكن هذا خلافا للبيان فان ذلك ما
الشك في الخ شاهدك القبض واداء شاهدك السمع وان شاهدك
السمع الما قيمة الجدة ودرج على شاهدك القبض لا يثبت ويورد الالف
الى شاهدك السمع قوله لان كون الزمراء مرتبة الاستسناة تغلق مقوله كن في الصف
يعني لو كان هذه الزمراء مرتبة وادعت انت تدعي في حال اسلامها على الغنى وهو
البيان دخل قبل الزمراء وطلقها افسس والآن في اليوم فقط بالكاه ثم اقول
ثم رجوعا الى كون النكاح ان يصر شهدا الكاه شيان يصر شهدا للدخول الغنى
وكذا لو كان المسح بها الكاه وهو سائر الفرح من دعي الباع انه اعرف بالغنى
وان يقسم وان بعد ذلك شهد شاهدان بالسمع واخر بالقبض وقسم ثم رجوعا
الى كون الشك ان يصر شهدا السمع شيان يصر شهدا القبض الغنى وان يكون ذلك
في الصورتين لقولنا المستطاع ان القضاء بالسمع يصر شهدا الغنى لا وان في
والسمع شاهدان منهم كل فارق فضاء المستطاع وهو في فعل المولى بها
فلم يصر القضاء بالسمع انما حاصله ذلك فلو اقام البصر في الامان والمدين اليمن
على الالباء لا يقض عنه شيء في الحال كذلك هذا خلافا لشهود الدخول لان الزمراء
القبض عرس مقطع لم يوقر القضاء بالسمع شهدا فيهم فعدوا ذلك وكذلك صور
السمع القضاء بالسمع يصر شهدا السمع لا فان القضاء بالسمع المستطاع من
الشك وهو حال المسح قبل القبض كذا لو قسم بها حارها لم يدر الشك
كما في الدخول والوكيل من القبض عرس شهدا القبض والوحي الغنية وشهود العقد
ما زادوا واتسم دفع القضاء بالقبض والهالك بعد الاستسناة انما ذكرنا
فما اوقفه بالكاه والسمع اولاً ثم قضى بالطلاق والقبض بعد فلو قضى بالقبض
ينبغي ان يفرق بالكاه والطلاق معا والسمع والقبض معا وكذلك الجواب لان
شهادتك يكون مقيداً بالدخول والطلاق شرعا وكذا السمع يكون مقيداً بالقبض
شرعا وان اوقف القضاء بهما معا جعل النكاح مقيداً بالدخول والطلاق والسمع
فقدما على القبض والطلاق والسمع بالذات في الشك في الواسع على رطل ونا سبب النكاح
انما هو ما لا يبعد على الوكيل والذات على الخصم فان في عدم القضاء بالوكيل لا
معد شرعا على ما لا يثبت على هذا وان العكس اني اذا قضى بشهاد الوكيل
انما لم يصر شهدا النكاح ثم رجوعا اوقف شهدا سبب الدخول والقبض ان شهدا
شهود القبض السمع ثم رجوعا ثم شهدا القبض في السمع قبل المسح والسمع
فان في ذلك الكاه الغنى ان يصر شهدا دفع الالتماس في العقد ومن مر المثل

وغير شهود العقد ما زاد على الغنة إلى تمام النصف البيع أو تمام المبيع والمكاف
لذلك قال ما يزيد على النصف من البيع والافضل في المكاف ليس النصف من نصيب
خاصة غير النصف في المكاف وتعمد المتبوع في البيع ما زاد ربحا وضربا في المكاف
هو البيع والمكاف ما لم ينع عن نصف المبيع مع التسمية كان القبض مقصدا
وحيث قبض بالمكاف بالمسح كان الدفع مقصدا ٢٠ وطالب المبيع بعد القبض
وذلك المالك بعد الدفع لا يستطع الرجوع في المقادير المقبضه القضاء فحصل
القضاء بالرجوع إلى المبيع ليس شهود المكاف والبيع وضربا فذلك المبيع
المثل لان شهود القبض والدفع ضمنوا ذلك وضربا ما زاد على ذلك إلى تمام
المبيع بقوله اولا تسم وقيل القضاء بالقبض لعين لقوله غير شهود القبض
والعقلى الغنة وقوله ما زاد على ذلك بعد الاستطاع لعين لقوله وشهود العقد اورد
والعقلى القضاء على الضمان حتى يوصى يوم ادراكه والتركيب اى والفرق
فيما ذكرنا للقضاء لان الضمان على الشهود للمالك وما زاد على نظير الاول لا يلفظ
نقضاء المالك لان الشاهد قبل القضاء، المستوفى وطالب بعقلى قبل القبض
الشاهد ان يوم القضاء دون يوم ادراك الشاهد دون يوم قبضه فلهذا
لو كان الرجل قد قبضه في رمضان وفيه يوم الشاهد على شاهدان فيقول
ان المالك كان بعقلى في رمضان وفيه يوم الشاهد المالك لم يزل الشهود
في صاوتهم بمالك لان ذلك يومهم ثم عدلوا وقضى المالك بعقلى ثم ربحها فانها
في رمضان بل ذلك لان يومهم لانها يوم القضاء كما في الطلاق

[illegible]

الظهار وانهاء اليوم بالغروب كلفا اذا قال اني على الظهار في اليوم لم يزل
سوقته الظهار في اليوم منهم وانهاء يومه كان كان غلق قوله للامضاء ان الوقت
هنا للامضاء ويوجب الكفاية بعد الامام فانه ان قرب ما اغني غلظه كان واصل
وان قرب ما بعد غلظه كان وان وكلفه فاولا ذلك وبالكسر من منقح طهاره في اليوم
منعقد حرة اليوم المنة وهذا لان المانع في شرط كان ليس عند حدود الشرط
فصر كان قال عديجي كل يوم اسعى لظهار في مرسلا وتوما في ذلك كان الظلم
فاذ كانا وكان المانع للامانة او استلهم الوقت باء الكفاية في الظهار الاول
كف ثبت في الظهار المنة والامانة بقول ارجاء اساس الحرم في محل واحد
جاو فان ارجاء الصاء بعينه والصوم وحينما اوافل في شهرها في الظهار
الاول شلهم مع بناء ذلك المحل فيمنع المنة والمالك كل المنة في اليوم
وراس الشهر في الاصل اما محله والحصص لان الاول انهم بالغروب في الظهار
او انك تجلس مقد الصوم معا واذا لم المغر قوله انه لا شاعة بقوله ان
المناط في لظهار في كل يوم او لا كان ان قوله ان شرط لو كلف في كل
يوم طلاء واصل واصل في كل يوم ان شرط في اليوم وراس الشهر في كل
اجدة في الاصل وروى علي بن يوسف في السهوان في غير ذلك واصل وراس الشهر
اخرى اعتبارا بالخبر وان لوقا في الامانة ارك سلك اليوم واصل في كل
والجامع في محل وقسم نصف الامانة لعدد الطلاء في وجه طاهر الزمان
فامران الظهار في كان وافعاله اليوم كان وافعاله سائر الامانة في كل الطلاء
الوافع في اليوم واقعا بعد في كل يوم ان راس الشهر وعام ولم يتخلل بين
الوقت فان لا يكون من طائفة في زمان في قوله ان شرط في اليوم وغدا وهذا
المناط في الخبر لانه لو قصر في قوله ارك سلك اليوم فقد انقضت الامانة
الامانة بعد اليوم وذلك لان الخبر او الامانة لم يعصر على الجلس
صوتها اليوم لان الوقت في مجلس لان الوقت وضرب المنة فيقتضيه
كما سجد في مجلس واذا كان بعيدا في اليوم من انهم بالغروب كما اذا قال اني على
الظهار في اليوم كما انما انقضت راسه اليوم لم يكون ما بعده من مجلس في
الوقت زمان لم يكن انقضت ثابته واذا كان في وقت الصوم معا كانا
في كل حرة اليوم وخار بعد لانه لو لم يجعل في كل وقت في قوله واصل
في قوله ان طاق اليوم وراس السهوان لانه لو لم يقد في الصوم معا
في قوله وراس الشهر لان الظلال في السهوان اليوم تكون الواقعة
في اليوم واقعا في راس الشهر لكان يوما واما لان لا لعل لان في راس

طلو فيكتسبه ورث جواب سوالين وردان على المسئلة المذكورة في
 الما قال في المسئلة الاولى في العاشر عشر الاخر في قوله علم ان الناس لما خلق
 نفسها وضربها بعد الاول صارت فاضمة بالفرق كما لا يكون كذلك لما قال في اذا
 قال طلق انفسكم ان شئتم ان الفرية يكون ما فر في دون الاول ورد على ان
 الاول لما طلق نفسها وضربها او صارت فاضمة بالفرق كما لا فر في ما جازيها
 وقال ان الحان في الاول رتب سبب الرض بالفرق اما يكون ففعل ما به الفرية
 يعني ان اعتبر الرض الذي يكون معناه للعلل الملك يحصل الالباب في الارض
 الذي يكون قبل الالباب او بعدا لا يترك ان امره لو طلق نفسها في وقت الرض
 واجاز النزع الطلاق فمما في في العدة ورث لان دفع الفرية كان
 بفعل الاصل والنزع وبطلان كان قبله وكذا لو طلق المريض امراته فكن
 بعد طلاق النزع امه ورث لان دفع الفرية كان في طلاق النزع وانفسها كما
 يعنى فعل ان الفعل الاول على الرض من حصول ما به الفرية او قبله لا يعنى
 وأمركا سد كما ان شئتم كلف طلاق الفرية وعادة الطلاق للملك فمما جازيها
 الارض كما جازيها في قول اول قال لها امركا بعد الطلاق فالجواب في هذه المسئلة
 كالحجاب في قوله طلق انفسكم ان شئتم انه لا تغرب احدكم بالمراسع الا على
 دليل على حاجتها في ان تعرض على المجلس في ذلك الزمان فيا يفرقان في حكم
 وهو ان هذا لو احتجنا على طلاق احد بها بعينها طلق من ومنه لا وذلك لان
 فوض الطلاق لهما بشرط مشيئتهما ولم يوجب هذا الشرط باجتماعهما على طلاق
 واحد وهذا فوض الطلاق لهما مطلقا ولم يتعذر في ان الانضمام ما بينهما فنفذها
 القصد في ملك احدهما الا خارج دون الاخر في وقت طلاق في طلاق في حال
 عارضه الذي لان اطلاق الاضاعة على حساب ارباب العلم من انا اجتماعا على طلاق
 واحد وحده ما لم يزل ما لو كان رجلين ان سماعا عن ارباب العلم معلوم فمما جازيها
 العدة في ما قصص كان في ذلك حازا وكذا لو كان رجلين ما رطفا امرائهم في حال
 معلوم فمما جازيها احدهما كان حازا طلقا ما لم يكن سد كما جازيها في الزمان
 بضم الذي لكن طلاق الفرية فعليا في قوله او باجتماعهم على طلاق واحد
 ان لو قال لها طلق انفسكم ما لم يفرج من كان هذا كما لو قال امركا سد كما
 ان في قوله امركا سد كما سبق انضمام ما بينهما فكذلك هنالك في نزع الطلاق
 اليها وذكر الديق في رد البراءة على ما في الارب في شرط اجتماعها في الاخر
 ان النزع قبل الديق بالانفس لان هذا لا يخرج الزنا في طلاق بالانفس
 بل انما رجاء الزنا في الديق بضم الذي لكن من قوله طلق ما لم يفرج من
 بل كما فرج وهو ان لم يوطقت الاول نفسها وضربها او لا ثم طلق اخر

ودب الاول دون الاخر في قوله وخرج كلاهما معا ورضا كما ذكرنا في قوله ان شئتم
 وهذا لا يثبت للاول ولا للثاني وجوب الفرق ان شئتم لم يوجب ذلك ولا يوجب
 الارض لان الفرق لا يقع بطلاقها وضربها ولم يوجبها في الارض على الاضاعة
 هذه المسئلة ان الفرية فعليا في قوله انفسها وضربها في وقت طلاق
 واختارها فيجب على نفسها بالالباب في وقت طلاقها او قبله او بعدا لرضاها امركا
 او ما في انفسها وضربها في وقت طلاقها بالانفس او قبله او بعدا لرضاها امركا
 ان يرجع في طلقها نفسها لان الحجة لان طلقها وضربها بعد الطلاق في ما جازيها
 رها كما امر بالخروج والمراة سفل رجوعها او قبورها والمجلس في الامور كما لو قال
 لنزوحها اختلقت شخصي نزل بالفرق رجعت قبل قول النزع او ما لم يفرج من كان
 فانه سفل وكذا سفل فعل النفيض في لقام فانها لو قامت ومجلسها لم يلقها
 لم يفرج الطلاق بخلاف طلق انفسكم بالانفس ان شئتم وامركا سد كما ان في اذا
 قامت على المجلس وطلقت كل واحد صاحبها طلق حكم الكيل والنزوح في الكالة
 هذا ايضا ثبت بعد لقام لان طلاق كل واحد صاحبها طلاق في الارض في الكالة
 لانها ايضا لا ينقض تزوج الا ما قد عارض صاحبها كما مر اذا كان كذا في كالا
 منها بالانفس او بالانفس او بالانفس او بالانفس او بالانفس او بالانفس
 لان من قال في وقت الطلاق فاعتبر معا في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 والعقد في سفل رجوع المرأة وقامها على المجلس ولا سفل رجوع النزع
 وقامها في لوان لان طلق نفسك لانها بالانفس قبل المرأة شئتم
 كان رجوعها باطل في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 قبل قولها ومن في المجلس لا سفل سفل في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 لان في الخلع والمرأة المان والزوج الطلاق فاعتبر في وقتها في وقتها في وقتها
 اعتبار في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 لان الطلاق قبل الطلاق بالانفس او بالانفس او بالانفس او بالانفس او بالانفس
 في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 قبل قول الاخر في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 ان من في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 ما لم يوطقت ما لم يوطقت ما لم يوطقت ما لم يوطقت ما لم يوطقت ما لم يوطقت
 ومعلقا ولا في وقتها قبل الغدة ان ذلك في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 وهو انما وجب في غداة البتول انما يعتبر في كالا في وقتها في وقتها في وقتها
 في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 ان طلق في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 نزل طلق في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 نزل طلق في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها

سبق عن الفرق في الشرط لا ينافي ان لو كان دخل انما لم ينفرد
بما هو من حيث زيف وخرج واما في الشرط فاما السبب فاما ان يطلع
فوقه فاما ان يطلع من ان يطلع فاما ان يطلع فاما ان يطلع فاما ان يطلع
ان يطلع فاما ان يطلع فاما ان يطلع فاما ان يطلع فاما ان يطلع فاما ان يطلع
ويخرج فاما ان يطلع فاما ان يطلع فاما ان يطلع فاما ان يطلع فاما ان يطلع
الارض من خارج وذلك لان العلق بالشرط من الشرط اما يكون ارضاً او
في المسكن لا كان فاما في ذلك لان المقصود من هذا العمل او المبنى وهو العمل
في المسكن لا ينافي في الشرط ان يكون وجود الشرط هو العمل فعلق عليه البناء
عند تصور العمل او المبنى في الخارج واما في هذا العمل فاما ان يطلع فاما ان يطلع
وذلك المخرج لا ينفرد لان المراد من العمل بالبناء ان يكون العمل المخرج
فعلا كما انما هو في ذلك المخرج في هذا العمل فاما ان يطلع فاما ان يطلع
ملطف سابق على من الفرق من خارج لان العمل يطلع فاما ان يطلع فاما ان يطلع
وعمل يطلع من يوم السبت لان ذلك العمل ينصرف لعلقه عند وجود الشرط كما
لو طلق الوسطى لم يطلع الا في ذلك العمل فاما ان يطلع فاما ان يطلع فاما ان يطلع
ان ان يطلع الا في ذلك العمل فاما ان يطلع فاما ان يطلع فاما ان يطلع
وجاء بالبناء لان شرط وقوعه في الطلاق على ما كان يطلع من يوم السبت
وطلان البناء يطلع فاما ان يطلع فاما ان يطلع فاما ان يطلع فاما ان يطلع
من زيف ان يطلع فاما ان يطلع فاما ان يطلع فاما ان يطلع فاما ان يطلع
وجاء في ذلك العمل فاما ان يطلع فاما ان يطلع فاما ان يطلع فاما ان يطلع
الزيف الذي يطلع عليه اذا طلق احد من حكم البناء ينصرف المكنوس
الانما يطلع فاما ان يطلع فاما ان يطلع فاما ان يطلع فاما ان يطلع فاما ان يطلع
من يطلع فاما ان يطلع فاما ان يطلع فاما ان يطلع فاما ان يطلع فاما ان يطلع
وقرط طلاق اذ الشرط الوقوع وقتاً فراراً بان وقع فاما ان يطلع فاما ان يطلع
ما اذا كان في المسكن الاول ان وقع طلاقاً على زيف فاما ان يطلع فاما ان يطلع
على من يطلع فاما ان يطلع فاما ان يطلع فاما ان يطلع فاما ان يطلع فاما ان يطلع
الآخر ان وقع طلاقاً على ما كان يطلع فاما ان يطلع فاما ان يطلع فاما ان يطلع
اذا شرط طلاقاً على زيف فاما ان يطلع فاما ان يطلع فاما ان يطلع فاما ان يطلع
طلاقاً على زيف فاما ان يطلع فاما ان يطلع فاما ان يطلع فاما ان يطلع فاما ان يطلع
كان وقوع الطلاق لا بشرط وجوده في الواقع بعد العمل لوجود الشرط

[illegible]

حاجته ان يقع الاول من اوله ثم السات فاعنه او فاع الاول على طر
الذي وسه او يكونا وحسن واحد ان يقع الاول من اوله ثم قطع الاخرين او
رجله الاخر فاعا اذا كانا وحسن نعلم كل فرد منهما فاع الصدحان اصاح
ان نعلم الاول كمال فتمت حتى والسات فتمت وهو موقوف على الرجل في الحال
سواء ما في الصدح للرجل من ام لا وهذا لان نفوت حشس المسفع قبل فتمت
وهذا قلنا انه اذا قطع احدك فوايم الداء نعلم كل فتمت لان منفع الداء للمف
ونفوت يقطع احدك العوام خمس فصار كانه قبله ثم الاصل ان الالف
الحكي ينع الاول كالحكي والوجه الذي هو موقوف لان السات السات على امالا ينع
الالف كالحكي ووجه اخر هو ان السات الذي هو موقوف على الف كالحكي عروجه كالحكي
الحكي الاول لان المسفع الحاصل بالبرغ على المسفع الحاصل بالرجل والبرغ يكون
الالف منفع البصر على الف منفع الرجل والبرغ فتمت بلوه لصدحها فوج
على كل منهما فتمت وان لم ينع السات لما كان متلفا لرجل كونه ناقصا فتمت
وهو موقوف على البلات ونفس نعلم الاول فتمت الحال والسات بعض المخرج
الحكي ونصف فتمت السات اذ اتمام كمال اوله ثم بعد السات مملك للمف والرجل
اذا لم ينع المخرج احتياطا كالبصق والمخرج ان وفيه اذا كان المخرج
الست كالحكي وحسن واحد نعلم الاول كمال فتمت حتى يوم مرم ونعلم
السات فنعص مرم وفيه المخرج الاول في الحال ونعلم نصف فتمت السات اذا
ما في الحكي على كونه مسفعا كالحكي وحسن وانما بنا البصق على هذا
الوجه ولم نقل ان السات فنعص فتمت مرم وهذا المخرج الاول كالحكي
وهو اصادا للحف وذلك لان بعض المخرج الاول مثلا لو كان ملكا مرم
وبعض السات مرم وفيه الصدح مرم وفيه اذ اتمام اوله نعلم مرم وحسن
مرم نصف السات لزمه اربعه ونصف ولو لم نصف نصف فتمت مرم وهذا المخرج الاول كالحكي
ولم نصف فتمت الحف كمال وانما فتمت الحف السات فتمت مرم وهذا المخرج الاول كالحكي
مرم الحكي لان الحشس قلنا نعلم كل فرد فتمت حال المخرج الاول كالحكي
السات سكر الحف لكان النفع بها عند الاول من فعال السات بها لنع السات
حكي لان الالف الحكي عان عان الالف اصاح والصدح على الصدح لم ينع
الصدح عند المخرج السات امتحار سكر الحف ومن وجه الحف لانه ابطم الاول وهذا
ما قاله الاول لالف الحكي لا ينع الالف الحكي هذا احد الحشس كمالا فالحف
منفعه كان بنفسها لا الالف لالف الحكي هذا احد الحشس كمالا فالحف
قلنا انه لالف الحكي ان كان لا ينع الالف الحكي نعلم الالف الحف وقد
الالف الباني نصف حشس وفيه الحشس كان شغل ان على الاول نصف

محاظاة الثابتات
للمر شفا قيا وليتو طار في مرم واحد نصف مرم الحكي ونصف فتمت السات فتمت
هذا الحشس فتمت فواشار ان اوصرح حال صدح المخرج ثم طالا اوصرح
مرم بعون فالحف على اربعه اما ان لا يكون المخرج من مستهلك او يكونا مستهلكين
او يكون الاول مستهلكا دون السات وعلى الفس والمرا لا يستدل ان مرم مرم
الوحش والامتناع وذلك ان نفوت ففانما كالبدا والرجل او اوصرح او افع على اربعه
الاول وهو اذا لم يكونا مستهلكين ان ليتو طار فاض مرم على واحد منهما فنعص مرم
على اصاح ان يكون على الاول ما نعص مرم حتى وعلى الثاني ما نعص مرم وفيه
المخرج الاول وما في فتمت ففعلها نقصان انما في الصدح وانما في هذا الوجه فتمت
نصف الاول نصف فتمت حتى والسات نصف فتمت مرم المخرج الاول ارجل الحشس
فان مرم في الحال فواشار انما ان الصدح اذا كان ساكن عزم وافتق مرم مرم
مرم ان فتمت ذلك فم نصف مرم الثاني مرم مرم ذلك فنع نصف علم على كل واحد
فيها ثلثه ونصف فتمت على الاول مرم نصف على الثاني اربعه ونصف فتمت على
نصف فتمت حتى لضر عزم لان مرم حتى عشره ولو في السات نصف فتمت مرم المخرج
الاول لرجل الالف لان فتمت مرم هذا بالالف فتمت فتمت مرم مرم مرم
وحي البصر مرم مرم واحد منها فم مرم مرم على اربعة فتمت مرم مرم او فتمت مرم
فتمت منها صاحب وموضوع السات مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم
فواشار مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم
فان نعلم مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم
على الفاعلة فتمت فذلك ان الواجب في الالف السات فتمت ومن شفع نفوت
المخرج فاما ب فتمت فتمت المخرج مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم
الدم ومن لا نصف نفوت المخرج مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم
نعم مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم
رجل خطا وهو مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم
على الفاعلة لان الواجب في كل العبد الفتمت ومن شفع نفوت المخرج مرم مرم
الكبر ومن اذا لم يكن حال العبد عان انا وجبا علم فتمت حتى لان فتمت
بن ان ما على السات فتمت حتى ومن نفع على فتمت نصف المخرج فتمت مرم
فان فتمت حشس نعلم كل فرد فتمت حال المخرج مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم
المسفع قبل فتمت مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم
والبرغ فتمت السات ان كان كان المخرج مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم
اللان مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم مرم

[illegible][illegible]

[illegible]

سواء كان المضاف الحكي لا يرد على العلم والحكمه وانما هو المكون
في اول الباب عرف بهذه الاحكام لانك لم يدركها المصنف رحمه الله
بحاشاء الاطباء وتعلموا في اول الابواب والله اعلم بالصواب

القضاء والادب

كتاب

[illegible]

المتفعل فيها العاض بعله مع السؤال صونا للفرج وان كان عدلا للاستع
جمله المتفعل وورقة في حلاله لتعصب اي لو بدخل واحد عدل او رطلان
مستودع على رجل اقله امراته فلا فاعال العاض بين الزوج والمرأة فامارة امسعد
بين الزوج والزوج والزوج بها الى ان سال العاض ان اهل ان امر الزوج
شرعها وحب القتل عاتيا بها فخرج اذا كان محصنا فاذا مات الشاعرا
وجب النجوة لها صونا للفرج المستعظم وبحول العاض منها ما لعله وان كان
الزوج عدلا لان الزوج لا كان منكرا للطلاق وكان مسعيا للوطي فلا يكون
الحوية فلا يمنع العاض له والوطي ويصلح حلالا فاذا كان الزوج مقرا فانه انما
امراته فلا يجعل منها ما ستر تكون حلالا ولا يجعل معها امارة امسعد اذا كان عدلا
لان مقتضى فلاحه الى منع ويرد قها الى منع هذه المرأة العلية من المال
لانها انما حول حسب الحارس الى فكون عالة له تعالى فكون بغيرها في المال
كالعاض وعن ولا ينفقها قبل الدخول للمنع او الطلاق اي لا ينفق الا في الزنى
عليها بالطلاق اذا كان الطلاق قبل الدخول لانها لا تخلو الى تكون منكورة وطلب
وان كان منكورة فلا ينفقها لان الزوج عالة سماع بها وان كان طلقا بالزنى
لها الطلاق قبل الدخول فان رجع اذا ابرح المرأة الطلاق فهي لا ينفقها
منه فلما اذا لا ينفق فلان لا يفرق الى ان يستقر النفي بغير منعها نفسها
ومن منع غيرها الا لو كان له وصي ومن امرته رجل لا يكون فيما عليها ولا ينفق
لها كذا بعد الا في الدخول العوم للشك في المسقط ويرد ان لم يزل نفق الجس
اي لها النفق منها لان النفقة لها بعد الدخول الا في فديده العاض فانها
تلك النفقة منها لان النفقة كانتا معهما في وقت النكاح في المسقط ولا يستقر
النكاح سانه ان كان كان معن فلها النفقة وان كان غرض طلقا كان منكورة
عالي الزوج لا ينفقها ولا ينفق لها النفقة كان طاح لها ستر بموقع الشك
في مسقطها فلا يستقر في الشك فان مضت عالة العوم ولم يزل الشهود لم ينع
لها بعد ذلك النفق لانها سقا انا لا يستحق النفقة لانها ان كان معن فلا ينفق
عزها وان كان معن لم ينع من منع عنده لا ينفقها وان فرض القاض بغيرها
واضرت بمركب الشهود ففرق منها وحكم وشكها ما اخذت وان لم يزل
رد الى الزوج ما اخذت لانها لم ينع انما كان معن وكنت الجس في النكاح حتى
الزوج المتكسر والاسم ستر والنفق مر الجس فاذا كان معن فذكر كنف
فان الجس في ذلك وجب علم النفق لعل هذا لا ينع من منعها في الجس
الاجع الى الزوج في العدة والعون واشترت لم ينع من السكن بالم بعد الا في
ان فوت الاحتباس يزيل النفق فلان اذا كان ساه لها نفع فموضعها

رجل ومن كان معن ردها انه لا ينفق لها ولا ينفق لها السكن المانع لنفق الاحتباس
لا ينفقها ومن على يوسف ردها انها تستحق النفقة في زمانها اذا كان معن
عندها وجب العاض وما اذا كان معن عاها العاض ومن ذلك اذا خسر ليس
عليها لا ينفقها نفق الجس لا ينفقها ومن على يوسف ردها في العاض ان لم ينع
الزوج والزوج علمها كان بها النفق والاصح الاول لا ذكر انما كان الزوج معن
الاجع الى الزوج لا ينفقها لا ذكر انما كان بها النفق والاصح الاول لا ينفقها
ان على ان سلم نفسها لا ينفقها وان كان ينفقها لا ينفقها لا ينفقها لا ينفقها
رسله وانما قد ينفق له الزوج لان الزوج لو كان معها فلها النفقة بالانفاق لانه
لا ينع عن عاها لا تستحقها لكونه على علم بفق الحظر ولا يعلمها العوم والوجوب
النفي قوله في العدة والعون اي اذا وقعت الفرقة على وصي النفقة ما اذا نفي
العدة كان ينفق له النجس منها استط النفق في النكاح استط له العون فلا يفرق
الفصم والجس وان كان يكون في عقد النكاح او في العدة ولا ينفق
لم ينفقها السكن لا ذكر انما كان الخصاص ردها في الفرض من الخارج عن السكن
المانع معها منها لانها لو كانت معن معها ما لم ينفقها في حصيل المقصود منها
فلا يجب ذلك بطلان بغيرها قبل اشرع حال الناشئ نفعها في نفعها لم
فما ان لم ينفقها قريب فلو لم ينفقها لا ينفقها في هذه الوجوه ما لم ينفقها في الزوج
فاذا عادت اليه وحصلها النفقة وقبل العود وانما استط في هذه الوجوه
ولا استط السكن في النفي حوله وان السكن في النفي عاها ان لا ينفقها مع استط النفق
بحسب ما اطلق حكمه ولما لا ينفقها على ان لا ينفقها مع استط النفق
والا تخلت على ان السكن لها تعلل السكن وانما نزل ان السكن حوله في الزوج
خروج من مشي معصية والى السكن النكاح في معصية المعصية فكان في النكاح
سكن في الزوجات ولا ينع من العدة لان ردة العدة هي بانها مرس في العدة
وهذا دليل ان لو كان لو ردت امرأة على السلام والعاض باسها فلا ينفقها ولها
السكن لا ذكر انما فو لن احتباس لا ينفقها لا ينفقها شرعها في العدة
ثم النفق الى سخطها ردها لا يعود بعد ردها الى الاسلام الا ان ردها
في العدة فانها لو طلت النفقة في العدة ينفقها ثم ردت والعاض باسها
سقطت النفقة عاها الى الاسلام في العدة يعود بغيرها فلا فاعال النكاح
فان المتكورة اذا اترت ثم اسلمت لا يعود بغيرها وذلك لان الاحتباس لفتة
كامل وقاضه كامل ما ينع من استفا والوطي ودواعي والقاض ما يكون في الزوج
ولا ينع من استفا وذلك والاحتباس القاض سكنه يعود النفق الاجمعي ان
اعرض في مسقطها لا صار كان ان لم يكن اما لا ينع من استفا النفق بغير
ان ينفق النفق العاض عدل لفرقة فاذا كانت النفقة واجب عند الفرقة يستعد

[illegible]

ان نفس حقه يدعى علم وضع عدل ولا امر الا فاقا علمه وبما نزل الملك
 الا لولا الوضع كان فوق حيل للمع والاولا لا امر الا فان تخلفا فوجت
 المعاد هنا كما عدى ان في ذلك عدل وحسن على المولى ان يحسنه ان
 كان المولى فاسقا مشهورا بهذا النوع والوجود فان الفاسق ماض منه وضع
 على ذلك نظرا ومراعاة لسلطان الشرع ثم اعلم ان بعضهم اوالا من قولهم
 بول محمد لله كان الموضع علم محققا على العبد ان يكون عارفاً بكون علمه على العلم
 في الاندحاض قال لا امر الا بما في الاسلام اللهم الله ولو كان المراد هنا المالح
 في الاقرار على امر الى الدعوى والى بل وجبة لك امر بالمعروف ونهى عن المنكر
 لكن اذا ديان يكون بثلث الاعمال فصرح المصنف رحمه الله بذلك بقوله وحسن
 الاملاف ثم ذكر كون عبد جف التجويد الى وضع العارضة بول الدعوى الى
 في هذا العلم نظر المدعي كما يضعه يد اذا خفف التجويد مطلقا بما يلحق
 الشرع بشرط انفاق المدعي على الباطل اذ لا جرحاها للملك الا لا وقت
 الخصومة ولا في الجرح حتى يجرى انفاق او البيع ان لم يحضر اذا يدل
 تخلف الوقت بخلاف الفسخ ان كان المعاداة بشرط لوضعها في يد
 العبد بشرط افراده انفاق المدعي على الدائم ان كان صاحب يد
 رجل اذا عارضه اقام اليه وما له ملحقا في وضعه في يد عدل
 وذلك ليعطى بضعه لا يكون له العبد لكن ما تضمنه بضعه ولا كونا
 فان لا في قولك ذلك امر هو اللازم فان ادعى ذلك وحسن على المدعي البلف
 بعول له العارضة اما احدا المدعى الى ما عاين ان كنت عليها مشرعا
 اضععته يد العبد فان اخذ ذلك وضعه لا لا وانما كان لذلك
 ان المدعي علم هنا لا يحسن على الا في ظاهره ان نفعه ما عاد الوقت من
 الباطل وغشها على المالك وما لا لا من فوك على طرف الجسم دون المجر
 على ما لا بد له من عمنوع على ذلك لا بد فلا يحسن على الا عاين ان في انفاق
 الملك والمالك ادا دل له من فوك ولا في الجرح الى الامور فوجت فضا لا بد
 القضاء وبخصوصه وهذا لهادس يستحقه شاطئ المالك مستعد
 القضاء لنفي الخصومة وهذا كذا في الجرح وان نفع العبد في تسليم اكل
 محتمر فان لم يكن محتمرا وما المولى ان يفتي عليه الجرح العارضة ان يفتي
 او على ان يفتي من هنا ومنه ما اذا كان الجرح محتمرا عند الزوج في
 الزوج ان يفتي عليه فان نفعها على الاعا من الطلاق ودفع الوقت
 ان فوت الجرح كذا لا لان المقصود من المالم ومن حصل التخلل

الزوج مان مقصود من الزوج لا يحصل بعد الطلاق ولا يجوز علمه وليس
 للامتناع من جهره على المهر حتى يلاسل كتاب الامتناع
 فان ما يكون قرضا او مضاهية الحب او غيرها
 لو قال اعطى القاضى انضمام او ادفع فالامر مستفيض والقاضى وكذا
 صدر الجبر والتكفل الامانة اى لو قال رجل لام اعط هذا الرجل المخرج
 وما لك على انضمامها او ادفع فالقاضي انضمام فيجعل المأمور بالامر يكون
 مستقضا الامر على المأمور وفاض الامر فيكون وكذا الامر لا يقضى ما
 يقضى من القرض نحو ان الامر يتصرف الوكيل والمقروض اما في هذا الوكيل المأمور
 به لو ان القرض للامر ولو حكم به لغيره ولو اراد المأمور ان يرضى عن القاضى
 امكن له ذلك لانه يقضى الوكيل صريحا للامر ولا يفسد للامر حتى يخرج عنه فانما
 جعل الامر مستقضا والى القاضى وكذا لان لفظ الادفع والاعطى لا يفسد
 كون المأمور او المقتضى مضاهيا للامر حتى يرضى القاضى بالاعطى او الادفع
 انه يكون رضى يكون اما نه عند من يكونه مضاهيا عليه ولو قلنا انه يصرفه على
 رضى الامر كمن لا يرضى عنه ان يرضى من يلزم الجبر على القاضى يجعل مضاهيا عليه
 رضى رضاه ولو قلنا انه غير مضمون عليه لانه عند الامر كمن لا يرضى عنه بل يرضى
 الامة ولا يجوز لكافة بالامانة في جعل الامر مستقضا والى القاضى وكذا لاصل
 الجبر والتكفل الامانة وقوله اعطى وامر بالامر الا ان يكون ذوقا ان يقول فلا لان الجبر
 لا يفسد شرط ان يكون المأمور بالامر بالامر الكلام ان لا يرضى بصره وكذا
 على القاضى ان يقضى بالامر والى القاضى قبل على الوكيل ذلك المصدق المحمد رحمه
 وفي ضم من القاضى مستفيض والامر كمن لا يقضى له مضاهيا على القاضى
 كادفع اى لو قال اعطى هذا الرجل انما او ادفع الى القاضى انما ضم من
 فيجعل يكون القاضى مستقضا والامر كمن لا يرضى عنه كقوله اقرض هذا الرجل
 القاضى انضمام او ادفع اى لو قال كذا بصر القاضى مستقضا والامر كمن لا يرضى
 اضاف للقرض الى المأمور بالامر كمن يرضى عنه اى لو قال اعطى القاضى على
 ما هو الاصل منه وهو لكافة لوجود شرطه وهو كون المضمون مأمورا على القاضى
 فان المستقضى مضمون على المستقضى كذلك ادان على انضمامه على القاضى
 عنه يقضى ان يكون القموض مضاهيا على المضاهية لانه يرضى عن النساء والنساء
 عن القاضى انما يرضى اذا كان القاضى مضاهيا على المضاهية لانه يرضى عن النساء والنساء
 القاضى انما يرضى اذا كان القاضى مضاهيا على المضاهية لانه يرضى عن النساء والنساء
 اقضه سواء كذا لو قال القاضى نعم ادفع الى القاضى ما كان على القاضى ما كان
 وقبله اذ كان على القاضى اى ان يرضى عنه يكون القاضى والامر

او ان

كمن لا يرضى انما لو قال القاضى بعرضه اى لو قال اعطى
 هذا الرجل انما او ادفع الى القاضى انما ضم من القاضى انما يرضى عنه كذا
 القاضى انما يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا
 فلما يرضى عن القاضى انما يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا
 منه وما كان على القاضى انما يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا
 والامر كمن لا يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا
 عنه او يدفع الى القاضى نعم قرضه على المأمور بالامر كمن يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا
 اذ كان على القاضى انما يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا
 الى هذا الرجل فان يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا
 ان ارضاه لانه لم يوجد دليل الاقوى على القاضى كذا لو اراد اعطى على
 ضامن ترضى بالقرض لانه لانه كذا لو اراد القاضى على قوله لم يرضى
 اعطى على انما ضامن فان لو قال اعطى هذا الرجل المخرج على اوصاف
 ما على هذا الرجل نعم على القاضى ان ارضاه من يفعل من القرض على
 القاضى والامر كمن لا يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا
 وحل القرض على ذلك كالمطلوب فان قول الامر اعطى القاضى انما يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا
 ان يكون القاضى مستقضا والامر كمن لا يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا
 حوالا ما يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا
 والى وانه لان القاضى لوجه مستقضا والامر كمن لا يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا
 ومن عكس يرضى بقبض المأمور بالامر الاصل في بصره ان يشان له يكون واقعا لا اخر
 في جعله على القاضى الاصل وان قال على القاضى انما يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا
 الكل والامر كمن لا يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا
 هب لانه القاضى انما يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا
 كمن يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا
 ادان على ما لم يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا
 على امره لانه يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا
 فيهم لانه في فصل ما يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا
 ويشق للموهوب لانه لا يحكم القرض لان القرض لا يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا
 فسم كمن يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا
 على الموهوب لانه لو جعل الامر كمن لا يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا
 مستقضى في كل ضرورة للمأمور بالامر كمن يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا القاضى انما يرضى عنه كذا
 في الخلط والشوك والعيان ذلك الموصوف لفظا عرفيا اى ان قال

المأمور

هبت لقائهم والعزم ولم يقل في الخاضع فوجب كذلك كون الامر مستغنيا
والماورى وكله في الهبة او كان الماورى ملحقا للماورى فوجب كذلك كون
سبها اصطلاح وهو اضع من سبها رسوله او وكله سبع منه او يفيض منه
وكنه لو كان الماورى شركا للماورى لو كان الماورى معال القار او الماورى معال
الماورى كان التوجه والاولى الباقية اذا كان يمكن مع الالم لم يوجب
الخلط بين او الشك بين وبين الوجه ومنه على انه لا يرجع على الامر بالوجه
ماورى اما لفظا او عرفيا فان العرف انه اذا امر بالوجه خلطه او شربا او
في عامه بدفعه الى عن اوسمه بالعرف اما بما لم يكون ذلك فوضعا على
الماورى المعروف به من الناس كالمشروط كما به بعد الماورى لكون الامر
حقيقه من صرح الضمان ولا يفرق الحال في حقهم من ذكوا الضمان وعلمه ذلك
في الامر بالوجه او الاعطاء وكلاهما لا يفرق بين ذكوا الصداق محمد بن
الامر بالوجه على ما لم يقل في الخاضع بل يصر الامر ضمنا سواء كان خلط
للماورى او لم يكن ولا عرف في الخلط بين او احد ما او صاحبه بل لا يفرق
كان الامر ضمنا كما لم عرف في الخلط بين او من غيرهم بل في الامر بالوجه
شأنهم ان لم يقل في مستوجب ان على امره لفظي القصدي والاشارة
فهل بعد المستاجر ولو لم يستجر ان وجه الخلط والشرك والاحال
لم يثن على الامر بالوجه لكانه اذا قال له هب ولم يقل في كان شافعا
للموهوب له ليهب الماورى لكون الواهب هو الماورى دون الامر به كان
حول الرجوع له دون الامور ان على هب عن الامر موهوبه لاستغنى
فلما انتم متوجه ولم يقل ان مستغنى كما لو ذكر الضمان لان الماورى
هو له لكانه في بعض ان يكون الهبة مالا موهوبا ان يكون الهبة
ملك الامر في هبهم مقدرا لهبة الماورى لكون المقدار الضمنا
للبلوط الفصلك اوله ان الشراء هو موهوب له ومنه ان ما هو موهوب له لو قد انفق
لزم ان فوق الضمان الفصلك وانما يصر الامر مستغنيا اذا قال له هب
على ان صام لضرره ذكر الضمان او الموهوب لم يجوز ان يكون مضبوطا وكذلك
الامر بالوجه او الاعطاء وله هذا ان اجل ان الشراء هو موهوب له
ما هو فوقه كاستئجاره بغيره ليس للشعرا بوجوه لان عند الامور او
مرغب الاعان لان الاول يدل والثاني يبرح فما ان في حق الاعان الضمان
بدون العكس كذا في ما لم اطلع عليه ان اذا ملك بعد القبض ما لم يفيض
ثم كلاف عتق لغيره لغيره او ما له الماورى فاصبر على البيع دون الهبة كما
السابع قوله كذا ان عطف على قوله اعطى قوله لو اهل اعطى

ايضا انما انما ان قوله اعطى والاعطاء ايضام بصر الامر مستغنيا والاعطاء
وكذلك اذا قال ان اذ كذا ما على ايضام او اطلع على ان طهر ان على ان
ضام بصر الامر مستغنيا والاعطاء ايضام بصر الامر مستغنيا والاعطاء
المعنى انما يصر الامر مستغنيا وانما يصر الامر مستغنيا وانما يصر الامر
في العطف ففهمه اول الامر ومنه انما بالنسب وهذا كلاف لو اهل اعطى
يحق ان يترك فعله حذرا لكونه لان الاعطاء قد يقع في مكانه طهر اذا
كان واقعا له ولم يقع العتق الا مقدرا للملك ففهم الهبة انما لا يتعدى
بقدر البيع او لا يملكه وحده بل لم يوجد نقد الهبة في صاكنه ما لم
هب عندك في غيرك وكلمتي اعطاء على الكفاية والهبة لم يملكه والعرض قد
ما هنا القبض ولم يكن ان على ان ضام بصر الامر مستغنيا
ما له لان هذا القبض فاصبر ما لغيره القاصير بغيره البيع دون الهبة كما في المشاع
فان يجوز مع المشاع ولم يجوز به لاعتناء القبض الكامل فيه ولم يملك
البيع دون الهبة اشارة الى الفرق بين هذا المسمى وبين قوله اعطى عند
على ما لم يفرق بين ان يقع العتق على الامر بقدر البيع او بضام بصر الامر
فما حصل من الخلط بين القبض فانا على امره ولم يجعل هذا ما اعطى
ثم لان المقدمه البيع وهذا الهبة والقاصر القبض بغيره البيع دون الهبة
اذا شرط الضمان اما اذا لم يملك الضمان فلا يرجع عليه الا في الخلط والشرك كما هو
كما لم يفرق بين او ليعمل فالحكمة فصل ودم المضمون كذا وكذا
ان كذا لو هب رجل لوجه شافعا الموهوب له لوجه عرض في ملك
فعرضه مضمونا بغيره رجوعه بغيره ان كان العرض مثله واقعية ان لم يكن
وهو لم يقدرا ليعرض له بغيره او الامر ان او الماورى بل في ملكه وهو الماورى
في فعل بل في ملك الفاعل لا يثنى من تصرفه في ملكه بغيره وتعدى ملك
بغيره واما ما يصح علمه بملك الضمان وهو الماورى بغيره الضمان كالو
ما في ما ذاب كذا في خلاصه ما في بيع الضمان بغيره المضمون مجمل وهذا
الوكيل فانه لو وكل رجلا ان يبيع ما في الامر لم يثبت شافعا بغيره
الموهوب ليعرض له بغيره لان الهبة لم يملك الفاعل بل يملك الماورى
فانه قوله بغيره شافعا ولم يملك الضمان وكذلك في الخلط والشرك والاعان
دون غيرهما انما انما انما انما اعطى على ان الخاص في الفرض على ان
وكلم بالشراء والقضاء بالمثل انما لم يملك على ان كذا ما لو ان لكان على ان
بغيره انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
وساكنه الامر الماورى وان لم يشرط الضمان دون الامر بغيره او اذا انما انما

مال بعضه بعد هذا فلا يكون هو خصا فتم وكوت المديون وتقدمه وقر
عطف على الراكب اى هو لان بها للراكب وكوت المديون فان لوقا في
ما كوت على ذلك ان اذ ما تفلان به المعلق لانه معلق شرط ملا يكون شرط
لنصف الاستغناء فتم وكوت المعلق يتقدم المطلوب لانه ملا لم يكون شرط لكان
الاستغناء عنه قوله دون الغرض دون موت غرض المديون وتقدمه غرض فانه لو قل
الكفاية ما كان حال تفلان كغرض اذا ما تفلان او قدم فلان لا يكون
المعلق اى هو الكفاية وكل الحال حال لان الكفاية لما هو بعينه ما شرط
لا رطل بالشرط الفاسد كما انطلق والعاقبة ثم التدبير والفرق
حكم او وجوب حسب الشارح بقول الاصل لكن بعد الكفاية لا قبلها عكس
الاول للمعلق اى ثم المراد من التدبير في لزوم فانه ما شرط
فلان اوله فعل اى الحكم او وجوب حسب الشارح بقول الاصل فان
الاصل لوقا بعد ذلك ان لم علم الفاعل عليه معنى الكفاية وان اردنا لزوم
او لزوم نفس الوجوب لزم هذه الالف الكفيلة لانه وجبت بعد الكفاية لان
وان ارد الحكم لزم الكفيلة فانه بعضه بالغا لانه فعل مدون موصوف بعضه
وهو ما يقع عليه بعد الكفاية فلا يلزم بدون هذه الصفة والظاهر ان المراد الحكم لان
معناه البعير ومبدا القضاء وذكر الصداق في هذا ان الزعم والشرط غرض
لسان اهل الكوفة برادى القضاء واما ما لم يشرط لكون هذا الكفاية لانه لانه
عاق الكفاية بما يفهم او وجب هذا الكفاية وهذا ما مضى اريد به المستعمل كان
الشرط على ذلك لانه الاول ومن اذ افعل عطف على كماله علمه فان الشرط
لكونه المال للمباغتة او اوجا به بعد الكفاية لان كماله كماله علمه
وما على الكفيلة عنه الا وبصل الكفيلة كفاية وما اذا افرا الاصل لولا ان
علمه القانم الكفيلة ولذا في الوجوب على الكفاية كماله بما يعم او اختلف
ما يت اذ اذ وقع فاعل عليه في الميراث دون الغرض وجعل التدبير
ولما قلنا قلنا لاصحابنا او اعلينا اى كذا لوقا في الميراث البعير على ذلك
كلفت غرضه ما يعم او اعلينا ما يعم اى ما يعم بعد ذلك بعد الكفاية او اذ
الباقية على الكفيلة واما ان القانم عند تدبيره في البيع والفرق
في بيعه على القضاء على الكفيلة الا بالقضاء على الاصل ما نصب الحاضر
خصا فتم كما مر سواء اذنت الكفاية ما يعم او يعم لانها من كماله فاعل على ذلك
على الكفيلة عنه وهذا خلاف ما اذا لم علمه من ان كلفت ما يعم على ما
لاشك لان علمه الذي هو هذا والضماني مضان لى وقيل لهما ما يعم
ومحل معلق بعضه في الضمان الميراث دون الضمان المضان وكذا لا يعم على

الكفيلة لانها لو كانت علمه والردع والادبنا يكون ولم يعم على ذلك
الذين مطلقا سواء كان الضمان مرسلا او موصفا فوجبه ذلك ما ذكره صاحب
الردع لم يحل له ان الكفيلة له ما يجوز ان الكفاية ولم يحل له ان الكفيلة
عنه ما عطف والغرض ان الكفاية في حال الطالب انما ليس به الا وهو عطف
كالميراث وهو عطف بقوله الميراث في حال الطالب انما ليس به الا وهو عطف
وعطف قوله لا يجوز ان الكفاية في حال الطالب انما ليس به الا وهو عطف
كان من حال الطالب ما عطف حواضا كان من حال الميراث ما عطف حواضا او
كان من حال الطالب والعاقبة في المطلوب لم يكن له الا المطلوب ما عطف حواضا
المعنى ان يعم حواضا ليعتق مرفوع من حال الكفيلة على كماله الميراث وهو
الكفيلة عنه ان الكفاية في حال الميراث ما عطف حواضا ان الكفاية في حال
الكفاية اى ان مرفوع لغرض كماله بما يعم اذ صلا على كماله الكفاية في حال
والوجه في ذلك ان كماله في الكفاية ما عطف حواضا لانه الكفيلة على كماله
الكفاية فان اضافته الكفاية في وقته المستعمل مما يعم الفاعل لانه لم يكن
الطالب وانما جرت استحقاقا كان للفاعل والمعلق فاما ان الكفيلة
معلوما اذا كان محمولا على اصل الفاعل اى اصل ما ذكرنا وان كان محمولا
بعضه دون كماله لم يكن قوله كلفت لاصحابنا اى كماله الكفيلة لوقا في
اصحابنا لان الكفاية مرسلة وجب له الكفيلة عنه لا يعم حواضا ولا في الميراث او اذ
الرجل لو جلت كلفت لهما لانه على فلان ومبدا لغرضه على فلان الا في
باطن لان الكفيلة لا يجوز لوقا لوجه تذكير كماله على فلان او اذ الكفيلة
فلان الا في بطنه وكوت الكفيلة لهما لان كان الكفيلة عن كماله
تالوصف ليعوم فاعل حتى اى يعم قوله ما يعم او اذ يعم حواضا لانها لم تكن
ما لوصف الميراث ومن لم يعم بها الميراث والمستعمل ما عطف على الميراث
والعرض وما يعم به بعد فاعل لان كماله ما يعم اليوم فاعل كماله
ما لم يخرج نفسه والكفاية لا يخالق في لوقا في ما عطف حواضا او اذ
منه صنفه كل صنفه تحتها من حواضا لانها لا يعم حواضا لانها لم تكن
او اذ وليس من ما يعم الكفاية لوقا في اذ ما عطف حواضا فاعل فان لم يعم
الكفيلة في الميراث دون الضمان لانها لم تكن لوقا في الميراث لانها لم تكن
عطف بقوله المطلوب للسلطان او كذا انما اى يعم حواضا والاصل والكفيلة
فان عطف حواضا والميراث في حال الطالب انما ليس به الا وهو عطف حواضا
وغيره وقبضه فاعل المطلوب وجب له الكفيلة لزم ذلك الكفيلة لهما لانها لم تكن
لان لزم لان وجوب المال علمه ما يعم ما عطف بعد الكفاية وتذكر ان الغرض في ذلك

المطلوب وروى (ابن عمر) عن علي بن حنفية قال سمعته يقول انه اذا ضايق الناس وجهه الاستحسان
 انما كان على المطلوب بما ماض على علم ان شوق الناس اليه فتمت ذكركم بالدين
 يكون ما قريه مكان هذا تسليطاً له نفسه في كون اقرب من عليه ولها افرق اليها
 في حال مكان انشائها فانها لو انشأ المالك في هذه الحالة لزم الكفيل ووافي كمال
 الشاء قبل قوله حتى لا يفر لها المالك في الكفيل اذا اقر بالمال
 قبل دفع المال اذا اقر بالمال وروى الماور للكلبي شرعا كما ذكره في الكفيل
 ان ان اضناك المالك في الكفيل الماور به في الكفيل على المكفول عليه
 لا ينفذ منه ما ورد في دفع المالك لزم الكفيل على الاصل لانه اقر بالحق
 له قبل الفاسد حتى لا يكفله لكانت قبل رجوع وان حجة ذلك لان الشريعة لا تميز
 حتى قبض المالك قبل زعمه بملكه في الشريعة كما ذكره في اقر بالمال في اقر بالمال
 ثم قبض الفاسد علمه سمع (ابن عمر) قال كان في الشريعة ان يرد على (الشريعة) الذين
 وان كان من زعمه انما يشاء له لا يضره ما ذكره شرعا كذلك هذا كذا كذا عند
 الذين وادسنة الكفاية على من سخط في ذلك الوقت ان كان من سخط في
 خصا على العايب فما مضى كذا اذا اقر به على اخر بعد الفاسد على كذا عند
 ما ذكر الذين وادسنة ما كملت من الذي يرد وهو غائب ينصب الحاضر فمضى
 زيد الفاسد في جميع ما ذكرناه الصوريان قال كذا عند الذين وادسنة كذا على كذا
 لم يملك او ما قبض او ما لم يملك او لم يملك او ما لم يملك او ما لم يملك او ما لم يملك
 صنع الصوريان اقام اليه انما قبل عنه زيد ما ذكر قبض منه على الحاضر بالرجوع
 علم على الفاسد استغفار ليعرض العايب وانكرا له استغفار الفاسد الم
 وذكر ان لا ان الا والزيد الفاسد نسب لثبوت حتى الحاضر وهو الكفيل
 لان الكفيل لا يرجع الى الاصل ما لم يرد الى الطالب فهو ملك وانما حتى
 الرضا (الامانة) استغفار المالك ينصب الحاضر حتى حاله في وقت
 ولا فرق في ذلك من لثبوت المداخلة من المالك في النقصا وعما كان
 مثلا انما من الفاسد في حيا القضا والحال من ذلك في جميع ما ذكره ما ذكر
 ان الحاضر ينصب خصما على الفاسد لان ما يدعي على الفاسد سببا لثبوت ما يدعي
 على الحاضر قال كما لو اقام على علمه ما لم يرد به في دفعه الحاضر وعلى الفاسد
 نسب الى الفاسد دفعه الحاضر لانه على الفاسد دفعه الحاضر على الفاسد
 الكفاية المحقة لان سبب الضمان كان محالاً من هذه حاله على كل حال
 للمدعي لا لا حاجه على دفعه المالك لان الفاسد على الفاسد يجوز ان يكون الحاضر
 خصما عنه ويحدث له كذا في اقر بالمال في اقر بالمال في اقر بالمال في اقر بالمال
 منه وادسنة الفاسد ان اقامه فلان في اقامه المالك ينصبه على من اقامه على

سببا فان اقامه المالك اقامه له من قبله لان الفاسد على الفاسد وان كان
 فضاير الباقى على المالك او الباقى على الفاسد او اقامه المالك على الفاسد
 الى حاله المالك وعوى المالك في اقامه من قبله من قبله لان ذلك المالك
 في جميع ما ذكره في اقر بالمال في اقر بالمال في اقر بالمال في اقر بالمال
 ان اقامه المالك على الفاسد علمه من قبله لان الفاسد على الفاسد وان كان
 علمه ان اقامه من قبله من قبله لان الفاسد على الفاسد وان كان
 كذا والمالك على الفاسد فانما قبض الباقى على المالك وان كان غائبا ومالك
 فقه العبد لصاحب الدين والمالك على الفاسد على المالك لان ذلك المالك
 الكفيل لان اقر بالمال في اقر بالمال في اقر بالمال في اقر بالمال
 لرجوع الفاسد علمه من قبله لان الفاسد على المالك لان اقر بالمال في اقر بالمال
 والفاسد من هذا المالك ان لا ينفذ في دفعه الفاسد وما اضطره المالك
 انما ينفذ ان عاهه الخصم على طرفه من قبله من قبله لان ذلك المالك
 عا الفاسد ليدخل حتى في الفاسد كذا
 من ابداع الفاسد والمودع غير فاسد
 عا الفاسد فاضاير الفاسد من بعض الاولين على المالك وان كان المالك اقر
 في الاصل من بعض المالك ضد المالك في وقت الفاسد ان يخصص على كذا
 علمه من قبله لان الفاسد على المالك علمه من قبله لان الفاسد على المالك
 فضاير المالك والمالك على المالك لان الفاسد على المالك لان الفاسد على المالك
 اليه اما حصص العبد لان الشاهان بالفاسد فامضى على المالك لان ذلك المالك
 انها وما مضى المالك لان المالك في هذا القضا الى المالك في دفعه الحاضر
 اليه من بعضه وقبض الفاسد في ذلك ما لم يرد من المالك ان شاء الله تعالى
 وان شاء الله تعالى على كل واحد منها غاصب من حق قبض ما لم يرد في اقر بالمال
 الاول من المالك مطلقا سواء كان هذا حكم او ارضا والمالك احبا ويضمنه اول من
 وذكر ان من جاء في اقر بالمال في اقر بالمال في اقر بالمال في اقر بالمال
 واضحا ويضمنه بذلك في دفعه عليه ان اقر بالمال في اقر بالمال في اقر بالمال
 علمه من قبله لان الفاسد على المالك علمه من قبله لان الفاسد على المالك
 مع الكفيل اذا اقر بالمال في اقر بالمال في اقر بالمال في اقر بالمال
 المالك في الضمانة بعد ما مضى من قبله من قبله لان ذلك المالك
 على ان الذي من اقر بالمال في اقر بالمال في اقر بالمال في اقر بالمال
 اتفق اصحابنا على ان الاقر بالمال في اقر بالمال في اقر بالمال في اقر بالمال

الذية الى الذمة في المطالب فلو قلنا سراء الاخر فانه في الضم نفقنا انه لا يرضوا
للمضم ومنه المولى او تفيدك نظير المولى لثبانه في وجه اى واد اثار
المقصود منه بعض العبد الاول فهو مولى من ان يدفع الى رسلنا ولا يرضيه
لا يظهر على ما له العبد الحق المخصوص عنه فقام شرط في وجه المولى ان يرضى
بعض المولى كونه غاصبا وضمان الفعل فلو اضره العبد المحجور في الحال وانما حال المولى
لان الغصب لا يثبت حتى لو اضره المولى لا يستند الملك كذا في قوله في وجه
المولى كما ذكرنا ولا يرضى على ما لم يرضى له العبد الاول لا يدفع مولا مولى
للتسبب بالاستعانة اى اذا اضره العبد الاول لا يدفع مولا مولى
ان يرضى مولا مع العبد الاول لما مضى ملك المخصوص ومن الغصب يثبت للمالك
ويجوز ما يولاه الى العبد الباقي بقوله في ان يرضى كما في العاصم اذا ضام
يرجع على الغاصب الباقي لثبوت ملكه مستند الى انه لا يرضى وان استند الملك
لان المبرور لا ينفذ لان مولى الاول لا يرجع على الباقي هذا العمل كما في
الباقي ان يرضى على مولى الاول ويسترد ما اضر منه لان العبد الاول صار
عاصبا للعبد الباقي بالاستعمال وانه فعل موصوفه في الحال لان فعل الاول
صار سببا لملك العبد الباقي مع انه استحق بغيره العبد الباقي بالملك المحقق
ما يرضى كما انما في كذا في سبب استعمال العبد الاول فصرح على ملك
الباقي ويسترد منه عنه ما اضر منه للتسبب بالاستعمال في مرفوع المبرور
وبعد العتق بان استعمال المبرور يرضى المانع عما يخص الانسان كالمبرور
والكفالة فلا يرجع الى المانع بل بعد العتق لان عمله المبرور كما الكفالة
قوله وبعد العتق ايضا لا وقت للاستعمال كان عتقا وانما يرجع عليه بذلك
الاستعمال وكان لمولى الباقي ان يرضى عليه ايضا بما اضره منه لان استعمال
عنه فلا يثبت ما يجب وقال بعد العتق بان استعمال المبرور في المانع عما
يخص الانسان مع ان يرضى الانسان واهلته للمرفقات كان فاسا للعبد
في الاصل فانه في نفسه كالمالك الا لا يظهر فيها بغير مولا له وكان حق المولى
فيها فظهر اهلهت ما زاد المانع ما لا عاق كان يرضى له المولى الاصل في
المرفقات نظرا بان كان مستعملا للمبرور في الاقار والكفالة فانه لو اضره المولى
الرجوع الى المانع واذا عتق مولا له وان لم يكن للمانع حواله يرجع على الاول لان
بعض مولى الاول انا مفيد يرجع قوله فلا يرجع الباقي الى اى اذا رجع
الاول على الباقي بعد مولا يرجع الباقي على الاول في الحال بل يرجع المبرور على
هنا بضمان وهذا الضمان يلقى الباقي المبرور والاول وضمان المبرور فيجب على الكفالة

والعبد لا يواظف بضمان الكفالة لم ينعق كذا ان اضره بعض المانى ويرجع مولا على
الاول للتسبب لم يصح كما لو لم ينعق بالقرعة علم ان كان اضره بعض المانى
بعض العبد الباقي فهو مولا من الدعوى والاول كان ان يرضى بغيره العبد الاول
للتسبب فان العبد الاول يستعمل العبد الباقي حتى ما له الدعوى على الباقي بذلك في
سبب استعماله كان لمولى الباقي ان يرضى مولا مولى الاول قوله ما يصح كما لو لم يرضى
الى المخصوص عنه ويرجع على مولى الاول قوله ما يصح كما لو لم يرضى كما لو لم يرضى
صاحب الحال لا يرضى الاول مع ما لم يكون لمولى العبد الاول ان يرجع على مولى العبد
الباقي لان مولى الباقي لا يرجع على مولى الاول كان فورا بضمانه الاول ملك المخصوص
بالبضمان وقت الغصب فكان المولى في الحال في انما اذا اضره المخصوص بعض
الاول ولا يرجع على الاول على مولى المانع الا بعد عتق المانع ويرجع على الاول بعد
عتقه كما ذكرنا والعكس في الامور المقتضى ان لا يرجع على المولى دون الفعل هذا
لوقت الصلح سقوط التسبب غير المانع الى الاول ولا يرجع بعض العبد
انه ان اضره بعض العبد الاول لا يرجع مولا مع الباقي ولا اضره بعض العبد
المانع ويرجع مولى الباقي على الاول فما اذا اضره العبد الاول للعبد الباقي بالفعل
مناوله اما لو دفعه بالقرعة فانما لم يرضه المالى لكونه ودعة عندك واطن ذلك
عنه فالحق على العكس فان اضره بعض العبد الباقي لم يرجع مولى المانع
على مولى الاول وقد ذكرنا ان لا يرجع على القول دون الفعل لا يرضى على المانع
على المرفقات القول مولا لا يرضى اذا كان بالفعل صار الاول مستعملا للباقي
بالفعل والمحجورين طبخا في الاصل في الحال اما صنفه فصار الاول مستعملا
للباقي بالقول والمحجورين لا يواظف بضمان الاول ولا يرجع الباقي على الاول في الحال
لما لا يحل الشرح بل بعد العتق وانما لم يرضى العبد الاول ان يرضى على الباقي لان المانع من
كان لمولى الاول اذا اضره بعض العبد الاول لا يرجع على الباقي لان المانع من
يرجع الاول الى الباقي في المسئلة الاولى انه اذا رجع الى الباقي في المسئلة الاولى
انما اذا رجع الى الباقي يرجع مولى المانع الى التسبب بالاستعمال فاذا لم يرض
المانع كان له ان يرجع الى الباقي لانه ملك المخصوص بالبضمان وقت الصلح فصار
الباقي اضره ما لم يرضى قوله لهذا اى لاجل ان لا يرجع على القول دون الفعل
ذلك لو دفع العبد المحجور الى صنفه سقط مرفوعه من رجوعه بان المانع
بغيره في الحال لانه ضامن بالفعل ولا يظهر المحجور حتى يرضى له العبد المستعمل فان
يستظهر من مولا العبد الاول لا يرجع على المانع فان القول لا يرضى
حقه فلا يواظف في الحال وان كان الاول مستعملا لغيره على الباقي ان يرضى للتسبب
ما لم يرضى ولا يرضى لانه لا يرضى له مستند الملك على ما لو كان ان يرضى

[illegible]

اضع بغير ادنى ولو اضع بغير ادنى والى ذلك رجوعه الاول فكذلك هنا ولا وجه لرجوعه
 ومذون سقط ماله مركب اذ ارجع الاول لان المودع انما يرجع المودع بالحكم الضامن
 بسبب الايراد اذ لم يحل له المودع وهذا المالى خالف حكم الاول حيث ارجع المالى
 فضا بعضا حاشى ترك الحفظ المذموم بذلك المرفل رجوعه على ذلك وليس لرجوعه ان
 رجوعه على حكم الاستعمال له بحال لئلا يستعمل بالمال فضل فاعلم ان رجوعه
 قضاء المالى بسبقه بالاضافه الى الاستعمال فان جعل المالى رجوعه على المالى
 المالى للمالك والمالى بعد الحق على مال المالك **المالى** انما هو ما كان له اذا اختلف
 الموصور عنه بضمين الاول وان اختلف بضمين المالى لم يكن للمالى ان يرجع
 على مولى الاول لان قبل العود ولا بعد كما مر فاصل يرجع مولى العبد المالى على مولى
 المالى فمقتضى ذلك ما كان اذ يرجع المالى المالى بال مال المولى والمالى فان كان المالى
 ما هو منه يرجع مولى المالى على مالى المولى وما لم يرجع مولى المالى على المالى
 وعمل على عكس ما لو اختلف المالى فان الموصور عنه لو اختلف بضمين المالى لم يكن
 المالى ما هو له ولو عودت من العبد المالى الى يرجع مولى العبد المالى على المالى قبل الحق
 ويرجع بعد وان كان المالى ما هو له المالى يرجع مولى المالى على المالى في وقتية الحال
 وانما قلنا انه افاض المالى رجوعه على المالى المالى المالى لان مولا ممكن المصنوع
 ما افاض المالى مستثنى المالى كذا قدس اذ اورد ما مولا ملاذ ذلك وان كان بضمين
 المالى وحده المصنوع عند اذ رجعت عليه ما حال افاض المالى رجوعه على العبد المالى
 بعد العود على رتبة احواله عند المصنوع وانما قلنا انه افاض المالى فان ما له المالى
 على المالى بعد العود لان رجوع مولى المالى على المالى في حال غرضه لا يرجع على
 ما هو كان للمالى ان يرجع عليه ما ساء باض منه لان عود يستعمل على المالى ما هو
 وانما قلنا انه انما افاض بضمين المالى رجوعه على المالى على المالى لان ما هو له
 في حاله لان المالى يستعمل المالى لماله وان كان المالى مضافا الى استعماله فلا بضمين
 والمصنوع فمقتضى ذلك رجوع مولى المالى على المالى في غرضه مستثنى وانما قلنا انه افاض
 لكون ما هو له رجوعه على المالى بعد الحق لا قبله لان المالى صار يستعمل المالى لا يتقبل
 لا العمل لو اضعه بعد الحق فان اختلف بضمين الاول فلا رجوعه على المالى **وان**
 اورد ما له عودا بعد اقراره على المالى لظان المالى يوسف رحمه الله هذا رجوعه
 المستعمل المالى وان عودا على المالى لم يرد مودع الموصور وقدم الاول ارجع المالى
 المستعمل المالى المعاد لتحويل الموصور عنه فملا الموصور وقدم الاول ارجع المالى
 عند تحويله على مودع عودا المستعمل على مولى المالى بضمين المالى افاض
 لى يوسف رحمه الله فان عودا لى المالى فملا المالى وان شاء رجوع المالى على

لان الاول مستهلكه بالمال عند المالك والى مودج المودج وكلها ايضا ان عند
 وانما كان مستهلكا في الحال جازا بغيره المستهلك ان المالك المودج ماله المودج
 فليس عليه الاستهلاك وهذا لان نفس التسليم على ما هو لعول عليه تحويل المالك
 فان المالك ما عند ذلك كان ملكا ومستهلكا معا فاحول من المصارف ملكا لمن
 مستهلكه الله ان نقوله احفظ قصدان يكون هذا القول مقصودا على الخط ودرج
 وهذا يصح في القول ان ما لم يحول عن العبد ما رجع الى المولى ورجع العبد لا بالمال
 والعقد والعبد ليس له التسليم في التسليم على الاستهلاك في تحويل المودج
 فعلم فذلك ان العبد المودج مستهلك المالك على الاستهلاك ولا على غيره
 جازا بغيره المستهلك على الاستهلاك وكذا ان المالك لا يملك المودج الا على
 ان وان قلنا بغيره المستهلك على الاستهلاك وان ايضا المالك مودج المودج وماله المودج
 الى غيره بغيره المستهلك على المودج المودج ان كان صامتا في هذا بعد المدين
 ان لو يضمن المالك مودج مودج الاول لا يستعمل بغيره مودج ماله فضا ولا في ضامنا
 قبل العقد وهو عديم تحويله الاستهلاك وان لا يكون عند ماله اذا اودع عند المحرم
 عليه ماله فاستهلكه لم يضمن في حال حسمه ويجوز له ماله في حال ولا يضمن المالك
 وان يحق على المحصر الماله لان مودج المودج وماله المودج بغيره المستهلك على
 يحق ان تحويل المالك المودج وماله المودج في ذلك فيض ان لا يضمن المودج المودج
 بقوله احفظ ما ادا اودع ما رضاء لتحويل المالك تحويل المدين في عدم الضمان المستهلك
 ولا استحفاظ فيض الضمان لان لسان ان تحويله مقصور على الخط ودرج المستهلك
 فاذا رضاء والاصل في دفعه ما لم الغرير يكون بغيره فاعتقد ان يودع في حال
 الاستحفاظ انما لا يضمن المدين المودج فاذا غرق المالك في حال فوجبه الاستحفاظ
 فوجب ان يضمن وهذا كله والصحيح انه اذا اودع عند محرم عليه ماله فاستهلكه لم يضمن
 عند غيره ويضمن له الماله لان الاستحفاظ مودج لان يحق الاستحفاظ ما لم يكن المودج
 بقوله احفظ ومودج ما لم الغرير لا يضمن المودج ماله في حال فوجبه الاستحفاظ
 لم يضمن فان غرق الاول يضمن له مودج المودج ماله في حال فوجبه الاستحفاظ
 فلم ان يضمن ولا يضمن المودج على الاول في حال فوجبه الاستحفاظ
 وان كان الاول عند غرق المالك عند محرم له ماله مودج بغيره المستهلك على
 المودج انما كان اصل المالك لا يضمن وهو في حال فوجبه الاستحفاظ
 المودج الاول في هذه المسئلة على المودج بان اودع عند المحرم المودج عند المحرم
 فذلك عند لا بغيره المالك في عند يضمن له ماله مودج المودج وعند لا بغيره المالك
 لان مودج المودج بغيره ماله وانما يحرم له ماله لا يضمن المودج في حال

وينبغي اذا كانت المودج ماله الاستحفاظ فان لم يضمن المالك ان يضمن المالك عند
 ان لم يضمن المالك ان يضمن المالك في حال فوجبه الاستحفاظ فان لم يضمن المالك عند
 المودج بغيره المستهلك وان لم يضمن المودج ماله في حال فوجبه الاستحفاظ
 مودج ماله في حال فوجبه الاستحفاظ فان لم يضمن المودج ماله في حال فوجبه الاستحفاظ
 لان المالك مودج بغيره المستهلك وان لم يضمن المودج ماله في حال فوجبه الاستحفاظ
 على المالك بغيره المستهلك وان لم يضمن المودج ماله في حال فوجبه الاستحفاظ
 ان في ذلك في حال فوجبه الاستحفاظ فان لم يضمن المودج ماله في حال فوجبه الاستحفاظ
 العبد من العبد بغيره المستهلك المودج ماله في حال فوجبه الاستحفاظ
 كان مودج المودج ماله في حال فوجبه الاستحفاظ فان لم يضمن المودج ماله في حال فوجبه الاستحفاظ
 فان العبد مودج ماله في حال فوجبه الاستحفاظ فان لم يضمن المودج ماله في حال فوجبه الاستحفاظ
 ان مودج المودج ماله في حال فوجبه الاستحفاظ فان لم يضمن المودج ماله في حال فوجبه الاستحفاظ
 فوضر المالك مودج ماله في حال فوجبه الاستحفاظ فان لم يضمن المودج ماله في حال فوجبه الاستحفاظ
 كس المودج ماله في حال فوجبه الاستحفاظ فان لم يضمن المودج ماله في حال فوجبه الاستحفاظ
 وان اودع مودج ماله في حال فوجبه الاستحفاظ فان لم يضمن المودج ماله في حال فوجبه الاستحفاظ
 ويجوز له المودج ماله في حال فوجبه الاستحفاظ فان لم يضمن المودج ماله في حال فوجبه الاستحفاظ
 جعل عند محرم عليه ماله في حال فوجبه الاستحفاظ فان لم يضمن المودج ماله في حال فوجبه الاستحفاظ
 مثله وهكذا المودج عند المالك فلو يضمن المودج ماله في حال فوجبه الاستحفاظ
 ان المالك في حال فوجبه الاستحفاظ فان لم يضمن المودج ماله في حال فوجبه الاستحفاظ
 كما مودج المالك في حال فوجبه الاستحفاظ فان لم يضمن المودج ماله في حال فوجبه الاستحفاظ
 وماله ان لم يضمن المودج ماله في حال فوجبه الاستحفاظ فان لم يضمن المودج ماله في حال فوجبه الاستحفاظ
 مودج ماله في حال فوجبه الاستحفاظ فان لم يضمن المودج ماله في حال فوجبه الاستحفاظ
 شيخ ان المالك في حال فوجبه الاستحفاظ فان لم يضمن المودج ماله في حال فوجبه الاستحفاظ
 ان ايضا مودج المودج ماله في حال فوجبه الاستحفاظ فان لم يضمن المودج ماله في حال فوجبه الاستحفاظ
 لم يضمن المودج ماله في حال فوجبه الاستحفاظ فان لم يضمن المودج ماله في حال فوجبه الاستحفاظ
 وان كان الاول عند غرق المالك عند محرم له ماله مودج بغيره المستهلك على
 المودج انما كان اصل المالك لا يضمن وهو في حال فوجبه الاستحفاظ
 المودج الاول في هذه المسئلة على المودج بان اودع عند المحرم المودج عند المحرم
 فذلك عند لا بغيره المالك في عند يضمن له ماله مودج المودج وعند لا بغيره المالك
 لان مودج المودج بغيره ماله وانما يحرم له ماله لا يضمن المودج في حال

